

وزارة الإرشاد القومي
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
(٦٩٥)

مصر منذ الثورة

نشر بمعرفة
ب.ج. فاتيكيوتس
أستاذ العلوم السياسية للشرقين الأدنى والأوسط
بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية
بجامعة لندن

تقديم

يضم هذا الكتاب عددا من الدراسات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تستهدف تحليل وتقييم التطورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية التي طرأت على مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد قام باعداد هذه الدراسات عدد من المتخصصين المصريين والغربيين ونوقشت هذه الدراسات فى مؤتمر عقده مركز دراسات الشرق الاوسط فى لندن فى سبتمبر ١٩٦٦ وحضره ممثلون للجمهورية العربية المتحدة .

وقد قام مستر ب . ج فاتيكيوتس استاذ العلوم السياسية للشرقين الادنى والاعوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن باختيار اهم هذه الدراسات واعدها للنشر واصدرها فى عام ١٩٦٨ .

وتعكس هذه الدراسات وجهات النظر المتباينة فى تقييم المعهد الثورى فى مصر منذ ان تولى مقاليد الحكم .

مقدمة

في ابريل سنة ١٩٦٦ أنشأت مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية خمسة مراكز للدراسات الجغرافية ، أحدها هو مركز دراسات الشرق الأوسط . وهذا المركز يشجع ويعاون الدراسة شبه التعليمية للشرق الأدنى والأوسط . وتحقيقا لهذا الغرض ، فإنه ينظم ويقيم من حين لآخر حلقات بحث ومؤتمرات لدراسة هذه المنطقة الجغرافية . وفي هذا ما يتفق تماما مع تقاليد ونشاط المدرسة منذ انشائها في سنة ١٩١٧ .

وفي سبتمبر سنة ١٩٦٦ عقد المركز في مقر المدرسة مؤتمر أعمال صغير لدراسة مشاكل مصر الاقتصادية والسياسية والثقافية منذ سنة ١٩٥٢ ، وكان قد سبقه مؤتمر أكبر عقد في المدرسة في ابريل سنة ١٩٦٥ تحت إشراف شعبة التاريخ لدراسة التغيرات الاجتماعية والسياسية في مصر الحديثة منذ القرن الثامن عشر ، وقامت مطبعة جامعة اكسفورد بنشر الأبحاث التي قدمت الى هذا المؤتمر (١) .

وهذا المجلد يتضمن معظم الأبحاث التي قدمت الى مؤتمر سبتمبر سنة ١٩٦٦ وكذلك الأبحاث اللاحقة التي قدمها الدارسون الذين حضروا هذه الاجتماعات . وقد وفد الذين اشتركوا في هذا المؤتمر من المملكة المتحدة والجمهورية العربية المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت الأبحاث عميقة تعكس وجهات النظر المتباينة لتقييم العهد الثوري في مصر منذ تسلمه مقاليد السلطة في يولية سنة ١٩٥٢ .

وفي المؤتمر أثيرت وتبدلت الآراء الحامية وثار الاهتمام الكبير بمناقشة التطورات الثقافية والفكرية في مصر المعاصرة .

(١) الناشر ب.م. هولت ، التغير السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة ، لندن ١٩٦٨ .

ولم يكن الهدف من هذه المناقشات هو أساساً تقييم نجاح أو فشل الحكم العسكرى منذ تولى السلطة فى مصر فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، وانما أثار الكتاب - كما تشير اليه أبحاث هذا المجلد - المسائل المألوفة التى تتصل باهتمامات دارسى التطورات الاقتصادية والسياسية . والضباط الأحرار المصرين - باعتبارهم قادة عهد ثورى وطنى - سرعان ما كرسوا أنفسهم لتحقيق الأهداف التى ترتبط عادة بالتجديد والاصلاح ، ومثال ذلك التنمية الاقتصادية السريعة القائمة على التخطيط والتصنيع بمعرفة الدولة ، وكذلك التعبئة السياسية للمجتمع فى دولة تحكمها القوانين الوطنية ، وأيضاً التنظيمات الاشتراكية لمساندة الخطط الوطنية المتكاملة .

ويبدو أن واضعى الأبحاث الاقتصادية يتفقون على أن هناك استمراراً فى النظام الاقتصادى المصرى فيما بين المدة السابقة لسنة ١٩٥٢ والمدة اللاحقة لها . ويبدو أنهم يؤكدون على عدم وجود دوافع أيديولوجية للسياسات الجذرية ، كتأميم الاقتصاد واشتراكيته، ويخلصون من هذا الى أن الخطط الخمسية الوطنية وحدها لن تسفر عن الزيادة المنشودة - أو المستهدفة بالخطط والمشاريع فى الدخل القومى .

أما البعثان اللذان تناولا التطورات السياسية فانهما يتعارضان الى حد مثير فى تناول الأحداث وتفسيرها . ورغم ان كلا الكاتبين يتفقان اتفاقاً أساسياً حول طبيعة الحكم فى مصر فى المدة السابقة لسنة ١٩٥٢، الا أن أحدهما (وهو مستر رودينسون) يركز على عنصر الضرورة المائل فى ذلك التطور الذى يطلق عليه أسم النظام السياسى المنطقى لحكم « ناصر » . وهو يهتم أكثر ما يهتم بمظاهر الالتزام الأيديولوجى للنخبة الحاكمة من الضباط الأحرار . وهو الالتزام الذى يوجد المستلزمات الاجتماعية الاقتصادية لنظام سياسى اشتراكى . وهو يرى أنه وان يكن الشكل الدستورى الواسع لسياسات قد اختفى الا أن قدراً كبيراً من النشاط السياسى لا يزال باقياً على رأس البناء السياسى للدولة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن البروفيسور كير يتناول سياسة مصر الخارجية منذ سنة ١٩٥٢ بإقامة حد فاصل بين السياسة التي قررتها الأيديولوجية الثورية والسياسة التي تملئها المصالح الوطنية التقليدية للدولة . وهو يحاول في بحثه أن يثبت بالتجربة العملية الرأي القائل بأن سياسة مصر الخارجية منذ سنة ١٩٥٢ إنما استمرت تتشكل على أساس المصالح الوطنية للدولة ، مقررًا أن الأيديولوجية الثورية إنما قامت بدور تبريري لا بدور منشئ . خلاق . وقد لقيت رسالته معارضة شديدة من المشتركين في المؤتمر ، نظراً لأنها أثارت تلقائياً (ولو ضمناً على الأقل) التساؤل عن مدى قوة الحجج والأسانيد الخاصة باتجاهات السياسة الخارجية المصرية الى الحياد الإيجابي ، وعدم الانحياز ، والقومية العربية ، والأساس الثوري للوحدة العربية التي يبشر بها قادة الثورة . وقد ظهرت هذه المعارضة بشكل جلي في رد خالد محيي الدين على بحث البروفيسور كير .

والموضوع الذي أهمل كثيراً في دراسة المجتمع المصري هو الخاص بالثقافة والأدب والفنون . ويرجع هذا الإهمال من ناحية الى عائق اللغة ، ومن ناحية أخرى الى التطور الحديث النسبي في هذه الصور من الحياة الوطنية المصرية . والدكتور لويس عوض — وهو نفسه أحد المساهمين القياديين في ميادين النقد الثقافي والأدبي — يقدم هنا دراسة للتطورات الثقافية والفكرية في البلاد ، والطريقة التي تعكس بها هذه التطورات تاريخ الحركة الوطنية في مصر وخصائصها الأساسية منذ نهاية القرن الثامن عشر . وان تشبهه بالطبيعة العلمانية المستقرة للمجتمع المصري والاتجاه المصري الى تناول الحياة ومشاكلها بأسلوب علماني — هذا التثبت سوف يثير بلا شك نقاشاً بين الدارسين لمصر .

وبالمثل فإن مستر ديفيد كوان كشف التقدم الأصيل في إنتاج الأدب المصري ، وخاصة الرواية والقصة القصيرة والمسرح .

وهنا ، نجد مرة أخرى أن انهماك الدارسين الأجانب لمصر في دراسة النواحي الاقتصادية والسياسية للتاريخ الحديث للبلاد ، بالإضافة

الى عقبه اللغة - قد ألهاهم عن أن يفتنوا الى اتناجها الأدبي الوفير،
الذى تهيأ له خلال جيل واحد أن يرسى نهضة أدبية متعددة الجوانب.
وأخيرا يزودنا الدكتور ديريك هوبوود ببحث عن الكتب
والمخطوطات ناقش فيه وشرح بصفة أساسية الدراسات عن مصر منذ
سنة ١٩٥٢ باللغة الانجليزية •

والمركز مدين بالفضل لجميع المشتركين الذين ساهموا في المؤتمر
بأبحاثهم كما أنه مدين بالشكر للبروفيسور ك.هـ. فيليب ، مدير
المدرسة ، عن مساهمته الكريمة من اعتمادات البحث بالمدرسة لتمويل
المؤتمر ، كما نشكر لمستر م. جيتهاوس السكرتير المساعد للمدرسة،
تنظيمه الإداري للمؤتمر • ونعترف أيضاً للمدرسة بالاعانة المالية التي
قدمتها لنشر هذا الكتاب ، وبصفتي ناشر هذا المجلد أراني بصفة
خاصة مديناً بالشكر لزميلي الدكتور باتريك اوبريان على ما قدم من
مساعدة في التخطيط للمؤتمر ، وكذلك تعاونه في اعداد الأبحاث
الاقتصادية الواردة في هذا الكتاب للنشر • وأشكر أيضاً مس ب •
فليمنج بمكتب المراكز الجغرافية على تقديمها المساعدة الكتابية
اللازمة •

وانا لنأمل ان يكشف هذا الكتاب لدارسي مصر الحديثة عن
التغيرات الكبيرة والمتشابكة التي وقعت في هذه البلاد ، وكذلك
المشاكل الضخمة التي تواجه حكامها ومواطنيها على السواء •

ب.ج. • فاتيكوتس

اكتوبر سنة ١٩٦٧

كلمة عن المشتركين

جلال أمين - الأستاذ المساعد للاقتصاد بجامعة عين شمس بالقاهرة
وهو مؤلف كتاب « الطعام والتنمية الاقتصادية مع الإشارة بوجه
خاص الى مصر » - لندن ١٩٦٥ •

لويس عوض - المستشار الثقافى لصحيفة الأهرام اليومية بالقاهرة
- تلقى تعليمه فى مصر وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية • وقد
وضع عدة مؤلفات باللغة العربية عن النقد الأدبى وتاريخ الأدب
والتعليم الأدبى والمجتمع الأدبى ، من بينها كتاب « الجامعة والمجتمع
الجديد » - نشر بالقاهرة سنة ١٩٦٣ ، وكتاب « المؤثرات الأجنبية
فى الأدب العربى الحديث » - جزءان - القاهرة فى سنة ١٩٥٩ •

ديفيد كوان - المحاضر العربى الأول فى مدرسة الدراسات الشرقية
والأفريقية فى لندن • وهو مؤلف كتاب « مدخل الى الأدب العربى
الحديث » - لندن سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٤ •

السيد/ رياض الغنيمى - رئيس شعبة التوطن والتملك بإدارة
الخدمات والمؤسسات الريفية بالشئون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة
الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة بروما •

بينت هانسن - استاذ الاقتصاد فى جامعة كاليفورنيا ، فى بركللى •
وقد عمل عدة أعوام فى معهد التخطيط فى القاهرة • وبعد ذلك بوقت
وجيز انتقل الى المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية فى باريس • وقد
اشترك فى تأليف كتاب « التنمية والسياسة الاقتصادية فى الجمهورية
العربية المتحدة » - نشر فى امستردام سنة ١٩٦٥ •

ديريك هوبوود - عضو كلية سانت انطونى باكسفورد ، وهو
احد موظفى مركز الشرق الأوسط هناك ، ويتولى أعمال المكتبة •

مالكولم كير - استاذ العلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا فى
لوس انجيلوس وقد ألف عدة كتب من بينها « الاصلاح الاسلامى »
- لندن ١٩٦٦ ، وكتاب « الحرب الباردة العربية » - لندن ١٩٦٥
- والطبعة الثانية ١٩٦٧ •

خالد محيى الدين - كان عضواً فى اللجنة التنفيذية للضباط
الأحرار من سنة ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وعمل فترة من الوقت رئيساً
لتحرير صحيفة المساء فى القاهرة ومديراً لصحيفة الأخبار • وكان
أيضاً سكرتيراً لمجلس السلام فى القاهرة •
أ.ره. اوين - زميل فى كلية سانت انطونى ، وموظف بمركز
الشرق الأوسط •

ماكسيم رودينسون - مدير الأبحاث فى المدرسة العملية
للدراستات العليا (بالسوربون) ، ومؤلف كتاب « الرأسمالية
والاسلام » - باريس ١٩٦٦ وغيره من المؤلفات •

الناشر - استاذ العلوم السياسية وخاصة ما يتصل بالشرقين الأدنى
والأوسط فى جامعة لندن ، ورئيس مجلس ادارة مركز دراسات
الشرق الأوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية • وهو مؤلف
كتاب « الجيش المصرى فى السياسة » بلومينجيتون ، سنة ١٩٦١ -
وكتاب « السياسة والعسكرية فى الأردن » ، لندن سنة ١٩٦٧ -
وكتاب « تاريخ مصر الحديثة » ، لندن ١٩٦٩ •

الجزء الاول الاقتصاد

التخطيط والتنمية الاقتصادية

في الجمهورية العربية المتحدة « مصر »

من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ (١)

بقلم

— بينت هانسن —

١ — ملاحظات تمهيدية

يركز هذا البحث على الخطة الخمسية الأولى « الشاملة » للجمهورية العربية المتحدة (مصر) * وهذه الخطة تغطي الميزانيات السنوية لخمس أعوام (أول يولية الى ٣٠ يونية) من سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ مع اتخاذ عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ كسنة الأساس * وقد انتهت الخطة الخمسية الأولى اليوم ، فمن المتيسر مناقشتها وتقييمها على ضوء نتائجها ومنجزاتها *

والخطة « الشاملة الأصلية (٢) » كانت في الواقع خطة عشرية تغطي المدة من ١٩٦٠ / ١٩٦١ الى ١٩٦٩ / ١٩٧٠ ، ويمكن الحصول على بعض أرقام الخطة عن السنوات ١٩٦٥ / ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ / ١٩٧٠ من هذا المصدر *

ولما كنا الآن قد أشرفنا على نهاية السنة الثانية من مدة الخطة الخمسية الثانية فانه يبدو منطقيا ان نحاول ان نمد تقييمنا الى السنة الحالية * ولكن تعترضنا عقبة صغيرة ونحن نفعل هذا لأن الاحصائية اللازمة عن عائد سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ لم تدع حتى الآن ، ولهذا سيكون من العسير جدا أن نعالج أهداف الخطة الخمسية الثانية ومقاصدها الدقيقة *

(١) اننى بصلة خاصة ممتن للدكتور نزيه ضيف وزير الخزانة والدكتور م.م. الامام مدير معهد التخطيط القومي - وكلاهما من القاهرة - عن المعلومات والمناقشات . وهما طبعاً غير مسئولين من أى من وجهات النظر الواردة في هذا البحث . وقد عاونتنى زوجتى - سعاد ابراهيم رفعت - في ترجمة بعض المصادر التي استخدمتها .
(٢) الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من يولية ١٩٦٠ ، الى يونية ١٩٦٥ للجنة التخطيط القومي لسنة ١٩٦٠ - وأصل العربى وكذلك الترجمة الفرنسية ، يتصفهان مزيدا من التفصيلات والتعليقات اكثر من النص الانجليزى *

ان الخطة « الشاملة » لسنة ١٩٦٠ كانت (لأسباب واضحة) مبهمة عن عمد فيما يتعلق بالأهداف التفصيلية الخاصة بالخطة الخمسية الثانية . وفضلا عن هذا فإن مدة الخطة الخمسية الأولى انتهت بما يختلف الى حد ما عن التنبؤات الأصلية للخطة « الشاملة » . وهكذا ، فانه لما كان أساس مدة الخطة الخمسية الثانية قد اختلف أيضا عن التوقعات الأصلية ، فقد دعت الحال أيضا الى اجراء تغيير في خطط هذه المدة . ومع ذلك فانه لم تعرض خطة جديدة أو معدلة عن المدة من ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، والحقيقة الواقعة هي أن البلاد في الوقت الحاضر قطعت عامين من مدة الخطة الخمسية الثانية بغير أن تتوافر لها خطة .

ان الحاجة الى المراجعة والايضاح التفصيلي للخطوط المبهمة الخاصة من ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ والمبينة في الخطة « الشاملة » لسنة ١٩٦٠ - هذه الحاجة كانت أمراً مسلماً به لدى الحكومة ، ففي مستهل سنة ١٩٦٤ كانت هناك خطة خمسية ثالثة جديدة تحت التحضير في مكتب نائب الرئيس آنذاك عبد اللطيف البغدادي . ويبدو أن هذا العمل قد توقف عندما اقبل السيد البغدادي ، ومصير هذا العمل مجهول لدى . وقبل أن تنتهي مدة الخطة الخمسية الأولى بوقت قصير اذيع أن مدة الخطة الخمسية التالية ستغطي سبع سنوات (١) ، وانه ستعرض على المجلس (٢) خطة جديدة قبل ان تبدأ مدة الخطة الثانية . ومع ذلك فان هذا لم يتحقق (٣) .

وفي اجتماع للحكومة عقد في نوفمبر سنة ١٩٦٥ ورأسه السيد/ زكريا محيي الدين نوقشت مشكلة الخطة الخمسية الثانية ، وطلب الى وزارة التخطيط (التي لم تكن حتى ذلك الحين قد حاولت أن تضع الخطة الخمسية الثانية) ان تتقدم بخطة عن مدة السنوات

(١) وعلى سبيل التكهّن كان ذلك لكي تتضمن مدة الخطة الثانية جميع العمل النهائي الجاري وجميع الفوائد الناتجة من السد العالي بآوان .

(٢) مجلس الأمة هو الجمعية الوطنية - الناشر .

(٣) خلال شتاء وربيع سنة ١٩٦٥ نشرت صحف القاهرة في ذلك الحين موافقة حكومة على صبري على اعتمادات الإنفاق في الخطة الثانية الخاصة بالمديد من الوزارات . ويبدو ان هذه الاعتمادات كانت قد أعدت بمعرفة السلطات المختصة نفسها.

الخمس من ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، ويبدو ان مثل هذه الخطة كانت قد قدمت فعلا في وقت ما خلال النصف الأول من سنة ١٩٦٦ الى السيد/ محيي الدين ، الذي يقال انه أعادها الى الوزارة بحجة انها كانت عملا بالغ السطحية .

وفي نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٦ كان الموقف هو أن اقتصاديات البلاد كانت تدار على أساس نوع من خطة ثلاثية مؤقتة (لا تتضمن في الواقع شيئا أكثر من المشروعات الاستثمارية الجارية فعلا أو التي في دور التحضير) وترتب عليها ارجاء خطة « شاملة » جديدة .

وأنا شخصا لا أظن أن الافتقار الى خطة « شاملة » هو بالضرورة مأخذ على سياسات التنمية ، فإن ما يهم هو وضع قائمة بمشروعات استثمارات جيدة ، ثم استغلالها تبعا لذلك . وهذا ما يمكن تنفيذه دون خطة « شاملة » . ان توازن العرض والطلب في الاقتصاد يمكن أن يعالج بالتتابع بسياسات مالية وتقنية قصيرة الأمد تتمشى مع ما ينتظر الحصول عليه من قروض أجنبية (١) .

والواقع ان هذا هو ما حدث خلال مدة الخطة الخمسية الأولى : فإن الخطة « الشاملة » لسنة ١٩٦٠ لم تلعب مطلقا دورا حاسما في تشكيل السياسات الفعلية (٢) . ومع ذلك فانه لكي تقارن الخطط والنتائج فانه يجب أن تكون لدينا خطة شاملة ، وهذه الخطة غير متاحة لنا الا عن المدة من ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ .

ولهذه الأسباب جميعا سوف يقتصر بحثنا على مدة الخطة الخمسية الأولى . وهذا هو موضوع المبحث رقم ٢ الى رقم ٥ أما بالنسبة الى مدة الخطة الخمسية الثانية (أى السنوات ١٩٦٥ الى ١٩٧٠) فقد اضفت تعليقات قليلة على احتمالات تنفيذ الهدف الأصلي الاجمالي (وهو مضاعفة الدخل القومي الاجمالي الحقيقي في عشر سنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠) .

(١) لقد عالجت هذه النقطة بالتفصيل في محاضرتي في روتردام سنة ١٩٦٦ - انظر التخطيط الطويل والقصير الامد في البلاد النامية - امستردام سنة ١٩٦٧ .
(٢) لعرض ودراسة منهاج واهداف الخطة الخمسية الاولى انظر ب. هانسن و ج. ا. - مرلوي - سياسة التنمية والاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) امستردام سنة ١٩٦٥ - الفصل العاشر والحادي عشر . ولزيد من المعلومات والدراسة انظر أيضا ب. ل. اوبريان - الثورة في النظام الاقتصادي المصري (لندن سنة ١٩٦٦) وبصفة خاصة الفصول الخامس والثامن والسابع والتاسع .

٢ - التنمية الفعلية

من سنة ٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤

أول ما يجب علينا - هو أن نبحث عما حدث فعلا خلال السنوات الخمس للخطة الأولى . ورغم أن البيانات الرسمية للدخل القومى عن المدة كلها قد نشرت الا أن . . الأمر ليس هينا . فان تقديرات الحساب القومى والدخل القومى لوزارة التخطيط كانت دائما غير كاملة وذات تعريفات غير مرضية الى حد ما ، وخاصة فيما يتعلق بتقديرات الأسعار الثابتة .

ولا يسعنى أن أزعم اننى حلت المشاكل تحليلا كاملا ، ولكننى أعتقد عن يقين أن كلا من تقديرى الأسعار الثابتة والجارية للدخل القومى - أو بعبارة أدق اجمالى الانتاج الأهلى والذى سنورده فيما بعد - دقيق بما يكفى . . لتزويدنا بالخطوط العريضة للتنمية . وما قيل فى مناسبات أخرى عن طبيعة تقديرات وزارة التخطيط والانحرافات التى تشوبها انما ينطبق فى هذا الصدد أيضا (١) .

ويبين الجدول رقم (١) التقديرات الرسمية المنشورة (١) عن اجمالى الانتاج الأهلى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ عن السنوات من ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ (مع الاقتصاد على تسعة قطاعات) .

وبالإضافة الى نقط الضعف والانحرافات الأخرى - والتى لن نتعرض لها هنا على أية حال - فان هناك سببين يجعلان تقدير اجمالى

(١) انظر د. ميد ، ب. هانسن - الدخل القومى للجمهورية العربية المتحدة (مصر) من سنة ١٩٢٨/١٩٢٩ الى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ - فى طبعة فيليس دين ، س. جولدبيرج - (١) السلسلة رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ . . لدراسات الدخل والثروة) .

(٢) انظر المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة عن السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٥ - (٢) (رئاسة الجمهورية - الجهاز المركزى للتنمية والاحصاء - القاهرة ١٩٦٦ ص ٤١ باللغة العربية .

الاتّاج الأهلـى « بالأسعار الثابتة » أمرا لا يمكن قبوله الا مع التحفظ . أولهما - كما أشير اليه في النشرة التي استقى منها الجدول - هو ان قطاع « الانشاءات » قدر بالأسعار الجارية (١) ، وهذا القطاع هو على الأرجح القطاع الذي اشتد ازدهاره خلال الفترة محل البحث، والذي عرف بأنه حظى بأكبر زيادة في الأجور والأسعار، مما يدعو الى اتخاذ اجراء ما في هذا الصدد . والسبب الثاني أن قطاع « الخدمات الأخرى » (الكبيرة والهامة) ليس مبنيا فيما يبدو على الأسعار الثابتة . وهذا يتضح بجلاء من المقارنة بأرقام العمالة التالية من نفس المصادر (٢) .

(١) كان معروفا لبعض الوقت أن تقديرات وزارة التخطيط للقيمة المضافة في الانشاءات كانت بالأسعار الجارية . ولكن كانت هذه أول مرة يذاع فيها الأمر بصورة رسمية .

(٢) المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٥ .

جدول رقم (١)
اجمالي الانتاج الاهلي بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠
(بملايين الجنيهات)

اجمالي الزيادة بالنسبة للتوية	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاع
١٧ر٨	٤٧٧ر٥	٤٥٢ر٩	٤٢٦ر٤	٣٧٣ر٥	٤٠٢ر٧	٤٠٥ر٥	الزراعة
٥٥ر٢	٣٨٥ر٥	٣٦٩ر٦	٣٣٩ر٢	٣٠٩ر٩	٢٨٥ر٦	٢٥٦ر٣	الصناعة
١٢٨ر٦	٢٢ر٤	١٨ر٦	١٨ر٤	١٦ر٣	١٢ر٢	٩ر٨	الكهرباء
٩٦ر٦	٩٢ر٦	٩٦ر٥	٨٣ر٥	٧٣ر٦	٤٤ر٢	٤٧ر١	الانشاءات (x)
٦٩ر٦	١٥٧ر٦	١٤٤ر٥	١٣٧ر١	١١٦ر٩	١٠٢ر٢	٩٢ر٩	النقل والمواصلات والتخزين
١٧ر٦	١٥١ر٩	١٤٨ر٣	١٥٤ر٥	١٥١ر٦	١٤٥ر١	١٢٩ر٢	التجارة والمالية
٩ر٧	٨٥ر١	٧٨ر٧	٧٧ر٦	٧٦ر٢	٧٣ر٨	٧٣ر٥	الاسكان
٢٥ر٣	٧ر٢	٧ر٦	٧ر٤	٧ر٥	٦ر٨	٦ر٤	المرافق العامة
٧٦ر١	٣٨٧ر٩	٣٥٤ر٥	٣١٣ر١	٢٨٦ر٦	٢٩٥ر٩	٢٦٥ر٥	الخدمات الاخرى
٣٧ر١	١٧٦٢ر٢	١٦٦٩ر٧	١٥٣٦ر٧	١٤١١ر١	١٣٦٣ر٥	١٢٨٥ر٢	اجمالي الدخل الاهلي (بما فيها الحكومة)
							اجمالي الدخل الجارية . (x)

جدول رقم (٢)
تطور العمالة من سنة ٦٠/٥٩ الى سنة ٦٤/٦٥
(بالوف الأشخاص)

اجمالي الزيادة	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاع
بالنسبة المئوية							
١٦٥	٣٧٨٠ر٥	٣٦٧٣ر٥	٣٦٣٣ر٥	٣٦٠٠ر٥	٣٦٠٠ر٥	٣٣٤٥ر٥	الزراعة
٣٧ر١	٨٢٥ر٥	٧٨٩ر٧	٧٢٥ر٩	٦٧٩ر٥	٦٢٥ر٦	٦٠١ر١	الصناعة
١٥ر٣	١٨ر٥	١٧ر٩	١٧ر٤	١٥ر١	١٣ر٥	١١ر٩	الكهرباء
٨٦ر٦	٣٤٥ر٢	٣٣٤ر٢	٣١٥ر٧	٢٦٣ر٥	١٦٦ر٥	١٨٥ر٥	الانشاءات
٢٧ر٥	٢٧٧ر٧	٢٥٨ر٣	٢٤٩ر٢	٢٣٩ر٢	٢٥٢ر٧	٢١٨ر٦	النقل . . . الخ
١٤ر٨	٧٢٩ر٧	٧١٩ر٥	٧٠٢ر٢	٦٨٠ر٩	٦٦٣ر٥	٦٣٥ر٧	التجارة والمالية
٣١ر٣	٢١ر٥	١٨ر٥	١٨ر١	١٨ر٥	١٦ر٥	١٦ر٥	الاسكان
٢٠ر٢	٣٠ر٣	٢٩ر٥	٢٨ر٧	٢٧ر١	٢٤ر٣	٢٥ر٢	المرافق العامة
							الخدمات الأخرى
٢٢ر٥	١٣٠٦ر٥	١٢٤٤ر٩	١١٧ر٥	١١٣٤ر٦	١١٥١ر٢	١٠٦٦ر٨	(بما فيها عمالة الحكومة)
٢٢ر١	٧٣٣٣ر٤	٧٠٨٥ر٥	٦٨٦٨ر٢	٦٦٥٦ر٩	٦٥١١ر٩	٦٠٠٦ر٥	المجموع
١٥ر٥	٢٩٤٥ر٦	٢٨٦٥ر٥	٢٧٨٧ر٤	٢٧١٢ر٢	٢٦٣٩ر٧	٢٥٦١ر٥	جيلة عدد السكان

ان صورة تطور العمالة لا تكتمل بغير الاحصائيات الخاصة
بالانخفاض في عدد ساعات العمل الأسبوعية ، فقد صدر قرار في سنة
١٩٦١ انقص ساعات العمل الأسبوعية المعتادة الى ٤٢ ساعة ، ولكن
ليس من الواضح تماما من أى تاريخ وإلى أى مدى طبق هذا
القانون فعلا .

واحصائية الأجور وساعات العمل تبين التطور التالي (١) في
المنشآت التي يعمل فيها عشرة عمال أو أكثر (بما فيها الانشاءات
والتجارة) .

جدول رقم (٣)

ساعات العمل في الأسبوع
في المنشآت التي يعمل فيها عشرة عمال فأكثر

السنوات	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
ساعات العمل في الأسبوع	٥٠	٤٩	٤٨	٤٧	٤٥	٤٤	غير متوافر
الرقم القياسي	١٠٠	٩٨	٩٦	٩٤	٩٠	٨٨	غير متوافر

ويبدو أن الانخفاض الرئيسي في ساعات العمل قد حدث فيما بين
سنتي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وان كانت الأرقام الكاملة قد تتضمن هبوطا
حادا نسبيا من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٢ .

ولكي نصل الى تقدير لقطاع الانشاءات بالسعر الثابت اقترح
الآن ان ننسب الرقم القياسي لاجمالي ساعات العمل في الانشاءات
الى رقم القيمة المضافة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وهو ٤٧١ مليون جنيه .
وللوصول الى الرقم القياسي لاجمالي ساعات العمل في الانشاءات
سنفرض ان الرقم القياسي لساعات الأسبوع الواردة في الجدول رقم
(٣) تنطبق أيضا على الانشاءات ، وان الرقم القياسي للسنوات من

(١) المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٩ .

١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ مائل للرقم القياسى لسنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٤ ، وضرب الرقم القياسى لساعات الأسبوع فى الرقم القياسى لعدد الأشخاص العاملين فى الانشاءات طبقا للجدول رقم (٢) يزودنا بالرقم القياسى لاجمالى ساعات العمل فى الانشاءات . وبذلك يصبح الرقم القياسى هو ١٠٠ - ٨٧٩ - ١٣٦٥ - ١٦٠٤ - ١٦٢٣ - ١٦٤٢ ، واذا ما نسبنا هذا الرقم القياسى الى القيمة المضافة وهى ٤٧١ مليون جنيه طبقا للجدول رقم (١) فاننا نحصل على سلسلة من القيم المضافة فى الانشاءات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ المبينة فى الجدول رقم (٤) . وهذه الطريقة (التى نستعمل بكثرة لتقدير تغيرات القيمة المضافة فى الانشاءات) تميل الى الانحراف وعدم الدقة طالما ان تغيرات الانتاجية لا تؤخذ فى الحسبان .

ان المقارنة بين الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) تبين انه بينما أن .. القيمة المضافة بالأسعار الثابتة فى قطاع « الخدمات الأخرى » كان ينبغى أن تزداد .. بنسبة ٤٦٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ فان العمالة زادت بنسبة ٢٢٥٪ فقط والخدمات الأخرى تشمل القطاع الحكومى العام (مع استبعاد المشروعات العامة) والخدمات المهنية والمحلية وخدمات أخرى معينة، ويتحكم فيها القطاع الحكومى العام الذى استخدم ٨٩٦٠٠٠ شخص (١) فى سنة ١٩٦٠ ، والأرجح ان هذا القطاع يتميز بزيادة نسبية فى الطوائف الأدنى أجرا ، ولهذا فان الرقم القياسى البسيط للعمالة يميل بكل تأكيد الى المبالغة فى زيادة القيمة المضافة بالاسعار الثابتة (أى الأجور) . ولذلك فانه لا يمكن التسليم بالزيادة المقدرة بنسبة ٤٦٪ والمبينة فى الجدول رقم (١) . وقاعدته الأساسية هى التقديرات بالأسعار الجارية (أى الأجور) نظرا لأن اجمالى الأجور فى هذا القطاع تمخضت عن زيادة ٥٥٪ خلال نفس المدة (٢) .

(١) انظر دونالدديد - النمو والتغيرات التركيبية فى الاقتصاد المصرى - هوبود - الجزء الثانى - ١٩٦٧ - ص ١٢٢ .

(٢) المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٧ .

الجدول رقم (٤)

التقديرات المصوبة لاجمالي الاتساج الاهلى
بالاسمار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠
في قطاع الانشاءات والخدمات الاخرى
(بملايين الجنيهات)

اجمالي الزيادة							القطاع
بالنسبة المئوية	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/١٩٦٠	٦٠/١٩٥٩	
٦٤ر١	٧٧ر٣	٧٦ر٤	٧٥ر٥	٦٤ر٣	٤١ر٤	٤٧ر١	الانشاءات
				٢٨٢ر٤	٢٨٦ر٥	٢٦٥ر٥	الخدمات الاخرى
٢٢ر٥	٣٢٥ر٢	٣٠٩ر٨	٢٩٣ر٤				(بما فيها الحكومة)

وفي الجدول رقم (٤) نجد أن القيمة المضافة الناتجة من قطاع الخدمات الأخرى قد حسبت تطبيقا لذلك بنسبة الرقم القياسى للعمالة على أساس الجدول رقم ٢ (ساعات العمل فى الأسبوع لم تتغير فى المصالح الحكومية ، ومن المحتمل انها لم تتغير أيضا فى الخدمات المهنية والمحلية كذلك) الى القيمة المضافة وقدرها ٢٦٥٥٥ مليون جنيه عن سنة ١٩٥٩/٦٠ والمبينة فى الجدول رقم (١) .

وفي البحث الذى قدم أصلا الى المؤتمر عالجت مشكلة قطاع الانشاءات بأن افترضت (بعد التشاور مع وزارة التخطيط) ان زيادة فى الأسعار بحوالى ٢٠٪ ، طرأت على هذا القطاع من ١٩٦٠/٦١ الى ١٩٦١/٦٢ ، وان الأسعار فيما عدا ذلك بقيت ثابتة . وهذا الفرض مبنى على ثلاث حقائق : ان قرار زيادة الحد الأدنى للأجر اليومى صدر فى صيف سنة ١٩٦١ ، وان تخفيض ساعات العمل الأسبوعية طبق رسميا فى نفس الوقت ، وان التأمين فى سنة ١٩٦١ ترتب عليه زيادة فى التكلفة ناشئة عن الاشراف البيروقراطى .

وتقديرات الأسعار الثابتة الواردة بالجدول رقم (٤) ، وتقديرات الأسعار الجارية بالجدول رقم (١) - تتضمن زيادة فى أسعار الانشاءات تقدر بـ ١٩٨٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ ، وهذا ما يقترب كثيرا من « تخمينى » السابق المستند الى معلوماتى ، فيما عدا الجزء الخاص بزيادة الأسعار التى طرأت فيما بين سنة ١٩٦١/١٩٦٢ وسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات الأخرى ، فان المقارنة بين الجدول رقم (١) ، والجدول رقم (٤) ، تبين أن الجزء الأساسى فى زيادات الأسعار (أى الاجور) حدث فى سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ او سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، أى فى الوقت الذى منحت فيه علاوات المرتبات للموظفين المدنيين ، ومنحت فيه القوات المسلحة الموجودة فى اليمن أجورا وبدلات اضافية .

أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى فلا أرى ما يدعو الى مراجعتها،

فان أرقام القيمة المضافة بالأسعار الثابتة عن الزراعة يمكن مطابقتها على الأرقام القياسية للإنتاج الزراعى الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (١) التى تبين زيادة اجمالية مقدارها ١٩.٠٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٧٠ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ مقابل ١٧.٨٪ بالجدول رقم (١) . أما عن الخمسينات فان الأرقام القياسية لمنظمة الأغذية والزراعة تدل أيضا على زيادة أكبر من تقديرات ادارة الاحصاء والتعداد بالقاهرة للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة .

ان الأرقام القياسية لمنظمة الأغذية والزراعة هى أرقام انتاجية (استبعد منها العلف والبذور والفضلات الأخرى المستعملة كعناصر داخلية فى الزراعة ذاتها) دون حاجة الى اجراء الخصم اللازم مقابل العناصر الداخلة (كالسماد والوقود والمبيدات) والتى تشتري من قطاعات أخرى .

ومن المعروف تماما (٢) فى الزراعة أن مثل هذه العناصر الداخلة تميل الى الزيادة بأسرع مما تزيد به العناصر الخارجة . ونتيجة لهذا فان القيمة المضافة تزداد بنسبة أقل من زيادة العناصر الخارجة . أما فيما يتعلق بالصناعة فان الأرقام القياسية للأمم المتحدة والناقصة الى حد ما (٣) تدل على زيادة ٣.٩٪ من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦١ مقابل زيادة ٢.١٪ الواردة فى الجدول رقم (١) من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ ، ولكن الأرقام القياسية للأمم المتحدة تبدو غير مقنعة ، كما انها توقفت منذ سنة ١٩٦١ ، أما الزيادة الحادة فى النقل الخ فترجع أساسا الى زيادة حركة المرور فى قنال السويس وهى تتفق تماما مع جميع البيانات الاحصائية الخاصة بالنقل .

(١) الكتاب السنوى للإنتاج ، الجزء ١٩ ، منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٦٥ ، ص ٢١ .
ان الأرقام القياسية لمنظمة الأغذية والزراعة مبنية على أساس ((السنة الزراعية)) ، ولا كانت السنة الزراعية تختلف عن سنة الميزانية فى مصر فان الأرقام القياسية لمنظمة الأغذية والزراعة تتكشف من انحرافات كبيرة فى تطور القيمة المضافة لكل سنة على حدة .
(٢) انظر على سبيل المثال س. كورنيتس « النمو الاقتصادى والزراعة » بعض ملاحظات على المعايير ، الصحيفة الدولية لشئون الإصلاح الزراعى ، الجزء الثالث ، سنة ١٩٦١ أعيد طبعه بمعرفة أيتشر دويت ، الزراعة فى التنمية الاقتصادية ، نيويورك سنة ١٩٦٤ .
(٣) الكتاب السنوى الاحصائى عن سنة ١٩٦٤ - الأمم المتحدة - ص ٩٣ .

أما عن التجارة والمالية ، فإن زيادة القيمة المضافة الواردة بالجدول رقم (١) تطابق أرقام العمالة بالجدول رقم (٢) والمفترض انها مبنية على أرقام العمالة . وقد يقال : إن هذا القطاع قد تمخض عن زيادة أقل مما ينبغي في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة . وقد تكون هناك طريقة أفضل لقياس مساهمة التجارة ، وذلك باتخاذ اجمالي فائض السلع الناجم عن التجارة كرقم قياسي للزيادة في القيمة المضافة . ولإصدار حكم بالرجوع الى القطاعين الرئيسيين لانتاج السلع - أى الزراعة والصناعة - نجد أن فائض السلع قد ازداد بأكثر مما ازدادت به العمالة في التجارة والمالية . أما باقى القطاعات الأخرى فلا تحتاج الى تعقيب منا .

وإذا ما استعصنا الآن عن أرقام القيمة المضافة بالجدول رقم (٤) بأرقام الجدول رقم (١) فإنا نحصل على التقدير التالى لاجمالى الإنتاج المحلى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ :

وعند تقييم الأرقام الواردة بالجدول رقم (٥) يجب أن نأخذ في اعتبارنا ما يشوب التقديرات من عيب . أما عن الأرصدية فإن معدلات النمو الناتجة هى دون . . التقدير الحقيقى ، والانحراف الانخفاضى لتقديرات الزيادة في مساهمة التجارة والمالية يسيطر على الصورة ويحكمها .

لذلك ، يبدو من الانصاف أن نقول ان معدل النمو في اجمالى الانتاج المحلى كان أكبر من $\frac{1}{2}$ % ، وإذا نحن أخذنا في الحسبان الفروق الواسعة نسبيا للتشكك في التقديرات فلعل من الاحوط أن نقول ان معدل النمو كان بين $\frac{1}{5}$ % و $\frac{1}{6}$ % ، ويلاحظ أن معدل النمو عن الشخص الواحد (بقياسه على اجمالى عدد السكان) ، كان أقل بقليل من $\frac{1}{3}$ % فيما يتعلق باجمالى الانتاج المحلى .

ولكى نصل الى تقديرات الدخل القومى ، فإنه لا بد من اجراء تسويات فيما يتعلق بانخفاض القوة الشرائية ، والفوائد الصافية ، وأرباح الأسهم والسندات في الخارج ، وشروط التبادل التجارى .

الجدول رقم (٥)
اجمالي الانتاج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠
(تقديرات مصوبة)

٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	اجمالي متوسط الزيادة معدل الزيادة بالنسبة بالثروة المتوية
١٢٨٥٠٢	١٣٥٦٠٣	١٣٩٧٠٦	١٥٠٩٠٠	١٦٠٥٠٩	١٦٨٤٠٢	٣١٠٠
(علايين الجنيهات)						
اجمالي الانتاج المحلي ، الجملة						
اجمالي الانتاج جملة الزيادة في السنة السابقة						
بالنسبة الثوية						
—	٥٠	٣٠	٨٠	٦٤	٤٩	—

اجمالى الانتاج	٥٠٢	٤١	٥١٥	٥٤١	٥٦٢	٥٧٢	١٤٠	٢٧٧
المحلى ، الجملة								
عن الشخص								
الواحد (الوحدة)								
بالجنيه (
اجمالى الانتاج								
المحلى ، جملة								
الزيادة عن								
الشخص الواحد								
في السنة السابقة								
بالنسبة المئوية								
—	٢٤	٣	٥١	٣٥	٢٠	—	—	—

ويلاحظ ان السماح بانخفاض القوة الشرائية قلما يغير معدلات النمو ، ولكن الفوائد الصافية وأرباح الأسهم والسندات في الخارج ارتفعت بكل تأكيد ، في علاقتها باجمالي الانتاج المحلي في خلال المدة المذكورة . ومن الناحية الاخرى نجد أن شروط التجارة قد تحسنت الى حد ما .

وفيما يتعلق بالأرصدة لا أظن أن معدلات النمو في الدخل القومي ستكون مختلفة اختلافا كبيرا عن المعدلات الخاصة باجمالي الانتاج المحلي . وبناء على ذلك فإن معيار معدلات النمو سينخفض بما مقداره ١٪ الى ١ ١/٢٪ عن هدف النمو الرسمي وهو ٧٪ .

أما عن كل سنة على حدة فالتا نلاحظ ضآلة الزيادة في سنة ١٩٦١/١٩٦٢ ، وانه أعقبها زيادة كبيرة جدا في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ويرجع هذا أساسا الى هبوط المحصول (بسبب آفات القطن) في سنة ١٩٦١ ثم ما تلا ذلك في سنة ١٩٦٢ من زيادة ضخمة في المحاصيل .

أما فيما يتعلق بالسنتين مجتمعتين فإن معدل النمو كان بنفس النسبة التي سادت المدة كلها .

يبقى الآن ان تقدم تقدير اجمالي الانتاج المحلي بالأسعار الجارية . وهذا مبين في الجدول رقم (٦) . أما طريقة استخراج هذه الأرقام

(ملاحظة) : جميع الأرقام الخاصة بالقطاعات مستقاة من بيانات وزارة التخطيط بالقاهرة . وفيما يتعلق بقطاعات السنة الأخيرة (وهي الانشاءات والنقل .. الخ والتجارة والمالية والاسكان والمرافق العامة والخدمات الأخرى) فإن أرقامها مطابقة لأرقام الجدول رقم (١) . وفي هذا ما يفرغ معه ثبات أسعار السوق في النقل .. الخ . والتجارة والمالية والاسكان والمرافق العامة . أما أرقام اجمالي الانتاج المحلي بالأسعار الجارية للسنوات من ١٩٦٠/١٩٥٩ الى ١٩٦٢/١٩٦٣ فمبنية على جوجين لوتز ، ((المراتب في الجمهورية العربية المتحدة (مصر))) - نشرات موفلي - مارس سنة ١٩٦٦ - جدول رقم (١) ص ١٢٢ ، وقد قامت وزارة التخطيط بتزويد صندوق النقد الدولي بهذه البيانات .

أما أرقام الرسوم الجمركية .. الخ من السنوات ١٩٦٠/١٩٥٩ الى ١٩٦٢/١٩٦٣ فقد وقسمت على أساس الفروق بين النتائج .

وفيما يتعلق بأرقام الرسوم الجمركية ... الخ من سنة ٦٤/٦٥ فإنها على حسب تقديري ، أما رقم اجمالي الانتاج المحلي بأسعار السوق الجارية من تلك السنة فقد حصلت عليها باضافة اجمالي الانتاج المحلي الى الرسوم الجمركية .. الخ .

الجدول رقم (٦)
اجمالي الانتاج المحلى بالاسعار الجارية
من سنة ٦٠/٥٩ الى سنة ٦٤/٦٥ (بلايين الجنيهات)

٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩
٥٢٨ر٣	٤٧٥ر٠	٤٢٥ر٢	٣٩٣ر٠	٤٠٢ر٧	٤٠٥ر٠
٥٢٨ر٣	٤٧٥ر٠	٤٢٥ر٢	٣٩٣ر٠	٢٨٥ر٦	٢٥٦ر٣
٢٣ر٢	١٩ر٣	١٨ر٤	١٦ر٣	١٢ر٢	٩ر٨
٩٢ر٦	٩٦ر٠	٨٣ر٥	٧٣ر٦	٤٤ر٢	٤٧ر١
١٥٧ر٦	١٤٤ر٠	١٢٧ر١	١١٦ر٩	١٠٢ر٢	٩٢ر٩
١٥١ر٩	١٤٨ر٣	١٥٤ر٠	١٥١ر٦	١٤٥ر١	١٢٩ر٢
٨٠ر١	٧٨ر٧	٧٧ر٦	٧٦ر٢	٧٣ر٧	٧٣ر٠
٧ر٧	٧ر٦	٧ر٤	٧ر٠	٦ر٨	٦ر٤
٣٨٧ر٩	٣٥٤ر٠	٣١٣ر١	٢٨٦ر٦	٢٩٠ر٩	٢٦٥ر٥
(بما فيها الحكومة)					
١٨٥ر٧	١٧١٥ر٢	١٥٥٧ر٢	١٤١١ر١	١٣٦٣ر٥	١٢٨٥ر٢
١٨٠ر٠	١٥٠ر٨	١٢٢ر٦	١٣٩ر٥	١٠٣ر٦	٩٠ر٤
٢٠٣ر٧	١٨٦٦ر٠	١٦٧٩ر٨	١٥٥٠ر٦	١٤٦٧ر١	١٣٧٥ر٦
بأسعار السوق الجارية					

فموضحة في الملاحظة الملحقة بالجدول • وقد أضفت بندا أطلقت عليه اسم « الرسوم الجمركية ... الخ » ، لكى أصل الى اجمالى الانتاج المحلى بأسعار السوق الجارية ، ومع ذلك فان هذا البند لا يشمل جميع الضرائب غير المباشرة ، « فجملة اجمالى الانتاج المحلى » ليس مقدرا في الواقع على أساس عناصر التكلفة ، اذ أنه يعكس تقديرات الأسعار الثابتة التى لم تحسب هى أيضا في الواقع على أساس عناصر التكلفة • وهذه العناصر تتضمن القليل من الضرائب غير المباشرة ، بينما كان ينبغي أيضا تسويتها حتى نصل الى أرقام الدخل القومى • وكل هذا يؤثر تأثيرا ضئيلا في قياس التنمية وزيادات الأسعار ولكن له أهميته في الحكم على مستوى الدخل القومى •

ويجب أن يلاحظ هنا - أولا : أن الأسعار الجارية يجب أن تفهم على انها الأسعار « الرسمية » الجارية ، أما أسعار السوق السوداء فلم يؤخذ بها في التقديرات ، وإن كانت لها أهميتها في بعض الميادين (الانشاءات والاسكان بصفة خاصة) - وثانيا : اننى افترضت ، وكذلك افترضت وزارة التخطيط ، ان قطاعات النقل ... الخ والتجارة والمالية والاسكان والمرافق العامة لم تتعرض لأية تغيرات في الاسعار • وهذا ليس صحيحا تماما ، وإن كانت تغيرات الأسعار في هذه المجالات كانت ضئيلة حقا • كمال ان تغيرات الأسعار التى طرأت على هذه القطاعات لم تكن دائما متجهة الى الصعود •

وفي الجدول رقم (٧) الذى يبين الانكماش الضمنى في اجمالى الانتاج المحلى المبنى على الجدولين رقم (٦) ورقم (١) والمصوبين في الجدولين رقم (٤) ورقم (٥) - أغفلت لهذا السبب هذه القطاعات الأربعة •

ومع ذلك ، فان افتراض ثبات الأسعار في هذه القطاعات يؤثر طبعاً في انكماش اجمالى الانتاج المحلى •

وعناصر الانكماش الضمنية وغير المتغيرة بأى وجه من الوجوه في الزراعة والصناعة والكهرباء في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ وسنة ١٩٦١/

الجدول رقم (٧)
الانكماش الضمني في اجمالي الانتاج المحلى

٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩
١١٠٦	١٠٤ر٩	٩٩ر٧	١٠٠ر٥	١٠٠ر٥	١٠٠
١١٠ر٥	١٠٦ر١	١٠٦ر٦	١٠٠ر٥	١٠٠ر٥	١٠٠
١٠٣ر٦	١٠٣ر٤	١٠٠ر٥	١٠٠ر٥	١٠٠ر٥	١٠٠
١١٩ر٨	١٢٥ر٧	١١٠ر٦	١١٤ر٥	١٠٦ر٨	١٠٠
١١٩ر٣	١١٤ر٣	١٠٦ر٧	١٠١ر٥	١٠١ر٥	١٠٠
١١٠ر٥	١٠٦ر٨	١٠٣ر٢	١٠١ر٥	١٠٠ر٥	١٠٠
الزراعة					
الصناعة					
الكهرباء					
الانشاءات					
الخدمات الاخرى (بما فيها الحكومية)					
جملة اجمالي الانتاج المحلى					

١٩٦٢ تعكس الافتراضات الكامنة وراء تقديرات وزارة التخطيط .
ومهما يكن فإن الأسعار الرسمية بقيت ثابتة الى حوالى سنة ١٩٦١ /
١٩٦٢ ، الا أن أسعار السوق السوداء (والتي لا يتضمنها الجدول
رقم ٧) صارت هامة في ميادين معينة . وشرعت الحكومة - على
مضض - في تسوية بعض الأسعار برفعها .

ومع ذلك فإن تسويات الأسعار لم تكتسب أهميتها الا في سنة
١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ ، وعلى سبيل المثال فإن أسعار الانشاءات تتأثر
تأثرا شديدا بأجور عمال البناء غير المهرة ، وهذه بدورها مرتبطة أشد
الارتباط بأجور العمال الزراعيين . ويتبين من الدراسة الميدانية أن
أجور العمال الزراعيين ربما زادت بنسبة ١٠٪ سنويا في السنوات
من ١٩٦٠ / ١٩٦١ الى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

وهكذا ، فإن من المحتمل أن أسعار الانشاءات (القيمة المضافة)
زادت بنسبة ٢٠٪ خلال تلك الفترة .

واقترض ثبات الأسعار في القطاعات الأربعة ثباتا تاما غير الميينة في
الجدول رقم (٦) يتضمن قدرا من الانحراف الانخفاضى في انكماش
اجمالى الانتاج المحلى .

٣ - معدلات التنمية الفعلية والمخططة

سبق أن رأينا أن متوسط معدل التنمية لاجمالي الانتاج المحلي والدخل القومي قد انخفض عن الخطة المرسومة بنسبة ٧٪ في السنة، وأن مستويات معدلات التنمية في القطاعات قد اختلفت اختلافا كبيرا عن المعدلات المرسومة •

والجدول رقم (٧) يبين لنا معدلات التنمية بمختلف القطاعات فيما يتعلق باجمالي الانتاج المحلي والعمالة •

ومعدلات التنمية الفعلية لاجمالي الانتاج المحلي ، تكشف عن اختلافات كبيرة تتراوح بين ١٩٪ في قطاع الاسكان و ١٩٪ في قطاع الكهرباء ، في حين انها تتراوح بين ٣٪ و ٤٪ في قطاعات الزراعة ، والتجارة والمال ، والمرافق العامة ، والخدمات الاخرى • أما في الصناعة ، والانشاءات ، والنقل ••• الخ ، فتبلغ حوالي ١٠٪ في السنة •

وهذه النتائج تختلف تماما عما كان مرتقبا من الخطة • وانخفاض معدل التنمية العامة هو الناتج الحسابي لانخفاض يتراوح بين الربع والنصف في معدلات التنمية المخططة في جميع القطاعات عدا الكهرباء والانشاءات والنقل •••• الخ ، حيث تجاوزت المعدلات الأهداف المخططة تجاوزا كبيرا •

وحين يواجه المرء بمثل هذه الاختلافات بين الخطة والنتائج الفعلية، فإن الأمر يدعو الى الاجابة على أسئلة عديدة • فإذا افترضنا ان المقصود من الخطة أن تكون مرشدا للحكومة الى العمل ، فإن من الطبيعي ان تتساءل عن السبب في اختلاف النتائج الفعلية عن الخطة الى هذا الحد الكبير •

وقد يعن للمرء أيضا أن يتساءل عن أيهما أفضل : الخطة أم الناتج
(فيما يتعلق بمعدلات التنمية) •

فبالنسبة للسؤال الأول ، ينبغي أن نذكر أن أية خطة لا بد أن
تتضمن تنبؤات عن عناصر اقتصادية معينة لا تملك الحكومة حيالها
الا سلطانا ضئيلا ، وأسعار الصادرات والواردات مثال لهذا ، وهذا
ينطبق الى حد ما على كميات الصادرات • وهذا بالنسبة الى
الجمهورية العربية المتحدة له أهمية خاصة بسبب مساهمة قنال
السويس في اجمالي الانتاج المحلى - وهو أمر تمارس فيه الحكومة،
على العموم ، دورا سلبيا ، فان إيرادات قنال السويس تعتمد أساسا
على عدد السفن التى تمر فيها ، وعلى مقدار حمولتها (من الصعب
تعديل الرسوم وان كان المبدأ ان الحكومة المصرية هى التى
تحددها) ان خطة التنمية قدرت زيادة حركة المرور بقناة السويس
دون قدرها لدرجة كبيرة ، وهذا منشأ معظم الاختلاف بين الخطة
والناتج فى قطاع النقل الخ • وهذا التجاوز فى انجاز الخطة فى
صالح البلاد بطبيعة الحال (١) • فقد أتى للبلاد بدخل وعملة صعبة
دون استخدام الموارد المحلية بأسراف (فى المدى القصير على الأقل) •

ان التنبؤ عملية شاقة ، ولكن من الواضح ان فن التنبؤات الذى
استخدمته اللجنة كان بدائيا جدا •

يضاف الى هذا أنه فى الميادين التى للحكومة القدرة الفعلية على
تحديد وتوجيه التطورات فيها غيرت الحكومة بعض أهداف سياستها
خلال مدة الخطة • فبينما أولت الخطة الأصلية اهتماما قليلا نسبيا بخلق
العمالة (تضمنت الخطة فعلا زيادة فى جملة العمالة أقل من الزيادة
المتوقعة فى قوة العمل) ، فان الحكومة - كما حدث فى سنة ١٩٦١ -
اتجهت الى سياسة زيادة العمالة • وهذه السياسة هى التى ترتب

(١) تجاوز انجاز الخطة فى قطاع معين ليس بالضرورة فى صالح البلاد ، الا قد يُدل
على ان الموارد اسيء توزيعها •

عليها جزئيا زيادة مساهمة القطاع الحكومي في اجمالي الانتاج المحلي
(وجداولنا لم تبين هذا على حدة) •

وهنا ، ينبغي أيضا أن أشير الى حرب اليمن التي لم يأخذها
المخططون في تقديرهم ، لأسباب واضحة • ولما كانت هذه الحرب قد
أدت غالبا الى زيادة في مشتريات المعدات أكثر منها في القوة البشرية،
فان من المشكوك فيه معرفة مدى مساهمتها في زيادة القيمة المضافة
بالأسعار الثابتة في القطاع الحكومي •

واخيرا ، يجب أن نذكر أنه بعد اعتماد الخطة قررت الحكومة
الاسراع في بناء السد العالي ، وهذا يفسر جزئيا السبب في اتساع
قطاع الانشاءات اتساعا هائلا اذا ما قورن بالانكماش الضئيل الذي
تنبأت به الخطة •

وبغض النظر عن تغييرات الخطة بسبب السد العالي ، فانه من
الصعب على المرء أن يدرك كيف أمكن للمخطط أن يتصور «هبوطا»
في حركة الانشاءات خلال فترة من فترات الزيادة السريعة في
الاستثمارات •

ان تخفيض خطة الاستثمارات في المباني السكنية يجب أن يساعد
بطبيعة الحال على نقص التشييد ، ولكن الهبوط المباشر في خطة
الانشاءات أمر غير مفهوم •

ان السبب الرئيسي في هبوط القطاعات هو فيما يبدو هبوط
الاستثمارات • وهذا واضح بصفة خاصة في موضوع الصناعة (١) ،
حيث ساعدت المشورة السيئة بمشروعات الاستثمارات الكبيرة
(وخاصة الحديد ، والصلب ، والصناعات المعدنية (٢)) على الحيلولة
دون زيادة الانتاج بما يتناسب والاستثمارات الفعلية •

(١) طبقا للاهرام الاقتصادي - عدد ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ - فان خطط الاستثمارات
الصناعية حققت اقل من ٨٠٪ (من البرامج السنوية) ، هذا يعني ان الاستثمارات
الصناعية الصافية كانت اقل من ثلثي ما استهدفته الخطة .

(٢) لعل اخطر مثال هو شركة النصر للسيارات التي يقال انها استثمرت ثلاثين مليوناً
من الجنيهات ، ثم اقلقت ابوابها منذ ديسمبر سنة ١٩٦٦ •

والتأمينات في ذاتها لم يترتب عليها أى تأثير حاسم على الكفاية
الاتجائية ، وكذلك زيادة العجز في العملة الصعبة ، ومما يؤسف له
أيضا التشريعات الاجتماعية والاتجاه الى زيادة العمالة — هذا كله
كان من معوقات الانتاج الصناعى (١) .

جدول رقم (٨)

متوسط المعدلات السنوية للتنمية عن السنوات
من ٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤ (بالنسبة المئوية)

العمالة	اجمالى الانتاج المحلى		القطاع
	الخطوة	الفعلى	
الزراعة	٣٣٣	٥١	٣٣٢
الصناعة	٨٥	١٤٦	٦٠
الكهرباء	١٩١	١٤٧	٤٣
الانشاءات	١٠٤	٠٤	١٣٣ — ١٤
النقل الخ	١١١	٣٩	٠٧
التجارة والمال	٣٣	٥٠	٣٠
الاسكان	١٩	٢٨	٤٦
المرافق العامة	٢٨	٥٢	٣٨
الخدمات الاخرى	٤١	٤٨	٢٨
(بما فيها الحكومة)			
الجملة	٥٥	٧٠	٣٢

(١) في هانسن ومرزوك (س ٢٨٧) ان هدف التنمية في الصناعة والكهرباء قدر خطأ بنسبة ١١٥٪ في السنة ، وقد أدى هذا الى تقدير في غير محله للتنمية الصناعية .

ملاحظة : معدلات التنمية الفعلية حسبت على اساس الارقام الواردة بالجداول رقم ١ ، ٢ ، ٥ لاجمالى الانتاج المحلى والجداول رقم ٢ للعمالة .

ومعدلات التنمية المخططة اُخذت من النشرات السابقة المقتبسة من الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٥/١٩٦٠ (القاهرة في ١٩٦٠) . وقد نشأت مشكلة عند احتساب معدلات التنمية المخططة لان احصائيات سنة الأساس ٦٠/٥٩ كانت قد روجعت عند وضع الخطة ، بينما لم تجر مراجعة مماثلة للخطة . وقد قمت هنا بقياس معدلات التنمية على أساس احصائيات سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ التي لم تتم مراجعتها .

وهذا يعطينا ادق فكرة عن نوايا المخططين . ومع ذلك فان اللزوم يسيرة ، وربما تظهر — اذا صح ذلك — في الكسور العشرية الاولى لمعدلات التنمية .

وبالنسبة الى الزراعة ، فان خطط الاستثمارات تحققت بقدر أكبر منها في الصناعة . وانخفاض التنمية هنا يمكن أن يعزى جزئيا الى اخفاق المخططين في أن . . يأخذوا في اعتبارهم الفجوة الزمنية الطويلة الى حد ما ، فيما بين الاستثمار الفعلى وزيادة الناتج في الزراعة . ولكن من الجلى أيضا أن بعض مشروعات اصلاح الأراضى البور التى تستنفد قدرا ضخما من رأس المال - كمشروع مديرية التحرير ومشروع الوادى الجديد - لم تكن من المشروعات الناجحة .

وقد تردد بحق (١) ان بعض الاستثمارات الزراعية ، بوجه عام ، وبغض النظر عن استثمارات السد العالى - اديرت ادارة سيئة ، وركزت أكثر مما ينبغى على التوسع الافقى (الاصلاح) وأقل مما ينبغى على التوسع الرأسى (الصرف والتسميد والمزروعات المحسنة) .

ويبين الجدول رقم (٧) أيضا معدلات التنمية في العمالة . وقد كانت التنمية الفعلية هنا أقرب الى الخطة مما كان عليه الحال بالنسبة الى اجمالى الانتاج المحلى . ومع ذلك فاننا نلاحظ الزيادة الكبيرة في الانشاءات . وبالرجوع الى الجدول رقم (٢) يتبين لنا أن العمالة في الانشاءات زادت بحوالى ١٦٠ ألف شخص مقابل زيادة حوالى ٢٢٠ ألفا في الصناعة .

وهذه الحقيقة تؤكد ، مرة أخرى ، الدور الهام للانشاءات في التنمية - وهو عامل أغفله في أغلب الأحيان كل من نظرية التنمية والتخطيط العملى .

على أن السبب الرئيسى لعرض أرقام العمالة هو انها تتيح لنا أن نحكم على تنمية الكفاية الانتاجية ، أو بمعنى آخر انتاجية العمل ، اذ انها - على المدى الطويل - هى الوسيلة الوحيدة لرفع مستويات المعيشة .

(١) انظر عام م. محيى الدين - الاستغلال الزراعى والعمالة في مصر منذ سنة ١٩٣٥ (١٩٦٦) - لم ينشر - رسالة دكتوراه بجامعة لندن .

وبالرجوع الى الاجماليات نجد أن زيادة انتاجية العمل قد انخفضت بشكل خطير ، فاجمالي الانتاج المحلى زاد بنسبة ٥٠٪/ سنويا، بينما زادت العمالة بنسبة ٤١٪/ فى العام . ومع ذلك فان هذه ان انتاجية العمل زادت بنسبة ١/٣ فى العام . ومع ذلك فان هذه المقارنة البسيطة مضللة لعدة أسباب ، ففى بعض القطاعات استخدمت العمالة كمؤشر لاجمالي الانتاج المحلى ، وبناء على هذه القاعدة تكون زيادة الانتاجية صفرا ، كما هو الحال فى الانشاءات ، والخدمات الاخرى ، وأيضا فى التجارة والمال على سبيل الحذر والتخمين ، . ولذلك يجب ألا تؤخذ فى التقدير فى مثل هذا النوع من المقارنات .

وبالاضافة الى ذلك ، فان عدد ساعات العمل الأسبوعية خفضت فى قطاعات معينة ، واحصائيات الجدول رقم (٣) المبين آتفا تتناول حوالى ٥٥٠ ألف عامل (سنة ١٩٦٤) فى منشآت قوامها عشرة عمال أو أكثر، وبذلك شملت جميع المشروعات الكبيرة فى الصناعة والتجارة والانشاءات .

أما الى أى مدى - خارج هذا النطاق - خفضت ساعات العمل فأمر غير مؤكد . ومن المقبول أن نفترض أن تخفيض ساعات العمل شمل نصف العمال فى الصناعة والانشاءات والتجارة والمال .

ولما كان انقاص ساعات العمل الأسبوعية فى الصناعة يبلغ حوالى ١٣٪/ فى المساحة التى يتناولها الجدول رقم (٣) ، فهذا معناه انه لكى نستخرج معدلات العمالة الواردة بالجدول رقم (٧) عن الصناعة والانشاءات والتجارة والمال .

وأخيرا ، وقبل أن يتاح لنا اجراء مقارنة بين انتاج العمل ونمو اجمالى الانتاج المحلى ، فانه يجب أن نصحح أرقام العمالة فى الزراعة .

ان الجدول رقم (٢) يبين زيادة كبيرة فى العمالة الزراعية تزيد على ١٠٪/ من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ ، مع زيادات

طفيفة جدا بعد ذلك . ولكن العمالة الزراعية لا تجرى عادة على هذا النمط ، ولهذا فان من الواضح أن رقم ١٩٥٩/١٩٦٠ لا يمكن مقارنته برقم السنوات التالية . ان رقم ١٩٥٩/٦٠ ، هو الرقم الخاص بالخطة (١) والمستخرج بطريقة « الاستقراء الرياضى » ، (بالاستعانة بالتسجيلات التجارية لعدد السكان) سواء من التعداد الزراعى لسنة ١٩٥٠ ، والتعداد السكانى لسنة ١٩٥٠ ، أو من حساب عدد السكان عن سنة ١٩٥٧ .

والرقم الخاص بسنة ٦٠/٦١ يجب فيما أتصور أن يبنى اما على التعداد السكانى لسنة ١٩٦٠ واما على التعداد الزراعى لسنة ١٩٦٠ ، أو على كليهما معا ، أما السنوات التالية فكان يجب أن تبنى على « الاستقراء الرياضى » من هذا الرقم بالاستعانة بتسجيلات عدد السكان . وهذه هى الوسيلة الوحيدة التى كانت واجبة لتقدير هذه الأرقام . ومع ذلك ، فالشئ المعقول الذى كان ينبغى الأخذ به هو اسقاط رقم العمالة لخطة ١٩٥٩/١٩٦٠ ، واستقراء رقم ١٩٦٠/١٩٦١ ، بالرجوع الى الوراء . وبذلك كان يمكن أن نصل الى رقم حوالى ٣٥٥٠٠٠٠ على أنه هو رقم العمالة الزراعية عن سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ، وبذلك تكون جملة زيادة العمالة فى الزراعة خلال السنوات الخمس للخطة هى حوالى ٧٪ ومعدل الزيادة السنوية يزيد قليلا على ١٪ .

وتمشيا مع هذه الملاحظات نصل اذن الى الأرقام التقريبية للقطاعات عن معدل الزيادة فى انتاجية العمل : الزراعة ٢٪ ، والصناعة ٣٪ ، والكهرباء ١٠٪ ، والنقل ٠٠ الخ ٦٪ ، والسكان ٣٪ بالناقص ، والمرافق العامة صفر فى المائة .

وبغض النظر عن الكهرباء (أرقام انتاجية العمل فى هذه الصناعة التى تستنفد قدرا ضخما من رأس المال لا تعيننا كثيرا) فان معظم الزيادة فى انتاجية العمل انما كانت فى النقل ، وتفسير ذلك ، لثانى مرة ، هو قناة السويس فان القيمة المضافة عن الشخص الواحد عالية

(١) انظر ((الاطار العام الخ)) ص ١١٨

جدا فيما يتعلق بالقناة ، والتوسع الشديد في حركة المرور بالقناة
رفع المتوسط الخاص بهذا القطاع •

أما عن الزراعة والصناعة فإن زيادة الانتاجية كانت بنفس القدر
الذي كانت عليه خلال الخمسينات •

أما الانخفاض في الاسكان فقد يكون نتيجة لاختفاء في
الاحصائيات ، والا فلست أدري كيف أعلاه •

وعلى العموم ، فإن زيادة الانتاجية في القطاعات ليست مما
لا يعتد به ولكن لشد ما كان يتمنى المرء أن يرى الزيادة في الزراعة
والصناعة تتجاوز الإنجازات المقررة في الخطة من قبل ، ولكن مثل
هذا التحسن لم يتحقق •

٤ - تنمية الاستثمارات

يبين الجدول رقم (٩) التنمية الفعلية والمخططة لاستثمارات القطاعات . ويجب أن نلاحظ أن تقسيم القطاعات لا يتفق مع أى من التقسيمات الواردة بالجداول السابقة ، وان الاستثمارات الفعلية قدرت بأسعار السوق الجارية ، اذ ان التقدير بأسعار السوق الثابتة غير متاح ، والمقارنة بالاستثمارات المخططة أصلا مستحيلة لأن هذه الأخيرة قدرت بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ (١) وتوزيعات النسب المئوية لجملة الاستثمارات على السنوات الخمس هي وحدها التى أمكن مقارنتها طبقا لذلك .

ولتقييم رقم اجمالى الاستثمارات الفعلية تقييما كاملا يجب أن نلاحظ انه يتضمن بعض - وليس كل - تغيرات المخزون السلمى ، فقد اشتمل على تغيرات المخزون للقطن وبعض أنواع الحبوب ، وخلال السنوات الأخيرة اشتمل أيضا على التغيرات الجردية لبعض الشركات الصناعية ، وادخال مزيد من المناطق يحتمل أن يميل فى ذاته الى خلق انحراف تصاعدى فى أرقام الاستثمارات .

ففى الاقتصاد الموسع يميل المخزون عادة الى الارتفاع . ومع ذلك ، فان الواقع ان مخزون المواد الخام الصناعية والسلع المصنوعة قد هبط بكل تأكيد خلال أزمة الاقساط الاجنبية التى حدثت فى الأعوام الأخيرة .

ولما كان معظم المخزون لا يزال خارج احصائيات الاستثمارات فان هذا يدل فى جلاء تام على ان الارتفاع الحاد فى الاستثمارات من سنة

(١) قد ينبغى أيضا - كمبدأ - اجراء مقارنة بخطط الاستثمارات للبرامج السنوية واساس هذه البرامج السنوية لم يوضح ابدا ، ويبدو انها قدرت على اساس الاسعار الجارية ، بيد انها غير متاحة تفصيلا عن السنوات بكاملها .

١٩٦٢/١٩٦٣ الى ١٩٦٣/١٩٦٤ مبالغ فيه ، وان الانخفاض من سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ هو دون التقدير الحقيقي •

وأخيرا ، فانه يجب أن نبرز أن الاستثمارات في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ، أى سنة الأساس ، كانت منخفضة نسبيا ، وأن مستوى استثمارات سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ كان أعلى • وهذه العوامل مجتمعة تؤدي الى المبالغة في قيمة الزيادة الى حد ما •

وزيادة الأسعار لها طبعاً نفس الأثر • ولكي تتجنب تأثير زيادة الأسعار سوف نرجع الى معدل الاستثمارات على اجمالي الانتاج المحلى بالجدول رقم (٩) المبين فيما بعد •

ومع قيام هذه الاعتبارات في الذهن نجد أن الظاهرة البارزة في جملة الاستثمارات هي زيادة حادة حتى سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ يتلوها انخفاض في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ويجب أن ينظر الى هذا الهبوط المطلق في الاستثمارات على أنه نتيجة لتأثيرات أزمة العملة الأجنبية على الاقتصاد •

وواضح ان الزراعة والرى والنقل - وهي قطاعات تعتمد استثماراتها بصفة أساسية على الموارد المحلية - هي القطاعات التي أظهرت زيادة في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ (السد العالي والكهرباء يجب أن يؤخذوا معا في الاعتبار عن هذه السنة ، حيث ان المرحلة الأولى من العمل ، وهي اقامة السد على النيل ، يترتب عليها الانتقال من أعمال البناء الى تركيب الاجهزة الكهربائية وخطوط التوصيل ... الخ) •

وكما سبق أن ذكرنا ، فان المقارنات بين أرقام الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المخططة تعترضها أن الأولى مقدرة بالأسعار الجارية وأن الثانية بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/٦٠ •

وفضلا عن هذا ، فان الاستثمارات الأولى تتضمن بعض تغيرات المخزون ، بينما يبدو أن الاستثمارات الثانية تتعلق بالاستثمارات الثابتة وحدها •

وبناء على هذا ، فإن خير ما نفعله هو أن نقارن توزيع جملة الاستثمارات في القطاعات ، وهذا هو ما فعلناه في الخاتمتين الأخيرتين من الجدول رقم (٨) •

وعلى أساس التقسيم المتاح هنا فإن توزيع الاستثمارات الفعلية لا يختلف كثيرا عن التوزيع المخطط • وقد ظهر الفرق الكبير في استثمارات السد العالي ، حيث عدلت السياسة بعد وضع الخطة •

جدول رقم (٩)

توزيع جملة الاستثمارات (بلايين الجنيهات) الا اذا
اثير الى خلاف ذلك (بأسماء السوق الجارية)

توزيع جملة الاستثمارات من ٦٥/٦٤ الى ٦١/٦٠ بالنسب المئوية		السنوات						
المخطط		٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاعات
٧٤	٧٨	٣٣٥	٣٠٩	٢٠٦	١٧٨	١٦٦	١٦٧	الزراعة
١١٦	٩١	٣٧٩	٣٩٤	٢٩٢	١٩٧	١٤٨	٨٦	الرى والصرف
٣٠	٦٥	١٨٦	٣٤٨	٢٤٠	١٤٤	٦٨	٤٢	السد العالي بأسوان
٢٨٢	٢٦٧	٩٩٩	١٠٥٤	٨٠٥	٥٥٣	٦٧٨	٤٩٣	الصناعة
٩١	٧٤	٥٣٢	٣٥٦	١١٩	٦٣	٥٦	٦٢	الكهرباء
٣٣	٥٩	٥٢	٤٥	٣٥	—	—	—	الانشاءات

النقل . . . الخ	٣٥٨	٦٨٩	٥٩	٤٨٦	٤٠٩	٤٥٩	١٨٠	١٥٥
قناة السويس	—	٥٩	٤٧	٥٢	٤٢	٣٤	١٦	٢٢
التجارة والمال	—	—	٥٠	٣٧	٦٥	٤٣	١٣	٠٣
الإسكان	٣١	١٩	٣٧٨	٣٧٦	٢٩٦	٢٩٧	١٠٧	١٢٦
المرافق العامة	٧٥	٧٧	١٠٢	١٣٥	٨٢	١٠٩	٣٣	٣٢
الخدمات الأخرى	١٢٠	١٢٤	١٨٤	٢١٣	٢٧٦	٢٢٩	٦٨	٦٥
(جافها الحكومة)								
الجملة	١٧١٤	٢٢٥٦	٢٥١١	٢٩٩٦	٣٧٢٤	٣٦٤٣	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر : المؤثرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة .

ملاحظة : الأرقام القديمة في مبادئ الاستثمارات المخططة لا تطبق أرقام المخططة الواردة في المخططة ((التسمية)) - انظر ((الاطار العام . . . الخ ٢٢ ص ٢٢ .

والنروق بين المصدرين طبقية في معظم القطاعات ، وان كانت كبيرة في الزراعة والرى والصرف . ومع ذلك فان جملة الاستثمارات في المصدر الاول مساوية لمصدر جميع الاستثمارات المتأخرية المخططة طبقا للاطار العام .

وبناء على هذا اسلم بان الأرقام المخططة طبقا للجدول رقم (٨) تتعلق بالاستثمارات الفعلية . واستبعاد المخزون من أرقام المخططة يوضح - مع ذلك - بان الفاتحين الأخرين من الجدول غير قابلين للمقارنة على وجه كامل .

٥ - تمويل الخطة

لم تشر الخطة الى القروض الأجنبية خلال فترة الخطة الخمسية ، ولم تناقش مشكلة تمويل الخطة على أى وجه من الوجوه •

وتطور القروض الأجنبية زمن الخطة لم يذكر عنه شئ أيضا ، فيما عدا انه بإتهاء السنة الماضية (٦٤/٦٥) تنتهى القروض الأجنبية، وظهر فيها فائض فى ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه •

ومع ذلك فقد كانت التنمية الفعلية مختلفة تماما • والجدول رقم (١٠) يتضمن البيانات المناسبة •

ان الاستثمارات المراد تمويلها مبنية فى الخاتين الاولين بالأرقام المطلقة وبالنسبة المئوية من اجمالى الانتاج المحلى بأسعار السوق الجارية •

وقد سبق لنا أن عقبنا على التطورات المطلقة للاستثمارات • ويمكننا الآن أن •• نقرئ ان المعدل المحسوب للاستثمارات على اجمالى الانتاج المحلى لسنة ٦٤/١٩٦٥ هبط الى مستوى سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ واذا أخذنا فى الاعتبار انحرافات أرقام الاستثمارات فان معدل الاستثمارات فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ كان غالبا أقل حتى من معدل سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ، وهذا هو أسوأ ظاهرة فى اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة • فانه لشرط لا بد منه فى التنمية الاقتصادية أن يزيد معدل الاستثمارات •

وقد كانت الزيادة المحققة فى الجمهورية العربية المتحدة من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ مبشرة بالخير الكثير دون شك •

ان معدلا بنسبة ٢٠٪ من اجمالى الانتاج قد يكون كافيا لتدعيم

عملية تنمية بنسبة ٧٪ (مع نسبة تتراوح بين ١/٢ ٪ ، ٣٪ في العمالة) • ان هبوط سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ معناه ان حوالى نصف الناتج في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ قد ذهب هباء (المعدل المرسوم مسبقا كان بين ١٣٪ ، ١٤٪ ، وقد كانت سنة ١٩٥٩/٦٠ منخفضة بشكل شاذ كما أشرنا الى ذلك من قبل) • وقد يدل أيضا على انه لا بد من جهد عنيف حقا لاسترداد هذه الخسارة في معدل الاستثمارات، ولكن المفروض انه منذ سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ انخفض المعدل أكثر وأكثر •

أما اجمالى عجز ميزان المدفوعات عن المدة الخمسية للخطة فقد ارتفع الى ٤١٣ مليون جنيه، طبقا للجدول رقم (٩) وحتى اذا غرضنا النظر عن بعض مدفوعات لم يشملها الجدول رقم (٩) فان هذا يمثل قدرا جوهريا من القروض الأجنبية بمتوسط يصل تقريبا الى ٥٪ من اجمالى الانتاج المحلى •

وفضلا عن هذا ، فان مدة الخطة انتهت بعجز فعلى قدره ٧٦ مليونا من الجنيهات ، أى حوالى ١٢٦ مليونا بأسوأ مما كان مقدرا في الخطة من الأصل •

وواضح أن الخطة الأصلية لم تكن مطابقة للواقع في هذه الناحية. وليس من المحتمل أن يجد بلد من البلاد نفسه قادرا على أن ينتقل فجأة من عجز كبير الى فائض يزيد على ٢٪ من اجمالى الانتاج المحلى • فان مثل هذه الامور تحتاج فسحة من الوقت وتخطيطا سليما للتجارة الخارجية • ومع ذلك فقد كانت التجارة الخارجية هي أضعف جزء في الخطة ، وقد سبق لى أن انتقدت الخطة من هذه الزاوية ، ولن أكرر انتقاداتى هنا ثانية (١) •

(١) انظر هاسن ومرزوق - المرجع السابق الفصل الحادى عشر ص ٢٩٩ وما بعدها

والعجز الفعلى منذ سنة ١٩٦٢/١٩٦١ (عندما استعمل احتياطي النقد الأجنبي) يبدو أنه قد تحدد عموما بقدرة البلاد على الاقتراض الأجنبي . حقا ان عجز سنة ١٩٦٢/١٩٦١ قد تأثر تأثرا شديدا بهبوط محصول القطن في سنة ١٩٦١ ، ولكن الزيادات المتعاقبة في العجز لا يمكن ان تعزى الى هذا السبب .

وقد كانت النتيجة هي أزمة النقد الأجنبي الشديدة جدا التي سيطرت على اقتصاديات البلاد منذ حوالى سنة ١٩٦٣ ، وقد بدا بعض التحسن في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ حين انخفض العجز ، من ١٣٦ مليون جنيه الى ٨٠ مليون جنيه . وقد اقترن هذا بزيادة في المدخرات الأهلية ، ربما أمكن أن تعزى الى سياسة أشد تقشفا في الميزانية والى زيادة في أرباح المشروعات الحكومية .

ولكن معظم هذه الزيادة تحققت بالكف عن الاستثمارات . ولكي تكافح الحكومة موقف النقد الأجنبي آثرت أن تقيّد سياساتها الاستثمارية بدلا من أن تقيّد الاستهلاك الجارى ، وهذا فال سىء بالنسبة الى التنمية المستقبلية .

ولكى نفهم هذه التطورات فهما كاملا ، فان من الضروري ان نتوافر لنا أرقام الاستهلاك الخاص والعام منفصلة كل على حدة . ولكن هذه الأرقام غير متاحة لنا عن سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ وسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ومع ذلك فانه من الواضح في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ان الاستهلاك العام - وليس الاستهلاك الخاص - هو المسئول عن ذلك . أو بعبارة أخرى ، فان المدخرات العامة ، لا المدخرات الخاصة، هي التي كانت سائرة الى الانخفاض .

والأرجح ان الاستهلاك العام استمر يتصاعد بقوة خلال سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ وربما أيضا خلال سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

ويبدو أن انخفاضاً جديداً في العجز الأجنبي وزيادة جديدة في معدل الاستثمارات - لا بد أن يستلزم تقييدا للاستهلاك العام ، وانه ان لم يتحقق هذا فان زيادات كبيرة في الضرائب تصبح أمرا ضروريا .

جدول رقم (١٠) الاستثمارات والاذخارات والعجز في ميزان المدفوعات

السنوات	جملة الاستثمارات بأسمار		جملة الاذخارات المحلة		عجز ميزان المدفوعات	
	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية
	علايين الجنيهات	علايين الجنيهات	علايين الجنيهات	علايين الجنيهات	علايين الجنيهات	علايين الجنيهات
	من اجمالي الجنيهات	من اجمالي الجنيهات	من اجمالي الجنيهات	من اجمالي الجنيهات	من اجمالي الجنيهات	من اجمالي الجنيهات
	الاتاج المحلي	الاتاج المحلي	الاتاج المحلي	الاتاج المحلي	الاتاج المحلي	الاتاج المحلي
١٩٦٠/٥٩	١٧١٤	١٢٥	١٧٥٩	١٢٨	١٢٥—	٠٣—
١٩٦١/٦٠	٢٢٥٦	١٥٤	٢١٠١	١٤٣	١٥٥٥	١١
١٩٦٢/٦١	٢٥١١	١٦٢	١٦٤٧	١٠٦	٨٦٤	٥٦
١٩٦٣/٦٢	٢٩٩٦	١٧٨	١٩٥٦	١١٦	١٠٤٠	٦٢
١٩٦٤/٦٣	٣٧٢٤	٢٠٠	٢٣٦٨	١٢٧	١٣٥٦	٧٣
١٩٦٥/٦٤	٣٦٤٣	١٧٨	٢٨٨٤	١٤١	٧٥٩	٣٧

ملاحظة : المند وزارة التخطيط . ارقام ميزان المدفوعات تختلف عن تلك التي نشرها البنك المركزي .
 (انظر ايضا هاتسون ومرزوقي ، المرجع السابق ص ٢٢٥) . ان للورق امنيته التقصى في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وسنة ١٩٦٠/١٩٦١ ،
 ١٩٦١ حيث اظهرت الارقام ((المئوية)) للبنك المركزي مجزا حوالي ٢٠ مليون جنيه ، ترجع اسفلسا الى الاختلاف في التعريف ،
 فان وزارة التخطيط تعمل على قاعدة التوزيع بينها يعمل البنك المركزي على قاعدة المدفوعات .

٦ - نظرة موجزة على مدة الخطة الثانية

كان معدل التنمية المنجز بين سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، هو ٣١٪ طبقا للجدول رقم (٥) ، ولكن ربما كان يمكن أن يتجاوزها هذا القدر قليلا .

ولكى نضاعف الدخل القومي من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٠ يجب أن تظهر المدة من ١٩٦٤/١٩٦٥ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ زيادة أكبر قليلا من ٥٠٪ بمتوسط زيادة مستوى حوالى ٨ر٨٪ .

وفي الوقت الحاضر (سنة ١٩٦٤/١٩٦٥) فانه بمعدل استثمار أقل من ١٨٪ من اجمالي الانتاج السنوى ، وبانتاج رأسمالى بمعدل حوالى ٣٪ فان زيادة بنسبة ٣٠٪ على مدى خمس سنوات ، (أى أقل قليلا من ٦٪ سنويا) - هى أقصى ما يطمع فيه المرء .

وهكذا ، نجد فجوة فى التنمية تزيد على ٢٠٪ بين الهدف والزيادة الفعلية فى الانتاج .

وبالنسبة الى نسبة الثلاثين فى المائة التى أشرنا اليها آنفا ، يجب ، مع ذلك ، أن نضيف عائد استثمارات السد العالى التى تحققت أثناء (وقبل) مدة الخطة الخمسية الأولى .

ان التقديرات الرسمية تتوقع زيادة سنوية فى الدخل القومى حوالى ٢٣٥ مليون جنيه (بأسعار ١٩٥٩/١٩٦٠) عندما تتجمع أرباح السد العالى بكاملها حوالى سنة ١٩٧٢ . وربما كانت هذه التقديرات متفائلة الى حد ما ، ولكن اذا نحن قبلناها على علاقتها فانه يمكن تقديرها بحوالى ١٤٪ من مستوى اجمالي الانتاج المحلى الذى تحقق فى نهاية مدة الخطة الخمسية الأولى .

ولما كان بعض هذا الانتاج لن يتحقق الا بعد سنة ١٩٧٠ ، كما أن بعض استثمارات السد العالى سوف تنفذ خلال السنوات من ١٩٦٥

١٩٦٦/ الى ١٩٧٠/ ، ولما كانت هذه قد أدخلت في الحساب ضمن نسبة الثلاثين في المائة المتوقعة الناتجة من الاستثمارات الجارية — فانه من الجلى ان أرباح السد العالى يمكن الى مدى محدود فحسب أن تسد فجوة العشرين في المائة في التنمية •

ورغم أن زيادة عدد السكان والعمالة ستضمن في ذاتها قدرا من الزيادة في اجمالى الانتاج المحلى حتى مع بقاء رأس المال المخزون بلا تغيير الا أن زيادة تالية في معدل الاستثمار فوق مستوى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ تبدو ضرورية اذا اريد للدخل القومى أن يتضاعف في سنة ١٩٧٠ •

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة لا تتوقع الا بصعوبة أن تزيد صافى قروضها الأجنبية ، بل ربما اضطرت حتى الى تخفيضها — فان الوسيلة الوحيدة للوصول الى زيادة معدل الاستثمارات هى أن تقيد وتحدد الاستهلاك المحلى •

أما كيف يمكن أن يتحقق هذا ، فسياسة داخلية معقدة ، تحتاج حلها الى معايير قاسية جدا ومرسومة بعناية •

ان الزيادة الفاحشة في الاستهلاك العام خلال مدة الخطة الخمسية الأولى — وهى زيادة تجاوزت بكثير ما كان متصورا في الخطة — تجعل من الطبيعى أن تحل هذه المشكلة بإيقاف تيار الانفاق العام • وإذا تعذر تنفيذ هذا لأسباب سياسية ، فانه يبدو أن الحل الوحيد هو زيادة الضرائب وتخفيض الاعانات المالية •

أما كيف يمكن وضع هذه السياسات لتحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمارات دون عرقلة الانتاج الأهلى فمسألة شائكة لن أتعرض لها هنا •

(٢) الاقتصاد المصرى والثورة

بقلم

جلال أمين

١ - عملية التحول

عند دراسة نظام الاقتصاد المصرى منذ سنة ١٩٥٢ ، ينبغي على المرء أن يؤكد استمرار تاريخ الاقتصاد السابق وانفصاله فى نفس الوقت .

لقد جنحنا جميعا فى وقت من الأوقات الى أن نعتبر قوانين يولية سنة ١٩٦١ ثورة مصرية أخرى ، حولت نظام الاقتصاد المصرى من نظام تغلب عليه المشروعات الخاصة الى نظام تغلب عليه المشروعات العامة .

وهناك أسباب وجيهة للأخذ بهذا الرأى ، فقوانين سنة ١٩٦١ ، التى فاجأت الاشتراكيين المصريين بقدر ما فاجأت غيرهم ، لم يكن لخصائصها المباشرة والمكتسحة نظير فى أى اجراء اقتصادى اتخذ منذ سنة ١٩٥٢ .

ولكن اذا نحن نظرنا الآن الى فترة الأربعة عشر عاما ، لأدهشنا كثيرا استمرار التغيير بقدر ما تدهشنا فجائيته .

وهكذا ، فإن السنوات الأربع الأولى من الثورة ، رغم انها انطوت من الناحية السياسية على نقطة تحول فى التاريخ المصرى ، الا انها من ناحية النظام الاقتصادى ربما نظر اليها على انها استمرار للنظام الاقتصادى لسنى ما بعد الحرب .

وهذا يظهر أولا فى الطابع التقليدى الهادىء نسبيا للأهداف

الاقتصادية لتلك الفترة (الشطر الأعظم من الاستثمارات كان موجها الى المجالات التقليدية في الري والصرف وإستصلاح الأراضي) ، ، ويظهر ثانيا في التشجيع الكبير الذي تمنحه الحكومة للمشروعات الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية •

وفي ذلك العهد ، لم يكن الجدل يدور حول المشروع الخاص في مواجهة المشروع العام ، وإنما كان الدور الذي يسمح به لرأس المال الأجنبي الخاص ، وكانت ثمرة النقاش تحبذ ذلك •

ولعل قانون سنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى هو أقوى حجة ضد نظرية الاستمرار ، ولكن الواقع ان التطورات التالية ربما حدث بنا الى أن نسي أن الاصلاح الزراعى الأول لم يتناول الا مالا يزيد على ٦٪ من جملة الأراضي المنزرعة ، وانه كان مطلباً شعبياً عاماً في الفترة السابقة مباشرة على الثورة •

وبالمثل ، فان التغييرات التى طرأت على نظام الاقتصاد المصرى منذ سنة ١٩٦١ يمكن أن تعتبر أيضا استمرارا للاتجاه الذى بدأ منذ سنة ١٩٥٦ •

ففى المحل الأول، نجد أن تأميمات يولية سنة ١٩٦١ كانت مسبقة بتأميم العديد من المشروعات الحيوية ، وهذه لم تسترع الكثير من الانتباه لأنها وزعت من ناحية على مدة أطول ، ولأنها من ناحية أخرى دعمت بالقليل - أو بلا شىء اطلاقا - من التبريرات الأيديولوجية ، وذلك أن التأميمات السابقة بررت بأسباب مختلفة تراوحت بين محاولات التهرب من الضرائب ، كما هو الحال فى تأميم مصانع عبود للسكر ، أو عدم الارتياح الى سياسة الاستثمار الخاصة بالمشروع ، كما هو الحال بالنسبة الى تأميم بنك مصر ، أو لاعتبارات سياسية ووطنية ، كتأميم شركة قناة السويس وما تلاه من فرض الحراسة على الممتلكات الانجليزية والفرنسية والبلجيكية •

وفي المحل الثاني يمكن أن نلاحظ قبل تأميمات يولية بخمس سنوات على الأقل دلائل على عدم الارتياح الى أعمال المشروعات الخاصة .

ففى سنة ١٩٥٦ ، فرضت قيود على النشاط الخاص بالنسبة للمبانى . ومنذ ذلك الحين تدخلت الحكومة أكثر فأكثر ، حتى اذا جاءت سنة ١٩٥٨ لم يكن يسمح بانشاء أى مصنع أو التوسع فيه أو اغلاقه الا بموافقة وزارة الصناعة .

فالآثار من القيود على المشروعات الخاصة ، والتأميم ، وفرض الحراسة على رأس المال الأجنبى الذى أعقب أزمة السويس - كانت مؤشرات واضحة على الدور القليل الأهمية الذى سيقوم به رأس المال الخاص فى التطور الاقتصادى المستقبل للبلاد .

وهكذا ، بمجرد أن انتهت أزمة السويس ، كان على الحكومة أن تعيد النظر فى طبيعة النظام الاقتصادى .
واذن ، فلم يكن صدفة ان يتلازم الهجوم على المشروعات الخاصة مع تغيرات خطط التنمية .

وأكبر القيود على النشاط الخاص وضعت فى مستهل سنة ١٩٥٨ ، التى كانت أيضا أول سنة فى الخطة الخمسية الأولى للصناعة ، وقد أمتت شركات بنك مصر فى سنة ١٩٦٠ ، أى فى بداية الخطة الأكثر طموحا للسنوات ١٩٦٠/١٩٦١ ، الى ١٩٦٤/١٩٦٥ ، التى رفعت هدف الاستثمار الى ٣٤٠ مليون جنيه سنويا مقابل استثمار سنوى قدره ١٤٢ مليون جنيه بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٦ .

وقوانين التأمين المكتسحة الصادرة فى يولية سنة ١٩٦١ ، والتى بمقتضاها انتقل الى الدولة رأس مال ما تبقى من شركات التأمين الخاصة والبنوك وكذلك الكتلة الضخمة للصناعة المصرية - هذه القوانين تميز نهاية السنة الأولى للخطة .

وفى ذلك الوقت كان قد تحقق أن نسبة عالية من الاستثمار فى نطاق اطار العمل الخاص بالتخطيط الشامل كانت مناقضة لسيطرة رأس المال الخاص .

وبناء على ذلك، فربما لم يكن من الصواب أن نستخلص أن نجاح تأميم قناة السويس « هو الذى أثار الشهية الى المزيد (١) » •

ولعله أقرب الى الصواب أن نقول أن نفس المنطق الذى أدى الى تأميم قناة السويس هو الذى أثمر التأميمات اللاحقة •

ومن ناحية ثالثة ، نجد أن اجراءات اعادة التوزيع فى سنة ١٩٦١ ، كانت لها أيضا جذور ترجع الى سنة ١٩٥٢ ، ليس فقط الاصلاح الزراعى ، وانما أيضا قوانين التأمين الاجتماعى ، والحد الأدنى للأجور ، وضرائب الدخل التصاعدية وتخفيضات الايجارات ... الخ - هذه كلها عرفت فى السنوات الأولى للثورة • وهنا نجد الدلالة الحقيقية لقوانين سنة ١٩٦١ والقوانين اللاحقة لها •

ومع ذلك ، فإن هذه الاصلاحات - التى بدت عند بداية الأخذ بها متواضعة تماما - اتخذت طابعا مختلفا ومتطرفا بصورة كاملة عندما ننظر اليها مجتمعة مع التطورات التالية •

ولكى نقدم مثالا على هذا ، فإن قانون الاصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ ، كان مجرد اجراء متواضع لاعادة التوزيع ، له أهداف اجتماعية وسياسية ، قبل أن تكون له أهداف اقتصادية • ومع ذلك ، فبإضافة قوانين الاصلاح الزراعى الصادرة فى سنتى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ - وهى التى أنقصت الحد الأعلى للملكية الزراعية وألغت التعويض وأعفت الفلاحين من الوفاء بثلاثة أرباع تكلفة الأرض الموزعة عليهم - يتجلى لنا الآن انها غيرت الحياة فى الريف تغييرا متطرفا •

وفضلا عن هذا ، فإن وضع حد أعلى للايجارات الزراعية - وهو الذى لم يكن يطبق فى سنة ١٩٥٢ تطبيقا عمليا الا قليلا جدا - أصبح اليوم يطبق جبرا ليس عن طريق الأحكام الادارية وحدها وانما أيضا عن طريق الضغط الأدبى •

ان النظام الاقتصادى الحالى قلما يحمل أية سمة من سمات نظام

(١) انظر شادل ميسوى - مصر فى ثورة - لندن سنة ١٩٦٣ - ص ٥٥ •

سنة ١٩٥٣ فخارج نطاق الزراعة لا تسيطر المشروعات الخاصة الا على الحرف اليدوية وتجارة التخزئة والخدمات الشخصية ، ولكنها استبعدت من الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم ، ومن تجارة النقل والمال والاستيراد .

ورغم أن المشروعات الخاصة تسهم في تجارة الجملة والتصدير الا أن الحكومة تمارس اشرافا دقيقا على سياسة التصدير وعلى الأسعار الداخلية .

وفضلا عن هذا ، فانه لما كان القطاع العام مسئولاً من الناحية العملية عن كل الاستثمار الجديد (١) ، نحتى في الزراعة حيث لا يزال القطاع الخاضع مسيطرًا فان الدولة تشرف على نحو سدس الأرض ومسئولة عن جميع استصلاح الأراضي البور ، فالجمعيات التعاونية الزراعية التي توجد الآن في الواقع في جميع القرى تحت الرقابة المباشرة لموظفي الحكومة ، قد تغيرت وظيفتها تغيراً جذرياً من مجرد تقديم التسهيلات الائتمانية والتسويقية الى تطبيق الدورة المخططة للمحاصيل .

ع ان تحول النظام الاقتصادي بادخال تغييرات منفصلة على مدى أربع سنوات ، ودون أى التزام مبدئى بأيدىولوجية محددة - وهو أمر فريد في التجارب الاشتراكية - قد أثار العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية ، وهو ما سنعرض له الآن .

(١) في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ كان القطاع العام مسئولاً عما لا يقل عن ٩٤٪ من جملة الاستثمارات .

٢ - النظام الجديد والتنمية الاقتصادية

ان الحجة التي سيقَت تأييدا للأخذ بالاشتراكية في مصر يمكن أن تصاغ في ايجاز على الوجه التالي : ان البلد المتخلف يمكن أن يحصل على توزيع للدخل أكثر عدالة وعلى نسبة للتنمية أكثر ارتفاعا اذا ما غلبت الملكية العامة على وسائل الانتاج ، نظرا لأن الدولة أقدر من وجهة نظر المجتمع على تحقيق نسبة أعلى من الادخار والاستثمار ، وعلى توجيه الاستثمار الى اتجاهات أكثر اتجا .

ومع ذلك ، فليس من اليسير أن نقول الى أى مدى نجح النظام الجديد في مصر في تحقيق هذه الأهداف .

ان علاقة السببية المباشرة لا يمكن أن تقوم بين تأميم الصناعة ونمو الاقتصاد ، نظرا لأن عوامل كثيرة خلاف التأميم كان يمكن ان تتدخل تدخلا فعالا .

ومن هذه العوامل هبوط محصول القطن في سنة ١٩٦١ والتطورات السياسية في العالم العربي والتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية . فضلا عن هذا فانه لم يمض الا خمسة أعوام منذ أن اتضحت طبيعة هذا النظام الجديد .

حقا ان عملية التأميم واعادة توزيع الدخل استمرت في سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ والأرجح انها ستظل مستمرة . فاذا ما وضعنا هذا نصب أعيننا ، فليس في وسعنا الا أن نبدي بعض الملاحظات على التأثيرات المحتملة لتغيرات النظام الاقتصادي على توزيع الدخل وعلى نسب تنمية الدخل والادخار والاستثمار .

انها لبيانات قليلة جدا تلك المتاحة عن الكيفية التي تغير بها توزيع الدخل في السنوات الخمس الأخيرة .

اننا نعرف انه في غضون سنى الخطة ارتفعت الأجور من ٤٢ر٨٪ الى ٤٦ر٧٪ من الدخل القومى (١) . ومع ذلك ، فهذا لا يعكس جميع التغيرات لصالح الطوائف ذات الأجر الأدنى ولا أهم تلك التغيرات .

ان اعادة توزيع الدخل الزراعى قد جاء أساسا من اعادة توزيع ملكية الأرض ومن تخفيض ايجارات الأراضى الزراعية . وبالنسبة الى كل من سكان الحضر والريف فان الكثير من اعادة توزيع الدخل انما اتخذ صورة زيادة فى الخدمات العامة الحرة أو الممنوحة اعانات مالية عالية ، وخاصة فى مجالات التعليم والصحة . ولا شئ من هذا انعكس على نمو حصة الأجور .

ولكن من المهم أن نلاحظ أن الجزء الأكبر (٦٠٪) من الزيادة فى الاجور كان راجعا الى الارتفاع الكبير فى العمالة أكثر مما هو راجع الى الزيادة فى متوسط اجور اولئك الذين استخدموا ، فقد زادت العمالة فى جميع القطاعات من ٦ر٠٠٠٠٠٠٠ عامل فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى ٧ر٣٣٣٤٠٠ فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بنسبة زيادة قدرها ٢٢ر٢٪ (٢) ومقابل زيادة فى عدد السكان قدرها ١٥٪ ، وزيادة فى العمالة لا تزيد على ١٠ر٥٪ بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٠ (٣) .

وأیضا بينما زاد متوسط الاجور النقدية للعمال الصناعيين بنسبة ٢٢ر٨٪ (٤) خلال سنوات الخطة ، فان المؤشرات الرسمية لتكلفة المعيشة من ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٥ تدل على معدل زيادة يقترب كثيرا من هذه النسبة (٢٣ر٣٪) (٥) .

وهكذا ، يبدو انه بينما أن اولئك الذين استخدموا فى الصناعة استفادوا من التوسع فى الخدمات الاجتماعية ، فان مكاسب أكبر قد

(١) على صبرى - سنوات التحول الاشتراكي ، تقييم للخطة الخمسية الاولى (القاهرة فى سنة ١٩٦٦) - باللغة العربية ص ٦٩ .

(٢) نفس المصدر - ص ٩٨٨ .
(٣) هانسن ، ب ، ومرزوق ، ج - التنمية والسياسة الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) - استردام سنة ١٩٦٥ - ص ٢٥ .

(٤) على صبرى ، نفس المرجع ، ص ٦٩ .

(٥) البنك المركزى المصرى - النشرة الاقتصادية رقم ١ سنة ١٩٦٦ .

ظفر بها اولئك الذين كانوا عاطلين من قبل أو احتمالا في القطاع
الحضري ، وكذلك الذين لا يملكون أرضا في القطاع الريفي *
سبق أن ذكرنا أنه حتى سنة ١٩٥٦ كان النظام الاقتصادي استمرارا
للماضى بصورة أساسية ، وإن زيادة تدخل الحكومة حدث بعد حرب
السويس *

وهكذا ، بينما ظل ثابتا حول ٤٥ جنيها بين سنة ١٩٥٢/١٩٥٣
وسنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ، فإنه خلال السنوات الأربع التالية ارتفع بنسبة
١٠٠٪ من ٤٥ جنيها الى ٥٠٫٣ جنيها *

وخلال سنوات الخطة ارتفع دخل الفرد بنسبة أسرع ، وذلك من
٥٠٫٣ جنيها في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٥٩٫٨ جنيها في سنة ١٩٦٤/
١٩٦٥ ، بمعدل ١٨٫٨ مقابل نسبة قدرها ١٣٫٨٪ في السنوات
الخمس السابقة (١) *

ونصل الى نتائج مماثلة بمتابعة نمو اجمالي الانتاج المحلي
الحقيقي ، ومنه تبين ان المعدل السنوي للمركب للنمو هو ٠٫٧٪
فقط بين سنة ١٩٥١ و سنة ١٩٥٤ ، ارتفع الى ٦٫١٪ بين سنة ١٩٥٦/
١٩٥٧ وسنة ١٩٦٢/١٩٦٣ (٢) ، ثم ارتفع الى ٦٫٥٪ خلال جميع
السنوات الخمس للخطة (٣) *

وقد نمت الصناعة بأسرع كثيرا مما نمت به الزراعة ، وهكذا ففى
حين نما الدخل الصناعى بنسبة ٥٠٫٢٪ خلال سننى الخطة ، فقد نما
الدخل الزراعى بنسبة ١٧٫٨٪ فقط (٤) . وهذا يرجع كثيرا الى
تحرك الاستثمار لصالح الصناعة فى السنتين الأخيرتين من سننى
الخطة *

(١) من السنوات من ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ١٩٦٠/١٩٥٩ محسوبة من هانسن ب. ،
وميد ، د. - الدخل القومى للجمهورية العربية المتحدة ، من ١٩٢٩ الى ١٩٦٢ ،
نشرت معهد التخطيط القومى ، رقم ٢٤٤ - سنة ١٩٦٢ - ص ٢ - والاحصائيات
السنوية - من السنوات من ٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤ - محسوبة من ((على صبرى)) -
نفس المرجع - ص ٢٢٠ .

(٢) هانسن ومرزوق - نفس المصدر - ص ٢٢٠ .

(٣) على صبرى - نفس المصدر - ص ٥٧ .

(٤) المصدر السابق ص ١٨٥ .

وخلال السنوات العشر الأولى للثورة أظهرت حصة الاستثمار في الصناعة والكهرباء بالنسبة الى جملة الاستثمارات زيادة طفيفة جيدا (١) ، ولكنها ارتفعت الى حوالى ١١٪ فى سنتى الخطة الأخيرتين (٢) .

وانه لمن المعرى حقا أن نقول انه بعد عشرين أو ثلاثين سنة ، عند ما يتطلع الاقتصاديون وراءهم الى النمو الطويل المدى للاقتصاد المصرى ، فان نقطة التحول سوف تلتقى على الأرجح مع تحول مصر الى الاشتراكية .

ولكن فى حين أن زيادة معدل النمو فى الدخل تحققت من خلال الزيادة الكبيرة فى معدل الاستثمار ، فانها لم تقترن بأى تغيير جدى فى معدل الادخار .

وهكذا ، فانه بينما ارتفع متوسط النسبة المئوية لجملة الادخار الأهلى من ١٤٪ فى السنوات من ١٩٥٥/١٩٥٦ حتى ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٧٫٦٪ خلال سنوات الخطة ، فان متوسط النسبة المئوية لجملة الادخار الأهلى بقى تقريبا ثابتا .

ومن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ كان فى نطاق ١٠٪ الى ١٣٪ من اجمالى الانتاج المحلى ، وفى خلال الخطة الخمسية لم يزد المتوسط عن ١٢٫٧٪ (٣) .

واخفاق معدل الادخار فى أن يزيد بعد التأميم يرجع بصفة مبدئية الى الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك العام الذى زاد بما يقرب من ٩٠٪ خلال سنوات الخطة ، بينما زاد الاستهلاك الخاص بنسبة ٣٧٪ (٤) .

وزيادة معدل الاستثمار مع بقاء معدل الادخار ثابتا فى واقع الأمر أمكن بطبيعة الحال تحقيقها بزيادة المديونية الأجنبية . وهذا يشكل

(١) هانسن ومرزوق - نفس المرجع - ص ٨ .
(٢) الاهرام الاقتصادى - اول مارس سنة ١٩٦٦ - ص ٥٤ .
(٣) هانسن ومرزوق - نفس المصدر - ص ٢٢٥ .
(٤) معصوية من (على صبرى) - نفس المصدر - ص ١٩٢ .

عني الأرجح أخطر مشكلة اقتصادية تواجه النظام الجديد ، ونعني بذلك كيف نحول تمويل الاستثمار من الموارد الأجنبية الى الموارد الوطنية . وهذه المشكلة يمكن أن ينظر إليها من زاوية على أنها مشكلة كيفية الوصول إلى التوازن السليم بين مطلب رفع مستوى المعيشة رفعا سريعا وبين الرغبة في الوصول الى معدل مرتفع لتنمية طويلة المدى . ولكنها من زاوية أخرى مشكلة كيفية رفع كفاية الجهاز الإداري .

وواضح أن كلتا المشكلتين ليستا ذات صبغة اقتصادية خالصة ، وسوف لا أخطر إلا بمجرد الإشارة إليهما .

٣ المكاسب القصيرة المدى

مقابل التنمية الطويلة المدى

ان العدالة الاجتماعية في بلد مثل مصر يجب أن ينظر اليها على أنها
تعنى شيئاً مختلفاً جداً عن معناها في البلاد المتقدمة .

والأحرى بدلاً من أن يشير المعنى الى توزيع عادل لكمية موجودة
من الثروة أن يشير مبدئياً الى التوزيع العادل لعبء التنمية
الاقتصادية . وبالنسبة الى العامل العادى فان « القضاء على
الاستغلال » يعنى عنده ببساطة « القضاء على الفقر » ، وهو مالا
يتسنى عنده بسهولة أن يتفق مع ثبات دخله الحقيقى ، أو حتى مع
زيادة بطيئة جداً فيه .

وتتعدد المشكلة أكثر بالزيادة السريعة في عدد السكان ، التى تخفى
كل تقدم حقيقى بامتصاص المكاسب التى قد يجنيها السكان
الأصليون ، وتخلق شعوراً بالركود .

وانه لمن السهل على الحكومة أن تحظى بتأييد العامل الذى ظفر
بزيادة فعلية في دخله الحقيقى نتيجة للتنمية وللأشترابية ، ولكن من
الصعب قليلاً ان تظفر بتأييد عامل كان من قبل عاطلاً ، ثم هيات له
عملاً ، لانه من المحتمل جداً أن يعتبر أن الحصول على عمل حق
طبيعى له .

على أن أشق الأمور أن تحظى الحكومة بتأييد اولئك الذين ما أن
يبلغوا سن العمل حتى يجدوا الوظيفة ، ولكن دون أن ينالوا أى
تحسين - أو تحسيناً طفيفاً في مستوى معيشتهم .

وفضلاً عن ذلك ، فان هذه الطوائف لا تدرك بسهولة انها بغير
التنمية الاقتصادية كان يمكن أن يظلوا عاطلين عن العمل .

ولهذه الأسباب كان من الصعب على الحكومة أن تنادى بشعار التنمية الاقتصادية السريعة دون أن تعد في نفس الوقت بمكاسب عاجلة للعمال . وهذا يفسر الى حد كبير السبب في أن الحكومة ، مع تأميمات سنة ١٩٦١ ، ركزت كثيرا على مبدأ العدالة ، وعلى التعهد بأن التنمية الاقتصادية السريعة لن تكون على حساب مستوى المعيشة للجيل الحاضر .

ومع ذلك فقد أظهرت السنوات الخمس التي انقضت منذ ذلك الحين انه نجمت عن ذلك مشاكل عديدة فيما يتعلق بالتنمية الطويلة المدى للبلاد . وكان أخطر هذه المشاكل هو الزيادة الكبيرة في الاستهلاك على حساب ثبات الادخار . ومنذ ذلك الحين فسر التأكيد الشديد على العدالة الاجتماعية بطريقة أدت الى اضعاف رقابة الادارة على العمل والاقتدار الى نظام فعال للحوافز . فمن ناحية وجد مديرو المشروعات العامة أن من الصعب جدا عليهم في الغالب أن يطردوا أى عامل غير كفء أو مهمل ، ومن ناحية أخرى ، ورغم أنه تقرر للعمال حوافز مالية على صورة حصة في الأرباح ، الا أن توزيعها عليهم بوشر بقدر غير واف من التمييز بينهم .

والمشكلة الأخرى التي تستحق غالبا نقاشا أوسع هي اشتراك العمال في مجالس الادارة . فمن ناحية :لقواعد الأيديولوجية يمكن أن يقال انه مادامت الملكية قد انتقلت الى العمال ، فان العمال يجب أن يمثلوا في الادارة . ويبدو أن هذا كان هو الدافع وراء قرار ١٩٦١ الذي نص على أن اثنين من الأعضاء السبعة في مجلس ادارة الشركة يجب أن ينتخبوا ممثلين للعمال والموظفين ذوى المهارات الثابتة (١) .

ومع ذلك فانه يبدو أن هذه التجربة خلقت بعض العوائق في المجرى الهادىء والكفاء للصناعة . فمن ناحية تصور ممثلو العمال

(١) عدل هذا القرار في اكتوبر سنة ١٩٦٢ بان زاد عدد الاعضاء المنتخبين الى أربعة من تسعة أعضاء ، كما ألقى التفرقة بين العمال والموظفين ذوى الاجور الثابتة .

فى أغلب الأحيان أن دورهم فى الإدارة ليس الا الحصول على مكاسب سريعة للعمال ، وغالبا ما عاملوا المديرين على أنهم ليسوا خيذا من أسلافهم الرأسماليين ، وكثيرا ما منحوا وعودا سرعان ما أدركو أنهم عاجزون عن الوفاء بها •

ومن ناحية أخرى فإن المديرين المعينين لم يظهروا ثقة كبيرة فى المقدرة الإدارية للأعضاء المنتخبين ، خاصة وأنهم ، بوصفهم مديريين يتحملون المسؤولية الكاملة عن نجاح أو فشل المشروع •

وتبقى المشكلة بعد ذلك فى أنه بينما ان اشتراك العمال فى الإدارة يمكن أن يحقق وظائف معينة ذات نفع — كتحسين الكفاية وتخفيض التكلفة وتوزيع الدخل الا أن العمال فى الغالب ، وفى الوقت الحاضر على الأقل ، غير مؤهلين لمعالجة المشاكل التى تحتاج الى مهارات إدارية أو فنية خاصة •

ولهذا ، يبدو أن من الضرورى أن نصل الى تعريف أكثر وضوحا وفاعلية لدور الإدارة والعمال — كل فيما يخصه — فى إدارة المشروعات العامة •

٤ - مشكلة البيروقراطية

مشكلة البيروقراطية هي في الأغلب المشكلة التي حظيت بأوسع نقاش في مصر في الوقت الحاضر . وهي ليست بالمشكلة الحديثة ، فإن تاريخها يرتد بكل تأكيد الى ما هو أبعد من الاصلاح الاشتراكي أو ثورة سنة ١٩٥٢ .

لقد ورثت الحكومة جهازا اداريا غارقا في المركزية اتسم بالبطء والتعقيد ، وكان البيروقراطيون ينفرون نفورا شديدا من التنازل عن سلطاتهم .

ومن الغريب أن هذه التركة ساعدت النظام الاشتراكي الجديد كما عرقلته . لقد وجدت الحكومة نفسها مستندة الى جهاز اداري شديد التشعب والاتساع ، ومشكل من موظفين اعتادوا التطلع الى أعلى . وواضح ان الاشتراكية لم تخلق مشكلة البيروقراطية ولكن لا شك أن الأخذ بالاشتراكية أضاف أبعادا جديدة الى المشكلة . وليس بذى جدوى أن تتشبث بالحقيقة القائلة بأن قطاعا عاما كبيرا لا بد أن ينطوى على عيوب بيروقراطية ، مادام أن الاقتصاد الآن قد تحول الى مشروع كبير للدولة ، فانتا لا تنوى أن نحل مشكلة البيروقراطية بالتضحية بالاشتراكية .

وبالمثل ، لا جدوى من أن نعالج البيروقراطية باعتبارها مشكلة لا مناص من أن تلازمنا . ومن المؤكد أن بعض أسباب عدم الكفاية البيروقراطية يمكن أن تعالج في اطار العمل الاشتراكي نفسه . ومثال ذلك أن من الصحيح ان الزيادة في موظفي الحكومة اقترنت بزيادة في مقدار العمل الانتاجي والمسئوليات ، ولكن - كما ينبغي أن يتوقع المرء - فإن عددا كبيرا من هؤلاء المعينين حديثا ليسوا مهيين تماما ليكونوا على مستوى المشاكل الحديثة لادارة المشروعات العامة .

والحل الممكن هو أن ندرب أقصى ما نستطيع من موظفى الحكومة-
الزائدين على الحاجة ليؤدوا عملا أكثر انتاجية .

ومثال آخر نمو الزيادة فى عدد أجهزة الاشراف فى كل من الحكومة
وأنشطة العمل ، فالمشروعات الآن فى الغالب محل لرقابة مالا يقل عن
سبع أو ثمانى سلطات عامة . ونتيجة لذلك فإن قدرا كبيرا من الوقت
والجهد يضيع فى تلبية طلبات هذه الأجهزة للبيانات .

وفى حالات قليلة ، امتد التأميم ليشمل مشروعات صغيرة جدا
(وخاصة النقل وصناعات النسيج) مما أضاف الى الادارة أعباء
لا ضرورة لها . وفى هذه الحالات كان يمكن لتنظيم جديد مبنى على
التعاون أن يكون أكثر كفاية ، مع عدم مخالفته للمثل الاشتراكية .

ورغم كل هذه المشاكل الجديدة فإنه يكون مجانباً للصواب أن
نفترض أن كل المصادر الجديدة لعدم الكفاية البيروقراطية ناشئة
عن تطبيق الاشتراكية . فإن العديد من أعراض عدم الكفاية ليس الا
نتيجة للتنمية الاقتصادية السريعة . وهذا يفسر تفسيراً كبيراً عدم
الكفاية الناشئة من اصدار قوانين لا حصر لها، وانشاء والغاء وزارات
ومؤسسات جديدة، والاغراء الناجم عن ظهور فرص جديدة للترقيات
السريعة والمكاسب العاجلة .

وانه لصحيح أيضا أن عدم الكفاية الادارية لا يمكن أن يعزى كله
الى الاشتراكية وانما هو يرجع فى حالات كثيرة الى الميول غير
الاشتراكية أو المعادية لها لدى بعض الموظفين أو المديرين.
الحكوميين . فعند سن الحكومة لقوانينها الاشتراكية فبعضهم كان
يرجو أن يرث الامتيازات السابقة التى كانت تتمم بها الطوائف
المطرودة ، دون أن يبذلوا أى جهد جدى فى اداء أعمالهم بجدارة .

ولعل مما يشير الدهشة أن نجد أن النجاح الادارى البارز لشركة
قناة السويس أو للسد العالى انما يرجع الى تشكيل جهاز جديد

تماما من الاداريين ممن لم يكونوا أبدا جزءا من البيروقراطية التقليدية •

وأحد التحديات الجوهرية التي تواجه الآن الحكومة ليس فقط أن تتعامل مع الميول البيروقراطية ، وإنما أيضا أن تكتشف وأن تستفيد الى أقصى حد من الأشخاص الذين يجمعون بين المقدرة والايمان بالنظام الجديد •

٥ - التطلع الى المستقبل

ليس من الصعب أن ندرك أن النظام الاقتصادي في مصر يدخل الآن مرحلة جديدة من مراحل التنمية . ويبدو أن المشاكل التي نشأت خلال سنوات التخطيط وكذلك الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية تستدعى تغييرات واصلاحات هامة . وهذا فيما يظهر أحد الأسباب الهامة لتأخير اذاعة الصورة النهائية للخطة السبعية الجديدة .

ان الحكومة الآن تبدو معترمة التغلب على العقبات الاقتصادية والسياسية التي قامت خلال المراحل الأولى للنظام الاشتراكي ، وهناك دلائل واضحة على ان المشكلتين الرئيسيتين البارزتين فوق غيرهما من المشكلات تواجهان بامانة .

وفي الوقت الحاضر ، ثمة اشارات الى أن مشكلة الصدام بين مكاسب العمال القصيرة المدى والتنمية الطويلة المدى قد وضحت لدى الحكومة بما فيه الكفاية . وبالرجوع الى آخر خطب الرئيس والى الاجراءات الحكومية الصديثة برفع أسعار بعض السلع الأساسية - فانه يبدو أن الاهتمام قد انتقل الآن بحق الى معدل أسرع للتنمية .

وهذا يبدو واضحا أيضا في الأرقام المبدئية للخطة الجديدة . ومثال ذلك أن معدل المدخرات الأهلية بالنسبة الى اجمالي الانتاج المحلي خطط على أساس أن يرتفع تدريجيا من مستواه وهو ١٢.٧٪ خلال الخطة الأولى حتى يصل الى ٢٢٪ في السنة الخامسة من سنوات الخطة الثانية (١) .

أما المتوسط السنوى لجملة الاستثمارا فيرتفع من ٣٠٢٦ مليون

(١) الاهرام - ٦ أبريل سنة ١٩٦٥ .

جنيه فى سنوات الخطة الأولى الى ٤٥٢ر٣ مليون جنيه فى الخطة الثانية (١) .

وخططت الأجور على ألا ترتفع بنفس السرعة التى ارتفعت بها خلال الخطة الأولى ، وهكذا فبينما ارتفعت جملة الأجور النقدية فى خمس سنوات بنسبة ٣٠٪ ، فإنها خططت على أن ترتفع فقط بنسبة ٣٦٪ خلال السنوات السبع للخطة الثانية (٢) .

ولعل المناقشات العامة الواسعة حول البيروقراطية قد بدأت تؤتى ثمارها . فحديثا جدا أدخلت فى القطاع العام تنظيمات جديدة تمنح سلطات أوسع لمديرى الشركات فيما يتعلق بتعيين العمال والموظفين وترقيتهم وفصلهم ، ولم تعد هناك حاجة الى استصدار قرارات جمهورية للتعيين ، فيما عدا موظفى الدرجة الأولى والمناصب الأعلى (٣) .

ومجالس الادارة الآن مطلقة الحرية تماما فى منح مكافآت الحوافز للعمال الذين يساهمون فى تخفيض تكلفة الانتاج ، أو فى زيادة الانتاج أو الصادرات (٤) .

وقد هوجمت البيروقراطية أيضا على المستوى السياسى بمنح الاتحاد الاشتراكى العربى دورا أكثر ايجابية فى محاربة حالات عدم الكفاية البيروقراطية واذاعتها والتشهير بها .

وبطبيعة الحال ، فان مشكلة الحيلولة دون الارتفاع البالغ السرعة فى مستويات الاستهلاك ومشكلة البيروقراطية ليست أيهما — من المشاكل التى يمكن أن تحل عاجلا . ولكن اذا حكمنا على هدى أسلوب الحكومة فى معالجة المشاكل الأكثر تعقيدا والخاصة بتحويل المشروعات الخاصة الى مشروعات عامة ، وتغيير العلاقة بين الملاك والمزارعين — فانه ينبغى أن نتطلع متفائلين الى ما تأمله للاقتصاد المصرى .

(١) جريدة الاهرام — ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٦ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) كان قبلا لابد من قرار جمهورى للتعيين ابتداء من الفئة السادسة فصاعدا .

(٤) الاهرام — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٦ .

٣ - الانتاج الزراعى فى الوضع التاريخى دراسة حالة فى المدة من ١٨٩٠ الى ١٩٣٩

بقلم

أ.ر. أوين

خلال الأعوام الثمانية الأولى للثورة ، من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ ، ارتفع
انتاج محاصيل الأرض المصرية بحوالى ٣٣٪ ، أى بمتوسطة سنوى
٣.٩٪ (١) .

وما سيتلو هذا هو محاولة لوضع هذا الانجاز فى نوع من المشهد
التاريخ بالقيام بدراسة وجيزة لتوسع الانتاج الزراعى بين سنة ١٨٩٠
وسنة ١٩٣٩ .

وقد اختيرت هذه الفترة بالذات لسببين رئيسيين : أولهما أنه
بالرغم من أن الكثير قد بذل لتحليل تلك العوامل التى أثرت على
تغيرات الانتاج أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، الا أن الاهتمام
الذى خصت به السنوات السابقة لسنة ١٩٣٩ كان أقل بكثير جدا .
وثانى الأسباب هو أنه حتى الكتاب الذين تولوا الواجب الثانى ندر
من بينهم من اجترأ على الرجوع الى ما قبل سنة ١٩١٣ ، والسبب
الأول لهذا هو وجود احصائيات يمكن الاعتماد عليها الى حد مقبول
لحجم المحاصيل الرئيسية .

ومهما يكن فهذا معناه اغفال الفترة الكبيرة الأهمية لتغيرات
الزراعة المصرية التى بدأت فى السنوات العشر السابقة لنهاية القرن
الماضى .

(١) ب. هانسن ، ج.م. مرزوق - التنمية السياسية الاقتصادية فى الجمهورية العربية
المتحدة (مصر) - امستردام سنة ١٩٦٥ - جدول ٣ - ١٢ ص ٧١ .

ففى ذلك الحين وقعت عمليات معينة ، كان من أهمها الاتجاه الى مزيد من استغلال الأرض ، مما امتد أثره الى الوقت الحاضر .

والأداة الرئيسية فى الاصلاح الزراعى قبل سنة ١٩١٣ كانت استخدام المياه الصيفية الزائدة بواسطة سلسلة من السدود والقناطر بدىء فيها فى أواخر عام ١٨٨٠ . ومن الحق أن مساحة صغيرة من الأرض المزروعة (ربما تقرب من ٢٥٠ الف فدان) (١) كانت تروى رىا دائما خلال القرن الثامن عشر ، وانها زيدت زيادة كبيرة نتيجة للرى بالترع الصيفية (٢) التى انشئت فى عهد محمد على واسماعيل .

ومع ذلك ، فانه حتى فى فترة متأخرة كسنة ١٨٩٠ ، فان من المحتمل ان الماء المتوفر لم يكن كافيا بين شهرى ابريل ويوليه بما يسمح لمحصول القطن بأن ينال الرى المنتظم الذى يحتاج اليه ، وأن الكثير منه كان يزرع بواسطة ما يسمى بطريقة « بالى » ، التى تقتضى اغراق الأرض بالمياه فى أواخر فبراير أو أوائل مارس، ثم تركها لتجف حين يبدأ النيل فى الارتفاع بعد أربعة أو خمسة شهور .

وكان لهذا نتيجته السيئة على المحصول كما وكيفا . وزيادة على هذا كانت هناك مساحات كثيرة فى الوجه القبلى بها ترع سيئة الانشاء ونظام للرى غير واف بحيث لا يمكن زراعة أى محصول صيفى على الاطلاق .

وكانت الخطوة الأولى الأساسية لتحسين هذه الحالة هى تجديد القناطر الخيرية القائمة شمال القاهرة واكمال ترعتين من الترع الثلاث المرتفعة المستوى والتى صممت أصلا لربط هذه القناطر بشبكة الرى الممتدة الى شرق وغرب وسط الدلتا .

(١) ج. مانزىل - الكتاب الجغرافى للينانت دى بيلفوندى - القاهرة سنة ١٩٢٦ - ص ١٢١ .

(٢) الترع الصيفية هى ترع تغفر بما يكفى لحمل الماء من النيل بين شهرى مارس ويوليو عندما تنخفض المياه الى اقصى حد . ومضى هذه الترع يبلغ نصف ما يكفى لرى الارضى خلال ليضان الخريف . انظر ه. ا. بيم. ديفلان - السياسة الزراعية لمحمد على فى مصر (كالمبردج - ١٩٦١ - ص ٢٤٧) .

وما أن انجز هذا العمل في سنة ١٨٩١ وأصبحت المياه الفائضة متوافرة في أرجاء الوجه البحرى حتى أدى هذا الى زيادة ملحوظة في الانتاج الزراعى . ففى المقام الأول ترتب عليه توسع كبير في مساحة المحاصيل ، ليس فقط بزراعة أراض جديدة كثيرة ، وخاصة في شمال الدلتا (١) ، وانما أصبح من الممكن أيضا استغلال الأرض الموجودة بكثافة أشد ، وذلك بزراعة محاصيل اضافية خلال شهور الصيف .

ومن سوء الحظ ، أن الأمثلة عن نظام الدورات الزراعية المتبع قبل سنة ١٨٩٠ - قليلة في مؤلفات الكتاب المعاصرين الذين كتبوا في الموضوعات الزراعية - ولكننا نعرف عن يقين أن أغلبية زراع القطن (وهم بدورهم الأغلبية بين ملاك الأرض في الوجه البحرى) كانوا يستخدمون طريقة السنوات الثلاثية ، وفيها يزرع القطن في الحقل الواحد مرة كل ثلاثة أعوام . أما عن فصلى الصيف الباقيين فيبدو أن العمل جرى على أن تترك الأرض بورا لا تزرع ، أو أن تزرع ذرة في أحد الفصلين .

ومهما يكن فانه في الأعوام التالية لسنة ١٨٩٠ ترتب على زيادة كمية المياه ، مقترنة بالارتفاع السريع في ثمن القطن الذى بدأ حوالى سنة ١٨٩٨ - ترتب على هذا أن لجأ الكثيرون في الزراعة الى طرق أشد كثافة .

وطبقا للتقديرات التى وضعها ج.أ. كريج فانه فيما بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ عدل زراع ما يزيد على ٦٠٠ ألف فدان عن الطريقة

(١) الاحصاءات الرسمية لزيادة الاراضى المزروعة فيما بين سنة ١٨٩٢/١٨٩٤ وسنة ١٩٠٦/١٩٠٧ هي ٥٧٥٥٦ فداناً ، منها ٥٠٦٨٦٢ فداناً في الوجه البحرى . ومع ذلك فان هناك احتمالاً كبيراً للخطأ مرجعه الى الحقيقة الواقعة بان المسح الكامل للأرض لم يتم الا في السنوات الاولى بعد عام ١٩٠٠ - جميع الارقام منقولة من الاحصاءات السنوية الا اذا اشير الى خلاف ذلك .

الثلاثية السنوات الى طريقة السنوات الثنائية في الدورات الزراعية للقطن (١) .

وبعد مرور سنة ، أى في سنة ١٩٠٨ ، كان أكثر من ٥٠٪ من الدلتا محلا للدورات الثنائية السنوات مقابل ١٧٪ فقط في سنة ١٨٩٤ ، وهذا يشمل الجزء الأكبر من الأراضى المزروعة في المحافظات الأربع الرئيسية المنتجة للقطن ، وهى البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية . أما المنوفية والقليوبية فبالعكس التزمتا لدرجة كبيرة بالدورات الثلاثية السنوات .

وكان لتغيير الأسلوب أيضا أثر هام على المساحة المخصصة للأذرة، ولمحصول ثان هو البرسيم . وتتفق معظم المصادر على أنه في الدورة الثنائية كانت الأذرة تزرع في سنوات تبادلية مع القطن ، بينما في الأراضى التى كانوا لا يزالون يمارسون فيها الزراعة بنظام الدورات الثلاثية السنوات كان هناك اتجاه متزايد الى زراعتها أثناء كل من الصيفين الباقيين .

وفضلا عن هذا فانه نتيجة للفائض في المياه فان الأذرة يمكن الآن أن تبذر في بكور شهر يولية، أو حتى يونية ، بينما كان من الضروري من قبل الانتظار حتى وصول الفيضان . وهذا بدوره أتاح لبعض الملاك أن يحصدوا الأذرة قبل موعدها المعتاد بشهر أو نحو ذلك ، وبهذا يهيئون الأرض لمحصول البرسيم ، قبل أن يقتضيهم الأمر اعدادها للقطن في شهرى فبراير أو مارس التاليين .

(١) ((ملاحظات على احصائيات القطن في مصر)) - ((ليجييت كونتيمورين)) المصدر السادس (مارس سنة ١٩١١) - ص ١٧٧ . هذه النتائج قائمة على التراضى ان كل زارع في الوجه البحرى كان يستخدم اما هذه الدورة أو تلك . والواقع انه طبقا لافوال نائب قنصل بلجيكا في القاهرة - أ. عيد - فان ٧٥٪ فقط من المساحة المزروعة كانت محلا لى من الدورتين في سنة ١٨٩٢ - وزير الشئون الخارجية في بلجيكا - المنشورات القنصلية - مجلد رقم ٥٠١.١.٨ - سنة ١٨٩٣ - ص ٩١ . ولهذا يجب الا ينظر اليها الا على انها مجرد تقدير تقريبي للحالة الحقيقية .

جدول رقم (١)
المساحة المخصصة لسبمة محاصيل مصرية رئيسية
٩٤/١٨٩٣ الى ١٩٣٩ (متوسطات سنوية)
(بالوف الفدادين)

السكر	الارز	الشعير	الفول	القمح	الاذرة	القطن	
٧٣	١٨١	٤٦٠	٦٨٩	١٢٢٩٦	١٤٤٧٥	٩٦٦	٩٤/١٨٩٣ ٩٥/١٨٩٤
٧٩	١٩٩	٤٩٩	٦٥١	١٢٢١٤	١٤٤٧٤	١٠٩٠	الى ٩٩/١٨٩٨ ١٩٠٠/١٨٩٩
٧٩	١٦٤	٥٣٧	٦٤٧	١٢٢٧٠	١٢٧٢٧	١٣٠٥	الى ١٩٠٥/١٩٠٤
٤٧	٢٤٩	٤٤٨	٥٧٤	١٢٢٠٧	١٢٧٨٢	١٥٨٣	١٩٠٩/١٩٠٨ الى ١٠/١٩٠٩
٤٨	٢٤٦	٣٧٣	٥٢٥	١٢٢٧٠	١٢٨٣٨	١٧٠٠	١٣/١٩١٢
٥٩	٢٤٩	٤٠٣	٥١٦	١٣٠٠٤	١٢٧٠٩	١٤٨٢	١٩/١٩١٥
٥٢	٢٧١	٣٥٥	٤٦٤	١٢٤٩٧	١٢٤٩٧	١٢٧١	٢٩/١٩٢٥
٦٦	٤٤٥	٢٦٦	٣٩٣	١٢٤١٠	١٢٤١٠	١٢٧٥٤	٣٩/١٩٣٥

ان نتائج هذه التحركات يمكن أن تظهر في الاحصائيات الرسمية للمساحة المخصصة لكل محصول ، والتي بدىء في نشرها سنويا ابتداء من موسم ١٨٩٣/٩٤ فصاعدا . وتصور هذه الاحصائيات الزيادة الحادة في زراعة القطن التي ارتفعت بأكثر من نسبة ٧٠٪ في السنوات العشرين السابقة لسنة ١٩١٤ ، كما تصور زيادة طفيفة في زراعة الأذرة .

وهنا تبين أيضا أن هذا كان - الى حد محدود - في مقابل نقص في المساحة المخصصة لزراعة الفول والشعير ، لانتشار نظام الدورات الثنائية الذى يزرع فيه محصول الحبوب مرة واحدة كل سنتين بدلا من مرتين كل ثلاثة أعوام . وبالإضافة الى هذا كان هناك أيضا نقص طفيف في زراعة السكر . ولم تتوافر الاحصائيات عن البرسيم ، حيث ثبت انها في ذلك العهد لم تكن مما يعتمد عليه اطلاقا (١) .

(١) طبقا للفحوص الميقات التي أجريت في سنة ١٩٠٦/١٩٠٧ عن البرسيم كانت الاحصائيات الرسمية ١٢٧٤٪ منخلفة جدا - هـ.ج.٢٠٠ . () مجموعة احصائيات المحاصيل () - مذكرات المساحة - القاهرة - رقم ٥ - فبراير سنة ١٩٠٧ - ص ١٦٧ - ١٦٨ وما بعدها .

جدول رقم (٢)
غلة المحاصيل المصرية الرئيسية من سنة ١٨٧٩ الى ١٩٥٢
(المتوسط السنوى للفدان الواحد)

الارز	الفول	الشعير	الاذرة	القمح	بالقطن	بالقطن	بالقطن
بالضريبة	بالاردب	بالاردب	بالاردب	بالاردب	بالقطن	بالقطن	بالقطن
*٣٠٠٤	*١٩٢	*٣٦٤	*٢٩٦	*٣٢٩	١٨٧٩		
*٢٣٧	*٢٣٧		*٣٢٩	(١)*٣٤٣	٨٤/١٨٨٠		
*٢٤٥	*٢٨٩		*٣٥٤	(٢) ٣٤٣	٨٩/١٨٨٥		
*٣٢٣	*٣٩٨		*٤٥٦	(٣) ٥٢١	٩٤/١٨٩٠		
*٣٥٥	*٣٩٧		*٥١٢	٥٤٧	٩٩/١٨٩٥		
*٣٧٨	*٣٧١		*٥٣٧	٤٦٧	١٩٠٤/١٩٠٠		

ملاحظات :

- (١) سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٤ فقط .
(٢) سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٨ فقط .
(٣) سنة ١٨٩٤ فقط .

انقطن بانقطنار	السكر بانقطنار	القمح بالاردين	الاذرة بالاردين	الشعير بالاردين	انقطن بالاردين	الارز بانصيرية
٣٩/١٩٣٥	٥٢	٧٧٦٧	٥٩	٧٣٣	٧٣٣	١٥٤
٤٤/١٩٤٥	٥٣٩	٦٤١	٤٩٣	٥٦٥	٦٩٧	١٣٥
٤٩/١٩٤٥	٥١٤	٦١٣	٤٨٤	٦٣٦	٦٢٥	١٦٦
٥٤/١٩٥٥	٤٧٣	٧٦٢	٥٥٤	٦٤	٧٢	١٦٥

٥. الإحصائيات من مصلحة البومين للأراضي الحكومية .

المصدر : جميع هذه الإحصائيات مستقاة من الإحصاء السنوى فيما عدا الآتى :

- ١ - احتسب محصول القطن السابق لسنة ١٨٩٥ من واقع تقديرات المساحة المزروعة لقطن الوازرة في كتاب ت. ايليسون : ((تجارة القطن في بريطانيا العظمى)) - لندن سنة ١٨٨٦ - ص ٣٢٧ - ((طكرات فينسيت على إنتاج القطن)) المطبوع سنة ١٨٨٧ - مجلد - ص ١٨٦ - كتاب ك. جالى ((بحث في الزراعة في مصر)) - باريس ١٨٨٩ ص ٢١٢ - والإحصاء السنوى لسنة ١٩٠٩ - ومن إحصائيات كمية المحاصيل السنوية الوازرة في التقرير السنوى العام ١٩٠٠ للوزارة التجارية البريطانية في مصر (الاستثنائية سنة ١٩٠١) ص ٧ والإحصاء السنوى لسنة ١٩١٤ .
- ٢ - من تقارير السكر والقمح والاذرة والشمع والآز من السنوات من ١٩٠٩ الى ١٩١٢ - من تقارير عن المالية والإدارة والحالة في مصر والسودان من السنة من ١٩١٢ الى ١٩١٩ - والمطبوع سنة ١٩٢٠ - مجلة ٥١ ص ٧٨٩ .

والزيادة فى كمية المياه الصيفية أدت الى زيادة الانتاج الزراعى بطريقة أخرى هى تأثيرها على الغلة ، وان كانت للعوامل الأخرى أهميتها أيضا ، ففىما يتعلق بالقطن كانت الزيادة مشيرة •

والاحصائيات الرسمية الواردة بالجدول رقم (٢) تبين انه كانت هناك زيادة حوالى قنطارين للفدان فيما بين ١٨٨٥/٨٨ وبين ١٨٩٥/١٨٩٩ (١) ، ناجمة عن القدر الأكبر من المياه ، والجدول الكامل عن نظام « بللى » فى الزراعة (٢) ، مع استنباط نوع جديد من القطن يعطى محصولا أوفر وهو قطن « ميت غفى » — وهى عوامل كادت أن تتساوى فيما يبدو فى أثرها •

ومن الناحية الأخرى فان تأثير المياه الصيفية الفائضة على المحاصيل الباقية كان أقل وضوحا • ورغم أن الاحصائيات الخاصة بالأراضى التى تقوم مصلحة الدومين الحكومية بزراعتها تشير الى أن تجديد قناطر الدلتا قام بدور هام فى زيادة انتاجية القمح والفول والشعير — الا ان هذا لا يمكن أن يؤخذ به دليلا قاطعا بالنسبة الى الحالة فى الحقول الأخرى •

فمن ناحية يبدو أن مستوى الادارة فى أراضى الدومين كان ضعيفا جدا خلال السنوات السابقة لسنة ١٨٨٠ ، وان كان قد تحسن كثيرا منذ ذلك الحين • ومن ثم ربما كانت الغلات دون المستوى المحلى فى مستهل الفترة موضوع البحث • وربما كان جزء من الزيادة السريعة التى تلت ذلك راجعا الى تحسن الادارة •

وفضلا عن هذا ، فان من المحتمل أن تكون الانتاجية قد تأثرت بإدخال أنواع جديدة أكثر غلة • وهذا يصدق بكل تأكيد على القمح (١) • ولكن ربما كان أهم من هذا كله انه ليس هناك سبب

(١) القنطار وزن ٩٩.٥ رطلا (ليبره) •

(٢) هـ. ليكونت — القطن — باريس ، ١٩٠٠ ، ص ٤٤ •

(٣) انظر ا. شيلو « النيل والسودان ومصر » — باريس ١٨٩١ — ص ٧/٢٥٦ وما بعدها — والتقارير السنوى عن سنة ١٨٩٥ وسنة ١٨٩٦ للورد كرومر — مجلد ١٠ فصل ٨ ص ١٠٠١ •

خاص يدعو الى افتراض أن أراضى الدومين نموذج لجميع الأراضى المصرية ، فانها حوالى ثلاثين أو أربعين ألف فدان من مجموع الأرض المزروعة فى الوجه البحرى وقدرها ثلاثة ملايين فدان •

والدليل على ذلك يتبين من الحقيقة الواقعة عن احصائيات غلات الحبوب الرئيسية لأراضى الدومين فى السنوات ١٩٠٩ الى ١٩١٣ •• اذ كانت تختلف اختلافا كبيرا عن غلات المتوسط المحلى فى المدة نفسها • ومع ذلك كان ان أخذت احصائيات الدومين على انها مرتبطة ببعض تقديرات الغلات العامة فى السبعينات من القرن الماضى فانها تشير بكل تأكيد الى زيادة ملموسة فى معظم المحاصيل المصرية الرئيسية خلال السنوات الخمس والعشرين التالية لسنة ١٨٩٠ ، وكذلك اذا كان من الممكن أن نفكر فى عوامل أخرى اضافية قد تكون ساهمت فى مثل هذه الزيادة — ومن بينها انتهاء عهد السخرة وانشاء السكك الحديدية الزراعية البسيطة التى فتحت فى داخل الدلتا مجالات جديدة للإنتاج للسوق — فانه ليس مجرد مصادفة أن تكون هذه الزيادة فى الغلات قد جاءت فى أعقاب اصلاح نظام الري فى الدلتا والعمليات المتصلة به •

وتنتيجة لهذين التطورين اللذين تكلمنا عنهما وهما امتداد الرقعة المزروعة والزيادة فى غلة الأرض فقد تحققت زيادة كبيرة جدا فى الانتاج الزراعى بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٤ •

وأكثر العوامل أهمية كانت تلك الزيادة الكبيرة جدا فى حجم محصول القطن الذى تضاعف تقريبا من ٣٢٣٨٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٠ الى ٦٥١٠٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٠٠ ، ثم استمر يتصاعد باطراد حتى بلغ ٧٥٠٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩١٣ • وفى السنوات الأولى كانت هذه الزيادة راجعة الى تحسن المحصول ، ولكن — حين بدأت الانتاجية فى الانخفاض — ازداد الانتاج بسبب التوسع فى المساحة المخصصة للقطن • وفى السنوات الأخيرة من التسعينات فى

الماضى امتدت زراعة القطن الى اراضى الغربية والبحيرة التى أمكن ريهها آنذاك لأول مرة .

وبعد ذلك ، وبعد أن ترتب على اتمام خزان أسوان فى سنة ١٩٠٢ ، زيادة كمية المياه الصيفية مرة أخرى امتد الاتساع الى الأراضى المستصلحة حديثا فى شمال الدلتا وفى مصر الوسطى كذلك . كان استبدال الدورات الثنائية بالنظام الثلاثى قد أضاف مائة ألف فدان من الأرض المنزرعة قطنا فى كل سنة ابتداء من سنة ١٩٠٧ (١) .

والبيانات الخاصة بزيادة انتاج المحصولات الأخرى الرئيسية غير متوافرة ، ولكن فى ضوء الزيادة المحتملة فى الغلات لا يبدو من غير المقبول ان نفترض أن الانتاج الزراعى بوجه عام قد ازداد الى أكثر من الضعف فى الخمس والعشرين سنة التالية لسنة ١٨٩٠ .

ومثل هذا التحسن بكل تأكيد انجاز رائع . ومع ذلك فانه يجب أن نشير الى أن تحقيقه كان على حساب الخصوبة المأثورة عن التربة المصرية ، وأن الانهاك الذى أعقب ذلك أدى الى الحد بصفة خطيرة من أية زيادة أخرى فى الانتاج خلال ربع القرن التالى . فكيف حدث هذا ؟

نبدأ أولا بأن نقول انه قد سمح بأن يتراخى انشاء المصارف كثيرا عن انشاء السدود والقناطر الجديدة ، مما أدى الى ملوحة التربة فى مناطق كثيرة ، وإلى تخلف المياه فيها ، وإلى زيادة خطرة فى مستوى المياه التى تحت السطح . وهذه الحالة لم تكن راجعة الى الجهل — فان مهندسى الرى الذين جاءت بهم بريطانيا من الهند قد أبدوا منذ السنوات الأولى لوجودهم فى مصر ادراكهم الواعى لضرورة الاتفاق على الصرف — بقدر ما كانت راجعة الى الميل المألوف الى التفكير المحدود بما لا يتلاءم أبدا واحتياجات البلاد .

(١) هذه التقديرات على اساس حسابات كريج فى كتابه ((مذكرات على الاحصائيات المصرية للقطن)) - ص ١٧٧ .

ولم يتخذ أى إجراء لعلاج هذه الحالة الا قبيل الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالاحتفال بمشروعات كبيرة صممت للصرف بالمضخات فى الأراضى المنخفضة فى شمال الدلتا •

ونقول ثانية أن المزارعين أنفسهم - وإن كانوا ذوى مبادرة الى تغيير دورات المحاصيل أو استحداث أنواع أخرى جديدة من القمح أو القطن أكثر غلة - الا أنهم كانوا أكثر بطءا فى استيعاب الدرس القائل بأن نظام الزراعة الأكثر كثافة لا بد له بالضرورة من أن يقترن بالاجراءات التى تعيد الى الأرض خصوبتها •

وقد حاول الخبراء الزراعيون والجمعيات الزراعية أن يسترعوا الانتباه الى هذه الحاجة الأساسية منذ سنة ١٨٨٠ على الأقل ، ولكن لا بد ان تحذيراتهم لم تلق اذنا صاغية لسنوات طويلة ، حتى بين كبار الملاك ، فانه فى سنة ١٩٠٢ - وهى أول سنة توافرت فيها الاحصائيات التفصيلية - كان الوارد من الأسمدة الصناعية لا يعدو طنين اثنين •

وقد ارتفع هذا القدر الى ٧٢ طنا فى سنة ١٩١٣ ، كان أغلبه مشترى لحساب شركات الأراضى الأجنبية • وفى الوقت نفسه كانت مبيعات الفوسفات المصرى بواسطة منشأة المانية توفر مصدرا اضافيا للتموين حتى انه فى سنة ١٩٠٩/١٠ كان التقدير أن ٥/١ من مجموع المساحة المنزرعة تعالج بالأسمدة الصناعية (١) •

ومن المحتمل أيضا أن التحذيرات الخاصة بالخطر على خصوبة الأرض من الدورة الثنائية للقطن كان لها بعض التأثير الايجابى ، وذلك انه من المفترض بوجه عام أن أغلبية أصحاب المزارع الكبيرة استمروا على اتباع النظام الثلاثى •

أما فيما يتعلق بالملاك من الفلاحين ، فقد كانت المشكلة هنا أكثر

(١) م. شانتز - القطن فى مصر والسودان المصرى ... (مانشستر سنة ١٩١٣) ص ٣٦ •

ظهورا بسبب نقص كمية المخضبات المحلية التى جرى العرف على استعمالها فى زراعة أنواع معينة من المحاصيل ، فقد بادروا الى استعمال أكوام المواد المتحللة المتعفنة المتخلفة من أكوام المدن القديمة (جمع كوم بمعنى تل) (١) فى حين أن النقص الثابت فى عدد مزارع الحيوانات خلال الخمس السنوات الأولى من القرن العشرين كان معناه عدم وجود ما يكفى من السماد الطبيعى لمجاراة التوسع فى المساحة المزروعة .

وكان القطن هو أول محصول تأثر بانخفاض خصوبة التربة ، فقد بلغت الغلة القمة فى الفترة الأخيرة فى القرن الماضى ، ثم بدأت فى التناقص ، فانخفض المتوسط المحلى الى ٤٦٧ ر قنطارا للفدان أثناء السنوات ١٩٠٠/١٩٠٤ والى ٤٠٣ ر قنطارا فى السنوات ١٩٠٥/١٩٠٩ ، وهذا الاتجاه الانخفاضى فى إنتاج أهم محاصيل مصر اذيع على الملأ لأول مرة بمعرفة اللورد كرومر فى تقريره السنوى عن سنة ١٩٠٥ ، وبعدها أصبح الموضوع الرئيسى المطروح للمناقشة ، كما أصبح الموضوع الذى يتناوله البحث العلمى بإسهاب .

وكانت الأسباب الخمسة التالية أهم الأسباب العديدة التى فسر بها هذا الانخفاض :

١ - كان التفسير الذى حظى بموافقة العلماء أكثر من غيره هو الارتفاع فى مستوى السطح السفلى للماء بعد اتمام خزان أسوان ، والذى نشأ من ناحية بسبب الاسراف فى رى المحاصيل الصيفية ، ومن ناحية أخرى بسبب عدم كفاية وسائل الصرف .

وقيل أن الضرر الذى نزل بالقطن جاء من طريقتين مختلفتين ، أولهما أن جذوره وجدت تربة أقل تنمو فيها وتمدد ، وثانيهما انها كانت تختنق الى حد ما بسبب التيارات السفلية التى تتحرك تحت الأرض من الجنوب الى الشمال مصاحبة للفيضان السنوى .

(١) وزارة الاشغال العمومية بمصر - تقرير سنة ١٩٠٢ بقلم سيرو . جارستين (القاهرة سنة ١٩٠٢) ص ٤٤٧ .

٢ - والعنصر الثانى الذى تردد كثيرا هو زراعة الأرض بكثافة أشد . وقد كان يظن فى البداية أن الأثر الرئيسى لهذا هو مجرد انهالك التربة ، ولكن البحوث التى جرت بعد ذلك كشفت عن نتيجة لا تقل خطورة وهى نقص المدة التى تترك فيها الحقول بلا زراعة لأزاحتها فى أشهر الصيف ، فحين لا يزرع القطن كانت تقاوى الأذرة تبذر قبل موعد الفيضان السنوى .

وقد دلت التجارب التى أجرتها لجنة أبحاث القطن بعد سنة ١٩١٩ على أن ترك الأرض بلا زراعة فترة طويلة أمر حيوى لخصوبة الأرض ، إذ يسمح هذا للأرض بأن تتشقق ، وعندئذ ترتفع حرارتها الى درجة تقتل الكثير من الحشرات فى أطوار نموها الأولى التى تحد من تحويل الجراثيم الى نيترات (١) .

٣ - والسبب الثالث لنقص غلة القطن كان يرجع دون شك الى الضرر الناشئ عن آفتى القطن ، أى دودة القطن التى ظهرت فى مصر لأول مرة سنة ١٨٦٠ ، ودودة القطن التى بدأت هجماتها الأولى فى السنوات الأخيرة من السبعينات فى القرن الماضى .

ودودة القطن بصفة خاصة هى المسؤولة عن أكثر الدمار الذى حدث فى سنة ١٨٨٠ وما بعدها وسنة ١٨٩٠ وما بعدها . ولكن هذا الخطر لم يصبح مستديما الا بعد نهاية القرن المذكور حين أدى التكبىر بزراعة القطن وامتداد رقعة الأرض المخصصة لزراعة الأذرة والبرسيم الى مضاعفة عدد النباتات الطفيلية التى يمكن أن تتغذى عليها الدودة .

وبعد سنة ١٩٠٤ كانت الهجمات الخطيرة تقع فى كل عام ، وبالرغم من جهود الحكومة التى بدأت فى سنة ١٩٠٥ لتنظيم حملة اجبارية لتنقية ورق القطن على نطاق واسع فى الأرياف الا أن متوسط

(١) وزارة الزراعة بمصر - لجنة أبحاث القطن - التقرير السنوى الثانى لسنة ١٩٢١ (القاهرة سنة ١٩٢٢) - ص ٤ .

الخسارة كان يبلغ مليوناً من الجنيهات سنوياً (١) . وهذا الرقم يمثل
الاتلاف الاجمالي الذي يحل بنحو مائة ألف فدان .

٤ - والسبب الرابع الذي ذكر تفسيراً لهبوط الغلة هو التأكيد
على أن القطن أصبح الآن يزرع بعناية أقل . وعزا بعض الكتاب هذا
التبدل الى الأخذ بالدورات الثنائية التي معناها ان الوقت أصبح
لا يتسع لاعداد الحقول للزراعة بالاتقان الواجب .

وأشار كتاب آخرون الى الحقيقة القائلة بأن الرقعة المزروعة
اتسعت بسرعة كبيرة الى درجة أدت الى نقص ملحوظ في عدد الرجال
والماشية المتاحين للعمل في كل فدان من الأرض .

٥ - وأخيراً ، قد يتبقى سبب آخر هام ، هو انحطاط الصنف
المعروف باسم « ميت عفيفي » ، وهو النوع الأكثر انتشاراً . فقد قيل
ان استنباط سبع أو ثمانى رتب ممتازة الى حد ما ، وأكثرها كان نامياً
في الحقول المجاورة - هو الذي أدى الى التهجين ، بالإضافة الى أن
مزيداً من الخلط كان يجرى في مصانع الحليج ، دون أن يبذل أى
مجهود بسيط للتأكد من ابقاء كل نوع من البذرة منفصلاً عن الآخر .
وقد صاحب هبوط الصنف هبوط في الغلة .

ولم تنته المناقشات العامة الواسعة عن أسباب نقص غلة القطن الى
نتيجة مرضية أبداً .

فقد نشبت الحرب في بادئ الأمر ، وعندما اتهمت ، لم تكن
الأبحاث التي اجريت لاختبار كل من هذه الفروض المختلفة كافية .
ومع ذلك فقد يبدو من الانصاف أن نقرر ان كل فرض منها كان
يتضمن عنصراً من عناصر الحقيقة .

وعلى أية حال ، فمن المؤكد ان تلك كانت نظرة الحكومة الى
الموضوع . ودفعة واحدة اتخذت الاجراءات التي تتناسب مع كل

(١) ج.ب. فؤاد الدين ، ف. فليتشر - المرجع في الزراعة المصرية - المجلد الثانى
(القاهرة سنة ١٩١٠) ص ٦٩٦ الى ٧١٠ وما بعدها .

وضع من الأوضاع التى قيل انه مسئول عن هذا الهبوط • وقد تضمنت هذه الاجراءات - فيما تضمنت - انشاء مصلحة الزراعة (وفيما بعد أصبحت وزارة) ذات المسئوليات الخاصة التى تهدف الى تحسين الغلة ، وبذل الجهود للتأكد من استعمال الزراع فى حقولهم لكميات أقل من المياه ، وفى سنة ١٩٠٩ بدأت سلسلة من الحملات الأكثر حماسا ضد دودة القطن ، كما بدأ العمل فى مشروعات الصرف فى شمال الدلتا التى أشرنا إليها من قبل •

وكانت آثار انحطاط خصوبة التربة أقل أهمية فيما يتعلق بالمحصولات الأخرى غير القطن • وإذا كانت احصائيات مصلحة الدومين هى التى ستؤخذ دلالة على الاتجاهات المحلية ، فانه يبدو أن محصولين من محاصيل الحبوب الخمسة - أى القمح والشعير - أظهرت ارتفاعا كبيرا جدا فى غلاتها فيما بين السنوات ١٨٨٥/٨٩ والسنوات ١٩١٠/١٤ ، ولكنها بقيت على نفس المستوى تقريبا حتى جاءت فترة ثانية من الزيادة فى أواسط الثلاثينات •

ومن المحتمل أن الأرز والاذرة اتخذتا اتجاها مماثلا ، وإن كانت الاحصائيات فى هذه الحالة غير متوافرة عن المدة السابقة للسنوات ١٩٠٩/١٣ ، ومن الناحية الأخرى هبطت غلة الفول قليلا بعد سنة ١٩١٤ قبل أن تظهر ارتفاعا حادا فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها •

وهكذا ، وبقدر ما يمكن أن نقول ، فانه حتى مع امكاننا أن نضع نهاية لفترة الارتفاع السريع فى الغلات ، الا أن تأثير انحطاط التربة على هذه المحصولات كان أقل بكثير جدا منه على القطن •

أما السبب فى أن هذا الاختلاف كان ملحوظا جدا فأمر غير واضح تماما ، الا أنه يمكن أن يعزى بقدر كبير الى ثلاثة عوامل اختص بها القطن وحده : أولها هو ميل كل صنف من الأصناف الرئيسية الى أن يفقد مميزاته الأصلية الطبيعية فى فترة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة بعد استنباطه •

وقد تحقق هذا بالنسبة لرتبة « ميت عفيفى » بعد سنة ١٩٠٠ ،
ولصنف السكلاريديس بعد سنة ١٩٢٥ . والعامل الثانى هو ان
القطن وحده كان عرضة لهجوم واسع النطاق من الآفات . والعامل
الثالث هو كون جذور نبات القطن تتغلغل فى التربة الى أبعاد أعمق
بكثير من الحبوب أو قصب السكر ، مما أدى به الى أن يتأثر تأثيرا
شديدا بارتفاع مستوى المياه السفلية فى باطن الأرض . وهذا
الاختلاف سوف يكون لب المناقشات التى جرت من سنة ١٩١٤ -
١٩٣٩ والتى نستعرضها فيما يلى .

ففى خلال الحرب العالمية الأولى توقفت معظم المشروعات التى
كانت تجرى للحد من هبوط غلة القطن ، ومن بينها مشروعات
الصرف فى شمال الدلتا ، التى كانت أهمها دون شك ، وكان أرجاؤها
يعنى أنه لا شىء قد اتخذ لمواجهة الكميات الإضافية من المياه الناتجة
عن تلية خزان أسوان ففى سنوات ١٩٠٧/١٩١٢ وفى هذا الوقت
ذاته أثرت الحرب نفسها تأثيرا سيئا لا مفر منه على الزراعة المصرية
فى مجموعها ، فالفلاحون المزارعون وحيواناتهم جندوا فى جيش العمل
المصرى وانخفضت واردات الأسمدة الكيماوية ، فى حين كانت
الحقول تحصل على كميات من السباخ أقل من المعتاد ، نظرا للنقص
فى عدد الماشية ، كما ان جزءا كبيرا من « العجلة » كان يستعمل وقودا
لتعويض النقص فى البترول .

وقد اشتد الاتجاه الى الاسراف فى رى الحقول بأكثر مما تحتاج
اليه نتيجة لانتشار الالتجاء الى الرى الحر الذى استلزمته صعوبة
تشغيل المضخات التى تدار بالنفخ .

ولهذه الاسباب وغيرها كثير حدث هبوط محدود ، وان كان
واضحا ، فى غلات جميع محاصيل الحبوب ، فيما عدا الاذرة والارز ،
وهما المحصولان اللذان لا بد أن يكونا قد استفادا فائدة خاصة من
فائض المياه الصيفية . وفى الوقت ذاته كان القطن - كعهده دائما -
يعانى أكثر من أى شىء آخر .

: وانه لحق أن ادخال نوع جديد ارفع رتبة - وهو السكلاريديس -
نجم عنه انخفاض طبيعي في الغلة ، لان هذا الصنف كان أقل ثمره من
الأصناف التي حل بدلا منها . وفضلا عن هذا فان ضرا كبيرا وقع
ليس فقط نتيجة لزيادة رسوب المياه في التربة في كثير من المناطق ،
أو زيادة نويات توزيع المياه ، وانما أيضا بسبب الهجمات المتكررة
لنوع جديد من الآفات أشد ضراوة ، وهو دودة لوزة القطن الحمراء .
ونتيجة لهذا ، انخفضت غلات فترة الحرب الى مستوى لا يتجاوز
الا بقليل المستوى الذي تحقق في الفترة الاولى من السنوات ١٨٩٠
وما بعدها .

ومع ذلك ، فانه بعودة السلام ، أصبح من الممكن استئناف
المحاولات الجدية للحيلولة دون مزيد من التدهور في الحالة ، وان
كانت - بسبب الصعوبات السياسية - لم تنته الى أى من المشروعات
التي تستنفذ قدرا كبيرا من الانفاق الا بعد سنوات قليلة من قيام
حكومة مصرية مستقلة .

وبطريقة تلقائية كانت الجهود الرئيسية موجهة الى اثناء وتحسين
الادارات الجديدة المسؤولة مباشرة عن دراسة المشاكل الزراعية ،
وبصفة خاصة مجلس بحوث القطن الذي شكل في سنة ١٩١٠ .

وقد تلا ذلك اجراءات أخرى ، وعلى سبيل المثال انه قبل أن أحد
الدوافع وراء اصدار الأمر بحظر زراعة القطن الا في ثلث مجموع
المساحة المزروعة في سنة ١٩١٨ والسنوات ١٩٢١/٢٣ والسنوات من
١٩٢٦/٢٩ ، (وكذلك السنوات ١٩٣١/٣٣) هو فرض نظام
الدورات الثلاثية سعيا وراء المحافظة على خصوبة التربة (١) .
ولكن مهما يكن من أمر هذا السبب ، فلا بد أن بعض المنفعة قد
تحقق من وراء هذا النظام الى الدرجة التي أدت الى الاستمرار في
تنفيذ هذه الأوامر .

(١) انظر على سبيل المثال م. كالوديا « السجل الزراعي السنة ١٩٢١ » - مصر
المتاصرة - المجلد الثالث عشر - رقم ٦٢ - يناير سنة ١٩٢٢ - ص ٤٤ .

(والتي تمت سنة ١٩٣٥) وانشاء خزان جبل الأولياء ، فان كمية المياه المتاحة تضاغت فيما بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨ (٢) .

ومرة أخرى ، كان هناك تأثير مباشر على غلات الارز والاذرة ، وكان من الممكن أيضا توسيع رقعة الارض تحت نظام الري الدائم بتحويل بعض أراضي الحياض في الوجه القبلى .

أما عن التأثير على الانتاج الزراعى بوجه عام فان تقديره أكثر صعوبة ، لان انجاز هذه المشروعات العظيمة تلاه على الفور تقريبا تلك الظروف الشاذة الناجمة عن الحرب العالمية . ولكن من المحتمل على الاقل أن الترسيب فى بعض الاراضى والارتفاع الجديد فى مستوى المياه السفلية يساهمان فى بعض المسئولية عن الانخفاض الملحوظ فى الغلاف الذى حدث بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٥ .

وفى ذلك الوقت أيضا أيدت الحكومة المصرية نشاطا فى تحسين الحالات التى يمارس فيها الفلاحون الزراعة ، فقد مهدت قوانين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٧ الطريق الى انتشار الحركة التعاونية ، حتى انه فى سنة ١٩٣١ كان هناك ٥٥٨ جمعية تضم ٥٣ ألف عضو .

وكذلك ، فى محاولة لعمل شىء فيما يتعلق بالائتمان الزراعى ، فان الحكومة انشأت بنك الائتمان الزراعى برأس مال قدره مليون جنيه . ومع ذلك فان من المشكوك فيه أن مثل هذه الاجراءات كانت بالقدر الكبير بحيث يتجاوز تأثيرها الحدود الدنيا على الانتاج الزراعى . . . !

ومع ذلك فانه من المتفق عليه - كقاعدة عامة - ان موضوع العلاقة بين التغيرات فى الاحوال الاقتصادية الريفية والتغيرات فى الانتاج مسألة لايعرف عنها الا القليل جدا .

وثمة مبادرتان اخريتان أخذت بهما الحكومة فى ذلك الحين وكان لهما بكل تأكيد أهمية أكبر . أولاهما هى اصدار التعريفات الجمركية

(٢) نفس المرجع - ص ٣٦ .

وفي خلال ذلك بدأ أن الجمعية الزراعية الملكية وغيرها من الوكالات وبعض كبار الملاك كانوا يشددون من جهودهم للحيلولة دون المزيد من هبوط الغلة .

وتضمنت هذه الجهود عناية أكبر بتهيئة التربة للزراعة ، واستعمال البذور المنتقاء ، وفوق هذا كله الاقبال على شراء الاسمدة الكيماوية التي ارتفع الوارد منها من متوسط سنوى قدره ٦٧١١٢ طنا في السنوات ١٩١١/١٥ الى ٢٤٣٠٧٣ رطنا في سنة ١٩٢٦ والى ٣٢٧٨٦٣ طنا في سنة ١٩٢٩ .

وفيما بعد - حين أصبحت الحكومة المصرية أكثر ثباتا واستقرارا - جرت محاولة جديدة لتزويد البلاد بنظام واف للصرف ، وبصفة عامة يمكن أن نقول ان هذا النظام تضمن نوعين أساسيين من النشاط ، أولهما - وهو الذى أخذ به بصفة جدية في سنة ١٩٢٧ - هو اعداد المضخات والمصارف اللازمة لنزح فائض المياه من ٢٠٠.٠٠٠ ر٢٠٠ فدان في الاراضى المنخفضة المستوى التى تمتد على طول شاطئ البحر الابيض المتوسط . والنوع الثانى خاص بالاراضى التى يتوافر لها الصرف الطبيعى أو بسبب الامتصاص ، حيث كان لايزال من الضرورى تزويدها بشبكة من المجارى الصغيرة تصل الحقول المنعزلة بالمصارف الرئيسية الموجودة .

وتحقيقا لهذه الغاية تم اتفاق نحو ٩٥٠٠.٠٠٠ مليون جنيه فيما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٨ ، ونتيجة لهذا - طبقا لتصريح وزير الاشغال العمومية - فان مساحة الارض المتمتعة بالصرف فى الوجه البحرى ارتفعت من ٩٨٠.٠٠٠ فدان الى ٢٢١٠.٠٠٠ فدان (١) ، أو مايقرب من ثلثى مجموع المساحة المزروعة .

وقد اقترن هذا البرنامج فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها بجهود جديدة لزيادة كمية المياه الصيفية . ونتيجة للتعلية الثانية لخزان أسوان

(١) هـ.ك. سليم - ((تطوّر الزراعة في مصر خلال عشرين سنة)) (١٩١٩ - ١٩٣٩)
(القاهرة سنة ١٩٤٠) - ص ٥٦ وما بعدها .

المسانعة التي فرضت على استيراد الحبوب في سنة ١٩٣٠ ، والتي زودت الزراعة بزيادة كبيرة في الدخل نتيجة لرفع الاسعار الداخلية . والمبادرة الثانية هي القرار الذي اتخذ في سنة ١٩٣١ بخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الاسمدة المستوردة .

وقد ساعد هذان الاجراءان كثيرا على الزيادة السريعة في شراء مثل هذه الاسمدة ، اذ تضاعفت مبيعاتها فيما بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٧ وبغير المزيد من البحث التفصيلي فانه من المستحيل أن نقدر مدى مسئولية الاجراءات المختلفة التي أشرنا اليها عن الزيادة الثانية في الغلات التي حدثت في سنة ١٩٣٠ وما بعدها .

ولكى نفعل هذا ، فإن الأمر يدعو الى تحليل أثر تحسين وسائل الصرف والزيادة الاضافية في المياه الصيفية ، وانتشار استعمال البذور المنتقاة ، والاقبال على شراء الاسمدة الكيماوية ، وغير ذلك بالنسبة الى كل منطقة على حدة .

ومع ذلك ، ففي ضوء الدليل السلبي القوي المستمد من الافتراض المسلم به من أن نقص الغلات الذي حدث خلال الحرب العالمية الثانية كان راجعا نوعا ما الى انخفاض المستورد من الاسمدة^(١) ، في ضوء هذا الدليل ليس من الاسراف أن نقول ان زيادة استعمال نفس هذه الاسمدة قبل سنة ١٩٣٩ هو السبب الى حد كبير في زيادة الانتاج .

وحتى اذا تبين من الابحاث المعاصرة أن أنواع الحبوب استجابت سريعا الى استعمال المزيد من السباخ فان هذا لا يصدق على الوضع بالنسبة للقطن^(٢) ، اذ أن هناك تفسيرا آخر يجب أن يؤخذ به . وأول ما يقال أن من الاهمية بمكان أن تتبع الاثر الذي تحدثه

(١) انظر على سبيل المثال م. الامام - ((وظيفة انتاجية للزراعة المصرية)) - ١٩١٣ - ١٩٥٥ (معهد التخطيط القومي بالجمهورية العربية المتحدة - النشرة رقم ٢٥٩ - القاهرة - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢) ص ١٩ .
(٢) ل. جوليان ، ((السجل الزراعي لسنة ١٩٣٤)) - ((مصر المعاصرة)) رقم ١٥٥ / ٦ مارس / ابريل سنة ١٩٣٥ - ص ٦/٥٣٥ وما بعدها .

تغييرات المناطق المختلفة المخصصة لانواع معينة على متوسط الغلة المحلية .

وقد سبق أن ذكرنا أن النوع الجديد السكلاريديس - وهو الارتفاع رتبة والاقبل غلة - استبدل كله تقريبا « بالميت عفيفى » ، وهو النوع الغالب في الوجه البحرى . وعلى الفور أصبح السكلاريديس تأثيرا عند المزارعين حتى أنه في سنة ١٩١٨ كان يشغل مايربو على ٩٠٪ من المساحة المخصصة لزراعة القطن في الدلتا . ولكن سرعان ما بدأ يفقد بعض جاذبيته السابقة ، شأنه في ذلك شأن غيره من الاصناف المرغوبة السابقة ، واستبدل به تدريجيا أصناف أخرى من التي كان القنطار منها يباع بسعر أقل ، الا أنها كانت تعوض ذلك بغلتها الاكبر .

وهكذا ، انخفضت نسبة الارض المنزرعة سكلاريديس من أقل من ٦٠٪ بقليل في سنة ١٩٢٥ الى ٢٨٪ في سنة ١٩٣١ ، وهى السنة التى تجلى فيها اهتمام الحكومة بالنقص المستمر في الغلة وتعرضه للإفلات على صورة قانون يحدد زراعة السكلاريديس في شمال الدلتا، حيث كان يمكن أن تكون زراعته ناجحة .

وتلقائيا استبدل بالجزء الاكبر منه الاشمونى الزاجورا الذى كان من قبل أن يكون قاضرا على الوجه القبلى .

وفيما بعد - في سنة ١٩٣٠ وما بعدها - استنبط مجلس بحوث القطن نوعا جديدا هو جيزة ٧ ، فبدأ ينتشر قدما .

وفي سنة ١٩٣٥ كان القطن جيزة ٧ يزرع في ١٦٪ من المساحة المنزرعة قطناً (مقابل ١٧٪ للسكلاريديس ، ٥٦٪ للاشمونى الزاجورا) وفي سنة ١٩٣٩ ارتفعت هذه النسبة الى ٣٩٪ .

والحقيقة القائلة بأن الزراع كانوا يفضلون الاستعاضة بالانواع الاكثر ثمره كان لها بكل تأكيد أثر على متوسط الغلة . ويمكن أن تبين هذا اذا نحن حسبنا ما كان يمكن أن ينخفض اليه الرقم لو أن

السكلاريدس بقى هو الصنف المفضل ، كما كان شأنه فى سنة ١٩٢٠ وما بعدها .

ولو أن الاصناف المختلفة استمرت تنمو بنفس النسب التى كانت عليها فى سنة ١٩٢١ لكان المتوسط المحلى للغلة ٣٠٧ ر قنطارا للقدان فقط فى سنة ١٩٣١ بدلا من ٣٧٨ ر قنطارا ، أو ٣٩٥ ر قنطارا فقط بدلا من ٥٧ ر قنطارا فى سنة ١٩٣٧ (١) .

وفىما عدا الاستعاضة المطردة عن السكلاريدس بغيره من أصناف القطن فإن العوامل الأخرى التى تكمن وراء الزيادة فى غلات القطن بين الحربين لا بد أن يكون من بينها التحسينات التى أدخلت على مسائل الصرف ، واشتداد الاقبال على استعمال البذور المنتقاة (وهو الأمر الذى دعمته الحكومة بالتشريعات التى تحرم على جميع أنواع المحالج وعلى التجار خلط البذور) ، والعديد من التحسينات فى طرق الزراعة ، وبصفة خاصة التبيكير فى بذر التقاوى (والذى أدى الى اضعاف هجمات الدودة فى أواخر الموسم) . وتضييق خطوط الزراعة وبذور التقاوى بطريقة المزرعة والتى قيل انها تنتج غلة تزيد بمقدار قنطار ونصف قنطار عن الاساليب الأخرى المعروفة (٢)

وعلى النقيض من هذا ، لم توفق الحكومة الا قليلا جدا - فى مقابل هذه الجهود كلها - فى التوصل الى طريقة لمقاومة هجمات دودة القطن ، ويقال انه فى احدى السنوات الأخيرة من الثلاثينات أتلقت الدولة ما يقرب من ثلث اجمالى المحصول (٣) ، وهى نسبة أعلى بكثير جدا من الخسارة السابقة على الحرب العالمية الاولى .

وواضح أنه لو لم يزد هذا الدمار يمثل هذه الشدة الكبيرة لكان التحسن فى الغلة قد ظهر أثره أكثر من ذلك .

(١) احصائيات غلات الاصناف المختلفة فى سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٧ مستقاة من ل. جوليان السجل الزراعى لسنة ١٩٢٢ - مصر المعاصرة - رقم ١٤١ - مارس سنة ١٩٢٢ ، ص ٤٨٨ - وسليم - ص ١١٩ .

(١) سليم - ص ٨٢ .
(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٢ .

وتتيجة لهذا التحليل الموجز يمكن أن نصل الى نتائج عامة حول دور الزراعة المصرية فيما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ ، والجدول رقم (٣) ، يتضمن مؤشرات عن الاحصاء الزراعى مبنية على أساس سبعة محاصيل رئيسية هى القطن ، والقمح ، والفول ، والشعير ، والارز ، والسكر ، وهى بيانات اتبع فى استخراجها طريقة «لامبيارز» والمؤشرات التى من هذا النوع عرضة للنقد دائما لان تقديرها مبنى على سنة الاساس وحدها . ولكنها من الناحية الاخرى تتفق تقريبا مع بعض الاحصائيات الاخرى ، وخاصة تلك التى وضعها الامام (١) والدرويش (٢) ، ثم ان لها ميزة واحدة على الاقل عليهما ، ذلك انها اتخذت المدة من ١٩٠٩ الى ١٩١٣ سنة الاساس ، بدلا من سنة ١٩١٣ وحدها ، وهى السنة التى كانت وفيرة المحصول بشكل غير عادى . واستدلالا من الجدول رقم (٣) يتبين أن انتاجية المحاصيل المصرية ارتفعت بما مقداره ٢٧٧٪ فى المدة بين ١٩٠٩/١٣ وسنة ١٩٣٥ ، أى بمتوسط يقل قليلا عن ١٪ سنويا .

ومن النظرة الاولى يتبين أن هذا ليس بصفة خاصة بالانجاز الذى يستحق التقدير ، ومما يزيد فى ضآلته الجهود المضنية التى بذلت لتحسين الحالة . فانه لم تتفق فحسب مبالغ ضخمة من الميزانية العامة على تحسين نظام الصرف فى الوجه البحرى ، وعلى مضاعفة كمية المياه الصيفية فى منتصف الثلاثينيات ، وكذلك على الابحاث الزراعية والتعليم الزراعى - وانما كانت هناك أيضا زيادة كبيرة فى شراء الاسمدة الكيماوية المستوردة ، التى ارتفعت قيمتها بما يزيد على ٨٠٠٪ خلال المدة موضوع البحث .

وكذلك فان أى تقدير لاحوال الزراعة فى ذلك الوقت يجب أن يأخذ فى اعتباره الحقيقة الواقعة وهى أنه على الرغم من أن مساحة الارض الزراعية ظلت ثابتة تقريبا الا أن مساحة المحصولات زادت

(١) المعهد القومى للتخطيط فى مصر - النشرة رقم ٢٥٩ - وثيقة إنتاجية للزراعة المصرية من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٥٥ (القاهرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .
(٢) وزارة المالية بمصر - مكتب القطن - النشرة الفنية رقم ٣ - المؤشرات الرقمية للإنتاج الزراعى فى مصر من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٩ - بقلم م. الدرويش (القاهرة فى سنة ١٩٣٢) .

بحوالى مليون فدان وذلك راجع على الاكثر لزيادة تكثيف الانتاج الزراعى فى مصر الوسطى والصعيد (١) .

وبالاضافة الى ذلك فان الارتفاع الكبير فى القوة البشرية والحيوانية المتاحة لكل فدان حقيقة معروفة . والاحصائيات الخاصة بأولئك الذين استخدموا مباشرة فى الاعمال المتصلة بالارض تعتبر مضللة .

جدول رقم (٣)

مؤشرات الانتاج الزراعى المصرى (سبعة محاصيل)

من ١٣/١٩٠٩ الى ١٩٣٩

(نفترض أن المدة ١٣/١٩٠٩ تعادل ١٠٠)

		١٠٠	١٣/١٩٠٩
١٠٦ر١	١٩٢٧	٩٠ر١	١٩١٤
١١١ر٩	١٩٢٨	٩١ر٥	١٩١٥
١٢١ر٥	١٩٢٩	٨٣ر٥	١٩١٦
١١٣ر٣	١٩٣٠	٩٨ر١	١٩١٧
٩٧ر٧	١٩٣١	٨٧ر٢	١٩١٨
١٠٢ر٩	١٩٣٢	٨٤ر١	١٩١٩
١١٤ر٩	١٩٣٣	٨٩ر٧	١٩٢٠
١٠٦ر٤	١٩٣٤	٨٣ر٦	١٩٢١
١٢١ر٧	١٩٣٥	٩٢ر٨	١٩٢٢
١٢٥ر٥	١٩٣٦	٩٧ر٢	١٩٢٣
١٣٢ر٩	١٩٣٧	١٠٠ر٤	١٩٢٤
١٢٠ر٧	١٩٣٨	١٠٦ر٧	١٩٢٥
١٢٧ر٨	١٩٣٩	١٠٧ر٥	١٩٢٦

المصدر : الاحصاء السنوى ، فيما عدا فترات السنوات ١٢/١٩٠٩ الى يمكن استيفاء بياناتها من الجدول رقم (٢) .
* القطن والآلة والقمح والفلو والشعير والارز والسكر .

لان الطريقة التى تبوب بها البيانات الخاصة بالعمالة كانت تختلف من تعداد لآخر، ولعل المؤشر الافضل هو فى الغالب عدد سكان الارياف وقد ازداد هذا العدد من ٦٧٦٠٣٣ر٥ فى سنة ١٩٠٧ الى ٦٧٣٥٧ر٦ فى سنة ١٩٣٧ أى بنسبة ٣٠٢٪ (١) .

وكانت هناك أيضا زيادة مماثلة فى حجم الماشية ، فعدد الجاموس - على سبيل المثال - ارتفع من ٧٣٢٧٣٥ فى سنة ١٩١٣ الى ٩٥٦٠٠٠ فى سنة ١٩٣٧ .

وأخيرا فانه فى أى تحليل من هذا النوع ، فان الالتباه يجب أن يسترعى الى التغييرات التى طرأت على أصناف المحاصيل الرئيسية المختلفة . وقد سبق أن أوضحنا أن ارتفاع انتاج القطن كان ، الى حد ما ، على حساب جودة الصنف ، وهو تطور عوضته جزئيا فقط زيادة المساحة المنزرعة قمحا من رتبة أعلى .

ومهما يكن ، فقد كان الهدف من البحث الحالى هو أن تبين ان هذه الصورة تتخذ وضعاً مختلفا اذا ارتدنا بالمدة الى الوراء الى سنة ١٨٩٠ ، ولو أن احصائيات الانتاج الزراعى فى الخمس والعشرين سنة السابقة لسنة ١٩١٤ كانت متاحة ، كما هى متاحة فى الخمس والعشرين سنة التالية لتلك السنة - لكشف دون شك عن نمو أكثر مدعاة الى الرضا ولكانت هذه الاحصائيات قد اظهرت كيف أن الزيادة المبكرة فى الانتاج كان ثمنها السير ببطء شديد فى السنوات اللاحقة ، وان الكثير من الاستثمار فى القطاع الزراعى بين الحرين كان ضروريا لاصلاح الضرر الذى سبق أن حاق بخصوبة التربة .

ووضع هذه المدة المبكرة فى الحساب هو وحده الذى يجعل نسبة النمو البطيئة من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٣٩ ونسبة النمو الاكثر ارتفاعا منذ الثورة فى وضعهما الصحيح .

(١) ذكرت كلمة « سكان الارياف » فاصلا بها جميع الذين يقومون خارج مواسم المحاصيل . وهذا لا بد أن يشمل حتما عددا كبيرا من الناس يعيشون فى المدن الريفية الكبيرة .

(٤) التنظيم الاقتصادي — ادى والتشريعى

للزراعة المصرية منذ سنة ١٩٥٢

بقلم

م. رياض الغنيمى

مرت الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة بتغييرات جذرية منذ ثورة يولية سنة ١٩٥٢ ، فالاصلاح الزراعى الصادر فى سنة ١٩٥٢ ، والاصلاحات الخاصة بانتاج المحاصيل ، واعادة تنظيم طرق التسويق، وانشاء السد العالى — كل هذا يمثل أعظم جهود الحكومة تخطيطا لمحاربة الفقر فى ريف مصر .

والغرض من هذا البحث هو دراسة هذه التغييرات . ويتلو ذلك تحليل يبين كيف أن توزيع مصادر الثروة والدخل والقوى السياسية كان أمرا حتميا بسبب النظام الاقطاعى للارض السابق لعهد الاصلاح، وفيه سوف نحلل ثلاثة وجوه رئيسية للتحويل وهى : السيطرة على سوق الارض واصلاح النظام الاقطاعى وتوحد استغلال الارض بتجميع دورات المحاصيل التقليدية على أسس تعاونية والاشراف على النظام الائتمانى والتجارى للزراعة .

وأخيرا فان مشروعات المستقبل سوف تناقش مع الاشارة بصفة خاصة الى احتياجات الاستثمارات وتطوراتها التى ينتظر أن تحدث نتيجة لاتمام السد العالى .

١ - دور الزراعة في الاقتصاد

المصرى قبل سنة ١٩٥٢

ان تطور الزراعة المصرية وما استتبع ذلك من تغييرات في هيكلها منذ سنة ١٩٥٢ يمكن أن تفهم على خير وجه في مواجهة جذور التنظيم الاقتصادى للقطاع الزراعى قبل سنة ١٩٥٢ .

ففى خلال المدة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥١ كانت الزراعة تسيطر على الاقتصاد القومى ، فهى التى تشكل ٤٤٪ من الانتاج القومى ، وهى التى تحتوى ٥٨٪ من عمالة الاجراء المصريين ، وهى التى تكون ٨٠٪ من الصادرات المصرية .

وقد أدى ضغط زيادة السكان على الارض والارتفاع البطيء للاستثمارات الخاصة والعامة فى تطور الزراعة الى تجميد أو انخفاض الانتاج الفردى والدخل الحقيقى فى الزراعة .

ومع أن احصائيات نسبة الاستثمار فى الزراعة غير متوافرة عن المدة من ١٩٣٩/٥٠ الا أن المعلومات الخاصة ببعض أنواع الاستثمارات تدل على زيادة فى أطوال ترع الرى والمصارف وعدد قوى مضخات الرى والصرف المقدرة بالحصان وكذلك المساحات المضافة نتيجة لاصلاح الاراضى البور^(١) .

وقد كانت جملة المحصول فى المدة ١٩٣٩/٥٠ آخذة فى الانخفاض (بين ٧٪ ، ٢٠٪) ولم تصل الى مستوى ما قبل الحرب^(٢) .

(١) هالسين ب. ومرزوق ج.ا. - التطور والسياسة الاقتصادية فى ج.ع.م. (مصر) - امستردام سنة ١٩٦٥ - ص ٥٢/٥٩ وما بعدها .

(٢) لاشك أنه كان للظروف المعوقة التى فرضها اندلاع الحرب العالمية الثانية تأثيراتها . فقد هبطت جملة كمية الاسمدة من ٥٦٧.٠٠٠ طنا فى سنة ١٩٢٩ الى ٢٠٢.٥٠٠ طنا فى سنة ١٩٤٤ ، ثم ارتفعت الى ٤٣١.٥٠٠ طنا فى سنة ١٩٤٩ ، وهو ما يقل عن مستوى سنة ١٩٢٩ وذلك رغم أن الارض المزروعة زادت من ٣٠ مليون فدان الى ٧٠ مليون فدان خلال تلك المدة .

ومن الآثار الأخرى المشابهة تحديد الواردات من المبيدات الحشرية وتقييد زراعة المحاصيل بنسب معينة لمواجهة احتياجات البلاد من الطعام - المصدر : الفنىمى ، م. رياض - ((استقلال مصادر الثروة والدخل فى الزراعة المصرية قبل وبعد الإصلاح الزراعى مع الإشارة بصفة خاصة الى التطور الاقتصادى)) - لم ينشر - رسالة دكتوراه - جامعة ولاية كاليفورنيا الشمالية - رالى بالولايات المتحدة الأمريكية - سنة ١٩٥٤ - ص ١٠٢/١٠١ وما بعدها .

وبالمثل ، فان غلات المحصولات الفردية ، (فيما عدا الفول والارز والقطن خلال ثلاث سنوات) هبطت أيضا ، وكانت أقل من متوسط الغلات في سنة ١٩٣٥/٣٩ ، وعلى النقيض فان الاستثمار في الصناعة وغيرها من القطاعات غير الزراعية زاد بنسب متفاوتة . وقد انعكس هذا على المعدل السنوى البطيء للزيادة في اجمالى الانتاج القومى الذى كان حوالى ٢٠٪ من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٥٠ . وفى تجميد الدخل الفردى •

وبالنسبة الى مجال المجموعات الاقطاعية ، فقد كانت الارض شبيهة بالاموال وكانت هى أيضا مصدرا للوجاهة الاجتماعية • والاحصائيات المتاحة التى أوردناها من قبل تدل على أنه فى حين انخفض الانتاج الزراعى بحوالى ٧٪ الى ٢٠٪ خلال المدة ١٩٣٩/١٩٥٠ ، فان الايجارات وأثمان الاراضى الزراعية ارتفعت بنسبة ٥٠٪ الى ٦٠٪ على أساس القيمة الحقيقية ، وبنسبة ٥٠٠٪ على أساس قيمة الاسعار الجارية^(١) • وهذه الارقام تدل على أن المدخرات المستعملة فى شراء الاراضى الزراعية وعروض الايجارات العالية فى مزادات تأجير الارض أدت الى تضخم أثمان الارض ليس الا ، ولكنها لم تؤد الى زيادة فى الدخل الحقيقى للأرض المزروعة •

وقد تتج عن المضاربة فى قيمة الارض استعمال المدخرات فى حيازة الاراضى دون أية زيادة فعلية فى « الاستثمار » فى الارض ذاتها لزيادة انتاجيتها • وقد كان أولئك الذين لديهم مدخرات للاستثمار (كملاك الارض والمحامين والاطباء والموظفين المدنيين ورجال الاعمال) يتخوفون عادة من الاستثمار فى غير الارض • فوجهوا أموالهم الى شراء الارض فى المقام الاول •

والعوامل العديدة المسئولة عن تحول الاموال الى الارض ، يجب أن تبحث فى ضوء النظرة التاريخية • فنجد أولا أن المؤسسات المالية

(١) الفنىمى ، م. رياض (الأنار الاستثمارية للإصلاح الزراعى فى مصر) - مقال فى ((مصر المعاصرة)) - عدد ٢٧٨ - ديسمبر سنة ١٩٥٤ (باللغة الانجليزية) ص ٢

لم تتجه الى التصنيع المحلى ، ولكنها تكالبت أساسا على الشركات المملوكة للاجانب التى كانت تشتري الخامات المصرية لتصنيعها فى البلاد الاجنبية أو فى المصانع المملوكة للاجانب والموجودة فى مصر .

وهكذا ، كانت معظم التجارة الداخلية للاموال النقدية خاضعة لسيطرة المصالح الاجنبية ، ووجد المصريون أن من العسير عليهم أن يقتحموا هذه الدائرة المغلقة - وثانيا بدأت سياسة الحكومة لتشجيع التصنيع بطيئة ، كما أنها لم تكن كافية ، فالمحاولات التى قام بها بنك مصر والبنك الصناعى لم تسفر عن أى تغيير ذى شأن فى الاقتصاد المصرى ، وظلت البلاد على أى الاحوال منتجة ومصدرة للمواد الخام الزراعية - وثالثا كان اضطراب عدم الاستقرار السياسى والمالى مدعاة الى طرد الاستثمارات الى خارج البلاد ، فقد أدت حوادث الشعب الكثيرة واضرابات العمال الى ازالة اضرار بالمؤسسات الصناعية والمنشآت التجارية ولكن مثل هذه المخاطر لم تكن تهدد الزراعة .

والضغط السكانى ، وانخفاض معدل الهجرة الى المناطق الصناعية، والعوامل الاخرى الدينية والتشريعية - كل هذا أدى الى هبوط مستمر فى حجم الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة والى زيادة مضطردة فى عدد هذه الوحدات الصغيرة ، وتميز الاتجاه بتفتيت ملكية الارض بين العديد من الوحدات المالكه لها .

وخلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ كاد أن يتضاعف عدد الوحدات المالكه لفدان واحد فأقل ، حتى أن عدد الملاك تجاوز الضعف ، فارتفع من ٩٤٣٠٠٠ فى سنة ١٩١٣ الى ١٩٥٦٠٠٠ فى سنة ١٩٤٩ (١) .

ولم يكن توزيع الوحدات العاملة خيرا من توزيع الوحدات المالكه والوحدات العاملة تشمل الحيازات التى يعمل فيها الملاك والتى يعمل فيها الاجراء . فحوالى ٨٢٪ من كل المشتغلين بالزراعة فى مصر كان

(١) الفنىمى - ((استغلال مصادر الثروة والدخل فى الزراعة المصرية ... الخ)) - الرجوع السابق - جدول رقم (١) ص ٨٦ .

لكل منهم أقل من خمسة أفدنة ، وكان تحت يد هذه الوحدات ١٩٪ فقط من الاراضى . ومع أن عدد الوحدات التى لها فدان واحد فأقل كان يشمل مايزيد على ثلث جميع الوحدات الزراعية (٣٨٪) الا أن حصتها فى الارض المزروعة لم تكن الا ٣٪ . فحسب .

والبناء التنظيمى لعناصر الاسواق فى الزراعة (أى الارض ورأس المال والعمل) وعلاقات حيازة الاراضى - هذه كانت تسير وفق نظام حرية التعامل . فقد كان ائتمان الاسواق تحت سيطرة فروع البنوك الاجنبية - البريطانية والفرنسية والايطالية - التى لم يكن يعينها أن تقدم القروض الى صغار الفلاحين الذين يشكلون غالبية المزارعين ، فقد كانت تهتم بصفة أساسية بتمويل التجارة وتسعى الى فرض الاستثمار فى الخارج .

وبالاضافة الى الائتمان المتواضع الذى كان يمنحه بنك الائتمان الزراعى بالتعاونى فان الفلاحين كانوا يلجأون الى المربين الخصوصيين للاقتراض ، ويدفعون فوائد بمعدلات ظالمة للغاية .

وفى سوق الارض تتج عن مركز المساومة القوى لكبار الملاك الغلو الفاحش فى الايجارات ، وعدم استقرار الملكية ، واضمحلال الحوافز . وكانت معظم عقود الايجارات مجرد اتفاقات شفوية ، فيما عدا مايتصل بالضياع الكبيرة ، حيث كانت تسود عقود الايجار الكتابية .

ولما كانت ملكية الارض فى أيدي فئة قليلة ، فان الاستئجار كان هو الوسيلة الوحيدة لاشباع نهم المتلهفين الى الارض من الجبهة الكبرى للناس . والذين لايملكون أرضا ، وقد ثبت عزائمهم ارتفاع ثمن الارض فلم يكن لهم يد من استئجار الارض فى نطاق قراهم . وكان وسطاء التأجير يؤثرون على قيمة الايجار ، فقد كانوا يستأجرون مساحات كبيرة بطريقة المزاد ، ثم يؤجرونها وحدات صغيرة الى الفلاحين المحليين بمعدلات تزيد بنسبة ٥٠٪ الى ٧٠٪ عما دفعوه الى كبار الملاك أو وكلائهم و (ناظر الزراعة) .

وبازدياد الاقبال على استئجار الارض أصبح تأجير كبار الملاك
لمعظم أراضيهم أكثر ربحاً لهم من أن يزرعوها بواسطة العمال الاجراء
(جدول رقم ١)

ويدل التعداد الزراعى لسنة ١٩٤٩ على أن نسبة الاراضى المؤجرة
بلغت ٦٠.٧٪ من اجمالى الارض المنزرعة (١) ، وهكذا فقد شاع
الانفصال بين الملكية وبين العمل فى الارض .

جدول رقم (١)
نسبة مساحة الارض المؤجرة فى بعض المزارع
الكبيرة فى مصر فى سنة ١٩٤٩/٥٠

المساحة بالفدان*		المزرعة	
المؤجرة	المزوعة بمعرفة	الجلسة	
النسبة المئوية	المساحة	الملاك أو وكلائهم	
			(أ) مزرعة كفر الشيخ (ملكية)
٥٧.٢٪	٩١٧٢	٦٨٦٣	١٦٠٣٥
			(ب) مزرعة الشيخ فضل بالمنيا
٩٠.٩٪	٦٠٠٠	٦٠٠	٦٦٠٠
			(ج) مزرعة نجع حمادى بقنا
٨٠.٨٪	١١٣٩٥	٢٦٨٠	١٤٠٧٥
			(د) مزرعة فى ثلاث محافظات
٨٦.٢٪	٥٧٧٢	٩٢٧	٦٦٩٩
			(هـ) مصلحة الدواوين العامة للحكومة
٩٢.٠٪	١٣٨٨٣٢	١٢٠٠٠	١٥٠٨٣٢

(١) النشرة الزراعية الشهرية رقم ٦ - اكتوبر سنة ١٩٤٩ - التى تصدرها وزارة
الزراعة بالقاهرة - ص ١٦ .

اللدان يساوى ١٠.٢٨ د من الايكر (اللدان الانجليزى) .
المصدر : جمعها المؤلف من المزارع المذكورة واعدها حسابيا .

وهذه الطريقة المعيبة في نظام حيازة الاراضى ، مع وجود الوسطاء والمقرضين أدت الى استنزاف المدخرات من الانشطة الانتاجية في الزراعة ، وهذا بدوره جعل من الصعب تنظيم الفلاحين في أى شكل هادف .

وحيث تكون القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أيدي فئة قليلة من كبار الملاك الذين لا يعيشون في املاكهم ، فان جمهرة الفلاحين يفتقدون الى الحوافز الدافعة الى تحسين أحوالهم عن طريق زيادة الانتاج .

وبغض النظر عن المشروعات المتناثرة لاستيطان الارض وانشاء قنوات الري والصرف - فان سياسة الحكومة الزراعية التى تشمل تنظيم الجمعيات التعاونية كانت عند التحليل النهائى تخدم مصالح كبار الملاك أكثر مما تخدم أولئك الذين يزرعون الارض فعلا(١) .

وهكذا ، كان نظام ملكية الارض فى القطاع الزراعى يؤثر على البناء التركيبى للسلطة فى مجموعه فى البلاد . ومع ضآلة أمل الفلاح فى أن يصبح مالكا ، واضمحلال رجائه فى الحصول على عمل فى القطاع الصناعى ، فقد كان عليه أن يتشبث بالقطاع الزراعى ، وان كان عاجزا عن أن يزيد انتاجيته .

(١) وكمثال لذلك : فان مساحة الارض المستصلحة التى باعتهام مصلحة الدومين خلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ كانت ١٨٢٦٢٣ فداناً ، ومن هذا القدر كانت النسبة التى بيعت الى صغار المستأجرين هى ١٧٪ فقط . بينما كانت الارض التى بيعت الى شركات الاراضى وكبار الملاك هى ٩٠.٧٪ .
المصدر : ((مصلحة الدومين العمومية - انشاؤها وأعمالها)) - سنة ١٩٤٩ - جدول رقم ٣ ص ٣٧ « باللغة العربية » .

٢ - التحول في الزراعة المصرية

منذ سنة ١٩٥٢

منذ سنة ١٩٥٢ كانت السياسات الرئيسية في الزراعة موجهة الى اجتياز العقبات للوصول الى تنمية اقتصادية سريعة . وقد تضمنت هذه السياسات الجهود لاصلاح النظام التشريعى والاقتصادى (الذى وصف بايجاز فيما تقدم) لتحقيق أهداف التوزيع العادل للدخل ، ولزيادة إنتاجية الارض ، وتحقيق تكامل الانتاج فى المزرعة فى نطاق الاقتصاد الصناعى . وقد أصبح هذا الاخير ذا أسس اشتراكية فى معظم ظواهره وجوانبه بعد سياسة التأمين فى المدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٣ .

وقد اتخذت عملية التحول الصور الآتية :

١ - الاشراف على سوق الارض واصلاح نظام حيازة الارض التقليدية .

٢ - اعادة تنظيم نظام دورة المحاصيل وانشاء الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض فى جميع أرجاء البلاد .

٣ - اشراف الدولة على الائتمان والتجارة فيما يتعلق بالمحاصيل الرئيسية للمزارع بهدف تسهيل التكامل الرئيسى بين الانتاج والتسويق والتصنيع .

(١) الاشراف على سوق الارض واصلاح نظام الحيازة :

كانت قوانين اصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ هى نقطة البداية فى عملية التحول فى الزراعة المصرية . فلما كان الاقتصاد الزراعى والطبقية الجامدة لحياة البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يدوران حول محور النظام الاقطاعى التليد للارض ، فان

الاصلاح الجذرى لهذا النظام كان الخطوة الاولى التى اتخذها قادة الثورة نحو اعادة تنظيم الحياة الريفية المصرية وبعثها .

وكان هدف الاصلاح اضعاف السلطة التقليدية الاقتصادية والتشريعية لكبار الملاك ، كما كان يهدف أيضا الى رفع دخول المزارعين ، ومنحهم الفرصة للمساهمة بجدية فى اتخاذ القرارات . فالمملكتيات الكبيرة التى تزيد على مائتى فدان (وفيما بعد خفضت الى مائة فدان فى سنة ١٩٦١) أعيد توزيعها على المزارعين الحقيقيين فى وحدات صغيرة من فدانين الى ثلاثة أفدنة (١) .

وكان على جميع الملاك الجدد أن ينضموا الى الجمعيات التعاونية التى نظمت الانتاج والتسويق فى المناطق التى تناولها الاصلاح . وقد نظمت الايجارات الزراعية بوضع حد أقصى أو تقدير قيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الارض فى سنة ١٩٤٩ ، مع تزويد المستأجر بضمان حيازته للارض لمدة ثلاث سنوات بمقتضى عقد كتابى اجبارى ، ومع تحديد الحد الاقصى للمساحة المؤجرة الى أى مزارع بخمسين فدانا .

وللتغلب على نقص الانتاج فى الوحدات الصغيرة المساحة تقرر تجميع الوحدات الموزعة التى خصصت لكل مالك جديد فى ثلاث مجموعات مستقلة . ولهذا فانه فى كل منطقة تناولها الاصلاح قسمت جملة الارض الى ثلاثة أقسام كبيرة (حوالى ٥٠ الى ١٠٠ فدان) تزرع محصولا واحدا . وبعد هذا تزرع المحاصيل فى دورات مدتها ثلاث سنوات .

ومع ذلك ، فرغم أن الجمعيات التعاونية كانت تتولى اتخاذ

(١) ليس فى نيتنا ان نشرح هنا شرحا كاملا للاصلاح الزراعى الذى تناولته كتب ودراسات متعددة . ومثال ذلك : سيد مرعى ((الاصلاح الزراعى المصرى)) سنة ١٩٥٧ - ودورين وارنر : ((الاصلاح الزراعى والتنمية فى الشرق الاوسط سنة ١٩٥٧ - وسعد جاب الله ((الاصلاح الزراعى فى علاقته بالتنمية الاقتصادية فى مصر ((سنة ١٩٦٢ - ، مهم ريفى الفنى ، نفس المرجع السابق .

القرارات الرئيسية الا أنه كان لكل مالك قطعة أرض محددة يزرعها بنفسه ، ثم يفصل محصول أرضه على حده بعد الحصاد .

وكان الهدف من هذا النظام هو تيسير تطبيق التقدم العلمى على الزراعة والحصول على مميزات الانتاج الواسع .

وعلى مستوى القرية ، كان أحد خريجي كلية الزراعة يتولى الاشراف على الجمعية التعاونية ، ويعاونها فى أداء وظائفها المتشعبة . وفى يولية ١٩٦٦ ، كان عدد الجمعيات التعاونية فى القرى التى تناولها الاصلاح الزراعى ٥٦٥ جمعية بلغ عدد اعضائها ٣٠٣٦٢٤ عضوا . ويقوم الاصلاح الزراعى على سبعة قوانين صدرت جميعها فيما بين سنة ١٩٥٢ ، وسنة ١٩٦٤ طبقا لما هو مبين فى الجدول الثانى .

وحتى يونية سنة ١٩٦٦ كانت مساحة الارض التى شملها الاصلاح الزراعى ٧٣٥٣٠٧ فداناً ، تم توزيعها على ٣٠٣٦٢٤ أسرة تتكون من مليون ونصف مليون نسمة ، أما باقى الأرض فسوف يجرى توزيعها بمجرد الوصول الى حل لبعض مشاكل قانونية معينة .

جدول رقم (٢)

المساحات المستولى عليها

لاعادة توزيعها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى

القانون	المساحة بالفدان
القانون الاصلى للاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بمصادرة أراضي الاسرة المالكة السابقة	٤٥٠٣٠٥
القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الذى يقضى بأن تحول الى اراضى الاصلاح الزراعى الاراضى الموقوفة المخصصة للخبرات والاعراض العامة	١٤٨٧٨٧

(تابع) جدول رقم (٢)

القانون	المساحة بالفدان
القانون الثانى للإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتخفيض الحد الاقصى للحيازة الى مائة فدان ٢١٤ر١٣٢	
شراء أراضى الحراسة فى سنة ١٩٥٦ بما فيها أراضى شركة كوم امبو للاراضى	٢٥ر٨٠٧
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى يقضى باستبعاد الاجانب من تملك الارض	٦١ر٩١٠
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بمصادرة الارض التى يملكها الاشخاص الذين وضعوا تحت الحراسة ٤٣ر٥١٦	
الجملة	٩٤٤ر٤٥٧

ومن وجهة النظر السياسية والاجتماعية فان سن هذه القوانين الاصلية وتنفيذها طبقا لجدول مخطط انما هو عمل رائع * وتصميم الحكومة رغم العديد من العقبات أمر يستحق الذكر ، وهو مما يسترعى الانتباه خاصة اذا قورن بقوانين الإصلاح الزراعى المماثلة فى العراق وشيلى وبوليفيا *

وقد نتج عن التحول فى بناء ملكية الارض تغيير أساسى فى بناء السلطة فى المجتمع المصرى ، فقد غير عقيدة الملكية الخاصة للارض ودور القطاع الخاص فى مجموع الاقتصاد المصرى كجزء من العقيدة الجديدة للاشتراكية ، وهو ما أصبح مضمونه أكثر وضوحا خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ *

وقد أكد الميثاق المصرى^(١) الصادر فى يونية سنة ١٩٦٢ هذا التغيير واعترف بالملكية الخاصة للارض فى نطاق الاطار الاشتراكى

(١) ميثاق الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٢ - القسم الخامس : ((الديموقراطية الحقيقية)) - والقسم السادس ((الانتاج والمجتمع))

الأكثر عدالة ، وهى العدالة التى كانوا سوف يحققونها بالقضاء على الاحتكار الذى كانت تمارسه حتى ذلك الحين فئة قليلة تملك رأس المال والأرض . ومثل هذا الاحتكار بواسطة الرأسمالين وملاك الأرض كان بدوره مبنيا على استغلالهم للفلاحين وتركيز وسائل الانتاج الزراعى فى أيديهم .

ولهذا كان ان اعتبر الاصلاح الزراعى جزءا لا يتجزأ من تغيير مخطط فى بناء السلطة ولتكوين قاعدة جديدة للبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى الريف المصرى . ومنذ سنة ١٩٦٣ انتخب حوالى ٢٥٪ من أعضاء مجلس الامة المصرى من بين المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى .

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لبرنامج الاصلاح الزراعى ، فان الوثائق المحدودة المتاحة (١) تدل على ان انتاج ودخول الفلاحين فى مناطق أرض الاصلاح الزراعى قد ارتفعت ، وان كان هناك افتقار فى البيانات التفصيلية الخاصة بالنتائج عن العمالة والادخار وتكوين رؤوس الأموال ، اذ ان ثمة ندوة فى الدراسات الجدية الهادفة .

ومن الصعب طبعا عزل العوامل التى تساهم فى زيادة الانتاج ، مثل الاستثمارات الحكومية فى الري والصرف ، وكذلك انشاء الطرق ومراكز الخدمة الاجتماعية فى الأرياف ، وتأثير نمو القطاعات الأخرى للاقتصاد المصرى على الزراعة والتوسع فى صناعة الاسمدة ، واشتداد الاقبال على استعمال الآلات الزراعية والمبيدات الحشرية ، والزيادة

(١) مثلا : (١) السلسلة الخاصة بالاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى البور الصادرة من وزارة الاصلاح الزراعى وأحدثها ما صدر فى سنة ١٩٦٤ - (٢) الاصلاح الزراعى فى ج.ع. م. ، وهو التقرير المقدم الى المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى المنعقد فى روما فى يونيو سنة ١٩٦٦ - (٣) دورين وارنر : نفس المصدر السابق - (٤) سيد مرمي : نفس المصدر السابق .

ومع ذلك فهناك أبحاث أعدت لدرجات الماجستير والدكتوراه فى الجامعات المصرية وفى الخارج شكلت محولات جديدة لدراسة اثر الاصلاح الزراعى . ومثال ذلك : (١) « تأثير الزراعة التعاونية للاصلاح الزراعى على دخل المتفعين فى دعيرة ومنطقة طرخا » - رسالة لم تنشر تأليف ا. ا. الطوبجى لدرجة الماجستير فى الاقتصاديات اليراهيمية من جامعة عين شمس - ج.ع. م. سنة ١٩٦٢ - (٢) سعد جاد الله : نفس المصدر السابق - (٣) م. رياض الفينيمى : نفس المصدر السابق .

السريعة في تدريب الفنيين الزراعيين المترتبة على الارتفاع الكبير في عدد المعاهد الزراعية وعدد الخريجين . وهذه الأمثلة تؤكد أهمية العوامل الخارجية في سلامة الاصلاح الزراعى ، وهى العوامل التى ساهمت مساهمة فعالة في التنمية الزراعية (١) .

وفي مارس سنة ١٩٦٦ جمعت سلطات الاصلاح الزراعى بيانات عن متوسط الغلة لخمسة محاصيل رئيسية في ثلاث مناطق من مناطق الاصلاح الزراعى اختيرت من ثلاث محافظات .

ويستدل من البيانات الواردة بالجدول رقم ٣ على ان الغلات (باستثناء الأرز) كانت في المناطق المحلية أقل من المتوسط الأسمى قبل تطبيق الاصلاح الزراعى (سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢) . ويستدل من هذه البيانات أيضا على أن متوسط الغلات لجميع المحاصيل (عدا القمح) في أراضى الاصلاح الزراعى ارتفعت ارتفاعا كبيرا فوق المتوسطات الاهلية ، وخاصة في الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٢ ، وهذه الزيادة تسترعى النظر في الأرز وقصب السكر والأذرة ، وهى ترجع من ناحية الى زيادة مياه الري ، ومن ناحية أخرى الى التقدم التكنولوجى الذى أصبح متيسرا في مناطق الاصلاح الزراعى حيث نفذ جميع المحاصيل بطريقة تختلف عما هو متبع في باقى القطاع الزراعى .

ومظهر آخر هام في الاصلاح الزراعى هو أثره على الدخل ، فان اجراءات الاصلاح ركزت منذ البداية على تحقيق التوزيع العادل للدخل .

ففى سنة ١٩٥٢ كان توزيع الدخل للملاك الأرض يتمشى مع هيكل توزيع ملكية الأرض على الوجه الآتى :

(١) هذه المشكلة المنهجية احد الاسباب الرئيسية لندرة الدراسات الجديدة التحليلية الهادفة للآثار الاقتصادية على الاصلاح الزراعى وثمة سبب آخر نابع من ضيق مجال النظرية الاقتصادية ذاتها (نظرية الثبات ونظرية المنافسة) التى تنكر أهمية الاوضاع التشابكة للعوامل التشريعية والاجتماعية وهى النظرية البنية على فروص غير واقعية .

حجم الحيازة بالفدان	متوسط الدخل السنوى الصافى بالجنيه المصرى
أكثر من ٢٠٠	١٥٠٢٦
أكثر من ٥٠ الى ٢٠٠ فدان	١٩٢٠
أكثر من ٥ الى ٥٠ فدان	٣٣٠
أكثر من ١ الى ٥ فدان	٥٤
فدان واحد فأقل	٨

ورغم ان هذه التقديرات تقريبية وغير دقيقة الا أنها مع ذلك تصور الحالة السابقة على انجازات الاصلاح الزراعى * ولما كان مجموع الفلاحين الذين يملكون فداناً واحداً فأقل يمثل ٩٤٪ من جميع ملاك الأرض فان عدم العدالة البالغ واضح بين *

واعادة توزيع لأرض وتخفيض الايجارات قد خططا للقيام بهجوم مباشر على الفقر وعلى عدم العدالة البالغ فى توزيع الدخل * فان تخفيض متوسط الايجار من ٣٥ جنيها الى ٢٠ جنيها للفدان والقضاء على الوساطة أديا الى تحويل الدخل من الملاك وسماسة الارض الى المستأجرين *

واذا نحن نظرنا الى مساحة الأرض المؤجرة (حوالى ٣ مليون فدان) والى عدد المستأجرين (٧٠٠ الف اسرة) فان مثل هذا التغيير فى الدخل يصبح ذا مغزى كبير *

ومع ذلك فان بعض ملاك الأرض تهربوا من قيود التاجير فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ حين كانت ادارة الاصلاح الزراعى منهمكة فى نزع ملكية الأرض واعادة توزيعها (تناولت فقط ما بين ٩ الى ١٠ فى المائة من المساحة الكلية) وكانت عنايتها أقل بالقواعد المنظمة للايجارات التى تؤثر على ٥٥٪ تقريباً من المساحة الكلية للأرض المزروعة فى مصر *

المصدر : الدخل القومى من الزراعة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٧ - وزارة الزراعة -
مصلحة الاقتصاديات الزراعية (الطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٨) جدول رقم ١١
ص ٤١ (باللغة العربية) - الجنيه المصرى ٢٢٢ دولاراً *

والمستأجرون الذين أصبحوا ملاكا استفادوا الى أقصى حد، فالثمن الذي كان على المالك الجديد ان يدفعه وهو - الذي كان مستأجرا يفلح الأرض - تحدد في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بسعر يقل عن القيمة الجارية في السوق (٧٠ مرة مثل الضريبة الأساسية المقدرة على الأرض في سنة ١٩٤٩) على أن يدفعها على أقساط سنوية في مدة ثلاثين عاما ، وبفائدة سنوية قدرها ٣٪ (عدلت في سنة ١٩٦١ الى ١٥٪) .

وكان متوسط القسط السنوي الذي يدفعه المالك أقل بحوالي ٥٠٪ الى ٦٠٪ من الايجار الذي اعتاد أن يدفعه .
وكان هذا التخفيض الذي بدأ في سنة ١٩٦١ جسيما (١) . وقدر هانسين ومرزوق أن نصيب الملاك الغائبين عن مقر أملاكهم في القيمة الزراعية المضافة هبط بنسبة ٥٠٪ في مناطق الاصلاح (٢) .
جدول رقم (٣)
دراسة لمتوسط الغلة للفدان في ثلاث من مناطق الاصلاح الزراعي
(القطن والارز وقصب السكر)

منطقة اصلاح زراعي		المحصول	متوسط غلة الفدان	
سنة ١٩٥١/٥٢			الوحدة	المحلي أ .
دميرة	قطن (١)	قنطار	٣٥	٤٢
المنشية	قطن	قنطار (٢)	٣٥	٤٢
(مساحة القطن)	قمح	أردب (٣)	٤١	٥١
	اذرة	أردب	٤٧	٦٣
(مساحة الأرز)	أرز	ضريبة (٤)	١٧	١٤
المطاعنة (مساحة	قصب	أردب	٤٥	٦٣
قصب السكر)	السكر	طن	٣٧٠	٣٩٠

(١) بمقتضى القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٦١ خلفى الجزء غير المدفوع من الاقساط بنسبة ٥٠ كاجراء سريع للتعجيل بتوفير الملكية الكاملة للملاك الجدد وتخفيض الدفعات السنوية التي تتقاضاها الحكومة .
(٢) نفس المرجع السابق - جدول رقم ٤ ورقم ٦ ص ٩
(٣) قطن طويل التيلة .
(٤) الضريبة = ١٥٧٥ كيلو .
(٢) القنطار = ١٥٧٥ كيلو .
(٣) الأردب = ١٥٠ كيلو .
(٤) الضريبة = ٩٥٤ كيلو .

(تابع) الجدول رقم (٣)
متوسط الغلة بعد تطبيق الاصلاح الزراعى

سنة ١٩٥٨		سنة ١٩٥٦		سنة ١٩٥٤	
أ	أ.ز	أ	أ.ز	أ	أ.ز
٤٧	٤٧	٣٥	٣٦	٣٩	٤١
٦٦	٤٨	٦٦	٥٧	٦٤	٤٣
٦٤	٦٩	٦٤	٦٦	٦٥	٤٧
٤٧	٥٤	٣٥	٤٠	٣٩	٥٠
٢١	٣٠	٢٣	٣٠	١٩	٢٧٧
٦٤	٨٥	٦٤	٧٠	٦٥	٦٥
٤١٥	٥٧٥	٤١٤	٥٢٠	٤١٧	٤٥٥

(تابع) الجدول رقم (٣)
متوسط الغلة بعد تطبيق الاصلاح الزراعى

سنة ١٩٦٤		سنة ١٩٦٢		سنة ١٩٦٠	
أ.ز	أ	أ.ز	أ	أ.ز	أ
٧١	٥٤	٦٨	٤٢	٦٠	٤٢
٧٣	٧٣	٨٠	٦٩	٥٧	٦٩
١٠٦	٦٩	٨٩	٦٣	٨٩	٦٣
٥٤	٥٤	٥٥	٤٢	٣٣	٤٢
٣٢	٢٦	٣٢	٢٢	٢٧	٢٢
—	٦٩	١١٠	٦٣	١٠٥	٦٣
٥٢٠	٤٤١	٥١٢	٤٥٥	٥١٣	٤٥٥
(٢) القنطار = ١٥٧٥			(١) قطن طويل التيلة		
(٤) الضريبة = ٩٥٤ كيلو			(٣) الارdeb = ١٠ كيلو		

١. = متوسط الغلة في مناطق الاصلاح الزراعى .
 ٢. = المتوسط الاهلى للغلة .
 البيانات الخاصة بالمتوسط الاهلى (فيما عدا القطن) لا تبين غلة المحاصيل المختلفة
 فانها متعددة .

وفيما يتعلق بالعمال الزراعيين الاجراء فان قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ حدد الحد الأدنى الثابت للأجر بمبلغ ١٨ قرشا للرجل في اليوم ، ولكن ندر أن طبق هذا ، لوفرة العمال الزراعيين ، ولموسمية احتياجات العمل وكذلك لاشتداد الاقبال على استعمال الآلات .

ولكن مؤخرا بلغت الأجور هذا الحد ، بل تجاوزته، كنتيجة لزيادة الأشغال العامة (الري والصرف) وللتصنيع وزيادة القطاع العام على العمال .

ب - تدعيم وتوحيد نظام الدورة الزراعية التقليدية

كانت الزراعة المصرية تتميز بوجود وسيطرة الوحدات الزراعية الصغيرة الحجم التى تحول دون التطبيق الواسع الفعال للتقدم التكنولوجى فى الزراعة •

وقد اقترنت سيادة وحدات التشغيل القومية الضئيلة الحجم برخص الأيدى العاملة وهبوط العمالة •

وكما هو المتوقع فإن مرونة حلول العمل محل رأس المال كانت منخفضة الى أقصى حد ، كما كانت زيادة انتاجية الفدان أعلى من انتاجية الفرد •

وحتى سنة ١٩٥٢ فإن ٨٢٪ من جميع المزارع التى تزرع خمسة أفدنة فأقل كانت تستعمل ٥٪ من المحارث الميكانيكية الموجودة فى مصر ، ٢٦٪ من آلات الدرس ، ٨٧٪ من آلات تدرية الحبوب •

وفضلا عن هذا فإن هذه الوحدات القومية الحجم أدت الى تبديد مياه الري التى كانت تستخدم بحرية فتعرقل الاستعمال المناسب للمبيدات الحشرية وللمحارث الميكانيكية فى حرث الأرض لان كل وحدة زراعية كانت تزرع محصولا يختلف عما تزرعه الوحدة المجاورة ، كما ان المساحة المنزوعة محصولا معينة فى كل قرية كانت مقسمة الى العديد من المساحات الصغيرة •

وقد كان فى تجميع استغلال الأرض والادارة التعاونية فى مناطق الاصلاح الزراعى - والتى أشرنا إليها آنفا - ما شجع راسمى السياسة على مد نطاق هذا التطبيق على فرض ان هذا النظام أثبت نجاحه وأسفر عن نتائج مرضية •

وقد طبق هذا النظام لأول مرة خارج هذه المناطق فى سنة ١٩٦٣

في محافظتي كفر الشيخ في الدلتا وبنى سويف في الوجه القبلي •
 ويتلخص هذا النظام في إعادة تنظيم الأرض المزروعة في وحدات
 مساحتها ١٥٠٠ فدان ، حيث شكلت جمعية تعاونية جديدة تحت
 إشراف أحد خريجي كلية الزراعة ، يعاونه اثنان من خريجي المدارس
 الزراعية والثانوية •

وقد تركزت الجهود المتضافرة لمختلف المصالح الحكومية في هاتين
 المحافظتين ، واتخذت إجراءات جديدة لتحسين الري والصرف كما
 أدخلت الآلات الزراعية واستعملت الوسائل الفنية المتقدمة - مثل
 الأسمدة والمبيدات الحشرية ومختلف أنواع التقاوى المحسنة •

وقد بلغت المساحة الكلية للأرض التي شملها هذا النظام في هاتين
 المحافظتين ٦٨٥٠٥٠٠ فدان • ويتضمن الجدول رقم (٤) أثر هذا
 النظام على الغلات طبقا للبيانات المقدمة من هيئة الإصلاح الزراعي •

جدول رقم (٤)

آثار نظام التنظيم الزراعي على متوسط غلة الفدان

في كفر الشيخ وبنى سويف في ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥

كفر الشيخ					
المحصول	الوحدة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	نسبة التغير في ١٩٦٥ مقارنا بسنة ١٩٦٣
		(سنة)			
		(الأساس)			
القطن	قنطار	٤١٧	٥٠٠	٤٤٦	٦٩+
القمح	أردب	٦٧٠	٧٢٦	٦٢٣	٧٠-
الارز	ضريبة	٢٤٤	٢٢٩	٢٥٠	٢٤+
البصل	قنطار	—	—	—	—

(٤) (تابع) الجدول

بنى سويف				
المحصول	الوحدة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥ نسبة التغير
	(سنة)			في ١٩٦٥
	(الاساس)			مقارنا بسنة ١٩٦٣
القطن	قنطار	٥٠٦	٦١٨	٦٧٥ + ٣٣٣
القمح	أردب	٧٩٢	٨٠٢	٨٢٩ + ٤٧
الارز	ضريبة	—	—	—
البصل	قنطار	١٤٣٠	١٥٠٠	١٦٩٠ + ١٨١

ونحن نظن انه من السابق لأوانه جدا أن نقيم هذا النظام الذي امتد بعد سنة ١٩٦٣ حتى شمل البلاد كلها في نهاية سنة ١٩٦٦ ، ومع ذلك فانه تجربة هامة في تحسين انتاج الأرض ، وخاصة في إعادة تنظيم تقسيم المحاصيل « دون » المساس بنظام الملكية الخاصة ، وهو اقتراب بارز من حل بعض مشاكل الانتاج في المزارع العائلية الصغيرة في ظل التسابق إلى التنمية الزراعية .

ومع ذلك ، فإن هذا الاقتراب لا ينبغي أن يدرس بمعزل عن التطور السريع في استخدام المخصبات الكيماوية والمواشى والآلات الزراعية والائتمان والرى والصرف والموظفين في الزراعة .

وقد كان لاستعمال الأسمدة الكيماوية تأثير فعال في انتاج المحاصيل ومن سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦٤ كاد اجمالى الكمية أن يتضاعف وكذلك الاستهلاك السنوى للفدان من الأراضى المنزرعة .

المصدر : هيئة الاصلاح الزراعى - الاصلاح الزراعى في ج.ع.م - تقرير مقدم الى المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى المنعقد في روما بإيطاليا في يونيه سنة ١٩٦٦ .
قنطار القطن = ١٥٧٥ كيلو .
أردب القمح = ١٥٠ كيلو .
ضريبة الارز = ٩٥٤ كيلو .
قنطار البصل = ٤٥ كيلو .

والتوسع في الانتاج المحلى من الأسمدة - الذى يصل الى ٦٠٪
من اجمالى الكمية اللازمة - ازداد زيادة كبيرة بنسبة ٤٢٠ في المائة
خلال هذه المدة (١) .

اما الآلات الزراعية المستعملة أساسا في الحرث واستصلاح الأرض
فقد زادت بنسبة أقل بلغت ٦٠٪ من القوة المقدرة بالحصان . أما
الماشية (الأبقار والجاموس) التى تستعمل مصدرا للقوة وكذلك
مصدرا لانتاج اللبن واللحم فقد ازدادت بنسبة ٣٥٪ فقط . ومع
ذلك فهناك عامل ملفت للنظر في التنمية الزراعية الحديثة وهو الزيادة
الملحوظة في الموظفين الفنيين المدربين المستخدمين في الزراعة وفي الطب
البيطرى .

وقد تضاعف عدد الخريجين خلال المدة من سنة ١٩٥٩ الى سنة
١٩٦٤ حتى بلغ ٤٨٠٠ زراعى وبيطرى في سنة ١٩٦٤ (١) ، وقد ساعد
هؤلاء الفنيون الحكومة على تنفيذ برنامجها الخاص باعادة تنظيم
الانتاج الزراعى ، وذلك بتعيين خريج واحد لكل خمسمائة فدان ،
وبذلك تدعمت الكفاية الادارية في الجمعيات التعاونية المتعددة
الاغراض التى نظمت حديثا .

ولكن هل يوفر هذا النظام المزايا الاقتصادية المفترض وجودها في
الوحدات ذات الانتاج الواسع ؟

ان توحيد استغلال الأرض لكل محصول على حدة يجعل المسطح
الكبير للوحدة المنزرعة بمحصول واحد مبنيا على عوامل زراعية
فنية ، فالمساحة الكبيرة ذات المحصول الواحد (من ٢٠ الى ٥٠
فدانا) تتكون من تجميع عدد من الحيازات الصغيرة ، يقوم بتشغيلها
عدد من الوحدات الادارية (أى الحائزون) .

(١) حسن عبد الله - الزراعة في مصر ج ٢ - وزارة الزراعة (القاهرة - مارس سنة
١٩٦٥) ص ١٤ .

(١) التحاق الطلاب بالجامعات والكليات الزراعية وكليات الطب البيطرى والمعاهد
العلية الزراعية ازداد من ٢٩٢٩ في سنة ١٩٥٤ الى ١٢٦٤٧ في سنة ١٩٦٤ -
المصدر : كتاب الجيب للاحصاء السنوى لسنة ١٩٦٤ الصادر في مارس سنة ١٩٦٥

وفضلاً عن هذا فإن معظم الموارد تخصص مستقلة عن بعضها في كل حيازة على نطاق صغير من التشغيل وقصور في العمالة • وعلى النقيض من هذا نجد أن وحدات التشغيل ذات الإنتاج الكبير تتكون من حيازة واحدة كبيرة ووحدة تشغيل واحدة توزع الموارد بطريقة تؤدي إلى أقصى عائد •

وبالاختصار ، فإن هذا النظام قائم في الغالب على اعتبارات تكنولوجية زراعية أكثر مما هو قائم على أسس اقتصادية •

ج - اشراف الحكومة على الائتمان والنظام التجارى

ربما كان لاشراف الحكومة على الائتمان والتجارة فى الانتاج الزراعى من الاهمية ما كان للاصلاح الزراعى واعادة تنظيم نظام الانتاج .

فقد كانت اهداف الحكومة هى ضمان قدر مناسب من احتياجات الانتاج وتثبيت دخول الفلاحين والقضاء على الوسطاء وتنظيم تزويد القطاع الصناعى بالمواد الخام .

والائتمان يقدم الى المنتجين عن طريق الجمعيات التعاونية القروية التى تمولها مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى . وفى ظل نظام الائتمان الزراعى هذا الخاضع للاشراف والذى أدخل لأول مرة فى سنة ١٩٥٧ فان القروض تقدم بضمان المحاصيل بدلا من الأرض الذى كان متبعاً من قبل .

وابتداء من سنة ١٩٦١ فان القروض تمنح للفلاحين بدون فائدة ، وقد ازدادت قيمة وحجم القروض النوعية (التقاوى والأسمدة والمبيدات) وكذلك القروض النقدية الى أربعة أمثالها خلال المدة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٤ ، وهذا الانتقال من التعهد النقدى الى التعهد الاتجائى مع التأكيد الحديث على أسس اجتماعية للائتمان عن طريق الاعفاء من الفوائد والاشراف على الائتمان - انما يمثل تغييراً هاماً فى سياسة الائتمان الزراعى .

وقبل انشاء بنك الائتمان الزراعى فى سنة ١٩٣١ كان الائتمان يقدم أساساً عن طريق المقرضين فى القرى وكبار الملاك والبنوك الحكومية التجارية بمعدلات عالية للفائدة وبضمانة الأرض كضمان اضافى .

أما الاشراف على أسعار القطن وتجارته فنمارسها على المستوى

المحلى لجنة القطن المصرية • وتسويق القطن تتولاه شركات أهلية
مؤمنة لتجارة الجملة والتصدير •

اما على مستوى القرية ، فان الجمعيات التعاونية الزراعية هي التي
تشتري الانتاج، وتنقله الى قطاع الحلج والغزل والنسيج • وفي بداية
الموسم لكل محصول تقوم الحكومة بتحديد أسعار القطن والجوب
للمنتجين وللتجارة الداخلية • ويتكون سعر الشراء الحكومي من
شقين : الثمن الاساسى (وأساسه الرتبة) ودرجة الصنف ، أى فرق
الرتبة) الذى يضاف أو يطرح من الثمن الاساسى على حسب الرتبة
الخاصة بكل نوع من أنواع القطن •

وابتداء من سنة ١٩٦٥ فان الجمعيات التعاونية الزراعية أو
الوكالات المحلية لمؤسسة الائتمان (أى الشون) والتي تزاو عملها
فى الريف المصرى - بدأت تشتري الانتاج الاساسى للمزارع بأسعار
ثابتة تحددها لجنة القطن بالاتفاق مع مؤسسة الحلج والغزل والنسيج
تحت اشراف الدولة أيضا •

وهذا النظام الخاص بتجارة القطن والذى أدخل لأول مرة فى
أراضى الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٣ بدىء فى تطبيقه فى مناطق
خارج مناطق الاصلاح الزراعى على أسس تجريبية فى بعض المحافظات
فى الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ لتسويق القطن •

وقد ظهرت على مستوى القرية عدة مشاكل ادارية درست بعناية
قبل أن يمد هذا النظام التجارى الجديد الى جميع المحافظات فى سنة
١٩٦٥ • وقد كان من بين هذه المشاكل : العجز فى الموظفين المؤهلين
لفرز رتبة القطن ، وتحديد المبلغ الذى يدفع الى المنتج فور فرز
محصوله وتحديد رتبته ، والمهلة التى تنقضى قبل أن يدفع اليه
الرصيد بعد التحديد النهائى للرتبة فى مصانع الحلج والكبس ،
والمهلة اللازمة لنقل المحصول الى المصانع •

ومن أخطر المشاكل التى قامت أثناء عملية تأميم التجارة هي الدعاية
المضادة للاتجار الحكومى والتى قام بها فى الخفاء التجار المنبوذون

على مستوى القرى ومراكز التسويق * ومع ذلك فإن كثيرين منهم كانوا كموظفين دائمين يتقاضون اجورهم من وكالات الائتمان المحلية (الشوند) *

وفي غضون ١٩٦٥/٦٦ امتد النظام التجارى الى محاصيل وخضراوات أخرى * وقد انشأت الحكومة فى مواقع متعددة بالقرب من أسواق المستهلكين صوامع لتخزين الغلال وثلاجات لحفظ الخضراوات *

وبالرغم من هذه المصاعب الادارية والتشغيلية فقد ترتب على هذا النظام تحسين فى نوع القطن ، كما ضمن للمنتج الحصول على ثمن يتناسب مع رتبة محاصيله * والدخل الذى كان الوسطاء يقتطعونهُ لأنفسهم على صورة ربح تجارى - أو على الأقل جزء جوهري منه - أصبح الآن يذهب الى المنتجين *

٣ - التطلع الى المستقبل

ما زالت الزراعة هى القطاع الرئيسى فى الاقتصاد المصرى ، فهى تستخدم معظم القوى العاملة (حوالى ٥٦٪ فى سنة ١٩٦٤) ولها النصيب الأوفى فى تكوين الصادرات الوطنية .

وابتداء من سنة ١٩٥٤ هبطت حصتها فى اجمالى الانتاج الأهلى من ٤٠٪ الى حوالى ٢٨٪ فى سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ، وذلك بسبب التوسع السريع فى قطاعات الصناعة والبناء والخدمات العامة . ومع ذلك فان معدل الاستثمارات فى القطاع الزراعى ليس كافيا لمكافحة مشكلة الفقر بين جبهة الفلاحين .

ان دخل الفرد الواحد من الزراعة مازال أدنى منه بكثير فى القطاعات الأخرى . وفى الخطة الخمسية الأولى من ١٩٥٩/٦٠ الى ١٩٦٤/٦٥ كان الاستثمار الفعلى فى القطاع الزراعى ١٦٫٧٪ من جملة الاستثمارات (مقابل ٢٠٫٥٪ النصيب المخطط) . وهذا غير كاف اذا قورن بالصناعة (٦٢٫٩٪) والخدمات العامة (٤٣٫٢٪) .

وقد كان المعدل السنوى للتنمية الزراعية خلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ حوالى ٣٫١٪ بالنسبة الى معدل ١٫٥٪ الى ٢٪ فى المدة السابقة على سنة ١٩٥٢ .

ومعدلات الاستثمار والتنمية ليست بذاتها الصورة الكاملة لأن الظروف الاجتماعية والتشريعية - التى لا يمكن قياسها - تحسنت تحسنا كبيرا منذ سنة ١٩٥٢ . والمسرح الآن مهيا لتطورات جديدة نظرا لأن التنظيم التشريعى للزراعة قد تناوله التغيير أخيرا عن طريق اجراءات مثل التطبيق الناجح للإصلاح الزراعى والتوسع السريع فى التعليم الزراعى والتوسع فى استعمال الأساليب الفنية المتطورة والتطبيق السريع لخطة تنظيم انتاج المحاصيل ، وتقديم الائتمان

المعنى من الفوائد الى صغار الفلاحين ، واشراف الدولة على النظام
التجارى • وسوف تزيد انتاجية رأس المال والأرض بالمزيد من
الاستثمار فى القطاع الزراعى بسبب هذه التغييرات التشريعية
الأساسية •

ورغم ان الاصلاحات التشريعية نفذت بتصميم الا أن هيكل الملكية
الزراعية مازال يعانى من مشاكل المساحات الكبيرة التى ظلت تزرع
بطريقة التأجير حيث لا يزال الانفصال قائما بين الملكية والادارة •

وقد حددت قوانين الاصلاح الزراعى الايجارات التى يدفعها
المستأجرون الى الملاك ، وضمنت للمستأجرين حيازة الأرض • وهذا
من الناحية الواقعية يكسب المستأجر حقا شبه دائم فى شغل الأرض
والبقاء فيها •

وقد يتساءل المرء عما اذا كانت الدولة الاشتراكية لا تستطيع أن
تنقل حقوق الملكية من الملاك الغائبين عن مقر أراضيهم الى
المستأجرين ؟

وهذه مسألة سياسية أساسية ، ولكن الايجار — من الناحية
الاقتصادية — عبارة عن استنزاف لرأس المال من الزراعة ، لانه يدفع
الى ملاك بعيدين عن أراضيهم ، وهم فى معظم الأحيان من سكان
الحضر ، والاحتمال الغالب انه لا يستثمر فى الزراعة •

وبصرف النظر عن هذه التغييرات التشريعية فان هناك مجالا
متسعا لرفع الانتاج الزراعى بتطبيق التقدم التكنولوجى لتحسين
النبات وتربية الحيوانات • وكذلك لحماية الحيوانات والمحاصيل من
الأمراض • وسيصبح ذلك ممكنا نظرا لوفرة العلماء الزراعيين ذوى
الثقافة العالية فى ج.ع.م وانخفاض محصول القطن فى سنة ١٩٦١
الراجع الى دودة ورق القطن الذى أثر تأثيرا سيئا على الاقتصاد كله
— يدل على الحاجة الى السيطرة على الامراض والحشرات الزراعية
وعلى الحاجة الى تنظيم يتسم بالكفاءة والمقدرة للادارة فى
الزراعة •

وقد قدرت الخسائر الناجمة (١) عن أمراض النباتات والحشرات في ج ٢٠٤٠٠ خلال المدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ بنسبة ٢١٪ في الحبوب ، ٢٨٪ في الفواكه ، و ٢٩٪ في الخضراوات ، ٣٣٪ في القطن . واجمالي هذه الخسائر في المحاصيل كانت معادلة لمحصولات ١٩٥٠٠٠٠ فدان . واحتمالات زيادة غلة المحصول بتحكم أوسع في أمراض النباتات والحشرات أمر هام بصفة خاصة لان الزراعة المصرية ليست معرضة لاختلافات مواسم سقوط الأمطار ، كما انها عندما يتم انشاء السد العالي لن تصبح بعد مستهدفة لتقلبات الفيضانات .

ولعل أبرز الاجراءات التي اتخذت منذ سنة ١٩٥٢ دلالة هو انشاء السد العالي ، فهو يمثل انجازا عظيما في الري والسيطرة على كمية المياه للاستصلاح السريع وتكثيف استغلال الأرض . وسوف يكون العمل الرئيسى في اشغال الري في مصر منذ انشاء قناطر الدلتا في سنة ١٨٤٥ وخزان أسوان في سنة ١٩٠٢ . وسوف يثير انشاء السد العالي مسألتين اقتصاديتين : أولاها تتعلق بالحاجة الى تعديل وضبط طريقة استغلال الأرض الحالية المبنية على المحاصيل التقليدية (مع استثناء الارز) والتي اتبعت طوال قرن منذ انشاء قناطر الدلتا . والثانية متعلقة بمشاكل توزيع المياه بين مختلف المحاصيل ليس فقط بالنسبة لصالح وحدات المزارع الفردية وانما بالنسبة لصالح الشعب في مجموعه .

ان الفلاحين يستفيدون بغير أجر من كمية المياه الموضوعة تحت الاشراف الكامل للحكومة ، وحتى الوقت الراهن كانت نفقات الري مستبعدة من تكلفة الانتاج لمحصولات الحقل ، وكان في هذا ماشجع الفلاحين على الاسراف في استعمال المياه .

(١) قام بعمل هذا التقرير الدكتور أ.ل. ليكليرج - مستشار منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - في بحثه عن ((تأثير خسائر المحصول السابقة على الموسم والراجعة على الامراض والحشرات على الانتاج في الشرق الاينى)) - (روما - مايو سنة ١٩٦٦) - جدول رقم ٢ ص ١٤ .

وقد ترتب على هذا العديد من المشاكل ، مثل ارتفاع مستوى المياه تحت سطح التربة مما يستلزم عمليات الصرف ، وانتشار أمراض النباتات والبلهارسيا وهي مرض مزمن يؤثر على الانتاج البشرى .

وبناء على الاتفاقية المعقودة مع السودان فى ١٩٥٩ فان السد العالى سيمنح مصر الحق فى الاستفادة بقدر اضافى من المياه قدره ٧٥٠ بليون متر مكعب بالاضافة الى ١٥٠ بليون متر مكعب تستعار من السودان حتى سنة ١٩٧٧ ، وبلاضافة أيضا الى الحق الحالى فى استخدام ٤٨ بليون متر مكعب متفقاً عليها بين مصر والسودان فى سنة ١٩٢٩ .

ولكن ما هى أحسن الفوائد الاقتصادية لهذه المياه الاضافية ؟ . . . ان الخطة الخمسية الثانية لسنة ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ وغيرها من الوثائق تشير الى استصلاح ١٣ مليون فدان والى تحويل ٧٠٠ ألف فدان من رى الجياض (محصول واحد فى السنة) الى نظام الرى الدائم . وهى تتوقع أيضا زيادة فى استعمال المياه لزراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنويا ضمن الاراضى المنزرعة فى الوقت الحاضر بدلا من المتوسط الحالى وهو ٤٥٠ ألف فدان .

والزراعة المصرية فى عهدها الجديد بعد اتمام انشاء السد العالى تتطلب أن يكون استعمال الأرض الزراعية والمياه منظما وفقا لاسس اقتصادية وعلمية حديثة . ومثال ذلك ان الفدان الواحد من القطن والمسبوق بزراعة البرسيم ثلاثة شهور (وهو علف للماشية) يحتاج الى ٦٥٠٠ متر مكعب من المياه ، والقيمة المضافة عن هذه السنة هى ٨٥ جنيها . ولكن فداناً واحداً من الأرز المسبوق بزراعة القمح خلال نفس هذه المدة يحتاج الى ١٢ ألف متر مكعب من المياه وقيمه المضافة هى ٩٥ جنيها . وهذا معناه ان هذا الفدان الأخير يحتاج من المياه مثلاً محتاجه زراعة ١٩ فداناً من محصول القطن ، فى حين ان القيمة المضافة هى ٩٥ جنيها ، ١٦٢ جنيها على التوالى .

وهذه الحسابات للقيمة المضافة للمحاصيل المختلفة المبينة على

الاستفادة بتوزيع المياه مبسطة جدا بطبيعة الحال • ومثال ذلك انه ينبغي ان نأخذ في الاعتبار التجارة الخارجية وحوافز الثمن وحاجة المستهلكين الى الغذاء • ولكننا أشرنا اليها هنا لنبرز أهمية جعل دورة المحاصيل بعد السد مبنية على أسس علمية •

وهناك عوامل أخرى هامة يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار، ومثال ذلك الحاجة الى تنمية الاقتصاد الحيوانى ، والى إعادة النظر فى خطة المحاصيل واستخدام المياه بقصد مواجهة النقص فى العلف •

وسواء من ناحية الاستخدام الأفضل للعمال الزراعيين العاطلين ، أو من ناحية زيادة الدخل النقدى للفلاحين ، أو من ناحية معالجة العجز المتزايد فى اللحوم - فان تحسين انتاج الماشية ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أى خطة للتنمية الزراعية • وثمة عامل آخر هام فى تخطيط دورة جديدة للمحاصيل واستعمال المياه ، وذلك هو العلاقة المتشابكة فى الاقتصاد جميعه ، كما هى الحال فى القطن وقصب السكر اللذين يدخلان فى القطاع الصناعى بوصفهما من المواد الخام •

ان تكلفة الانتاج للمادة الخام الزراعية - بما فيها تكلفة المياه المجانية - تحدد الكفاية الانتاجية فى القطاع الصناعى فى احدى نواحيها • وهذه العلاقات المتشابكة للانتاج لها تأثير مباشر على الكفاءة العامة فى استخدام وتوزيع الموارد النادرة على المستوى القومى للاقتصاد المصرى •

الجزء الثاني

التطورات السياسية

هـ - النظام السياسى (١)

بقلم ماكسيم رودينسون

دراسة السياسة الداخلية لأى بلد دكتاتورى ، (أى بدون معارضة دستورية) مثل مصر منذ سنة ١٩٥٢ ينبغى أن تتركز على آراء المجموعة الحاكمة ، وعلى الصراعات بين هذه المجموعة وبين القوى الأخرى الاجتماعية ، وعلى المنافسة فى داخل هذه المجموعة ، وأخيرا على المحاولات التى تبذل لاقامة بناء سياسى فى البلاد يتلاءم مع البناء الفكرى لحكامها •

والمنافسة والصراع بين المجموعات الضاغطة - وهى التى تهيم خلفية الحياة السياسية فى المجتمعات الحزبية ليست بعيدة تماما عن مصر ، وان كانت مع ذلك قد تتخذ صورة أخرى مختلفة الى حد ما • وكما هى الحال فى أى بلد دكتاتورى ، فانه بينما تقوم آراء الزعماء بدور أساسى فان التطور السياسى مع ذلك يتكيف بتفاعل هذه الآراء مع الضغوط المنبثقة من الوضع الداخلى والخارجى للبلاد •

(١) هذا البحث اقتباس معدل تعديلا بسيطا من النص الذى قدم الى المؤتمر ومع ذلك فانه لم يراجع بعد حرب الشرق الاوسط التى نشبت فى يونية سنة ١٩٦٧ •

١ - الآراء السياسية للمجموعات الحاكمة

بالرغم مما بين الضباط الأحرار من خلافات غير حقيقية أو خادعة إلا أن التشابه الأعمق بين آرائهم مكنهم من أن يعملوا مع بعضهم البعض ، فالتلاحم النسبي بين المجموعة أثناء الامتداد للانقلاب ، وإلى فترة ما على الأقل بعدها - لا يمكن تفسيره إلا باشتراكهم في عدد من الآراء العامة حول الأهداف الصريحة والضمنية لعملهم .

والآراء الدافعة التي يشتركون فيها يمكن أن تعزى إلى هدفين رئيسيين الاستقلال الوطني والتجديد . وهذا الهدف الأخير لا يتصور على أنه هدف مستقل ، ولكنه لشرط ضروري لتحقيق استقلال البلاد .

إن مانسعى إليه - طبقا لأقوال جمال عبد الناصر - « هو الحرية السياسية والاقتصادية للوطن (١) » ومما له مغزاه إن الترجمة الفرنسية لكلمة « الحرية » هي « الاستقلال » . على أن الهدف هو « تحقيق الآمال التي يصبو إليها شعب مصر : ... يجب أن يعهد بالحكم إلى ابنائه ، وكذلك بالقول الفصل في مصيره » (٢) .

والتجديد ضروري لتحقيق الاستقلال الكامل للامة في إصدار القرارات . أما ديمقراطية الحياة الاقتصادية والاجتماعية - وهي هدف آخر هام - فتبدو أيضا وكأنها ليست الا نتيجة مترتبة على الهدفين الأساسيين ، فالشعب المستقل القوى سيقضى تلقائيا على الامتيازات والظلم .

وقد يقال إن الأمراض الاجتماعية والسياسية تستند أساسا إلى النفوذ الأجنبي وأما إلى الانحلال الأخلاقي الشخصي . فالطغيان

(١) جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة - القاهرة - سلسلة « اخترنا لك » - رقم ٢ ص ٤٩ .

(٢) جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة - القاهرة - سلسلة اخترنا لك - رقم ٢ ص ١٠ .

والظلم والخراب والفقر المدقع كانت هى الخصائص الملازمة للعهد
السياسى الماضى فى مصر (١) .. وكان السبب فى هذا هو السيطرة
الأجنبية : أى الممالك .

والفقرة الواردة فى كتاب « فلسفة الثورة » - حيث يبدو
عبد الناصر متأثرا أشد التأثير بأفكار ماركس - واضحة المغزى ، اذ
يقول : « كل شعب يجب أن يمر بثورتين : ثورة سياسية يحدد معالمها
التحرر من الحكم الأجنبى وثورة اجتماعية . وهذه الثورة الأخيرة
تستلزم صراع الطبقات لضمان العدالة بين أبناء الوطن الأم . » وبينما
تستلزم الثورة الأولى التضامن والتلاحم فان الأخيرة « تزلزل القيم
المستقرة وتزعزع المعتقدات الراسخة ، وتؤدى الى الصراع بين
المواطنين افرادا كانوا أو طبقات ، وتنشر الشكوك الواسعة والخلافات
والكراهية ... والأناية » .

ولسوء الحظ فان على المصريين أن يمروا بهاتين الثورتين على
التعاقب ، وبذلك تنمو بينهم المشاعر المتصارعة ، فمن ناحية (بسبب
الثورة السياسية أى الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى) فان
المصريين سينزعون الى الوحدة والحب المتبادل والاتجاه بكليتهم الى
الأهداف الوطنية . ومن الناحية الأخرى (بسبب الثورة الاجتماعية)
فانهم سينزعون الى الفرقة والانقسام بين الطبقات ، والى الاحقاد
والأناية (١) . وهذا - كما يقول عبد الناصر - « ضد مشيئتنا » .

ومن الواضح ان هذا الكلام يكشف عن ادراك وطنى للتاريخ ،
فان عبد الناصر وهو مكره على قبول صراع اجتماعى داخلى ضرورى
لم ير فى ذلك الا أنه حتمية كريهة تطلق الفرائز الشريرة ، فالتضامن
الوطنى هو الخير ، والانقسام هو الشر ، وهذا مناقض تماما لعقيدة
الماركسيين ، فالصراع الداخلى عندهم علامة من علامات الصحة ،
تنبثق منه ابل السجايا ، أما الصراعات الخارجية فعلى العكس أمر
محزن ، حتى ولو كان التحرير هو الدافع اليها .

(١) الرجوع السابق - ص ٤٣ .

(١) نفس المصدر السابق - ص ٢٥ وما بعدها .

وهم يفرقون بين الشعب وبين العمال الذين عليهم ان يتحدوا بدلا من ذلك (أيها البروليتاريون في جميع الامم اتحدوا...) ، ويشجعون الفرائز القديمة السابقة للتاريخ للأناية الطائفية ، ويرجعون بالانسانية القهقري .

والايدولوجية الماركسية والادراك القومي للتضامن الاجتماعي لا يتهادنان معا الا في اطار مجتمع اشتراكي تماما . ولكن حتى الآن (وربما تغير هذا مستقبلا) فان الماركسيين يرون انه يستحيل أن تنال الصراعات القومية من المجتمع الاشتراكي وهو مجتمع سداه التقارب بين جميع الامم ثم اتحادها بعد ذلك (مرافعة له . كوتسكي ضد اوتو باور ، ونفس الرأي في خطاب ستالين الى أ. خولويوف) .

وفي اطار النظرة الوطنية فان المثل الأعلى هو أمة قوية ، مستقلة ومتحدة ، والتبرير الوحيد للصراعات الاجتماعية هو تحقيق هذا الهدف ، ولكن الصراعات الاجتماعية نفسها ممقوتة لانها تقوض - ولو مؤقتا على الأقل - التضامن الوطني ، فالمثل الأعلى الماركسي لامة مواطنوها أحرار ومتساوون تخلصوا من الظلم الداخلي - اما ان ينبذ أو يساء فهمه .

والديموقراطية - كهدف سياسي محلي - تصبح أمرا ثانويا (ولكن هذا بهذه المناسبة هو رأى الماركسيين أيضا) . ان الظلم الاجتماعي ضار لأنه يباعد بين الأفراد ويضع الطبقة الكادحة في موقف خاسر (هذا هو رأى الماركسيين) ، ولانه يضعف الشعب ويدعم السيطرة الأجنبية (رأى الوطنيين) .

ولذلك يمكن أن يقال ان الضباط الأحرار في بداية حركتهم أرادوا، بين ما أرادوه ، اقامة حكم ديموقراطي ، تحددت معاملة في غموض على انه حق الاختيار السياسي والاقتصادي بواسطة الشعب المصري بعد أن يكون قد تخلص من السيطرة الأجنبية والضغط الداخلي من جماعات قوية ولكنها ذات أناية اقتصادية ولا تحفل بالمصلحة الوطنية (الاقطاعيون والاحتكاريون الرأسماليون) .

ولكن هذه الآراء لم تصب في برنامج دقيق يحدد الشكل المطلوب للمؤسسات السياسية • وفي البداية أذاع أنور السادات أن هدف الضباط الأحرار هو أن يقيموا بالقوة حكما ديمقراطيا ذا طابع جمهورى (١) • وكان هذا معناه بكل بساطة أن من الضرورى القضاء على الحكم الملكى ، وهو نظام كان يساعد بطريقة غير مباشرة على السيطرة الأجنبية •

وقد اعترف هو نفسه بأنه اعترض فيما بعد على حسن البنا الذى اقترح ادماج الضباط الأحرار وجمعية الاخوان المسلمين ، لان الضباط لم يشاءوا أن يخضعوا أنفسهم لأى حزب سياسى ، ولم يكونوا على استعداد « لتحديد مستقبل البناء السياسى لمصر » (٢) •

والافتراض الضمنى والساذج الى حد ما هو أن غالبية الشعب المصرى لم يكن بوسعها إلا أن تتقبل فكرة المصلحة الوطنية التى صاغتها جماعة الضباط مادام حقا ليس لهم مصلحة شخصية • وهكذا فقد افترضوا انه بمجرد القضاء على الضغوط التى تزييف اللعبة السياسية فإن الشعب يستطيع أن يعبر عن ارادته عن طريق أى دستور أمين ، كأن يكون ذلك من خلال الأنظمة البرلمانية الكلاسيكية والصدمة الكبيرة التى أحس بها عبد الناصر ووصفها عندما لم تبد جماهير الشعب فى صبيحة يوم الانقلاب سعادة فورية بالتغيير أو استعدادا وتأييدا واضحا وموافقة على ما حدث • ومع ذلك ، فقد فسر هذا على انه تأخر فى استيعاب الشعب لحقيقة ما حدث •

وتنتيجة لهذا وجد الضباط الأحرار أنفسهم مكرهين على تنفيذ مشروعاتهم الأساسية بأقل التغييرات فى البناء السياسى • ولكن الأحداث التى تعاقبت هى التى أجبرتهم على تعديل البناء السياسى أكثر مما أجبرهم على ذلك آراؤهم الشخصية •

(١) أنور السادات - ثورة على النيل - باريس - ١٩٥٧ - ص ٣٩ د

(٢) نفس المرجع - ص ٨٩ •

٢ - النضال السياسى

أولا : الحكم المشترك (أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢)

لم تكن جماعة الضباط الأحرار - أو نواتها الصلبة على الأقل - على استعداد للاذعان للاتجاهات السياسية المختلفة للبلاد ، ولا على الزج بأنفسهم فى قوائم الانتخاب ، حتى ولو بدت الانتخابات حرة على السطح ، ففى بلاد تنتشر فيها الامية ، وحيث تسيطر بوضوح على بقية السكان أقلية اقتصادية وثقافة - فان جميع أنواع الضغوط قد تزييف أكثر الانتخابات حرية •

وجميع المصريين على هذا الاعتقاد ، وانهم لم على حق فى هذا • ومن ناحية أخرى ، ولو قضى على جميع الضغوط - وهو ما يثبت انه عسير جدا - فانه يبقى بعد ذلك أن الناحين (أمة دستورية) لا يمثلون الشعب الحقيقى ، فالقوم لم يكونوا يدركون مصالحهم الحقيقية ، فقد أفسدت وعيهم السياسى أجيال من الجهل والسيطرة الأجنبية والمصالح الحقيقية للبلاد لم تكن معروفة الا للشوار الذين لا يمكن أن يسمحوا بتضليل الشعب • وهذه وجهة نظر شائعة بين الشوار ، سواء أكانوا اشتراكيين أم وطنيين (١) •

وللمرة الحق فى أن يركز - فيما يركز - على أخطار هذا الاتجاه الذى يجابى مجموعة أيديولوجية باستبعاد ما عداها • ومع ذلك فانه لا يسع المرء أن ينكر أن هذا الاتجاه يمكن أن يبرر ببعض الأسباب الموضوعية •

وفى ما بين يولية ١٩٥٢ ومارس ١٩٥٤ ظل الموقف السياسى غامضا ، وكانت السلطة فى يد مجلس الثورة ، أى اللجنة التنفيذية القديمة

(١) س.ف.ه. ماركوس - الماركسية السوفيتية - الفصل الاول - ، م. رودينسون - مقدمة من هـ. كارير داتكوس - الاصلاح والثورة عند مسلمى الامبراطورية الروسية (باريس سنة ١٩٦٦) •

لجماعة الضباط الأحرار التي شكلت في سنة ١٩٤٩ من بين المجموعات المختلفة للضباط الذين كانوا لفترة من الوقت على اتصال بعضهم ببعض الآخر .

وكانت اللجنة المشكلة بالاختيار مستندة الى قوة عظيمة : هي الجيش . وانه الأقرب الى الدقة أن تتكلم عن شبكة من الضباط سعوا على ما يبدو الى السيطرة على جميع القوات العسكرية للبلاد، واستطاعوا تعبئة جميع وحدات الجيش تقريبا أو على الأقل الوحدات الهامة . هذه الشبكة كانت هي السلطة الحقيقية الحاكمة ومصدرها الفعلي .

لكن الجماعة الحاكمة كانت قلة بشأن الصفة الشرعية ، وكانت تريد أن يرضى عنها الشعب ففى حين كانت البلاد زاخرة بمشاهير السياسيين - ول بعضهم شعبيته التاريخية - وبينما كانت الأحزاب المنظمة تدعى انها تمثل طبقات هامة من السكان - (وقد استطاعوا حتى عهد قريب جدا من الثورة فى يناير سنة ١٩٥٢ ان يجمعوا حولهم مئات الالوف من أصوات الناخبين) - فانه كان على الجماعة الحاكمة المؤلفة من ضباط غير معروفين بالمرة لدى طبقات الشعب أن تبذل محاولات جادة لتبدو ممثلة للشعب ولم يكن يسعها أن تقدم نفسها على انها منبثقة من حزب معروف (كالبولشفيك فى سنة ١٩١٧ ، والفاشست فى ايطاليا ، والنازيين فى المانيا) ، أو أن تضى على نفسها الصبغة الشرعية بالانتماء الى زعيم ظفر فيما مضى بالشهرة والشعبية لما أدى للامة من خدمات جليلة (كبونايرت أو بيتان أو ديغول) .

ولم تكن ترغب فى اكتساب جميع مظاهر الشرعية بفرض نفسها بالقوة البحتة كبعض زعماء الانقلابات فى أمريكا اللاتينية - فقد كان مثلها الأعلى لا يزال هو الديموقراطية النيابية .

وقد جرت أول محاولة للخروج من هذا المأزق حتى قبل الانقلاب، فبعد شئ من التردد منحت القيادة الظاهرية للحركة الى اللواء محمد نجيب ، وهو شخصية محترمة ومعروفة وشهيرة الى حد ما ، وبدا انه

من الأيسر خلق حالة جولة في وقت سريع • وفضلا عن هذا ، فقد بدا محمد نجيب عند اللجنة (على خلاف غيره من المرشحين) أمينا وغير طموح بحيث لا يتقلب في يوم من الأيام ضد أولئك الذين سلموه مقاليد السلطة •

بيد أن هذا لم يكن كافيا ، فقد اقتنعت اللجنة أن الشعب ، وقد انزاحت عنه الضغوط الخبيثة ، سوف يساندتهم ويؤيدهم • وإلى حد ما كانت المهمة سلبية : أى القضاء على هذه الضغوط • فالقوى التي تساند هذه الضغوط كان الجيش قد قضى عليها ، وكان ما زال في مقدور الجيش أن يكافح هذا النوع من الأخطار •

ولكن كانت هناك أشياء أخرى لا يستطيع الجيش أن يقوم بها ، فالتشريعات والأنظمة التي تنظم هذه الضغوط يجب أن تستبدل بها أنظمة جديدة تهيم للشعب أن يعبر عن ارادته الحقيقية ، وهذا هو واجب السياسيين الاختصاصيين • وكان عليهم أيضا أن يتولوا الادارة الحكومية والأعمال الجارية •

وقد كتب نجيب الى أعضاء مجلس الوصاية المؤقت في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يقول « لقد اتفقنا منذ البداية — زملائي وأنا — على أن السلطة الحاكمة يجب أن يعهد بها الى السياسيين » (١) •

وكان هذا هو الذى دعا الجيش الى دعوة سياسى مجرب ، هو على ماهر ، لتشكيل الوزارة ، وفرضه على البلاد في ٢٤ يولية سنة ١٩٥٢ قبل خلع فاروق •

وصرح نجيب في ٢٧ يولية قائلا : « اتنا جنود ولا شأن لنا بالسياسة » • وجاء في رسالة بتاريخ أول أغسطس : « ان المشاكل السياسية وجميع المسائل المتعلقة بالجهاز الادارى هي من اختصاص الحكومة التي تتولى الحكم في ظل الدستور • » (١)

(١) نشرات الشرق المعاصر — باريس — ٢٦ — ١٦٨ •

(١) نفس المصدر — ٢٦ — ١٦٠ وما بعدها •

ومع ذلك فإن الجيش « الذى يمثل سلطة الشعب (٢) » عهد الى نفسه بواجب آخر : هو أن يذكر الحكومة (التى افترض انها قادرة على أن تنسى) والامة بالخطوط الرئيسية التى ينبغى أن تتبعها الثورة . وهذه الخطوط الرئيسية كانت تشكل « قانونا وبرنامجا (١) مبنيا على المبادئ (٢) » .

وهكذا فانه فى بداية الثورة كانت توجد « مبارزة على الحكم » . فمن ناحية كان هناك الجيش ، وهو قوة خفية لها متحدث رسمى واحد باسمها هو محمد نجيب . ولم يكن الشعب يعرف كيف كانت تتخذ القرارات التى ينقلها اليه نجيب فكانت للجيش مهمة التوجيه الوطنى يمارسها باصدار رسائل مباشرة الى الشعب أو الى الأحزاب، أو بتقديم مطالب (مستورة أو صريحة) الى مجلس الوزراء .

وهكذا فرض الجيش من نفسه سلطة مستقلة بذاتها . ولكن الحكومة التى كانت كمبدأ تباشر السلطة التنفيذية (وفى غيبة البرلمان الذى حله فاروق فى شهر مايو كانت تتولى أيضا السلطة التشريعية) كانت تمارس حقوقها فى نطاق توجيهات الجيش فحسب . وهو موقف غريب ثبت على المدى الطويل انه لا يحتمل .

ولم يكن هناك شك فيما يتعلق بصدق اللجنة العسكرية حين أعلنت استعدادها للانسحاب بمجرد أن يظهر أن البلاد تسير سيرا طبيعيا عن طريق التشريعات السياسية نحو الأهداف التى حددتها ، أو بعبارة أخرى نحو الأهداف التى « يجب » أن تحددها البلاد لنفسها . وعند هذه المرحلة تقرر اجراء انتخابات جديدة فى خلال ستة شهور .

ثم بدأ الضباط الأحرار يدركون فى ببطء حقيقة مؤلمة . فوجود الملك والنفوذ الاستعماري البريطانى لدرجة ما لم يكونا وحدهما

(٢) نص الانذار النهائى الموجه الى الملك فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ - المصدر السابق -

٢٦ - ١٥٧ .

(١) نشرات الشرق المعصر - ٢٦ - ١٥٦ وما بعدها .

(٢) نفس المصدر - ٢٦ - ١٦٩ .

هما السبب في توجيه السياسة المصرية - المدمر في رأيهم • فقد كان تدخل العديد من الجماعات الضاغطة مسئولاً عن ذلك أيضا •

وقد أشار عبد الناصر في اشمئزاز الى مقابلاته مع كثيرين من الأشخاص الذين قدموا اليه أنفسهم جميعا بوصفهم « المنقذين » • فبعد أن ترك فاروق المسرح تنفس الأحزاب الصعداء ، واعتقدت أن الفرصة سنحت لها للتآمر للوصول الى السلطة ، فشرعوا في مناورات للانحراف بالجيش عن مسيرته ، ولم يخل ذلك من العجرفة حين بدا أنهم يعتمدون على كثير من تأييد الشعب معادل لما كان يتمتع به الوفد والاقوان المسلمون على سبيل المثال •

أما القوى الأخرى الأقل تنظيما ، وان كانت أكثر قوة ، كالطبقات الثرية والطوائف الاجتماعية فقد تقدمت بطلبات وأبدت احتجاجا جليا عن قبول نظام الحكم الجديد • وقد مورست هذه الضغوط بمزيد من التركيز على الحكومة • وبدا أن على ماهر نفسه أذعن واستسلم، وأصبح هو المتحدث باسم بعض من مثل هذه الاتجاهات ، وكذلك كان شأن أحد أعضاء مجلس الوصاية المؤقت وهو الضابط الطموح رشاد مهنا الذي كان قد عهد اليه بهذا المجلس بالرغم من دوره الرمزي الخالص كجهاز جماعي على رأس الدولة •

وهكذا ، استغلت الجماعات الضاغطة كل المنظمات الدستورية القائمة وكذلك الصحافة - التي كانت ما تزال حرة - التي رددت وجهات نظرهم وناقشت الشئون العامة وانتقدت نظام الحكم •

وكانت المسألة هي هل تستطيع اللجنة العسكرية أن تستخدم ضد هذه الجماعات الضاغطة قوة هامة وان كانت غير منظمة : وهى الشعب نفسه ؟

وقد جاهر عبد الناصر فيما بعد بخيبة أمله لأن الجماهير لم تبادر الى تأييد حركة الجيش • ولكن كيف يمكن للشعب - وغالبية العظمى قطعا في صف هذه الحركة - أن يعبر عن رأيه خارج نطاق المنظمات الدستورية القائمة ؟••

فالأحزاب مثلاً خارج هذا النطاق تؤكد من ناحية مساندتها الكاملة لحركة الجيش ، ولكنها من الناحية الأخرى تنقل - وغالباً بطريقة مشوهة - تطلعات الطبقات الاجتماعية المختلفة التي تمثلها . وكان من التناقض أن أوقفت القيادة العامة كل إجراء تلقائي (لم يتدخل في صنعه قوة خارجية) ربما كان قد أدى إلى الإصلاحات التنظيمية بأن أهابت بالشعب أن يخلد إلى الهدوء وحظرت القيام بالمظاهرات (١) .

ويبدو أنهم رأوا أن عملية إعادة التنظيم ينبغي أن تتم في جو من الهدوء الاجتماعي . وقد تجلّى هذا في صورة معززة بعد مظاهرة العمال في كفر الدوار وما أعقبها من شتى اثنين من زعمائها (من ١٢ إلى ١٤ أغسطس) .

وسرعان ما قرر مجلس الوزراء كفالة الهدوء الاجتماعي من حيث المبدأ بإجراءات مدروسة : لجان التحكيم . . . المشاركة في الأرباح . . . الخ . ولكن الطبقة الكادحة المصرية لم تكن بذات أهمية ، فانها لم تثر أية مشاكل عاجلة .

أما الأزمة السياسية الأولى فقد انفجرت بشأن المشاكل الاجتماعية (الإصلاح الزراعي) والسياسة الخارجية . وقد انتقل الحكم من على ماهر إلى نجيب نفسه في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وأصبح تدخل الجيش الآن - إلى حد ما - حقيقة دستورية ، وأصبح المتحدث الرسمي الرمزي باسم الحكام المختفين وراء الستار هو نفسه رئيس الحكومة الظاهرة . كما أصبح الوزراء المديون الآن تحت الاشراف المباشر للجنة العسكرية : لقد أصبحوا مجرد وكلاء .

وفي ظل هذا الحادث ادركت الجماعات الضاغطة - والأحزاب بصفة خاصة - النية الصادقة للجنة العسكرية على أن تحكم حكماً مباشراً بنفسها ، وقد كان لها حتى اليوم أن ترتاب في هذه النية .

(١) نشرات الشرق المعاصر ٢٦ - ١٥٩ .

٣ - امتحان القوة

من سبتمبر ١٩٥٢ الى مارس ١٩٥٤

الآن أصبح الصراع من أجل السلطة علنيا • ففي جانب كانت تقف اللجنة العسكرية بكل شبكاتها المعبئة للجيش ، وفي الجانب الآخر جميع منظمات المجتمع المصرى وجماعاتها الضاغطة تناضل فى استماتة على جميع المستويات للاحتفاظ بالفرص التى أتاحها لها مجتمع متعدد الأحزاب أتاح لبعضهم فرصا للتأثير المباشر - أو شبه المباشر - على الحكام عن طريق البرلمان أو الادارة الحكومية •

وكان معروفا تماما أن رجال الادارة يستجيبون بسهولة لضغوط معينة • وقد زاد المجتمع الحزبى من فرص الجماعات الأخرى للاستيلاء على السلطة ، ونعنى بهذه الجماعات الشيوعيين والاخوان المسلمين •

وهكذا يصبح فى مقدورهم أن يحققوا بأنفسهم آمال الشعب ، أو بعبارة أدق ما يظنون انه يوافق آمال الجماعة المعينة التى يصفونها بانها هى الشعب ، أى الجماهير الكادحة عند الشيوعيين والمؤمنون عند الاخوان المسلمين • وهى الآمال التى زعموا انها لم تكن مفهومة بما فيه الكفاية ، أو لم تكن مفهومة على الاطلاق لدى اللجنة العسكرية • ولقد كانوا على استعداد للاعتراف بأن البعض على الأقل من الضباط الشبان نواياهم حسنة ، ولكنهم يفتقرون الى المعرفة النظرية الصحيحة التى صاغها الاخصائيون المحترفون : الماركسية - اللينينية أو النظرية القرآنية عن الدولة •

والسؤال الهام فى هذه المرحلة كان هو أن يعرف ما اذا كانت الجماعة المترعمة لمنظمة الضباط الأحرار كانت لديها الرغبة فى تلك الحقبة بالذات فى الاحتفاظ بالسلطة المطلقة • فقد كان من الصعب أن

يحكم على النوايا ، ولكن يبدو عندى اننا لا نستطيع أن نفعل الرأى
الرسمى القائل بأن الضباط اضطروا الى ممارسة سلطتهم المطلقة فى
حين كان غرضهم الأصلى هو أن يمهّدوا الطريق لقيام مؤسسات
نيابية من النوع البرلمانى .

وبعض الاجراءات الديكتاتورية التى اتخذها رجال الانقلاب
(وبعضها كان عقب الانقلاب مباشرة) قد فسرت خطأ على انها دليل
على خطة مبيتة لاقامة حكم ديكتاتورى .

وهكذا اتهم الضباط ، وبصفة خاصة جمال عبد الناصر ، بانهم
كانوا منافقين فى سياساتهم المؤيدة للديموقراطية . ولكننى أرى أن
الاجراءات الديكتاتورية الأولى كانت تهدف الى القضاء على الضغوط
الخارجية التى قيل انها كانت تقع على الشعب ، مثل الضغط « غير
الديموقراطى » الذى تمارسه أجهزة الأحزاب .

فقبل أن يعيد المرء الحياة الدستورية يجب عليه أن يستأصل جميع
أسباب الفساد فى الامة ، كما أعلن ذلك صلاح سالم فى اجابته فى مايو
سنة ١٩٥٣ ، على سؤال للصحفى أحمد أبو الفتح (١) .

وقد أدت ديناميكية السلطة الى مزيد بعد مزيد من الاجراءات
الديكتاتورية والقلقلة المحزنة . ومن الناحية الأخرى فإن هذه
الاجراءات نفسها كشفت لرجال الانقلاب تدريجيا ما للمعارضة من
قوة غير متوقعة . وأصبح واضحا أن الفترة التمهيدية « للعهد
الذهبى » حيث يتيح القضاء الشامل على جميع الضغوط (وعلى آثار
الضغوط الماضية) للشعب أن يعبر عن آماله المشروعة - هذه الفترة
كان لا بد أن تطول وتطول .

ومن المؤكد أن الجماعة فى هذه الفترة المبكرة كانوا مهئين لأن
يعتبروا الاحجام عن قبول سلطتها أو الاستعداد لمعارضتها بمثابة
معارضة متعمدة للأهداف « القومية » .

(١) نشرات الشرق المعاصر - ٢٧ - ٥١ وما بعدها .

ولكن هذا ليس معناه محاولة متعمدة لاقامة نظام تصبح فيه ارادة الجماعة وحدها هي الارادة الحاكمة . والتطور في مصر مشابه للتطور في الأنظمة الأخرى حيث استولت جماعة صغيرة على السلطة لانها تؤمن بانها تعبر عن الآمال الشرعية للجماهير وان كانت هذه الجماعة تسمى فهم هذه الآمال الى حد ما (مثال ذلك اليعقوبيون الفرنسيون والبولشفيك الروس ... الخ) .

وشيئا فشيئا ، أخذ رجال الانقلاب يدركون أن أكثر أهدافهم أهمية - الاستقلال والتجديد وهما في الواقع المبرر لوجودهم - لا يمكن تحقيقهما بواسطة نظام برلمانى تتسلط عليه الأحزاب السياسية القديمة .

ودرست الحلول البديلة تباعا : مثلا تطهير الأحزاب من العناصر الأشد معارضة لبرنامج الانقلاب ، أو تكوين حزب سياسى منافس يعبر عن وجهة نظر الانقلاب . ولكن التجربة أثبتت أن هذه الاجراءات غير وافية . كما ينبغى على المرء أن يضيف أيضا أن الشهوة الى السلطان (واعية كانت أو غير واعية) والرغبة فى المنافع المادية التى يتميز بها معظم الضباط المساندين للانقلاب - لعبتا دورا هاما فى التطور الديكتاتورى لنظام الحكم .

ورغبة فى الايجاز دعنا نطلق كلمة الحزبين على المعارضين السياسيين لنظام الحكم . ولقد كانت الأسلحة الوحيدة التى رهن تصرفهم هى ما يأتى :

أولا : اعادة التنظيم والتدعيم الداخلى ، خاصة وقد اجبروا على الاذعان لمطالب الجماعة العسكرية بتطهير صفوفهم ومنظمتهم . ومن الجائز - فى حالات معينة على الأقل - أن بعض الجماعات داخل الأحزاب رحبت بالتطهير لانه أتاح لها فرصة طيبة للتخلص من بعض عناصر الضعف أو التى تعتبر عبئا عليها ، ويكاد أن يكون من المؤكد أن الجهود المبذولة فى الدعم الداخلى قد صاحبت التطهير .

وبعض الأحزاب - وخاصة الاخوان المسلمين - لا بد وانها

اختزنت السلاح • أما الصحافة فاستعملت بقدر الامكان اسلوب النقد « فيما بين السطور » والمعارضة المقنعة •

وفيما بعد ، حين أصبح الموقف أشد صعوبة على الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة مالت الى تأليف جبهة عامة بالرغم مما بينهم من الخلافات والجدل ووجد الوفديون والشيوعيون والاخوان المسلمون أساسا للاتفاق على هدف مشترك مؤقت : إعادة الحياة النيابية •

ولعل « أحاديث المجالس والصالونات » التي تدور من خلف الكواليس كانت أكفأ وسائل النضال السياسى المتاحة للحزبيين • وهذا مما يتفق وأساليب السياسة المصرية التقليدية ، فقد استخدمت كل جماعة الصلات الاجتماعية ، وخاصة صلات النسب ، الى أقصى حد ممكن للحصول على تأييد لها في داخل الجيش •

وليس بعيدا عن التصور أن هذه الطريقة المستخدمة كانت في حالات معينة رشوة صريحة ، ولكن ليس من السهل أن نخط حدا فاصلا بين المحاولات الماكرة لاكتساب النفوذ بالوسائل المستساغة من ناحية ، وبين الرشوة المفضوحة من الناحية الأخرى •

والجماعات التي لها أصدقاء بين الضباط الأحرار - سواء كانوا وهميين أو حقيقيين ، عرضيين أو دائمين - حاولت في جلاء أن تمارس عليهم شيئا من الضغط ، وقد بذلت جهود قوية لبث الفرقة في التضامن الداخلى للجنة العسكرية ، وكانت هذه الجماعات تستهدف نجيبا بصفة خاصة ، وبأكبر قدر من النجاح ولم يكن هناك من يدرك وحتى هو نفسه لم يكن يدرك مدى انعزاله داخل جماعة الضباط •

وفي الوقت نفسه فإن عددا من الجماعات السياسية عرضت خدماتها على العسكريين ، فعرضوا عليهم أن يساندوهم بأنظمة وايدولوجية تساعد في إعادة توجيه الرأي العام المصرى • وقد كان في نية حزب حديث للشيوعية أن يقدم العون منذ البداية ، ولكن كان عليهم أن يعدلوا عن رأيهم بعد حوادث الاعدام في كفر الدوار ،

وأیضا بسبب تقمة بعض الجماعات الشیوعية الأخرى وتساعد عداء بعض الأحزاب الشیوعية خارج البلاد لأنها رأت فی هذه الحادثة ما يؤكد تشخيصها المبكر : ان هذه اللجنة العسكرية جماعة فاشستية تعمل بوحي من الولايات المتحدة •

أما الوفد والاخوان المسلمون فكانوا مرشحين أفضل من الشیوعیین فی هذا الاتجاه وكانوا یعتقدون انهم لن یلبشوا أن یتكنوا من تحويل الموقف الى صالحهم ، وتحويل الضباط غیر المجربین الى عملاء لهم أو اعادتهم الى ثكناتهم ماداموا قد أنجزوا « دورهم التاريخى » •

ان الصراع الذى حدث خلال هذه الفترة ، والضغط الخارجى الشديد للذين وقعا على جماعة الضباط — لم یكونا دون أثر على الجماعة نفسها : فقد انكشفت الميول والاتجاهات فحدث التطهير • وكان على العناصر اليمينية واليسارية أن تكشف عن نفسها ، وان تتخذ موقفا واضحا • فحدثت بعض الانقسامات وبرزت نواة صلبة قوية من ضباط الوسط — وهم الأغلبية — مخلصين لجمال عبد الناصر وللبادئ الايديولوجية الأولى للحركة •

وكان هؤلاء يعارضون النظام الحزبى مادام فی مقدوره أن يعرقل أهدافهم الأصلية ، كما يعارضون التعاليم الايديولوجية لكل من التعصب الاسلامى والاستبداد الشیوعى ، وفوق هذا كله كانوا يعارضون السيطرة الدستورية للجماعات السياسية التى تمثل هذه الاتجاهات الايديولوجية • ولم تكن الجماعة معرضة للضغوط الخارجية فحسب ، وانما كان عليها أن تكافح ردود الفعل لدى بعض الضباط الأعضاء فی الحركة أو المقربين اليها ، مثل خالد محبى الدين أو يوسف صديق ، وكلاهما كان متأثرا أشد التأثر بأيديولوجية ماركسية ليبرالية •

وقد يبدو غريبا عند البعض — ممن یعتقدون أن الديموقراطية والماركسية لا تتفقان كالامريكيين — أن يروا المصريين الماركسيين

يدافعون بحرارة خلال هذه الفترة (وهو ما لعب دورا تاريخيا هاما)
عن كل من النظام البرلماني والعودة الى الحياة الدستورية •

ولكن هذا الدفاع كان منزها عن الميكيفيلية ، بل انه لم يتكشف
بالضرورة عن منافسة مع الجماعات السياسية الأخرى • واني لعل
يقين من هذه النتائج اذ كنت أنا نفسى موجودا في القاهرة خلال هذه
الفترة ، وعلى اتصال وثيق ومشاركة عقلية للجماعات الماركسية •
ولربما كان تطور نظام الحكم قد جاء على نفس النمط الذى صار
اليه وعلى نفس خطوطه الرئيسية — فيما يختص بمشاكل الحكم
والسلطة — لو أن الماركسيين هم الذين كانوا قد استطاعوا أن
يستولوا على السلطة •

ولكن خارج نطاق الحكومة كان الماركسيون المصريون — كما
هو شأن جميع الماركسيين فى الدول غير الشيوعية خلال هذه الفترة
— ينادون بالديموقراطية وحرية التعبير عن ارادة الجماهير من خلال
الأحزاب • وكانوا يتحاشون المشاكل التى سوف تثور اذا هم
استولوا على مقاليد الحكم فى بلد ترفض الغالبية فيه الحلول
الماركسية •

وفى تلك الحالة بدا عند الماركسيين انه من المتصور انه سوف
يسمح لجماعة الأقلية بالحكم اذا هى رددت الآمال اللاشعورية
للأغلبية ، أو اذا شئت آمال الأغلبية الحقيقية أو الكامنة ، ولكنه كان
من رأيهم أن الايديولوجية الماركسية اللينينية وحدها يمكن أن تعبر
عن هذه الآمال المستقرة •

ولما كان رجال الانقلاب يفتقرون الى هذه الايديولوجية فقد
فرضوا على الشعب وجهات نظرهم الخاصة : ومن ثم فانهم اتجهوا
نهجا ديكتاتوريا ورجعيا •

وحين واجهت الجماعة العسكرية هذه المعارضة المتعددة الاشكال
اتجهت الى استخدام كل ما تحت يدها من وسائل • ولقد كان فى

وسمها ان تتخلص من أهمها وهى القوة العسكرية ، ولكنها كانت تعرف أن سلطتها يمكن أن تقوض بطرق شتى •

وقررت الجماعة أن تشدد قبضتها السياسية على البلاد ، وبذلك تالقت نفسها الى السلطة المطلقة ، وأصبحت الجماعة الحاكمة واقعة أكثر وأكثر تحت سيطرة شهوراتها للحكم والمنافع المادية التى أشرنا اليها آنفا •

وعين فى الوزارات الكثير والكثير من الضباط ، فازداد تسلطهم المباشر على الادارة • وانشئت وكالات أمن جديدة ، كما وسعت الوكالات القائمة • وبالمزيد من الوسائل التى تحت تصرفهم ازدادت قوتهم زيادة مطردة وأصبحت الدعاية أكثر شمولاً وتنظيماً • وصدرت الى الصحف تعليمات آمرة أكثر فأكثر ، واعيدت الرقابة التى كانت قد الغيت فى يولية سنة ١٩٥٢ ، وعهد بها الى العسكريين • واضعفت الأحزاب بتطهير اجبارى امتد الى الادارة والى الجيش والى كل المنظمات القائمة •

وفيما بعد (فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣) أعلنت الحكومة حل جميع الأحزاب باستثناء واحد مع ذلك : هو الاخوان المسلمون ، بسبب انهم « منظمة » أكثر منهم « حزبا » • وتأسيس هيئة التحرير فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ وقد اريد بذلك تهيئة منظمة تذيب أوامر رجال الانقلاب وتبلور تلاحم الشعب بهم •

وخصوم القوة — حقيقين كانوا أو وهميين أو متسترين — اعتقلوا فى اعداد أكبر فأكبر ، وانشئت المحاكم ، واجريت المحاكمات بلا رحمة دون اقامة وزن كبير للاجراءات القضائية العادية •

وأصبح الحكم الانقلابى الديكتاتورى واقعا دستوريا مسلما به، ومنح الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ سلطات سياسية عليا للاجتماعات المشتركة لمجلس الثورة (وهكذا تدعم وجوده قانونا) ومجلس الوزراء • فالوزراء يعينون بمعرفة مجلس الثورة ، ويمارسون وظائفهم التنفيذية والتشريعية تحت اشرافه •

وتكررت الوعود الخاصة بإعادة الحياة الدستورية ، وبالرغم من الشكوك المتزايدة فقد حملوا المعارضة على أن تلوذ بالصمت • وكان ثمة لجنة للدستور تعمل في وضع الدستور المستقبل فقررت أن مصر يجب أن تكون جمهورية ، ولكن بعد شيء من التردد رفضت أن تصفها بأنها جمهورية برلمانية •

وفي خلال ذلك ، أعطى العسكريون أنفسهم حق اختيار بعض الأمور بالنسبة الى المستقبل فأعلنت الجمهورية في ١٨ يونية ١٩٥٣ رغم اعتراضات نجيب وفي يولية أعلنت هيئة التحرير ميثاقا اجتماعيا اقتصاديا يدعو الى نظام سياسى يختلف عن أى من الفاشية أو الشيوعية أو الرأسمالية أو « الاشتراكية الحديثة » (١) •

وكانت الشخصية القديرة الوحيدة التى يمكن للمعارضة أن تستخدمها هى الرئيس الرسمى للدولة اللواء نجيب القوي ظاهريا • وانحيازها الى عودة الحياة الدستورية كان قلق نجيب يشهد أكثر فأكثر بسبب الاتجاه الديكتاتورى للفريق الذى كان مفترضا أنه يتزعمه ، وأكثر وأكثر كان استياؤه يشتد بسبب المقاومة التى يبديها زملاؤه فى الاجتماعات السرية لمجلس الثورة • ولقد كان سنده الوحيد هو شعبيته الكبيرة التى ظفر بها لمرحه وبشاشته وانسانيته ، فقرر أن ينميتها بانتظام •

وكان جمال عبد الناصر واعيا للخطر ، ومن المحتمل انه كان غيورا من شعبية خصمه • وهذه حالة يغزو فيها العنصر الشخصى التاريخ السياسى • وان القائم بحركة كانت ناجحة بسبب جهوده - لعل له الحق فى أن يستاء من أن تنسب الجماهير كل الفضل الى رجل لم يكن فى النهاية أكثر من اداة بسيطة • فضلا عن هذا فقد كان فى وسع نجيب أن يقوم بدور الليبرالى الحر وأن يغنم جميع المنافع •

وبعد حل الاخوان المسلمين فى يناير سنة ١٩٥٤ - وهم آخر قوة

(١) نشرات الشرق المعاصر - ٢٨ - ١٦٥ وما بعدها .

سياسية منظمة في البلاد - قام صراع مختلط من أجل السلطة في فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ ضم جميع عوامل اللعبة السياسية •

وقد أعقب طرد نجيب في ٢٥ فبراير اعادته الى مكانه بواسطة قوات الفرسان التابعة لخالـد محيي الدين يسانـدها الضباط الآخرون الحزبيون ومظاهرات الشوارع التي حركها الشيوعيون والـاخوان المسلمون • وكان أن أعلن عندئذ ان جمعية تأسيسية سوف تدعى الى الانعقاد عاجلاً ، كما حل مجلس الثورة في نفس التاريخ ، وان الرقابة على الصحف سوف تلغى ، وكذلك الأحكام العرفية ، وانه سيطلق سراح المعتقلين ، وانه ايجب للأحزاب أن تعود الى مزاولـة نشاطها •

وقيل انه في ٢٤ يولية « سوف تعتبر الثورة انها انتهت » (١) •

ولكن جمال عبد الناصر والنواة المركزية لمجلس الثورة دبـروا أمرهم بحيث عوضوا خسائرهم خلال بضعة أسابيع • فقد دعموا تضامن الجيش ملمـحين الى احتمال فقدانه امتيازاته الجديدة التي حصل عليها ، وهكذا عزلوا عناصر الحزبيين مثل خالـد محيي الدين •

وفي حين أجريت تنازلات للجماعات السياسية الحزبية ، فقد اثير الشقاق بين أعضائها ، واعتقلت العناصر العنيفة بين الاخوان المسلمين ، وركزت الدعاية القوية على انـحياز نجيب الى ساسة « العهد البائد » وعلى التهديد بأن يعود من بينهم من جديد أشدهم أذى وحقدا • وشت حملة صحفية بأشد الأساليب الماركسية دعوة الى خير الجماهير لايضاح الفرق بين الحقوق الشكلية التي يدعو اليها الحزبيون وبين الحرية « الحقيقية » التي تحميها الثورة •

وما هو يا ترى مدى الايمان الذي انطوى عليه شعار « فلتسقط الحرية » الذي كان يهتف به العمال في لوريات الجيش في شوارع القاهرة ؟ ...

وعلى أية حال فقد كان المنشود الآن هو فقط تأييد الجيش وشعب

(١) نشراته الشرق المعاصر - ٢٩ - ٥٢ •

اتخذ موقفا عدائيا ضد نظام برلمانى كاببد فى ظله الاستغلال والبؤس
ليس الا * وقد مكنت مظاهرات ٢٥ مارس الى ٢٩ منه المدبرة العهد
القائم من ان يسحب وعوده السابقة باقامة الحرية واعادة الحياة
البرلمانية *

وكان مما له مغزاه ان التركيز أنصب الآن على الرغبة العامة فى
« مشاهدة اكمال العمل الذى بدأته الثورة ، وتنفيذ أهدافها * وكان
أهمها هو الجلاء وكفالة العدالة الاجتماعية لمختلف الطبقات ، وبخاصة
العمال والفلاحين (١) » *

ومرة أخرى عاد التأكيد على الاستقلال والتجديد * وقدم التجديد
الى الشعب فى أجمل صورة : وهى الغاء الامتيازات القديمة ، وهو
ما يتضمن بلوغ مستوى معيشة أعلى للجماهير * وعلى هذا النحو
جرى التفسير *

وأما الأخذ بالديموقراطية — كهدف سياسى داخلى — فقد ضحى
به عن عمد *

(١) نشرات الشرق المعاصر — ٢٩ — ٥٥ *

٤ - حكم القوة المستنيرة

لقد ناقشت بإسهاب أحداث الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ اذ كانت هى الفترة الوحيدة المستهدفة للصراع السياسى الداخلى . واذا نحن أخذنا بآراء ليونارد بيندر (١) ، فان الصراع شمل مؤيدى « النظام الدستورى » (ولو الى مرحلة مؤقتة) ومؤيدى « نظام حكم القوة المستنيرة » .

وفى مارس سنة ١٩٥٤ أصبح واضحا ان الأخير هو الذى انتصر . ومنذ ذلك الحين فصاعدا بدا ولو على السطح على الأقل ان الصراع السياسى الداخلى بلغ نهايته . ولم يعد الحكام يعنون بالحصول على تأييد هذه الجماعة أو تلك . ان عليهم فحسب أن يحكموا وان يحسبوا أنفسهم .

أولا : الأهداف السياسية :

لم يعد هناك الآن الا مركز واحد لاتخاذ القرارات . وميكانيكية اتخاذ القرارات أمر متصل بدراسة السياسة الداخلية، ولكن القرارات ذاتها تنتمى الى ميادين أخرى بالمثل (سياسات خارجية واقتصادية) . وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية فان الحكام « المستنيرين » واجهوا نفس المشاكل التى تثور فى ظل نظام دستورى : ما هى الجماعات التى ينبغى أن يرضوها أولا ، وأيهما يستطيعون أن يقدموا على اهمالها ... ؟

ولكن فى النظام الدستورى يمكن أن تستنبط جميع السياسات طبقا لأهداف الجماعات ذات النفوذ ، بينما فى النظام الآخر فان المشكلة الوحيدة - كمبدأ على الأقل - هى ان تستنبط الأدوات

(١) ليونارد بيندر - ايران - التطور السياسى فى المجتمع المتغير - « بركلى ولوس انجلوس سنة ١٩٦٢ » .

المناسبة لتطبيق القرارات التى تتخذها السلطة العليا • وكما رأينا
فان أهدافها الأساسية بقيت هى نفسها على وجه العموم : الاستقلال
والتجديد •

اما التعريف الدقيق ووسائل الانجاز فقد تختلف فى ظل مؤثرات
بعض العوامل التى تتصل أساسا بالسياسة الخارجية والاقتصاديات •
والسياسات الداخلية تصبح مرتبطة بمشاكل التنفيذ ، وهى تتصل
بثلاث مشاكل رئيسية :

(أ) تنفيذ القرارات ، أى الادارة •

(ب) الحصول بواسطة منظمة ملائمة على الحد الأقصى الممكن للتأييد
العام لبرنامج الحكومة ولوسائل تنفيذه تحقيقا للكفاية ، أى
التعليم والارشاد •

(ج) قمع المعارضة — أو مخاطر المعارضة — لمشروعات الانقلاب ،
فان الذين يسعون الى قلب الجماعة الحاكمة يعدون — ان خطأ
أو صوابا ، وان اخلاصا أو نفاقا — أعداء لهذه المشروعات •

ثانيا : عملية اتخاذ القرارات :

ان القليل هو المعروف عن ذلك • وكما هو الشأن فى جميع
الأنظمة الأخرى التى من هذا النوع فانها تبدو غير معقدة نوعا ما •
ان مركز اتخاذ القرارات كان مكونا أساسا من عدد صغير جدا من
الضباط زملاء جمال عبد الناصر ، أو بعبارة أخرى الباقين من اللجنة
القديمة المتزعمة لمنظمة الضباط الأحرار •

فقد طرد (١) اولئك الذين كان ولاؤهم للمبادئ المغايرة والمنظمات
الأخرى أقوى من ولائهم للأيدولوجية العامة للجماعة ولعبد الناصر
نفسه • وطبقا لتصريحات عبد اللطيف البغدادي فى حديث له مع

(١) للدراسة المفصلة انظر ب.ج. فاتيكيوتس — الجيش المصرى فى السياسة ، النموذج
للأمم الحديثة — بلومنجنون ١٩٦١ (ص ٢٣٣ وما بعدها • وللصور الحية للاعضاء
انظر ج. ، س. لكتوير — مصر تتحرك (الطبعة الاولى باريس ١٩٥٦) ص ١٨٢
وما بعدها — واعيد طبعها •

دون: بيريتزفان مركز اتخاذ القرارات كان مكونا من ستة أشخاص ،
وهم بخلاف عبد الناصر وبخلافه هو شخصا : عبد الحكيم عامر
وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وحسين الشافعى (٢) •

وكان عبد الناصر يسيطر على الجماعة ويفرض عليها قراراته ،
ولكنه كان يستمع الى مشورة زملائه • وعندما كان عبد الناصر
يطرد احدهم فانه كان يفعل ذلك دائما بتأييد الآخرين ، أو على الأقل
بتأييد اقوامهم نفوذا •

وفى كل مرحلة كان على ناصر أن يقيم المخاطر التى ينطوى عليها
نبذه لمشورة أى من زملائه : أى ما اذا كان ممكنا أن يصبح خصما
صريحا ، وما اذا كان ممكنا أن تصبح معارضته خطرة •

ثالثا : الاطار الدستورى لاتخاذ القرارات وتنفيذها :

قرنان من التحرر اقنعا الرأى العام العالمى بسمو الأنظمة الدستورية
مما جعل الأنظمة الأخرى لا تقدم نفسها الا فى كساء دستورى •
ومع ذلك فالمشكلة هى تطبيق الوضع الدستورى بطريقة لا تعرقل
العملية الحقيقية لاتخاذ القرارات •

ولكن الاطار الدستورى يمكن أن يكون من المرونة بما يكفى
لنقل الآمال الحقيقية للرعية وليكون متنفسا لأولئك الذين يريدون
أن يسمع الحكام صوتهم وبالتالي ليؤثروا عليهم الى حد ما •

وبعد الانتصار على نجيب فى مارس ١٩٥٤ تشكلت وزارة جديدة
(١٧ ابريل) برئاسة عبد الناصر ، وحلت محل الاجتماعات المشتركة
لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بمقتضى الدستور المؤقت الصادر فى
١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ • وأصبح لاعضاء مجلس الثورة مناصب فى
الوزارة ، ولم تعد بهم حاجة لأن يحملوا بأسلوب غير مباشر عن
طريق الوزراء التابعين •

(٢) صحيفة الشرق الاوسط - المجلد الثامن (وينتر ١٩٥٩) ص ٢٢ وما بعدها .

وكان للوزارة الجديدة السلطة التشريعية والتنفيذية الكاملة ،
وكان لها أن تشدد شيئاً من المشورة من مجلس وطنى استشارى ،
ولكن كان جلياً أن هذا المجلس لم يكن هيئة لاتخاذ القرارات •

وهكذا أقام العهد الحاضر « نظام حكم قوى مستنير » حقيقياً ،
فلم تكن هناك عند القمة منظمات تعرقل أو تخفى عملية اتخاذ
القرارات ، حتى ولا مجرد واجهة •

وكان واضحاً أن هذا لا يمكن أن يستمر طويلاً • فبطريقة أو
بأخرى يجب أن يمنح الشعب فرصة للتعبير عن رأيه • وينبغى ألا
نسى انه طبقاً للايديولوجية السائدة للجماعة - فانه كان من المتوقع
انه متى تحرر الشعب من الضغوط الدستورية والخارجية فانه سوف
يقر ويؤيد السياسات التى تمليها المصلحة الوطنية •

وفى ذلك الوقت كانت المعاهدة المصرية الانجليزية (المبرمة فى ١٩
اكتوبر ١٩٥٤) قد حققت الاستقلال الخارجى ، وفى ٢٨ اكتوبر تم
حل الاخوان المسلمين ، وهى آخر قوة سياسية منظمة •

وفى ١٤ نوفمبر طرد نجيب من المنصب الرسمى لرئاسة الدولة •
وازيحت الوعود باعادة الحياة الدستورية ، التى كانت لا تزال هى
المثل الاعلى •

ومن الناحية الأخرى كان من المهم أن تقدم الى العالم واجهة
ديموقراطية : الى كل من الولايات المتحدة التى كان نظام الحكم
القائم لا يزال يتوحد اليها والى الكتلتين غير المنحازة والاشتراكية
اللتين أصبحت مصر الآن أشد ارتباطاً بهما (ابريل ١٩٥٥ : ناصر فى
باندونج وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٥ ، أعلنت صفقة الاسلحة مع
تشيكوسلوفاكيا) •

ورغم ان كل كتلة منهما كان لديها فكرة مغايرة عن الديموقراطية ،
الا أن المؤسسات اقيمت فى كل مكان لاضفاء صفة الشرعية (كل
كتلة تصفها بالخداع •• والسفسطة عند الكتلة الأخرى) على السلطة

بما يتفق واردة الشعب • وقد اتهمت مصر في كل مكان بالديكتاتورية بما نال من سمعتها الدولية •

وبعد شيء من التردد نبذ رجال الانقلاب كل حل مازال يشتم منه الرائحة الحزبية استنادا الى ان الشعب المصرى كان لا يزال يفتقر الى النضج السياسى ، فان تطلعاته « الحقيقية » كان يمكن أن تظل تفسدها المناورات الحزبية التى تحاول أن تتقدم بآمال قصيرة النظر للطبقات الاجتماعية المختلفة بدلا من المصالح الوطنية « الحقيقية » •

فنظام الحزب الواحد الذى يحسن اختياره هو وحده الذى يمكن أن يهيىء جهازا ملائما لقيادة رأى العام والتأثير فى اتجاهات المواطنين • والدستور الجديد الذى عرض فى ١٦ يناير ١٩٥٦ واجازة الاستفتاء فى ٢٣ يونية - أكد سيادة الشعب والطابع الديموقراطى للجمهورية •

وقد نص هذا الدستور على سلسلة من الحقوق لا تمس : الحقوق السياسية وحق نقد الحكومة • ومجلس الامة يشكل بالانتخاب الحر، ورغم طابعه الاستشارى الا انه كان عليه مع ذلك أن يوافق على ميزانية الحكومة ومصروفاتها ، وبذلك كان فى مقدوره ان يعترض على الحكومة التى يعينها رئيس الجمهورية • وهذا الرئيس يعين بواسطة المجلس وتستقنى فى شأنه الامة • ومع ذلك فللرئيس سلطة حل مجلس الامة •

واحتمال عودة المعارضة فى هذا النظام الرئاسى تحد منه الطريقة المبتكرة لانتخاب المرشحين عن طريق الحزب (وأعنى « بالحزب » المنظمات المتدرجة التى شكلت للقيام بهذا الدور) ، فللاتحاد القومى - المنصوص عليه فى المادة ١٩٢ من الدستور - ان يستبعد العناصر غير المرغوب فيها •

وفى المرة الأولى تولت هذا الدور لجنة مؤقتة تضم أشهر أعضاء الانقلاب • وهكذا قيدت المنافسة بين المرشحين المختارين داخل

حدود ضيقة • وحتى اذا شرع النواب في مناقشة الطرق والوسائل فانهم ما كانوا أبدا ليعترضوا على المشروعات الأساسية لزعماء الثورة •

وقد اعترفوا بالطابع الانتقالي لهذا النظام • وقد يصدر في وقت ما قرار جديد بتعديل سلطة المنظمات الحزبية ، ولكن اتخذت مع هذا خطوات تبين أن البلاد دخلت عهدا دستوريا جديدا ثابتا • وبعد الاستفتاء حلت اللجنة المركزية للثورة •

والتطورات الدستورية التالية كانت مجرد مواءمة بين المبادئ التي قررها دستور ١٩٥٦ والظروف الجديدة • ودستور ٥ مارس ١٩٥٨ المؤقت والصادر بعد الوحدة مع سوريا كان مجرد امتداد للنظام المصري الى كل من الدولتين •

وبالمثل فان القرار الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ جاء في أعقاب ميثاق مايو ١٩٦٢ متضمنا جميع الأوضاع السابقة في ضوء الخطط الاجتماعية الجديدة • واعيد تنظيم الحكومة بأسلوب « نظام الكليات » : مجلس رئاسي من اثني عشر عضوا ، ووزارة من أربعة وعشرين وزيرا ، وفي ذلك عودة ظاهرة اني الأوضاع الدستورية لسنة ١٩٥٣ : مجموعة مسئولة عن تكييف السياسة العامة ، تشرف على مجلس تنفيذي يتولى الادارة •

ولكن كان لهذه الأوضاع هدف فني فحسب : اعفاء قادة القمة من المهام الثانوية • والقرار الدستوري الصادر في ٢٣ مارس ١٩٦٤ انحرف عن الاتجاه السابق ، لا لانه استعاد مجلسا تنفيذيا موحدا (ثبت ان التشعب غير مرض) أو لانه نادى بمزيد من المبادئ الاشتراكية — وانما على الأكثر لانه قدم تنازلات ضئيلة الى أنصار النظام الدستوري ، فقد أخذ بالتصويت ضد الحكومة أو ضد أي من الوزراء • ولكن الحق الذي خوله للرئيس وهو حل مجلس الامة جعل هذه النصوص مأمونة تقريبا •

وهكذا لم يترك التنظيم السياسى - على كل من مستوى اتخاذ القرارات وتنفيذها - الا مجالا صغيرا للصراعات السياسية * وبقيت هذه الصراعات عند القمة العليا فحسب، عند قمة هذا النظام الهرمى * وقد اتخذت كل الاحتياطات لمنع ما يمكن أن يحدث من شقاق ، ليس فقط من ان لا يتحول الى معارضة منظمة ، وانما أيضا من التصدى لمشروعات الزعماء ، وبالتبعية تشكيل الجماعة المتزعمة ذاتها *

ولن تتناول هنا مشاكل التنفيذ التفصيلى أو المحلى للقرارات السياسية ، فهذه مسائل متصلة بإدارة الدولة ، وليست متعلقة تماما بالتحليل السياسى *

٥ - التعليم والارشاد المنظم للجماعات العسكرية

بقى القادة مؤمنين بأن التطلعات « الحقيقية » للشعب تتمشى مع مشروعاتهم والآن وقد ازيلت العقبات القائمة في وجه التحقيق الكامل لمصالح الشعب « الحقيقية » ، فقد أصبح من الضروري القضاء على العقبات الايديولوجية (في نطاق الآراء والشكوك والوعي السياسي ... الخ) .

فالتطلعات الكامنة الخفية يجب أن تصبح فعلية ، وان ترتفع الى مرحلة الوعي ، وان يعبر عنها بلا زيف أو تمويه . وسبق أن رأينا ان القادة لم يترددوا في استخدام القوة عند الضرورة ، ومهما يكن فان ما قاله ستيفارت تشارم عن ماوتسى تونج ينطبق عليهم (١) .

انهم لا يفلتون فرصة لاقناع الشعب بما يؤمنون به ليتحاشوا اكرامه على أن يتصرف بحيث يبدو انه مقتنع حقا بما يقولون .
ووسائل الدعاية المستخدمة لهذا الغرض معروفة : الصحف ، والاذاعة ، وانتاج الافلام ، وقد كانت جميعها تحت ادارة الدولة واشرافها . وكانت الرقابة على الصحف تحظر نشر الآراء غير الملائمة ، اما المنظمات الأخرى فكانت توحى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمجرى الآراء التي ينبغي أن تعتنق .

ولكن هذه الأدوات - وان كانت قوية - ظلت محدودة النطاق ، اذ تتوجه بالخطاب الى ناحية واحدة فحسب من الشخصية الانسانية ، ولذلك كان لا بد من الالتجاء الى وسيلة أخرى أثبتت نجاحها في بلاد أخرى ، فهي تخاطب الناس باعتبارهم كيانا كاملا حتى تعبئهم

(١) س. تشارم في « مشاكل الشيوعية » - المجلد الخامس عشر - رقم ٦ (سبتمبر - اكتوبر سنة ١٩٦٦) ص ٥ .

تعبئة كاملة ، ولم يكن الهدف منها هو خلق أنصار يؤمنون بالحق طبقا لما يردده رجال القمة وحسب، وانما خلق مناضلين وعملاء يعملون بكل اخلاص فى المشروعات التى اختارها القادة .

وبعبارة أخرى كانت هذه الوسيلة هى انشاء حزب . وفى وقت مبكر فى يناير سنة ١٩٥٣ تراءت لرجال الانقلاب فكرة ان يقدموا بديلا عن الأحزاب التى كانت قد حلت اذ ذاك . ويؤكد هذا ان السكرتارية العامة لهيئة التحرير اعلنت فى ابريل ١٩٥٣ ان هذه المنظمة لم تكن حزبا سياسيا ، وانما هى « وسيلة لتنظيم القوى الشعبية لاعادة بناء المجتمع على أساس جديد سليم » (١) .

بيد ان هذا الاعلان المدروس انما قصد به تجنب اللبس : هذه المنظمة الجديدة ينبغى ألا تشبه بأى حزب قديم يتصف بالنظام الحزبى .

والواقع ان هيئة التحرير كانت حزبا شبيها بالأحزاب القائمة فى الدول ذات « الحكم المستنير » المستند الى الثورة . وتعريف عبد الناصر نفسه يزودها بتعزيز لوجهة النظر هذه . وفى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ حل الاتحاد القومى محل هيئة التحرير ، وكان دستور ١٩٥٦ قد نص على تأسيسه (مادة ١٩٢) . وتنظيمه يقوم على هيكل موسع ذى خلايا محلية ومع التدرج الهرمى ولجنة تنفيذية عليا يعينها رئيس الجمهورية .

وبعد نظرية عبد الناصر الشهيرة عن النقد الذاتى ، والاصلاحات البعيدة المدى التى أعقبت انفصال سوريا فى سنة ١٩٦١ ، وفى نفس الموجة التى نجم عنها المؤتمر القومى للقوى الشعبية والميثاق اقيم تنظيم جديد : هو الاتحاد الاشتراكى العربى (٧ ديسمبر ١٩٦٢) . وهذه التغييرات المتعاقبة ، وهذه المحاولات المتكررة للبدء من جديد لا تعكس — كما قيل أحيانا — عدم قدرة دائمة وأساسية فى

(١) ب.ج. فانكيولس — المصدر المنوه عنه من قبل — ص ٨٢ .

كل من الشعب المصرى ونظام الحكم على اقامة مؤسسات ميسية
ثابتة ، بالاحرى فانها تكشف عن ربة راسخة فى اقامة منظمة تقرب
أكثر فأكثر من نظام الحزب الواحد المستبد . وقد افنت تجربة
البلاد الأخرى رجال الانقلاب بأنه قد تكون لهذا النظام مزايا كثيرة
لممارسة السلطة فى بلد أهدافه الاستقلال والتجديد ، لانه يمكن أن
يزود الادارة بنخبة مختارة تكون على استقلال خارج نطاق الادارة
ذاتها .

وهذه النخبة المختارة ينبغي أن تسهل اتصالات ذات شعبتين : من
الحكام الى الأمة ، بأن ينقلوا الى الشعب القرارات التى اتخذت عند
القمة ، ومن الشعب الى الحكام ، بأن ينقلوا الى القمة الآمال التى
تكونت فى القاع .

وكخط مواز لهذا ، فان هذه النخبة المختارة يمكن أن ترقب سير
الادارة عن كثب وان تزودها بالقوة الدافعة اللازمة (١) . وبالاختصار
فان الحزب الذى ينشئ التشكيلات وينظم هذه النخبة يجب أن يقدم
ليس فقط البرامج الرسمية وانما أيضا برامج النضال الحقيقية لكل
من الدولة والشعب .

ومع هذا فقد كانت هناك عقبة هامة حاول رجال الانقلاب ازالها
فى مناسبات متعددة . وقد حاول عبد الناصر تعريفها فى خطابه الشهير
عن النقد الذاتى (١٦ اكتوبر ١٩٦١) الذى أعقب الانفصال عن
سوريا . وقد تبين ان العناصر التى جذها الحزب هى نفسها تلك
التي كانت تتكون منها تشكيلات الأحزاب السياسية القديمة .

وأقل ما يقال فى هذا الصدد انهم جاءوا من نفس الطبقات
الاجتماعية . واما من دونهم من أعضاء الطوائف الاجتماعية الذين
حدث أن التحقوا بالحزب فانهم وجدوا أنفسهم فى منزلة أدنى من منزلة
سواهم ، اذ جاء جزء من التشكيلات السياسية والاقتصادية للعهد

(١) م. دافيرجر - الأحزاب السياسية - باريس ١٩٥٤ - ص ٢٨٦ وما بعدها .

القائم من النخبة القديمة (حوربت بعض العناصر بسبب مركزها الاجتماعى السابق أو بسبب أصلها الجنى أو الدينى ، أو لأسباب سياسية محضة) ، وجاء البعض الآخر من طوائف معينة كانت من قبل مستبعدة سياسيا ، وإن كانت ثرية نسبيا من وجهة النظر الاجتماعية .
وقل إن انضم أى عنصر من الطبقات الدنيا الى هذه النخبة التى جاءت لتحتل المراكز القيادية فى الحزب .

ولم يعمد أعضاء الطبقات الدنيا فى الحزب الى تحدى الدور المسيطر للنخبة الحديثة والقديمة ، ففى الحياة المصرية يرتضى الفقراء والاميون عادة مركزهم المتواضع وهكذا لم يتبن الحزب عجلة التجديد . وكان التجديد المحدود الذى حدث فى البلاد راجعا الى عوامل أخرى .

ولكن خطة الحكام ماكانت لتتحقق الا على أيدي هذه الطوائف الاجتماعية المغبونة ، أى نفس تلك الطوائف التى أهملها الحزب فى البداية ، ولم يقبلها الا الآن فى مركز متواضع . انهم وحدهم الذين يمكن ان يعبروا عن التطلعات « الحقيقية » للشعب ، ويعبثوا الجماهير لمواجهة المهام التى تقررها الحكومة . ومن ثم فقد ادرجت فى القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى نصوص تضمن تمثيلا كبيرا للعمال والفلاحين .

ولكن ، أيكفى هذا ؟...

ان احتفاظ العهد القائم نفسه بالامتيازات والمراكز القيادية لأفراد البيروقراطية العسكرية فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية قد زاد الفرة والانقسام ووسع الفجوة بين هذه الطوائف وساعد على بقاء الطبقات الدنيا فى وضعها المتواضع والسلبى .

ومما لا شك فيه ان القوانين التأسيسية قد تشجع على بروز عناصر جديدة من طبقات العامة ، ولعل هذا هو الحادث الآن ، وقد تكتسب

الحركة فى المستقبل قوة. دافعة ، ولكنها فى الوقت الحاضر بطيئة -
بطيئة الى أقصى حد . ولكن قد يترتب على هذه الحركة أيضا نتائج
مخفية للأمال : ان ينضم الى النخبة الموجودة قادمون جدد من الطراز
القانع الممثل ، الذين يعوزهم الحماس لتعبئة التكتلات الجماهيرية
وتكريس جهودهم وروح التضحية التى يحتاجها الاقتصاد المصرى
احتياجا شديدا اذا ما نظرنا الى سوء حاله .

ان الاصلاح الشامل من الممكن أن يحتاج الى ثورة جذرية ثقافية
 واجتماعية فالنخبة القديمة والقيم القديمة سوف يتعين التخلّى عنها .
ولكن الحكام لم يستطيعوا أبدا أن يأخذوا بمثل هذا الرأى ، فان
اولئك الذين هم مصدر قوتهم قد يعترضون على هذا الاتجاه ، وهذا
المصدر لم يكن أبدا هو الشعب ، وانما هو الجيش .

ودعنا أخيرا نسجل ان الحزب قام بدور فنى : السيطرة على وظيفة
النظام الديموقراطى « الرسمى » وذلك بانتخاب المرشحين ، وبذلك
امتنع انتخاب المرشحين غير المرغوب فيهم للأجهزة التشريعية
والتنفيذية . ولكن هذه الوظيفة - وان كانت هامة - الا أن تنفيذها
كان أمرا هينا . وفى شهرى يونية ويولية ١٩٥٧ - فى فترة غيبة
الاتحاد القومى الذى كان قد انشئ من حيث المبدأ ولكنه لم يكن
قد نظم حقيقة بعد - فان لجنة مؤقتة مشكلة أساسا من رجال
الانقلاب أخذت على عاتقها مهمة انتخاب المرشحين ، ولاداء مثل هذا
الدور المحدود ثبت ان التنظيم الكبير المقترن بشبكة شعبية واسعة
لم يكن ضروريا .

فهل من الممكن التفكير فى النضال السياسى داخل الحزب ؟

ليس من الممكن أن نفعل وجود الصلات العائلية وروابط العملاء
والاتجاهات الفكرية المتشعبة ، ولكن التشكيل الهرمى والوضع
الموحد للسلطة عند القمة لا يتركان الا مجالا محدودا للمنافسة .
ولم يكن حدوث المواجهة الحرة الأوسع مدى الا فى المؤتمر القومى

لقوى الشعب فى مايو ويونية ١٩٦٢ عند البحث التمهيدى فى انشاء
الاتحاد الاشتراكى العربى • بيد أن هذا كان مجرد حدث مؤقت •

وكان طبيعيا - كما هو الشأن فى داخل الأحزاب الشيوعية ولنفس
الأسباب - ان اتخذت الاحتياطات لتجنب بلورة الاتجاهات
المتعارضة فى صورة « جماعات » وتحاشى الصراعات السياسية التى
لا بد وان تثور بينها • ولولا هذا لوجد الحزب نفسه منقسما الى
شيع حزبية تنشد الجماعات الضاغطة فيها من يتحدث باسمها ويدافع
عن مصالحها الخاصة ولعلها قد توفق اليه •

٦ - صور المناقشة والصراع

نادرا ما يستطيع أى نظام للحكم - مهما كان موحدا ومقبولا من الأغلبية - أن يوقف المنافسة بين العناصر المختلفة في المجتمع . ولكنه في معظم الحالات يستطيع - لمدد طويلة على الأقل - أن يحول دون أن تتحول المنافسة الى عنف مادي .

وفي المجتمعات التي لا تتعدد فيها الأحزاب يكون من الصعب الحيلولة دون تبلور الاتجاهات الدائمة وتنظيمها في « جماعات » .

وخلال الاثنى عشر عاما الماضية لم تسلم مصر ذات نظام حكم القوة المستند الى المنطق المستنير لا من المنافسة ولا من الصراع تماما . وقد حدث هذا على ثلاثة مستويات : بين الحكام وبين المنشقين ، وبين الطوائف التي قبلت الحكم الجديد ، وبين الحكام عند القمة .

فالذين استمروا في معارضة الحكم كان لهم أنصار كثيرون مستترون ، ولكن كانت لديهم وسائل ضعيفة لتنظيمهم ، ووسائل أشد ضعفا للأقدام على أى عمل . وبعض الجماعات القديمة المعارضة - وبصفة خاصة الأحزاب البورجوازية - فقدت على ما يبدو كل أمل في اقامة تنظيم سياسى . وعلى الأكثر كانت تسنح فرصة يغتنمها القوم الذين يحضون الى الأوضاع السابقة للتعبير عن رضائهم - كما بدا ذلك واضحا في جنازة مصطفى النحاس . والمنفيون من أمثال أحمد أبو الفتح قد ينشرون في الخارج رسائل ضد عبد الناصر ، وللمره أن يكون على يقين من أن هذه النشرات تتداول سرا في مصر ، ولكنها ليست خطرة جدا ، فان الأشد خطورة منها هي اذاعات الدول العربية المعارضة لعبد الناصر .

وقد أقبل الشيوعيون رسميا وباخلاص عن تشكيل منظمات خاصة

بهم • وأسباب هذا التعهد هي : القمع الفعال الذى اتبعه الحكم القائم بسياسة أكثر تحمرا •• تجاههم كأفراد، وموافقتهم على أهداف نظام الحكم فى المرحلة الراهنة ، الى جانب تأييد السوفييت للانقلاب •

وفضلا عن هذا ، فقد منح الشيوعيون مجالا للتنفيس ، فمثقفيهم مثلا (تقريبا جميع طوائف الجماعات الشيوعية القديمة) سمح لهم بأن يعبروا عن آرائهم فى صحيفة يختصون بها (الطليعة) ، وعلى صفحات الأهرام ، وفى صحف أخرى • وهم يشكلون جماعة ايدولوجية وان كانت محرومة من التنظيم الرسمى الا انها تملك شبكة واسعة من الاتصالات الشخصية •

والمناصب الادارية (دون المناصب الرئيسية) اعطيت لابرزهم ، وفى سنة ١٩٦٦ لم يعد الشيوعيون من المتذمرين ، فقد تضافروا على تأييد نظام الحكم ، وان كانوا لا يزالون يمثلون اتجاها سياسيا تنظر اليه الحكومة - فى قليل أو فى كثير من الوضوح - بعين مغمضة • ففى بعض الأحيان يعتقل احد الأعضاء اعتقالا مؤقتا للتذكير بسلطان العهد القائم الذى يفترض أن الشيوعيين فى ظروف موالية قد ينقلبون خصوما لهم ايدولوجية ولهم تنظيم • ومع ذلك فانه يبدو أن جماعات الأقلية - كأنصار تروتسكى أو الصين الشعبية - قد استمروا على معارضتهم ، والمحتمل انهم هم الذين كانوا هدفا لاعتقالات ابريل ١٩٦٦ ، مع ان هؤلاء أصبحوا لا حول لهم ولا قوة، ينبذهم زملاؤهم السابقون ، وغير قادرين على احداث تأثير فى الدوائر الهامة •

أما فى الخارج ، وخاصة فى سوريا ، فان الشيوعيين مازالوا شديدى العداء وعدم الثقة نحو حكم عبد الناصر ، ولكن ليس لهذا أى رد فعل داخل مصر •

وقد يحس بعض الخصوم المحليين شيئا من العطف نحو « البعث » السورى ، ولكنهم ابعدوا عن المسرح حيث كان يمكن أن يمثلوا قوة منظمة • والاخوان المسلمون وحدهم هم «الخطرون» ولعلمهم الآن

وقد حلوا ، فقد فقدوا كثيرا من الأنصار ، ولكن المنظمة ظلت في الخارج قوية ، أما في مصر نفسها فمن المحتمل انها تستطيع أن تعتمد على جماعات سرية منظمة تنظيما حسنا ، ولعلها مسلحة أيضا .

والذى يزيد من خطر الاخوان المسلمين احتمال وجود انصار لهم في الجيش . ومن المستحيل أن نعرف ما اذا كانوا يكونون خلايا سرية تستطيع عند الضرورة ان تستميل وحدات معينة من الجيش . وعلى أية حال فان انصارهم المدنيين يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم بطريقة خفية، ومثال ذلك عندما يكتبون دفاعا عن التقاليد والمقدسات الاسلامية . فانه يستحيل أن نضع خطا فاصلا بين أعداء النظام الحاضر الذين يخفون معارضتهم ، وبين أنصار الاسلام المحافظين الذين يحاولون أن يؤثروا في الحكام دفاعا عن القيم الاسلامية . ولو ان الظروف كانت مواتية لا تضم بعض أفراد الجماعة الى الاخوان .

والحكام يدركون هذا الخطر ، ويستطيع المرء أن يكون على يقين من انهم ساهرون على حذر . ويستحيل في الوقت الحاضر ان تتوسع في هذه النقطة بأكثر مما ذكرنا .

والاسلحة المألوفة في العهود التي من هذا الطراز هي منظمة سرية مخزون من الاسلحة وتدريب عسكري ودعاية خفية . وبالنسبة لمصر فانه يبدو ان الجماعات المعارضة لم تتوغل بعيدا عن هذا الطريق .

والخطر الحقيقي على العهد القائم هو التشيع لجماعة معارضة مكونة من عدد كبير من ضباط الجيش المتضامنين ممن لهم أصدقاء بالقرب من القمة — أو حتى ربما في القمة نفسها ؟؟؟ ومن المستحيل أن نعرف على وجه اليقين ان كان لهذه الجماعة وجود أم لا .

والأمر الواضح هو وجود اتجاهات متشعبة (تعكس اما المصالح الخاصة للجماعات الضاغطة واما الخلافات الايديولوجية) بين الانصار القدماء أو الجدد للعهد الحاضر ، وهؤلاء موجودون على جميع المستويات : في الجماهير ذات الميول السياسية وفي رجال الحكومة . وقد اتاح لهم المؤتمر القومى لقوى الشعب فرصة يكشفون فيها عن

أنفسهم ، فمادام المرء معتدل اللهجة ، فإن المعارضة مسموح بها في المؤتمر القومي ، وفي الاتحاد الاشتراكي ، وفي الصحافة والاذاعة .

ومثلوا كل اتجاه من هذه الاتجاهات يحاولون أن يظفروا بالمناصب البارزة في مصالح الحكومة وغيرها من الهيئات، وفي الصحافة بنوع خاص . وقد ظفر بعضهم بسيطرة جزئية أو كاملة على بعض الصحف والمجلات الدورية .

والصدام بين الاتجاهات المتباينة يمكن أن يصبح خطرا فقط عندما يتحول الى صراع علني ، والحكام لن يسمحوا بأن يحدث هذا .
فهل توجد أية منافسة بين الحكام عند القمة ؟

ان الدلائل غير مقنعة . ومما لاشك فيه أن كل عضو في الانقلاب ينتمي الى اتجاه معين ، والمصريون من ذوى الوعي السياسى يعتقدون أن في مقدورهم التمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة .

وفي حالات كثيرة ، عند طلب التخيير السياسى أو عند اجراء الاختيار ، تتباين الآراء في وضوح داخل جماعة الانقلاب ، ولكن الاتفاق يتم دائما في النهاية . ومن الواضح أن هؤلاء الرجال مخلصون لجمال عبد الناصر ، الذى نجح دائما - حتى اللحظة الراهنة - في التغلب على العقبات التى تبدو غير قابلة للتذليل ، وذلك دون أن ينحرف عن الاتجاه الاصلى . فضلا عن هذا فقد عمل على بقائهم في الحكم .

ولكن الاحداث الخارجية ذات العواقب المحزنة أو الكوارث الوطنية قد تزيد الخلافات وتغرى بالصراع من أجل السلطة (١) .

وكل عضو في الانقلاب قد يحاول أن يظفر بسند قوى من اتباعه وانصاره لتأييد الاتجاه الايديولوجى الخاص به . ويبدو لى أنه لا ينبغي على أعداء النظام الحاضر أن يعلقوا أملا كبيرا على أحداث

(١) كتب هذا البحث قبل يوتية ١٩٦٧ - العرب العربية الاسرائيلية - الكتاب .

من هذا الطراز لانه لا ياحتمل وقوعها فى المستقبل القريب • صحيح ان المجلس الفاشيىستى الاعلى طرد موسولينى ، ولكن هذا لم يحدث الا بعد أن احتل الحلفاء جزءا كبيرا من الاراضى الايطالية ، وبعد أن أصبح الموقف ميثوسا منه •

انه لكى يقمع الحكام المعارضة فان لهم أن يلجأوا الى الاسلحة التقليدية ، فالانتصارات فى الجبهة الخارجية والانجازات الاقتصادية فى الداخل تضعف المعارضة ، ومع ذلك فاننا ان اعتبرنا قناة السويس نصرا فان الوحدة مع سوريا وحرب اليمن الطويلة المنهكة لم تكونا نصرا بالمعنى الدقيق •

والمنافع الاقتصادية ظفر بها أقل الطبقات امتيازاً ، بينما كان على الطبقات الاخرى أن تتحمل أعباء أشد ارهاقا • وموقف مصر الاقتصادى خطر بحيث لايمكن أن يرجى الا القليل من التحسن فى هذه الجبهة ، ومن الاسهل الاعتماد على الوسائل المألوفة للدعاية وللدعاية المضادة ، ومع ذلك فان التكرار يضعف فاعلية هذه الوسائل وقد ينجم عنه انتشار الشكوك •

وفى وسع المرء دائما أن يلجأ الى القوة • وقد نظم الحكام بمهارة عظيمة شرطة ذات كفاية ، أو اذا شئت ، العديد من وكالات الأمن والمخابرات المزودة بأحدث الاجهزة • وقد كانت القوة فعالة فى مكافحة الشيوعيين والاخوان المسلمين والعيب الوحيد فى هذا المسلك هو افتقار معظم ضباط الأمن الى الذكاء والتعليم ، وكذلك وحشيتهم وخشوتتهم • وقد يوجد الخطر أمن وجود وكالة للأمن بالغة القوة تقيم من نفسها قوة مستقلة بذاتها وتستخدم أداة لمطامع أحد الزعماء •

ومن المؤكد أن عناصر الجناح الأيمن تسلت الى وكالات الامن ، ولكن كم كان عددهم ؟ وهل نظموا شبكة من الخلايا ؟ وهل كان لهم من الاهمية ماجعلهم يشكلون تهديدا حقيقيا ؟ ان كل مايملكه المرء هو أن يثير هذه التساؤلات •

ويبقى الجيش هو السند الوحيد العهد الحاضر ، مادام الحرب
يفتقر الى القوة اللازمة . واذن فكل تهديد أو تحد للحكم انما يأتي
فقط من الجيش . ولم يدخر الحكام وسعا في الاحتفاظ بولائه ،
فمنحت امتيازات هامة للقوات العسكرية والى حد ما عرقل هذا
الاجراء الجهود المبذولة لتعبئة الجماهير . والعسكريون غير محصنين
ضد الضغوط الايديولوجية وغيرها المنبثقة من بيئتهم ، كما انهم
عرضة لأن يسخطوا . ومن المحتمل انهم مرتبطون باتجاهات سياسية
مختلفة ، وقد يتقسمون في ولائهم تجاه القادة .

ومن الامور الجوهرية في نظر العهد الحاضر ان يحولوا دون ظهور
أية معارضة منظمة داخل الجيش ، وان المرء ليرجو أن يكون العهد
القائم قد نجح في تحقيق هذا من أجل مصلحته هو .

٧ - خاتمة

يقولون : « ليس للشعوب السعيدة تاريخ » . فهل نقصد بالشعوب السعيدة أولئك الذين استبعدوا تعدد الاحزاب من نظامهم السياسى ؟

ان عدم وجود معارضة مصرح بها يمكن أن يتمخض عن حياة سياسية مستقرة ، هادئة ، مجردة من الاحداث - فيما عدا حالات الكوارث - وقد تضىف هذه الحياة شعورا بالسعادة . ويبدو انه لمثل هذه المجتمعات تاريخا سياسيا داخليا ، وثورات البلاطات الملكية ذات طابع خاص جدا وينظر اليها على انها أحداث نادرة أو هامشية .

ومنذ سنة ١٩٥٤ كانت مصر مجتمعا موحدا أكثر منه مجتمعا متنافسا ، واما الفريق الحاكم فهو أقرب الى الثبات منذ ١٩٥٢ : نفس الزعيم ، ونفس النواة الصلبة من الضباط .

والواقع أن اضطرابات العامين الاولين نشأت عن العقبات التى وضعها فى طريق الحكام الحقيقيين الزعماء الظاهرون ، أى الزعماء الذين استخدمهم الحكام واجهة ملائمة .

ومع ذلك ، فليس معنى هذا أن مصر فى تلك الحقبة كانت بغير تاريخ ، أو كانت بغير تطور داخلى . وسواء كانت هذه التطورات سياسية أو غير سياسية الا أن الحقيقة الهامة هى أن هذه التطورات وقعت فعلا . لقد تغير التركيب السياسى تغيرا كاملا ، وفى بعض الاحيان سميت هذه العملية البناء الوطنى ، وقد سار التجديد بخطى أسرع نتيجة للتصنيع ، وانتشار التعليم ، وتجريد الطبقات السابقة القوية وبعض الجماعات الدينية المتعصبة من قوتها ، وظهور طبقات جديدة بسبب اسباغ الصبغة الاشتراكية المتطرفة على الدولة .

والضباط الاحرار الذين كانوا أصلا يريدون أن يتحاشوا أى تورط سياسى اكتشفوا أن اختياراتهم الاجتماعية والاقتصادية - كالاصلاح

الزراعى والتأميم والاتجاه الايديولوجى العام فى نظام الحكم -
تتضمن اختيارا سياسيا * لقد غيروا ميزان القوى لمصلحة الطبقات
الجديدة ، وعملوا على ظهور معارضة جديدة ، وفتحوا طريق المطالب ،
وكانت لهم وسائل معينة لرفض مطالب الآخرين *

والاختيارات الاصلية للجماعة لم تكن متصلة بالسياسة الداخلية ،
فالاهداف الوحيدة للضباط الاحرار كانت هى التجديد والاستقلال ،
وقد ظلوا متمسكين بعناد بهذه المبادئ ، ولكن المشاكل السياسية
والاجتماعية قامت حين بدأوا فى تنفيذ أهدافهم : كيف يحكمون ؟
وبمن يحكمون ؟ وبأى الطبقات يتصلون ؟ وعلى مساعدة أيها
يعتمدون ؟ وقد سارت هذه المشكلة على مستويين : كيف ينشئون
الكوادر للدولة الجديدة ، وكيف يعبئون تأييد الجماهير *

ففيما يتعلق بخلق الكوادر جاءت الاجابة منذ البداية ، فقد كان
القدر الذى لامفر منه المفروض على العهد القائم هو أن الجيش هو
الذى ينبغى أن يقدم الرجال الى الثورة ، وقد ثابر الجيش على تقديم
الشخصيات الوحيدة التى يعول عليها اذ سرعان ما أصبح واضحا
انه لايمكن الاعتماد لاعلى الطبقات الدنيا ولا الطبقات السياسية
الواعية الواقعة تحت تأثير الوفد أو الشيوعيين أو الاخوان المسلمين *

واحتاج الامر الى وقت أطول ليتبين أن الجيش جماعة أنانية ،
متلهفة الى الاستمرار فى السلطة ، والى زيادة امتيازاتها ، وانها بعيدة
عن الطبقات العاملة وغير جديرة أن تهب نفسها لاهدافها *
وكان الجيش عاجزا عن قيادة الجماهير بمشاطرتها عملها وتعبها
وعاجزا عن أن يبعث فيها القوة المحركة الدافعة *

والدرس الوحيد الذى استخلصه عبد الناصر من انفصال سوريا
- ومن المحتمل أن ذلك بسبب سيطرة الفكرة من قبل على عقله
الباطن - هو المقدرة التى لاشك فيها للقوى التى نجحت فى اسكات
ماحسبه رغبة سورية حقيقية فى الوحدة *

وقد كانت هناك دروس أخرى أخطأ عبد الناصر فى تفسيرها ،

وتفسيره الوحيد الصائب كان بالنسبة الى مصر ، وهى وحدها التى
تعنى عبد الناصر ، فقرر أن يعتمد على شخصيات جديدة وأن يضعف
القوى السياسية الموجودة ، وذلك بأن يزيد من اعتماده على عناصر
الطبقات الاجتماعية الاكثر عمقا ، فالشيوعيون ، وان كانوا على
استعداد للتعاون ، كانوا قوة مستقلة للغاية ولذلك كانوا معرضين
للانحراف عن الاتجاه المنشود .

ولم يكن فى وسعهم أن يتقدموا بشخصيات أكثر ملاءمة مما يتقدم
به الجيش ، وكانت وسائلهم فى التشكيل تثير استياء وشكا خطيرا .
وهذا يفسر انشاء الاتحاد الاشتراكى العربى واشترط أن يكون
نصف أعضائه من بين العمال والفلاحين ، ولكن المركز الاحتكارى
الذى احتفظ به الجيش كان منذ البداية يشكل وزنا ثقيلا ضد
محاولات الاعتماد على شخصيات شعبية جديدة .

وواضح أن وسائل الحكومة تحددت فقط بعد عملية طويلة من
التجربة والخطأ وكان العسكريون يعرفون ما لا يريدون أكثر مما
يعرفون ما يريدون حقيقة . وسرعان ما أصبح واضحا أن النظام
النيابى قد حابى العناصر البورجوازية فى المجتمع ، وانه عاجلا أو
آجلا سوف يخون أهداف الحركة .

ومن الناحية الاخرى نبذت منذ البداية الديموقراطية المستندة على
السوفيت المحليين . وكان الخوف قائما أيضا من جهل الجماهير ،
وافتقارها الى الحضارة ، ووحشيتها ، ومزاجها الذى لا يمكن
السيطرة عليه ، ومن ثم استمرت السيطرة عليهم بنفس النخبة القديمة
للعهد البائد ، والاختيارات غير السليمة أخذ بها لسد الحاجات
الاقتصادية المباشرة على حساب الاهداف الطويلة المدى ، أى
الاستقلال والتجديد . والمساهمة بنصيب محدود فى اتخاذ القرارات
ماكان يمكن أن تمنح دون احتياطات شاملة وبطء كبير .

وأخيرا كان من الضرورى الاحتفاظ بسلطان الجماعة المتوالية
الحكم فى الوقت الراهن - وهى الجماعة الوحيدة التى يعتمد عليها .

وفي نفس الوقت كان الطريق يمهّد في حذر للتجديد اللازم ، وهكذا قام حل موفق ، فالحاصل الآن هو أن الاتحاد الاشتراكي لا يختار أعضاء البرلمان فحسب ، وإنما يشرف أيضا على المنظمات المحلية ، وهو نفسه خاضع للإشراف المباشر لرجال الانقلاب • وربما سيقوم فيما بعد حكم أكثر ديمقراطية •

لقد انعكست هذه الاختيارات في النصوص الهامة التي حددت الايديولوجية الرسمية • ونستطيع الآن أن تبين خطأ التفسير الذي ذهب اليه الغرب عن مشكلة مصر السياسية بقوله انها « اندفاع نحو الشيوعية » • فهذا التفسير يعكس القلق الكبير والتفسير الثنائى للعالم أكثر مما يعكس التحليل السياسى الموضوعى •

فما الذى يدعو الجماعة الى أن تصف ايديولوجيتها بأنها اشتراكية علمية ؟ مما يتضمن تعارضا مع الاشتراكية الاسلامية ؟ انه التجديد ، ولان الدوائر الاسلامية (العلماء الازهريون والاخوان المسلمون) محافظة وكانوا دائما يحاولون أن يبقوا التكتلات الجماهيرية واقعة تحت نفوذهم ، وهذه الجماعات لم تكن تخفى أبدا كراهيتها للعسكريين • وأيضا لأنه مامن أحد يرغب فى إعادة تطبيق الشريعة الاسلامية التى لا بد وأن تفتح الطريق أمام السياسة الرجعية . ومن الناحية الاخرى لماذا كان التشبث باشتراكية عربية • « مؤمنة » بالله ؟

يستطيع المرء أن يفهم من ذلك رفض الاشتراكية الروسية ومعناها الانسجام الكامل مع السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى • ولكن لماذا لم يختاروا شكلا مستقلا من الماركسية على طريقة كاسترو وعلى طريقة تيتو ؟ لان ذلك قد يؤدى الى ثورة هامة بين الجماهير وانقلاب شامل فى القيم والمقدسات •

ولكن ، الى أى مدى يظل « المارد » الجبار غير مقيد ؟ ان الصراعات الاجتماعية والايديولوجية العنيفة مكروهة ،

وايديولوجية الضباط الاحرار كانت دائما حساسة فيما يتعلق بموضوع التضامن الوطنى ، وعلى أية حال فان الجيش لا يمكن أن يقبل التغيرات العنيفة التى من هذا الطراز .

وليس هناك مجال كبير للمناورات بين كل هذه العقبات ، فان الطريق ضيق . والترشيد الايديولوجى لجميع الخطوات الوسيطة أمر صعب ، ولكن كان على الجماعة أن تسلك هذا الطريق ، وان ترتقى هذه الدرجات لتبقى ملتزمة بايديولوجيتها الاصلية .
ومن الانصاف أن نقول انها فعلت ذلك .

ويستطيع المرء الآن أن يفهم بجلاء أكثر مسلك الطريق الذى سلكه التطور السياسى فى بلد كمصر ، فهو لا يمكن تفسيره لابلماذهب الحتمية المطلقة . لقد انبثقت خطط الضباط الشبان من ظروف الحالة المصرية ، وقد كانوا هم الجماعة الوحيدة فى مصر التى تتوافر لها وسائل انجاز هذه المشروعات ، وقد كانوا فى حاجة الى قوة الارادة لكى يبدأوا ولكى يحتفظوا بما بدأوا به .

وكان عليهم أن يختاروا بين السبل المتاحة المتباينة ، وفى كل مرحلة كان هناك احتكاك بين رغباتهم وبين الضغوط الهادفة . وهؤلاء الرجال لم يكونوا لا آلهة مقدسة تخلق الدنيا من العدم ، ولا عرائس متحركة فى أيدي الضرورة التاريخية العمياء .

لقد كانوا - نسبيا رجالا أحرارا كان عليهم أن يذعنوا لبعض المقتضيات حتى يستطيعوا أن ينجزوا مشروعاتهم الصعبة .

٦ - السياسة المصرية الخارجية

والثورة

بقلم

مالكولم هـ . كير

منذ سنة ١٩٥٢ والمعقبون على الشئون المصرية على خلاف دائم فيما يتعلق بطبيعة ومدى تأثير الثورة على مجرى السياسة القومية .

هل كانت دوافع العهد الحاضر واجراءاته هي حقا نتاج الثورة وانها مجرد انعكاس للواقع والفرص التي أتاحتها الظروف للرئيس عبد الناصر وزملائه ؟ .. واذا كانت ثورية ، فبأى معنى ؟ .. وهل منطق وتكييف سياسة الحكم مماثلة في بعض الوجوه الاساسية للحركة الشيوعية العالمية ؟ .. وهل مصر تتجه تدريجيا الى ما يسميه المحللون الشيوعيون « بالدولة الاشتراكية » ؟ .. أو أن السياسة المصرية تسير بالصدفة في خط مواز ، والى حد محدود ، مع المواقف الشيوعية أو السوفيتية ، وانها أساسا تتخذ اتجاهها مغايرا ؟ .. واذا كان الأمر كذلك فما هو هذا الاتجاه ؟

هناك ما يكفي من الدلائل الجزئية على حالات متضاربة ، وقد سهل هذا مهمة القائمين بالدعاية ، ولكنه جعل مهمة المحللين الأكثر جدية باللغة الصعوبة وهذا يعنى ان تفسيراتهم وشروحاتهم مؤقتة دائما على أحسن الأحوال .

ومن رأى الكاتب أن غموض الأدلة على أن سياسة مصر ثورية أو تقليدية ، عقائدية أو ذرائعية ، ماركسية لينينية أو وطنية ، معادية

للغرب أو متجهة الى الشرق بغير التزام - هذا الغموض هو في ذاته أحد مفاتيح الفهم *

فالدوافع والسياسات نفسها تقوم على دعائم غامضة ، والتوترات بين الأحوال المتعارضة لاتجاهات مصر ، وظروفها وحاجاتها القومية - هي التي تبنى موقفها ، ومن المحتمل انها سوف تستمر في إيجاد التنافر في السياسة المحلية والأجنبية لفترة من الوقت *

والذى يهمنا هنا هو ان نعقب على هذا الوضع من الغموض كما يبدو في سياسة مصر الخارجية * وفيما يتعلق بالتمييز بين العناصر الثورية والتقليدية لا يعني ان نضع أى تحديد قاطع لمعنى «الثورية»، ولكن يهمنا فقط ان نسلط الضوء على سجل الأحداث طبقا لميزان واسع بالمعيار المتاح *

وهذه العناصر تتذبذب بين النظريات والتطرف وظروف الدولة والهامشية فأولا : - فى أعلى الميزان - نجد ان السياسة الثورية هي تلك التى ترتبط ارتباطا وثيقا يتحول اجتماعى على أسس ايديولوجية واضحة * وثانيا - على المستوى المتوسط - فان السياسة قد توصف بأنها ثورية اذا استهدفت اقتحاما دبلوماسيا ذا شأن جريا وراء أهداف تتجاوز ادراك الامة التقليدى لمصالحها * وثالثا - على المستوى المتواضع - فان السياسة الثورية قد تتحدد خصائصها ببساطة وفقا لاسلوبها ومناوراتها أى بالجرأة المبالغ فيها والجهود المركزة التى تبذلها لبلوغ الاغراض المحدودة والمعروفة *

وهذا معيار غير واف له خصائص متعددة فى كل مستوى من المستويات ، وطبيعى انه فى الممارسة العملية يتوقع المرء أن يجد خليطا من الخصائص من المستويات المختلفة تنطبق فى غير دقة - على المواقف المعينة * ولن يجد المصريون من السهل عليهم أن يتفقوا فيما بينهم على مستوى المعيار الذى ينبغى أن تعتبر السياسة على أساسه ثورية ، ولا على المستوى الأفضل لتحديد خصائص السياسة المصرية

التي تتبع ، ولا على المستوى المرغوب فيه مستقبلا في بعض مجالات السياسة .

ويتحسس البعض لتأكيد عناصر الاعتدال وظروف الدلالة في تاريخ مصر الدبلوماسي ، بينما يؤكد البعض الروح النضالية لهذا التاريخ وطابعه الايديولوجي عميق الجذور . ومع ذلك فقد يتفق الجميع على ان سياسة مصر الخارجية كانت حقا سياسة ثورية ، وينظرون بشئ من الشك الى أى رأى يشير بفكرة عكسية .

ومع ذلك ، فان مجرى النقاش الرسمي وشبه الرسمي للسياسة الخارجية يميل الى أن يدور حول المستوى المتوسط . وبوجه عام قد يتفق الرأى اتفاقا واسعا على ان السياسة الثورية الأصلية تتحدد خصائصها ليس بمناوراتها وانما بأهدافها ، وانها تكون موجهة الى انقلاب في التوزيع الموروث للنفوذ والسلطة بين دولة الانسان وبين الدول الاخرى . أما الخطب الغاضبة ، وحرق المكتبات ، والأحضان والعناق في مطار موسكو - فليست الا ظواهر على الهامش ، وهي بذاتها لا تجعل السياسة ذات طابع ثورى .

وفما يلى سوف ننظر ببساطة الى المعيار السابق على انه اشارة الى مراتب نسبية للتصرف الثورى ، ومحاولة لمعرفة ما أتى به أو مالم يأت به نظام الحكم المصرى منذ سنة ١٩٥٢ لتوجيه السياسة الخارجية فى طريق الاغراض والمعتقدات ، والوسائل والاسلوب وفوق كل شئ فان غرضنا ليس اصدار حكم على ملاءمة كلمة « الثورة » ، وانما تحديد بعض الاعتبارات الثورية أو التقليدية التى شكلت سياسة الرئيس عبد الناصر .

ان الأمثلة على تذبذب السياسة المصرية فى كل الجهات الأجنبية لا تكاد تنفد تقريبا ، فحيثما أمكن عرض قضية للاختبار السياسى المتعارض ، فانه قد أخذ بالرأين المتعارضين فى مختلف الأوقات . ففى المجال الذى هو بين العرب كانت الوحدة العربية هى التى يؤخذ بها عن طريق تشجيع الثورة ضد الطبقات المحافظة القائمة، أما فى الجامعة

العربية فكان يؤخذ بها عن طريق المسالمة والحلول الوسط . وفى حين أن هدف الوحدة كان مؤيدا بوجه عام فقد تجاهلوا فى حرص أكثر من فرصة لاقامة الوحدة مع دول عربية أخرى .

وفى منتصف صيف ١٩٦٦ ، ولدة أسابيع عديدة، حين ثار التساؤل عما اذا كان عبد الناصر يجذب حقيقة مبدأ مؤتمرات القمة - ترك هذا السؤال بلا جواب عن عمد ، وفى تمنيات خادعة ، وبدا هذا كأنما يجعل فى صورة مصغرة تجربة الائتلى عشرة سنة الماضية التى تأرجحت فيها السياسة المصرية بين الاسترضاء العام وبين العداء الايديولوجى الذى لا يلين .

ولا شك ان معظم هذا التقلب مرجعه المناورات التكتيكية ، ولكن معظمه أيضا قد يرد الى حقيقة ان عبد الناصر ، فى حين كان ينال الكثير من التأييد فى الدول العربية الأخرى من اولئك الذين ينظرون اليه على انه بطل الوحدة ، فانه هو نفسه - منذ التجربة التسعة للوحدة مع سوريا - كان يرى فى جلاء ان مشروعات الاندماج الفعلى مع دول أخرى هى شىء يشبه الكابوس . ولان انصاره أداة قيمة للنفوذ المصرى فى بلادهم ، فقد كان واجبا عليه أن ينسى حماسهم ببوارد قوية من حين لآخر ، ولكن دون أن يبيح لنفسه أن يصبح أسيرا لهذا الحماس .

وبالمثل فان عبد الناصر ماكان ليتخلى الا بصعوبة عن سمعته كرأس حربة فى المواجهة العربية لاسرائيل ، ولهذا كان واجبا عليه ان يبنى قوته العسكرية، وان يستعرض نواياه الحربية ، ولكن عندما يثير هذا ضغطا من أجل الصدام الفعلى فان هذا الاحتمال يحرك غرائزه الحذرة الحريصة .

وفى افريقيا - كما هو الشأن فى العالم العربى - فان مصر كانت تتحرك من المشاركة الموحدة مع دول قليلة متطرفة (مثل غانا وغينيا ومالى والجزائر) الى مسالمة كل شخص فى قلب منظمة الوحدة

الافريقية ، ومن احتضان الثوار الافريقيين الى تبادل الزيارات الرسمية مع الحكام الذين تسعى الى اسقاطهم •

وفي حلبة الصراع العالمى الأكبر وجد كل من السوفيت والأمريكان مناسبات يبنون فيها على حكم عبد الناصر آمالا قوية ، كما وجدوا مناسبات أخرى مخيبة للآمال ، كالمعنى غير المباشر لشعاره عن « الحياذ الايجابى » الذى يرجح كفة على أخرى •

وقد اشتهر عبد الناصر بأنه شوكة في جنب العالم الغربى ، وهذه السمعة أداة من المفيد تنميتها مادامت لا تخرج عن سيطرته • ولربما يكون عبد الناصر قد وجد في صورة متزايدة بعضا من الروابط الأساسية ، من استراتيجية وأيديولوجية بين ثورته وبين الاتحاد السوفيتى ، وبهذا فانه يكون طبيعيا أكثر أن يعتمد على مشورة السوفيت ومساعدتهم • ومع ذلك فانه ان أغلق كل وسائل الاتصال الرئيسية مع الغرب فسيكون ذلك كارثة اقتصادية ويقضى على حرية مصر الدبلوماسية في المناورة ، وسوف يكون صدمة ثقافية وسياسية عنيفة لطبقة واسعة من المصريين الذين يشكلون اليوم البناء الوطنى •

ومع ذلك فان الجانب الشيوعى الذى انجذبت اليه مصر في السنوات الأخيرة قد اكتسب هو نفسه طابع القدر في الشكل مع نشأة وقيام المركزية المتعددة • ويبدو أن الشيوعية أصبحت أكثر استهواء لنظام الحكم في مصر بعد أن صارت خصائصها أقل تحديدا •

وعلى سبيل الاستشهاد بقضية أخرى ، حدث عند قمة التوتر المصرى مع المانيا الغربية في شتاء ١٩٦٥ أن ذكر صحفى مصرى في حديث خاص أن حكومته ، وقد لمست ضعف الأمل في استغلال مضاربة الدول الكبرى بعضها البعض الآخر فانها تمارس الآن تجربة جديدة على هذا النمط وذلك بالمضاربة بين الأعضاء الأقل شأنًا في كل من الكتلتين أى المانيا الشرقية والمانيا الغربية •

فاذا كان هذا رأى ذكيا بأكبر مما ينبغى الا أنه يمكن على الأقل أن نلاحظ أن الأزمة تميزت بتناقضات من الطراز الذى يميز المآزق

السياسية التي واجهتها مصر في كثير من المجالات : فمصر استقبلت رسميا والتر اولبرخت ، ولكنها استمرت تتحاشى الاعتراف بدولة المانيا الشرقية ، وفي حين قطعت العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية (التي قدمت الى اسرائيل مساعدات عسكرية وان لم تنشئ معها أبدا علاقات دبلوماسية) الا انها حرصت في نفس الوقت على أن تنفيذ قطع هذه العلاقات بأقصى ما يمكن من الرفق ، مع بقاء عدد كبير من العاملين في أعمالهم تحت العلم الايطالى ، ومع بقاء العلاقات الاقتصادية والثقافية على ماهى عليه .

والتناقض المماثل لهذا هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في ديسمبر ١٩٦٥ . فموضوع عدن كان هو المصدر الحقيقي للقطيعة بين الدولتين ، ومع ذلك تحاشت مصر أن تقطع علاقاتها في اللحظة المناسبة في سبتمبر (حين عطلت بريطانيا دستور عدن) وبدلا من ذلك قطعتها في مناسبة أقل ملاءمة بسبب سياسة بريطانيا في روديسيا .

وقد أوضحت مصر انها اتخذت هذا الاجراء على مضض منها للحفاظ على التضامن مع عدد من الدول الافريقية . ففي حالتى المانيا وبريطانيا تحول الرغبة المصرية التقليدية في استمرار العلاقات المدنية مع هاتين الدولتين دون المواجهة السافرة بغض النظر عما تمليه روح النضال الثورى كما ان استعداد مصر للصدام مع الدول الغربية لم يتجاوز أبدا المرحلة السياسية الى مرحلة التجارة والثقافة .

فبينما تحمل الصحف المصرية على الحكومات الغربية فان السواح الغربيين والطلبة ورجال الأعمال يلقون في القاهرة ترحيبا حارا . وعلى النقيض من ذلك فانه بينما تقوى الروابط السوفيتية الدبلوماسية والأيدولوجية والتجارية فان المدارس المصرية لا تزال تتجنب تدريس اللغة الروسية ، ومعظم بعثات الدراسات العليا توفد الى الجامعات في البلاد الغربية .

طالما امتدح المعجبون عبد الناصر بأنه « واقعي » ، والمقصود بذلك ان سياساته لم تخضع لعقائد جامدة وانها مرنة في أساليبها ، وأنها تقوم على العقل المتزن أكثر مما تقوم على العاطفة ، وان سياساته البديلة تعطي ما تستحقه من الدراسة • (١)

وهذا الوصف ما كان ليبدو جديرا بالاهتمام — لأنه ربما أمكن أن يقال مثل هذا الكلام عن السياسة الخارجية لتشاد أو بوليفيا — لولا المزاعم الواهية التي تتردد في بعض الأوساط المعادية من أن سياسة عبد الناصر قائمة حقا على الهوى أو العاطفة أو جنون العظمة • وسوف نشير فيما بعد في هذا البحث الى أنه توجد بعض النواحي الهامة التي كان توجيه عبد الناصر للأمور فيها أكثر من واقعي •

ولكن من المهم أن نعترف بأن سياسته النهائية المثيرتين للجدل (السعى الى النفوذ في الدول العربية المجاورة ، وطابع عدم الانحياز الذي يؤكد معاداة الاستعمار) ليس أيهما راجعا الى نشاطه أو طموحه •• وانما يرجعان الى المصالح القومية المصرية القديمة العهد والى واقع الحياة بما لم يكن من الممكن أن يغفله منذ سنة ١٩٥٢ فصاعدا أى زعيم من أى لون سياسى • ولم يكن هذا منطق عبد الناصر وحده ، وانما هو أيضا منطق الكثيرين من المصريين الأشد تحفظا •

والذى يميز عبد الناصر هو استعداده لأن يتشبث بهذا المنطق بلا

(١) ومع ذلك فلهذه ((الواقعية)) في السياسة الخارجية عند بعض الأوساط اليسارية في مصر ليس مرفقيا فحسب ، وانما هو أيضا محل أمتراض صريح • وهكذا عقب صحفي ماركسي على مشروع هذا البحث المقدم الى المؤتمر في لندن بان ابدى استيائه من الإشارة الى ان سياسة عبد الناصر قد تكون في بعض نواحيها ((واقعية)) أكثر منها ثورية • ((ان عقيدة الواقعي هي انه بلا عقيدة • انه سياسى عملي ، له جميع الصفات التي تنطبق على معنى كلمة ((عملي)) في السوق ، وهكذا لا تكاد تترافق له مصلحة معينة حتى يكيف نفسه على أساسها • دون مبالاة بآية عقيدة او مبدأ)) • - فيليب غلاب - في آخر ساعة - ١٥ أكتوبر ١٩٦٦ - ص ١٠

تردد ، وأن يستفيد منه الى أقصى حد ، وأن يحوله الى عمل بإقدام وفاعلية أكبر من أسلافه ، دون أن يحجم — كما قد يفعل الآخرون — أمام الكفاح الكبير أو المخاطر التي ينطوى عليها مثل هذا العمل • وتقبله للصدام والخطر مكنه من الوصول الى درجة من النجاح في تحقيق أهدافه ، ولكن ذلك جره أيضا الى بعض الاستعراضات الجانبية الأقل نجاحا •

ولكن اتجاهه الواقعي كان واضحا في مرونة أساليبه التكتيكية ، وفي قدرته على أن يدفع الى العمل من أجله في مختلف النواحي الأمريكان ، والروس ، والصينيين ، والألمان ، والفرنسيين ، بل والبريطانيين من حين لآخر •

وأول واقع من الحياة واجهه عبد الناصر وزملاؤه هو أن خلق الاستقرار السياسي الداخلي في مصر تطلب سرعة تسوية الخلاف مع بريطانيا بشأن احتلال قاعدة قناة السويس ومستقبل السودان ، بشروط معقولة مواتية لمصر ، بما يظهر في جلاء أن السياسة المصرية الوطنية لم تعد بعد خاضعة لضغوط لندن المرهقة •

ولا يعنى هذا فحسب ضمان الانسحاب البريطاني — الذي تم بمقتضى معاهدة ١٩٥٤ البريطانية المصرية — والمقاومة العنيدة لاقتراحات البريطانيين والأمريكان بشأن منظمة الدفاع عن منطقة الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى ، وانما متابعة هذه الخطوات واقامة الاسس لسياسة خارجية مصرية مستقلة •

ويبدو ان تجربة سوريا خلال سنة ١٩٥٠ وما تلاها ، بسياستها الداخلية المشحونة باستمرار بمقاومة الضغوط الخارجية (١) — يبدو انها أكدت الحاجة الى مثل هذا الاستقلال •

وربما يكون العالم أفضل مما هو عليه بدون الوطنية ، ولعل

(١) انظر الدراسة الرائعة لباتريك سيل لهذا الموضوع ((الصراع من اجل سوريا من ١٩٤٥ الى ١٩٥٨)) (صحيفة جامعة أكسفورد للمعهد الملكي للشؤون الخارجية - ١٩٦٥) في مواضع مختلفة .

بعض الأمم تكون أكثر ازدهارا في ظل نظام التبعية أو شبه التبعية ، ولكن مثل هذا الرأي لا يمكن أن يصبح محلا لاختيار مقبول في سياسة مصر لما بعد الحرب • فقد سقط عدد من الوزارات بسبب عجزها عن الوصول الى حل للمشكلة البريطانية أو للحفاظ على النظام في البلاد في مواجهة السخط الشعبي ، وقد كان هذا هو ما عجل بانقلاب يولية سنة ١٩٥٢ •

اما وقد وقعت معاهدة ١٩٥٤ فقد أدت الرغبة في تدعيم الاستقلال العالي الثمن للسياسة المصرية الى نتائج معينة • وأولى هذه النتائج كان فكرة عدم الانحياز الى الدول الكبرى ، وذلك للاحتفاظ بإمكانية الحصول على تأييد احدها ضد ضغوط الأخرى • والحق ان هذه السياسة سبق أن اتبعت ، ففي سنة ١٩٥٠ أكدت حكومة الوفد حيادها برفضها التصويت مع الغرب في مجلس الأمن في موضوع كوريا • وفي سنة ١٩٥١ أعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ البريطانية المصرية ورفضت قطعيا الاقتراحات الخاصة بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط •

وفي مفاوضات ١٩٥٤ الخاصة بالمعاهدة أحرز عبد الناصر بعض النجاح في الحصول على تأييد أمريكا ضد بريطانيا ، وكان الاعتماد على التأييد السوفيتي مسألة لا محل لها تقريبا • وكان رفض عبد الناصر — كما كان رفض الوفد من قبل — لأن يبدل بمعاهدة ١٩٣٦ الحلف الدفاعي عن الشرق الأوسط مفهوما بوضوح تام دون التعلل بالحرب الباردة ، ومن باب أولى بأيديولوجية الحياد طبقا لما تطورت اليه فيما بعد • كان الأمر ببساطة هو منع استمرار الوجود البريطاني العسكري والسياسي متخفيا في صورة جديدة •

ان من الحق طبعا انه لم يكن هناك نزاع بين مصر والاتحاد السوفيتي ، وهو القول الذي اعتاد المصريون أن يبادروا الى ترديده ولكن كيفما كان الأمر فانه لم يكن لدى السوفيت ما يقدمونه الى مصر الا القليل ، في حين كان لدى الدول الغربية الكبرى الشيء

الكثير ، والبعد عن أى اجراءات مضادة للسوفيت على أنه مبدأ لم يكن له معنى على سوى الانضمام اليهم كمبدأ •

والأمر المهم لم يكن هو عدم الانحياز فى ذاته ، وانما الانتهاء الفعال لعلاقة خاصة وغير عادلة مع بريطانيا ، سواء فى سياق الحرب الباردة أو فى أى سياق آخر ، ولهذا بدأت سياسة عبد الناصر بعدم الانحياز كخطة تكتيكية •

وبالطبع تغيرت هذه الاعتبارات فيما بعد ، اذ أصبح الاتحاد السوفيتى مصدرا ثميناً للمساعدة والتأييد • وفى سنة ١٩٥٥ اشترت مصر أكداً من السلاح السوفيتى ، وفى سنة ١٩٥٦ اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ، وفى سنة ١٩٥٨ حصلت على قدر كبير من مساعدة السوفيت للصناعة والسد العالى •

وفى ذلك الحين كان الحياد سياسة مستقرة ، وكان واقع التأييد الدبلوماسى السوفيتى جلياً أثناء أزمة السويس ومشروع أيزنهاور فى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ • واستغلال هذه الامكانيات كان يحتاج الى جرأة عبد الناصر وقوة تخيله وعناده وبراعته التكتيكية •

وكيفما كان الأمر ، فقد كانت السياسة لا تزال واقعية ، وكانت تابعة من اغتنام الفرص أكثر مما هى تابعة من أى نوع من الادراك الأيديولوجى • وقد احتذى السياسيون السوريون المحافظون — من أمثال الدواليبى والعظم — سياسة مماثلة، وكان الوفديون المصريون، من أمثال محمد صلاح الدين ، على استعداد من ناحية المبدأ لأن يسلكوا نفس الطريق لو أن الفرصة اتاحت لهم •

أما الحديث الأيديولوجى عن الحياد فانه لم يظهر الا فيما بعد ، وخاصة بعد صيف سنة ١٩٦١ ونهايتها ، حين ترتب على التأميم الشامل للاقتصاد المصرى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة تحول ضخم ومنتظم الى ناحية اليسار •

وقد ترتب على تدعيم استقلال مصر نتيجة ثانية : هى أنه يجب على

مصر ان تبسط نفوذها ، وأن تعمل على الحد من نفوذ غيرها . .
وذلك في المناطق الجغرافية المحيطة بها ، وهذا معناه بصفة خاصة
العالم العربى الذى يمتد غربا الى ليبيا . كما يعنى الى حد ما
امتداد النفوذ على مستويات مختلفة الى مناطق أخرى خارج حدود
الوطن ، مثل شمال افريقيا والحبشة وايران والكونغو - حيث
يندمج هدف النفوذ المصرى وعدم الانحياز فى معاداة الاستعمار .

وفىما يتعلق بالمصالح المصرية فى بلاد الهلال الخصيب وشبه
الجزيرة العربية ، فإن المعقنين المتشددين جنحوا الى القول بأنها
مصالح مصطنعة وقيل أن عبد الناصر وقع فى سنة ١٩٥٥ على القومية
العربية فرأى فيها بدعة شديدة النفع بحيث لا يتجلى عنها . ونفس
وجهة النظر تذهب الى أن معارضته لاشتراك العراق فى حلف بغداد
- وهو الأمر الذى زج بمصر فى حتمية الى مرجل المناورات السياسية
العربية - لم يكن له من سبب جوهري أكثر من الولع بالتدخل .
ومن الناحية الأخرى فإن أنصار عبد الناصر فى الدول العربية الشرقية
اخفقوا فى أغلب الأحيان فى أن يستشفوا فى سياسته شيئا أكثر من
المشاعر المثالية للاخوة العربية .

ان مصر أكثر سكانا من جميع الدول العربية فى آسيا مجتمعة ،
وقد امتد بها الزمن الذى كان لها فيه قطاع اقتصادى أكثر عصرية ،
وجيش أكبر ، وهيكلا إدارة أكثر تطورا ، وبناء أكثر ثقافة من أى من
غيرها من تلك الدول . وكانت مواردها المالية هى الأكبر الى أن
ازداد انتاج البترول فى الخمسينيات وما بعدها .

ولقد كان فى هذه المزايا ما أتاح أساسا طبيعيا للجهود المصرية لكى
تؤكد زعامتها فى المنطقة ، ما دامت الدول العظمى لم تتحرك لتقطع
عليها الطريق (كما فعلت كل من بريطانيا وروسيا فى سنة ١٨٤٠ دفاعا
عن الامبراطورية العثمانية ، وكما استمرت بريطانيا تفعل هذا خدمة
لمصالحها حتى سنة ١٩٣٦ حين صار لمصر من جديد الحق فى إدارة
سياستها الخارجية) . واذا كانت القومية العربية فى مصر قبل عهد

عبد الناصر شعارا له تأثيره الفعال ، فانه لم يتدعها اذن ، فقبل الثورة كان السياسيون المصريون يسعون الى بسط نفوذهم على الشئون العربية عند تأسيس الجامعة العربية في ١٩٤٤ ، وفي موضوع حرب فلسطين وما تلاها ، وفي موضوع المنافسة مع الحكومة العراقية لكسب سوريا خلال فترة الانقلابات العسكرية في دمشق من سنة ١٩٤٩ وصاعدا .

ولقد كان لدى عبد الناصر - مثلهم - اسباب أقوى كثيرا من مجرد الشعور العاطفي للانزلاق الى خط السياسة العربية .

ومهما يكن ، فقد كان عبد الناصر - لأسباب عديدة - أكثر توفيقا منهم . فقد أتاح له الاضمحلال العام لهيئة بريطانيا وقوتها في المنطقة فرصا أكثر . والأكثر أهمية انه استطاع أن يقدم نفسه الى العرب خارج مصر كمعبر عن أمانهم وليس فقط عن أمانى شعب مصر ، وأن يثير في داخل مصر شعورا شعبيا أوسع بالقومية العربية .

وبمرور الوقت - والى حد ما خلال السنوات الاخيرة لعهد الملكية في العراق ، وخاصة للمرة الثانية بعد اتجاهه الداخلى اليسارى في ١٩٦١ استطاع أن يؤكد الجاذبية الايديولوجية للاشتراكية الثورية كقوة ديناميكية بين كل العرب تتجه الى اكتساح أنظمة الحكم الرجعية .

والاكثر اتصالا بسياسة عبد الناصر العربية من العاطفة أو الايديولوجية هو اعتبار زيادة النفوذ المصرى في الدول المجاورة بمثابة اقامة خط دفاع أول ضد ضغط بريطانيا أو أية دولة عظمى أخرى على سياسة مصر الخارجية التركية المستقلة .

ان مهاجمة مصر لحلف بغداد ابتداء من ١٩٥٥ فصاعدا كان سعيًا وراء استبعاد الوجود الغربى الاستراتيجى من مصر ومن البلاد المتاخمة على السواء ، استنادا الى نظرية أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع ، وأيضا لمنع بريطانيا وأمريكا من تنظيم المنطقة ضد مصر .

وبعد أحداث ١٩٥٥ ، تمخضت هذه اللعبة عن وحدة مصر مع سوريا وعن نزاعها مع شمعون وحسين وعبد الكريم قاسم وأسرّة سعود ، وذلك في محاولة متصلة هادفة لمنع عزلة مصر عن عمد بمعرفة الغرب ، ولتدعيم استقلال سياستها الخارجية والداخلية .

وانه لاكثر من مصادفة أن تقارن اهتمام حكومات مصر فيما بعد الحرب بشئون الشرق الادنى وشبه الجزيرة العربية والسودان بالاهتمام الذى أبداه محمد على منذ أكثر من قرن مضى ، وكذلك تنمية عبد الناصر للخصائص العربية بما فعله ابراهيم باشا .

ففى كلتا الحالتين كان حكام مصر يواجهون حقائق متماثلة فى علم السياسة الطبيعية ، أى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية فى السياسة الخارجية للدولة بصفة خاصة — عندما ينادون بسياسة قومية مستقلة تتحدى المصالح المكتسبة لدولة أو أكثر من الدول العظمى .

ويميل النقاد والاصدقاء على السواء الى اغفال هذه الحقائق . وفى حالة حلف بغداد كان الاصدقاء قانعين غالبا بأن يسلموا بأن عبد الناصر سوف يستشيط غضبا بسبب استعداد احدى الحكومات العربية الشقيقة لهدم التضامن والانضمام الى صفوف الامبرياليين ضد الارادة المفترضة لرأى الجماهير العراقية .

أما النقاد فعلى النقيض من ذلك ، نعوا على عبد الناصر تدخله فيما لايعنيه : ما الذى يدعو الى أن يفرض زعامته على الدول العربية الاخرى ، وان يسعى الى نزاع مع البريطانيين فى الوقت الذى تساهلوا فيه أعظم التساهل عندما وافقوا بموجب معاهدة ١٩٥٤ ، على اجلاء قواتهم عن مصر ؟

وهذان الرأيان لايعول عليهما لافتقارهما الى الاستقصاء الجدى للمصالح الوطنية المصرية ، فكلاهما يتجاهل المتاعب التى كان لابد أن يقع فيها عبد الناصر ليس فقط بسبب ما أقدم عليه العراقيون

أنفسهم ، وانما بسبب ما كان يمكن ان يتخض عنه حلف بغداد فيما بعد .

فيدون معارضته أكان يمكن أن تظل سوريا ولبنان والاردن خارج نطاقه ؟ (طبقا لمصدر موثوق به وصل عبد الناصر وايدن في خريف ١٩٥٥ الى التفاهم على أن تحترم مصر الحلف بشرط أن يبقى قاصرا على أعضائه الحاليين ، ولكن ايدن نكث بالعهد بمحاولته بعد ذلك مباشرة استدراج الاردن) (١) .

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن انشاء الجمهورية العربية المتحدة في سنة ١٩٥٨ ، فلم يكن عبد الناصر هو الذى تلهف على الوحدة مع الاشقاء السوريين ، ولا على استغلالهم ، ولكن الاصح انه في نهاية ١٩٥٧ كان يبدو أن سوريا تسير قدما الى الفوضى .

فمنذ سنة ١٩٥٥ كان النفوذ المصرى فى دمشق يبنى بعناية وبراعة، واثبت انه ذو قيمة دبلوماسية كبيرة .

ولو أن عبد الناصر رفض اذ ذاك ماطلبه ضباط الجيش السورى من أن يدخل ويتولى الاشراف المباشر على شئونهم لكان هناك خطر جدى من انتقال هذا النفوذ الى طرف خارجى آخر .

(١) ارسكين شيلندر - « الطريق الى السويس » - مالك جيون وكى - لندن - ١٩٦٢ ص ١٤٠ - ١٤٤ وما بعدها .

الحقيقة الثانية من حقائق الحياة التى استجاب اليها عبد الناصر هى حاجة مصر الى المساعدات الاقتصادية * ان برامج التطور المحددة التى أخذها على عاتقه كانت فى أغلب الاحيان محلا للجدل : لقد كانت تؤكد بقوة على مشروعات طويلة المدى لاستغلال مركز لرأس المال ، كالسد العالى واقامة الصناعات الثقيلة ، وقد نفذت هذه المشروعات فى اطار اشتراكى ثورى من التأمين والمصادرة *

وهذه الاعتبارات لاصلة لها بالسياسة الخارجية المصرية بحال من الاحوال ولكنها تنبع من الحقيقة الجوهرية غير المنكورة القائلة بأن جهدا حكوميا جبارا يجب أن يبذل بوسيلة غالية أو بأخرى ، لتحسين المستويات المصرية للمعيشة تحسينا كبيرا ، ولمواجهة الشبح المخيف للزيادة السكانية * ولهذا كان رأس المال الاجنبى مطلوبا *

وأخيرا ، وان لم يكن ذلك بعد سنة ١٩٥٢ مباشرة ، أدى هذا بمصر الى نفس اتجاهات السياسة الخارجية التى أدى اليها جهدها لتوسيع استقلالها الدبلوماسى والاستراتيجى : عدم الانحياز بين الدول العظمى ، وتنمية نفوذها فى المناطق المتاخمة * فأصبحت الاهداف الرئيسية لمصر هى المساعدة الاقتصادية السوفيتية والامريكية من ناحية ، والثروة البترولية لدول الخليج الفارسى من ناحية أخرى *

ولم تكن المساعدة السوفيتية متاحة بوجه عام لبلاد العالم الثالث قبل منتصف الخمسينات أما المساعدة الامريكية فكانت متاحة ، وان كان ذلك على مستوى أكثر تواضعا مما صار عليه الحال فيما بعد * (قانون المعونة الزراعية ، أو القانون العام رقم ٤٨٠ ، والذى بمقتضاه باعت الولايات المتحدة فائض الاغذية بكميات ضخمة فى مقابل

العملات المحلية غير المتداولة — هذا القانون لم يكن قد صدر حتى سنة ١٩٥٤) •

وحتى تأميم قناة السويس كان ينظر الى الولايات المتحدة على انها الدولة الوحيدة الهامة التى تمنح المعونات ، وقد عقدت مصر عددا من اتفاقات المساعدات الفنية والمنح وقروض رأس المال • والذى ادخل على الصورة عدم الانحياز والمساعدات السوفيتية البديلة هو شراء الاسلحة التشيكية فى سنة ١٩٥٥ •

ولقد كان استمرار الصدمة الناجمة عن هذه الصفقة هو الذى جعل من المفاوضات الإنجليزية الامريكية للمساعدة فى مشروع السد العالى لعبة شد الحبل ديبلوماسية • وقد ظلت المعونة الامريكية متجمدة لمدة ثلاث سنوات أخرى ، وتحول مخطط التجارة الخارجية بعنف الى الشرق ، وأخيرا اقتحم السوفيت الميدان بأسلوب قوى بقروض ميسرة الشروط من أجل السد العالى ومن أجل الصناعة المصرية •

وفى سنة ١٩٥٩ ، وناصر فى نزاع مع اللواء قاسم فى العراق وأيضا على علاقات سيئة مع الاتحاد السوفيتى بشأن موضوع الشيوعيين فى العراق وسوريا — عادت الولايات المتحدة الى التودد لعبدالناصر عن طريق شحنات فائض الاغذية •

وفى سنة ١٩٦٦ تلقت مصر من كل من الدولتين الكبيرين معونة اقتصادية بلغت فى جملتها حوالى بليون دولار ، وكذلك معونات أخرى من مختلف الانواع من الدول الشرقية والغربية الاقل شأنا •

وبالرجوع الى ظروف الحال فانه من الصعب أن نقول ان المزايا التى جنتها مصر من منافسات الحرب الباردة كانت نتيجة لسياسة مصرية مقدرة من قبل ومحسوبة بعناية • ففى مجال المعونات انساق عبد الناصر الى الحياد وعدم الانحياز كنتيجة لاستجابة السوفيت والامريكان الى سياسته حيال بريطانيا والعالم العربى واسرائيل •

ولكنه كان سريع المبادرة الى ادراك معنى هذه الاستجابة ، وعرف كيف يستغلها •

وبحلول سنة ١٩٦٠ فان أقل ما يمكن أن يقال عن « حياد مصر الايجابى » هو انه كان مفيدا من الناحية المالية ، وان عبد الناصر لم يكن بالذى يشبط السوفيت والامريكان عن التنافس على امتياز تقديم مساعدات غير مشروطة الى مصر •

وكان لدى السوفيت مساعدات حرية وصناعية يقدمونها ، ولكن لم يكن لديهم فائض من القمح • وكان من المؤكد أن الولايات المتحدة لن ترسل أسلحة ، كما انها ترددت فى ان تقدم الى الصناعة مايتجاوز قدرا متواضعا من المساعدات ، ولكن كان لديها فائض ضخيم من مخزون الاغذية يمكن أن تستغنى عنه • وكانت مصر فى حاجة الى هذه المساعدات الثلاث ، وحصلت عليها جميعا •

وفى مقال رائع أوضح محمد حسنين هيكل - رئيس تحرير الاهرام المرموق أن نجاح مصر فى الحصول على هذه المساعدات انما يرجع قبل كل شئ الى سعيها النشاط الى بسط نفوذها فى العالم العربى وفى أفريقيا ، والى تأييدها للحركات التحررية ضد المصالح الغربية •

فلقد كتب يقول : « ان النظرة الدقيقة تكشف حقيقة لاتنكر ، هى أن مصر تستفيد من سياستها الخارجية أكثر مما تشكل عبئا عليها ... لأن سياسة مصر الخارجية من بين أعظم استثماراتها ، ومبادئها تشكل موردا من أكبر مواردها » •

وبعد أن أورد أمثلة على المعونة السوفيتية والامريكية تساءل عن الكيفية التى تحقق بها هذا ، وأبدى التعليل التالى : « هذا لأن لنا ثقلا فى العالم وتؤثر فى أحداثه ، ولانه بناء على ذلك - وانا أقولها دون تحرج - لدينا القدرة على أن نجلب الى الاخرين الضر والنفع • فأولئك الذين ليس لهم نفوذ فى هذه الدنيا لايشكلون فيه ثقلا • وحتى على المستوى الفردى ليس هناك اعتبار لاولئك الذين

لا يملكون وسائل إيقاع الضرر بالآخرين أو جلب المنفعة لهم وبالتحديد فإن ثقل أية أمة يقاس في النصف الثاني من القرن العشرين بمدى مساهمتها العالمية وتأثيرها في الاحداث ، وذلك في عصر اضمحلت فيه أهمية عنصرى المسافة والزمن » .

ثم أشار الى أن البرازيل والارجنتين وتركيا ونيجيريا والباكستان جميعها تريد سكانا وثروة على مصر ، ولكنها دونها نفوذا .

واستطرد هيكمل منكر ان مصر ظفرت بمركزها المربح طبقا لخطة موضوعية سلفا ، أو باستغلال نفوذها ، أو باثارة الشرق والغرب أحدهما ضد الآخر . ولو انها فعلت هذا لجلبت العار على نفسها منذ البداية ، ولا نهمكت بلا أمل في السعى الى استعادة ما فقدت .

وعلى العكس كان كل هذا نتيجة لتثبيت مصر بمبادئها الاستقلالية ومعاداة الاستعمار ولادراك الدول العظمى مؤخرا ما لهذا من مغزى « انها معركة مصر المستمرة ضد الاحلاف العسكرية هي التي استرعت انتباه الاتحاد السوفيتى واجبرته على أن يعيد تقييم ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . ففي البداية تصور انها مجرد انقلاب عسكرى ونظام فاشيستى من النوع الذى يدبره الاستعماريون الجدد لكى يقضوا على ثورة كامنة - ثورة مضادة لامتصاص الثورة الاصلية . ولكن الاتحاد السوفيتى أدرك أن المواقف العملية التى اتخذتها مصر كذبت تقديره المتسرع ، ومن ثم لم ير مناصا من التسليم بدورها الطليعى فى حركة الثورات الوطنية . ومن هنا بدأ التعاون » .

« وبالنسبة الى الولايات المتحدة حدث شيء مماثل حين أوضحت مصر - فى عناد ومثابرة - انها مثلت تيارا أساسيا قد يعاديه البعض ولكنهم لا يملكون تجاهله » . (١) .

ومما يدعو الى الاسف أن هيكمل لم يقدم تفسيراً أدق من هذا عما حمل الولايات المتحدة على تقديم المساعدة - مع ملاحظة عداء

(١) الأهرام - ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

أمريكا الذي أشار اليه - فيما عدا اشارته الى أنه ابان أزمة العلاقات المصرية الأمريكية في بكور ١٩٦٥ « ظهر أن اتفاقيات القمح انطوت - حتى ولو يطرق غير مباشر - على وسيلة للضغط والارهاب » .
وإذا نحن نظرنا الى عناد مصر المتيجج وتشبثها بالمبادئ فهل لنا أن نفترض أن سياسة الولايات المتحدة كانت غير صائبة ؟ • وإذا كانت سياسة مصر الخارجية هي حقاً سياسة (استثمار) ، فإنه يجب علينا أن نفترض أن فيها قدراً من التدبير الحكيم ، وإن عائدها لم يترك الى الصدفة ، والا فإنها تكون حادثاً عرضياً ، وليس استثماراً .

وانه لغباء مؤكداً أن تنكر أن مصر تتاجر بنفوذها ، كما انه من الحماسة حقاً أن تتصل هي من أنها تفعل هذا • وكما أوضح هيكمل فان إحدى فوائد نشاط مصر في المناطق العربية والافرو آسيوية كانت على وجه الدقة نمو شيء من النفوذ تاجرت به واستغلته •

فعندما جعلت مصر من نفسها قوة يحسب حسابها ، تلك مقدرة على تسهيل مصالح السوفيت وعرقلة المصالح الغربية حين تشاء ، فإنها أصبحت بذلك حليفاً نافعا على السوفيت أن يحتضنوه ، وفي نفس الوقت مثيرة للمتابع للدول الغربية بحيث ينبغي عليهم أن يحاولوا استرضاءها • وإذا كانت مصر « تستثمر » السياسة الخارجية وتحصد عائدها المالي ، فإن كلا من السوفيت والأمريكان « يستثمرون » أموالهم طلباً للعوائد السياسية •

وهذه المعادلة تتضمن أنه يتعين على مصر أن تحرص على أن تسبب للدول الغربية من المصاعب ما يكفي لافزاعها ولارضاء السوفيت ولكن ليس بكثرة بحيث تحرم الغرب من اعتقاده بأنه دون مساعدته قد تصبح مصر اسوأ كثيراً مما هي • (ولعله كان من المفيد لمصر أن تصرفاتها أوقعت بالمصالح البريطانية في الشرق الاوسط وأفريقيا من الضرر المباشر أعظم مما أوقعته بالمصالح الأمريكية) •

اننا لم نقل بأن حساب هذه المصلحة هو الذي شكل الاساس الاصلى لسلوك الرئيس عبد الناصر • ومع ذلك فإنه يبدو مؤكداً انه

كان مدركا تماما للفوائد التي سيقدمها اليه كل جانب بسبب التوترات التي يمر بها مع الجانب الآخر : ومثال ذلك ان خلافاته مع السوفيت بشأن الشيوعية العراقية من شأنها أن تشجع المساعدة الامريكية . ولكنه على العكس من ذلك ، فانه ما ان بدأت المساعدات الامريكية على نطاق واسع في عهد حكومة كنيدي لاقتراضها أن ذلك سوف يساعد على تحويل مصر عن نشاطها في الخارج حتى تعرض عبدالناصر لضغط اعتبارات متعارضة .

ولو أن عبد الناصر سمح لهذه الافتراضات الامريكية بأن تتحقق بقوة على المدى الطويل لكان ذلك على حساب مصلحته الخاصة وهي بسط النفوذ المصري بالنشاط السياسي الخارجى ، ولقضى بذلك على استقلال سياسته الخارجية ، ولقضى أيضا على الاساس المنطقى للمساعدة السوفيتية . ولو انه خيب آمال الامريكان لخطر بأن يخسر مساعدتهم ، وهو ما حدث فعلا في ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

ولقد كانت خطته في سنى فائض شحنات الاغذية (من ١٩٥٩ الى ١٩٦٦) في شتى الميادين تتأرجح اماما وخلفا لعديد من الاسباب ، ربما لم يكن أقلها الرغبة في موازنة هذه الضغوط المتضاربة .

وفي آخر الامر - ولاسباب سنتناولها فيما بعد - مال اتجاه عبد الناصر الى جانب النشاط والنضال ضد الاستعمار ، الى الحد الذى كف عنده عن تزويد الامريكان بالامل الكبير فى العودة الى استثمارهم . وطبقا لمثل عربى استشهد به هيكى فى مقاله : « فان العود الجاف لا يخضر بالتمنيات » . وكان فى حديقة ناصر العديد من الاعواد الجافة ، والعود الذى اختار أن يرويه انما كان عود الحركات التحررية ، ومعنى هذا التدخل الشديد فى اليمن ، ومحاولة القضاء على الحكم الملكى فى السعودية ، وشحن الاسلحة الى قوات الثوار فى الكونغو . أما عود الاغذية الامريكية فقد ترك ليذبل ويذوى .

وحاجة مصر الى العون المالى للتنمية الاقتصادية تخلق بدورها

مصلحة مباشرة أخرى في القيام بالنشاط في العالم العربي : أى اهتماما بالحصول على نصيب ، بوسيلة ما ، في عائد البترول الخاص بدول الخليج الفارسي . ان العائلات الحاكمة في بعض هذه الدول معروفة بانها أكثر سخاء على الاطباء اللبنانيين وخدم الفنادق في أثينا أكثر من سخائها على الخزائن الناضبة للحكومات العربية الزميلة - الا ، وربما اذا أمكن اربابها لتدفع ثمنا للحماية السياسية ، كما فعلت الكويت في ١٩٦٣ يمنح العراق قرضا بدون فائدة في مقابل تخليه عن المطالب التي قدمها قاسم بملكية الكويت . وثمة طريق عديدة بناءة للمشاركة في الثروة البترولية ، كصندوق التنمية العربي ، أو التمويل المشترك للمشروعات الصناعية والتجارية ، أو كما هو مفهوم ، الاعانة المالية المباشرة كنتيجة للاتحاد السياسى .

ومن وجهة النظر المصرية ، ومع مراعاة الحاجات العاجلة لمصر والثراء الفاحش لدول الخليج الفارسي - فان أية وسيلة فعالة ، ومهما تكن لا أخلاقية قد تبدو قابلة للتبرير المطلق . وواضح أن الاجانب يمكنهم أن ييخمنوا فحسب ما الذى تأمل الحكومة المصرية أن تبلغه في هذا السبيل .

ولعل الرئيس ناصر نفسه لايعرف ، وانه انما يدبر الخطط على خير وجه يستطيع راجيا أن شيئا ما قد يحدث . ولكنه ملتزم بطريقة أو بأخرى بأن يبذل جهدا ، سواء بנדاءات ودية الى حكام البترول من أجل الوحدة والتعاون ، أو بضغط غير مباشر لكى يذكر مثل هذه الدول ، كالكويت وقطر ، أن الصداقة التي أبدأها نحوهم تستند الى توقعات معينة ، أو بالانقلاب المباشر .

ويجب أن نعترف بأن الاستجابة الكويتية كانت حتى الآن متواضعة جدا ، فحتى نهاية سنة ١٩٦٥ كانت جملة المساعدات المالية الكويتية لمصر ٣٥ مليون جنيه ليس الا .

وانه لامر مؤكد أن الاصرار المصرى على عملية اليمن ينبغى أن ينظر اليه فى ضوء هذه المصلحة الطويلة المدى (١) . لقد دفعت مصر ثمنا غاليا لتدخلها فى اليمن ، ليس فقط فى صورة أموال وخسائر (الارقام التى أدلى بها تقاد ناصر مبالغ فيها الى حد كبير) وانما فى صورة تجميد جزء كبير من جيشها ، وكما هى حال أمريكا فى فيتنام ، تقويض حريتها الدبلوماسية فى الحركة وسمعتها العامة الدولية . ولكن اليمن تمثل موطئ قدم جغرافى فى شبه الجزيرة العربية ، وبصفة خاصة بابا خلفيا يفضى الى بلاد العرب الجنوبية التى تعهدت بريطانيا بالجلء عنها فى ١٩٦٨ .

وسوف يكون جنوب بلاد العرب فى مركز أضعف من أن يقاوم المصرى المكتسح ، وبالتالي فان الوجود المصرى السياسى القوى ، ان لم يكن العسكرى ، فى هذه المنطقة قد يتوقع منه أن يشجع على ترديد الصدى خارج الوطن .

ولكن ، أى صدى على وجه الدقة ؟ وبأى نفع ماضى لمصر ؟ . . . أن أحدا لا يستطيع أن يقرر ذلك . أن مصر تتلمس طريقها الى النفوذ بوسائل قد تفشل فشلا ذريعا فى أن تعود عليها بخير حقيقى ، وفى الوقت ذاته قد تفسد على الآخرين ظروف النجاح الراسخة . ولعل هذا طراز متميز من الدبلوماسية الثورية : أن يندفع المرء عن عمد الى الظلام ، دون أن يدري على وجه الدقة ما يأمل أن يجده ، ومع ذلك يكون مقتنعا بأن ليس لديه بديل مرض . فاذا كان الامر كذلك ، فان الشئ الخطير هو أن الذى أدى الى هذا السعى منذ الوهلة الاولى كان حاجة غير ثورية الى المال .

(١) كتبت قبل هذا الاسحاب العربى - الكاتب .

ماهى أبرز مساهمات الثورة المصرية فى السياسة الخارجية مغزى
وأشدها تمييزا ؟...! لقد أشرنا من قبل الى أحدها : قدرة ناصر على
ادراك جوهر الاحتياجات الوطنية المصرية ، ومتابعة انجازها بنشاط
جبار لم يسبق له مثيل وبمهارة تكتيكية وقبول للعواقب الخطرة
والتي لايمكن التكهن بها لدرجة كبيرة على طول المدى .

لقد حول ماكان مجرد شكوى وطنية خاصة ضد بريطانيا وادراكا
لمشكلة الفقر الى حملة جبارة لكى يجعل من مصر القوة المسيطرة
فى الشرق الاوسط وزعيمة أساسية فى العالم الثالث بوجه عام وقد
استغل بنجاح - ولصالح مصر ظهور الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى
توازن بريطانيا والولايات المتحدة

والذى تدعو الحاجة الى اضافته الى هذا المسجل هى الحقيقة
القائلة بأن القوة المحركة لهذه الجهود كانت بحيث تجسدت حياة
قائمة بذاتها جعلت السياسات تتابع بهمة وحرارة أكبر ، وتوجه نحو
أهداف أكثر طموحا وأكثر ايدولوجية مما يمكن أن تبرزه أصول
هذه السياسات .

وقد تجلّى هذا البعد الاضافى فى مظهرين على وجه الخصوص :
أولهما طموح مستعجل ونشاط فى السياسة المصرية التى تجاوزت
موارد الامة ومصالحها التى يمكن تحديدها . وثانيهما مزيد من حالة
الاحتكاك الدائم - قل أو كثر مع الدول الغربية الكبرى وعلاقة
وثيقة فى مقابلة ذلك مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

والاعتبارات الدبلوماسية والاقتصادية التى دفعت بمصر الى وضع
سياستها العربية والافريقية لايمكن أن يفسر تماما اتجاهها فى السنوات
الاخيرة الى استنزاف مواردها ، ومعاناة جو من التوتر والحصار

والصراع كما لو كانت حياة الوطن في خطر ما . ولقد أصبح مطلب النفوذ في المناطق المجاورة وما يتجاوزها نوعا من الالتزام تفسره الغطرسة الثورية والاعتداد بالنفس أكثر مما تفسره المصلحة الدبلوماسية . وقد امتد ذلك بحيث أصبحت مصر تمارس سياستها فعلا على مستوى دولة عظمى ، وترحب بالمشاكل على المستوى الذى اعتادته الدول العظمى دون أن يكون لديها من الوسائل ما يضمن لها نجاحا ملائما معقولا .

ولقد كان لهذا نتائج معينة . فالأمر يحتاج الى تحرك رشيق للاحتفاظ بفيض المساعدات من الدول العظمى ، مع تساؤل الأمريكان عما يدعوههم الى الاستمرار فى مكافأة مثل هذا الوضع من المضايقات، ومع تساؤل السوفيت أحيانا عن المدى الذى سينتهى عنده هذا الدعم المالى لمصر . فان الدول العظمى طبعا هى التى تقرض مواردها لمصر ، تلك الموارد التى تحتاج اليها وقودا لسياستها الخارجية والداخلية على السواء . فاذا ما تضايقت احداها فان على مصر أن تطيب خاطرها أو تجد بديلا . وقد ثبت أن هذه مهمة تزداد صعوبة عند وزارة الخارجية المصرية .

وفضلا عن هذا فان سعى مصر الى النفوذ فى البلاد الأخرى كان متقلبا ولا يمكن التنبؤ به . فمرة ترمى سياستها الى الاطاحة بحكومة أخرى ، وفى مرة ثانية تسعى الى استعادة العلاقات العادية معها حين تذهب الجهود المصرية الى أبعد من اللازم أو تعزل ، أو حين تتحرك إحدى الدول العظمى بإجراءات مضادة . ونتيجة لهذا فانه عندما استقرت مصر والاتحاد السوفيتى منذ ١٩٦١ على تعاون ثابت ، فقد الفت مصر نفسها تتلاعب بعلاقاتها مع الدول الغربية الأربع الكبرى ومصالحها ونفوذها فى أفريقيا والشرق الادبى (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية) لتبرهن على انها ليست على خلاف معها جميعا فى وقت واحد .

ونتيجة أخرى لنشاط مصر السياسى الخارجى المفرق فى الحماس

همى أنه بالضغط أكثر مما ينبغي في جهات أكثر من اللازم للوصول بالنفوذ في البلاد المجاورة الى الحد الاقصى (بدلا من كفالة الحد الأدنى) — فان المصريين قد أضروا أحيانا نفس القوى التي كان من صالحهم تعزيزها . وربما كان لدينا هنا موقف تتقارب فيه التصرفات الايديولوجية للمصريين « الثوريين » والامريكان « المحافظين » : عدم القدرة على ادراك أهمية الناس والاحداث في الجهات الاخرى الا فيما يتصل بعلاقتهم المباشرة بهم ، وعدم ادراك حاجة أصدقائهم وحلفائهم الى الاستقلال .

وفي الدول العربية الاخرى اعتقاد شائع لايفطن اليه المصريون تماما ، وهو أنه لكي ترضى الحكومة المصرية فليس يكفي الوطنيين والاشتراكيين العرب أن يرحبوا بالثورة المصرية وأن ينحازوا الى وجهة نظرها ، وانما من الضروري أن يعملوا تحت التوجيه المصرى الثقيل الوطأة ، وبذلك يضحون باستقلالهم السياسى والادبى .

وهكذا فان حماس المسئولين المصريين في تربية الانصار يأتى بنتيجة عكسية في بعض الأحيان، ويتجه الى اثاره نزاع وتمرد لا داعى لهما بين أولئك الذين لو انهم تركوا وشأنهم فربما تعاونوا تعاونا بناء مع بعضهم البعض ومع مصر .

وأحداث سوريا والعراق والجزائر واليمن — وهى الدول الاربع المتحررة الزميلة لمصر — تزودنا بثروة من الامثلة على أن أصدقاء مصر المزعومين استهدفوا للمضايقات ، وأحيانا لمحاولات الاطاحة بهم، لانهم لم يكونوا ناصريين بما فيه الكفاية . وهذه المعاملة تصدر غالبا من الناصريين المحليين المتنافسين أكثر مما تصدر عن القاهرة ولكن في جو من التشجيع المصرى . وفي البلاد الاخرى لم يكن الهجوم على أنظمة الحكم الاشد رجعية ، كافيا لاسقاطها ، ولكنه كان كافيا لى يشكل استنزافا شديدا لقدرتها البناءة .

ولهذه الاسباب نرانا مساقين الى النتيجة القائلة بأنه بينما فعلت الثورة المصرية الكثير لشحذ ادراك البلاد العربية الاخرى لحاجتها

الى الاصلاح ولقدرتها على ضمان مصالحها بفعالية فى مواجهة الدول الغربية - فان هذا وازنت فى الناحية المقابلة مظاهر مدمرة للوجود المصرى • والمقصود به سحق الثقة بالنفس والنشاط المستقل واستقرار الزعامة السياسية فى الدول العربية - وهى ماتحتاج اليه هذه الدول عاجلا اذا كان لابد لها من تقدم حقيقى سواء نحو الوحدة أو نحو الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الداخلية •

وفى مجال علاقات مصر مع الدول العظمى فانه يبدو أيضا أن الاهداف التى سيقى اليها مصر بالقوة الدافعة للشورة تجاوزت حاجاتها وقدراتها • وانه لنزق عند المصريين أن يفترضوا أن فى نطاق وسائلهم على المدى الطويل أن يحتفظوا باستقلال كامل فى الحركة على جميع الجبهات دون حاجة بهم الى تكييف أنفسهم بطرق أساسية طبقا لمصالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى •

وكما هو شأن المناضلين المحايدىن فى العالم الثالث فان المتحدثين الرسميين المصريين يؤكدون بكثير من الاقتناع أن سياستهم الخارجية ليست للبيع فى مقابل المساعدات • وبالتحديد فهذا معناه أن مصر مصمة على أن تتكلم وأن تعمل بكل مافى الكلمة من معنى طبقا لنظرتها الخاصة الى الشرق الاوسط وأفريقيا والشرق الادنى وغيرها من المشاكل الدولية ، بغض النظر عن آراء الدول العظمى وردود الفعل عندها • فلا القمح الأمريكى ، ولا الاسلحة السوفيتية ، ولا تصرفات الدول العظمى نفسها المتعلقة بالمسائل محل البحث - سوف تؤدى الى أى فرق •

ومهما يكن من عطف المرء على هذه المشاعر فانها تعكس واقعية ضئيلة بالنسبة لما هو كائن ، أو بالنسبة لما كان فعلا ، فى نطاق قدرة مصر على أن تعمل لحسابها • وانه لمن الطبيعى عند الدول العظمى نفسها أن تمارس قدرا من الاحتمال مراعاة لمصالح غيرها من الدول • وعلى مصر أن تشق طريقها بينها ، وفى هذه الشؤون التى

تهمها بصفة خاصة عرفت على الدوام - بطبيعة الحال - انها تهم
الآخرين بالفعل *

وفي مثل هذه المواقف فان المنازعات العنيدة لاتقيد دائما ، فهي
قد أفادت مصر في بعض المناسبات فحسب ، كالسويس ، حيث
استطاعت أن تظهر بتأييد الولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا
واسرائيل - أو في النزاع من أجل سوريا في ١٩٥٧ ، حيث كان
الاتحاد السوفيتي في موقف يستطيع معه أن يعوق الولايات المتحدة
وتركيا عن الحركة *

أما في مناسبات أخرى ، فقد عرف عبد الناصر حدود مركزه ،
واستجاب في تراجع حريص ، كما حدث في ١٩٥٨ عند زول
الامريكان والبريطانيين في لبنان والاردن ، أوفى سنة ١٩٦١ عندما
ذهبت القوات البريطانية الى الكويت ، أو في ١٩٦٤ عندما شرعت
اسرائيل في اقامة سد على نهر الأردن * وفي مواقف أخرى - حيث
تدخلت مصر - كما في اليمن والكونغو - فانها قد اعتمدت على
الامدادات ووسائل النقل السوفيتية ، وكان مستحيلا بالطبع على
المراقبين الاجانب أن يعرفوا ما الذي طلبه السوفيت أو تلقوه في
مقابل ذلك اذا قدر لهم أن يعرفوا أى شيء على الاطلاق *

ان القوة الدافعة المناضلة التي تولدت منذ الثورة قد أضافت
عنصرا متميزا « للحياد الايجابي » لمصر تجاوز مستوى الاستراتيجية
الدبلوماسية الى ما أسماه أحد المؤيدين في اعجاب « بالحياد
المسيحي » (١) *

وهو يتميز بجهد واع متصل لاتتحال دور قيادى بين الدول
الافروآسيوية وجعلها تتلاحم في قوة متماسكة في مواجهة تكتلات
الحرب الباردة * ويرى مختلف المراقبين هذا الشكل من الحياد في

(١) هاني صايغ - ديناميكيات الحياد في العالم العربي (شاندر - سان فرانسيسكو -
١٩٦٧) ص ٢٠٨ وما بعدها *

صور مختلفة ، فى حين يتفقون على حقيقة هى أنه يمثل فعلا تطورا
فى السياسة المصرية تجاوز مرحلة عدم الانحياز •

والتفسير الأكثر مجاملة هو أن ناصر ، عن طريق دوره النشط
فى الدعوة الى المؤتمرات الدولية ، وتبادل الزيارات الرسمية ، وغير
ذلك - انما يحاول أن يقيم جسورا بين المعسكرين ، وان يقود العالم
بعيدا عن الانحياز الثنائى ، كما نسب الى نهرو انه حاول ذلك •

وبالنظر الى الموضوع على ضوء المجاملة القوية ، فان ناصر
« المحاييد المسيحى » بدفاعه عن الارادة الذاتية ، وحقوق الامم
الصغيرة والضعيفة ، ووضع حد لاحلاف الدول الكبرى يمثل
وودرو ويلسون آخر معاصرا •

وثمة رأى أكثر تشككا لا يرى فى « الحيايد المسيحى » حركة من
أجل التوفيق وانما مطمعا مصرية يتشع بالايديولوجية للانفادة من
الثورة الوطنية فى العالم الثالث ، ومما لبعض الآراء
العامة الماركسية واللينينية من هوى بين الافريقيين والآسيويين ، ومن
حاجة الاتحاد السوفيتى الى شركاء بين الامم كمصر ليتخذ منها مأرب
أو مطايا للقوة السوفيتية • وطبقا لهذا الرأى كان « للحيايد المسيحى »
الأثر المبدئى فى توسيع نطاق الصدام بين مصر والقوى الغربية ،
ووضع مصر من الناحية الواقعية فى موضع الحليف الفعلى للاتحاد
السوفيتى - ومهما يكن فهو حليف يسعى الى استخدام السوفيت
لتحقيق أهدافه الوطنية الخاصة •

ان الأمر لم يتطلب وجود أى أيديولوجية خاصة - فيما خلا
الاستقلال الوطنى - لكى تتخذ مصر موقفا عاما مناهضا للاستعمار
فى ظل عهود الحكم المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية • ولا هو
مطلب أكثر من هذا الاعتبار - الاستقلال الوطنى - ليدفع بها الى
تحالف تكتيكى مع الاتحاد السوفيتى فى أواسط الخمسينات لمعارضة
حلف بغداد ومشروع أيزنهاور • انما الذى يتجاوز هذا الاعتبار هو
ميلها فى الوقت الحاضر - فى نطاق المذهب الاشتراكى المصرى

الراهن - الى اعتبار « الاستعمار » المصدر الرئيسى للتوترات الدولية ، وأكثر من هذا اعتناقها لوجهة نظر لينينية أساسا عن فحوى الاستعمار ومحتواه •

ان كل الاستثمارات الأجنبية الهامة فى بلاد العالم الثالث ، وكل اتفاقات الدفاع المعقودة بين هذه البلاد وبين الدول الغربية فى واقع الأمر - انما ينظر اليها فى ضوء هذه النظرية على انها تكون « الاستعمار الجديد » فى حين ان أى تمرد غامض يسارى النزعة على السلطة القائمة - بما فى ذلك السلطة الوطنية المحلية - قد يوصف بأنه « تحرر وطنى » • فالتقاء وجهات النظر المصرية والكتلة الشيوعية فى شئون العالم - فى نطاق مثل هذه الآراء - قد أصبح أكثر من اسلوب تكتيكى أو عرضى من املاء الظروف •

وهناك دون شك عديد من المسائل الدولية استمر موقف مصر فيها مختلفا عن موقف الاتحاد السوفيتى • والجدير بالذكر انها مسائل لا تتصل بصفة خاصة بالعالم الثالث ، كمستقبل المانيا المقسمة ، ونزع السلاح ، وسلة الامم المتحدة وسكرتيريتها العامة • ولكن الذى يهم مصر أكثر من أى شىء هو التطور السياسى لافريقيا وآسيا وهنا فان عمل الساعة هو القضاء على المصالح الغربية ونفوذها •

فالميثاق الوطنى المصرى يعلن ، من ناحية ، تكريس مصر جهدها لمحاربة الامبريالية والسيطرة ... فى جميع أشكالها وأقنعتها ، ومن الناحية لأخرى « السعى الدائب الى اقرار السلام » • وللتساؤل بأى منطق يقترن بالحرب والسلام فهنا جواب جدلى واحد متاح : ان « الحرب » ضرورية كشرط أولى « للسلام » • ومع ذلك فانه يكفى أن نلاحظ ان الافتراضات الكامنة تحت فكرة الحرب ضد الامبريالية تقضى على أى توقع جدى لموقف وسط بين كتل الحرب الباردة • فبينما أصبح ينظر الى الامبريالية ، بما فى ذلك الاستعمار الجديد ،

كامتداد فعلى للمصالح الغربية الاستراتيجية والاقتصادية ، فان هذه النظرية نادرة وقل أن تنطبق على المصالح السوفيتية •

وعلى هذا الأساس ، أشار مصرى ذكى فى مركز من مراكز المسئولية فى كلمته مع الكاتب الى « أنه يمكن اعتبار الاتحاد السوفيتى بلدا غير منحاز فعلا لأنه فى النهاية يدافع عن التعايش السلمى ويقف ضد الامبريالية » •

ومع هذا فان غرض السياسة المصرية فى نطاق هذا الجو الايديولوجى هو فى طواياه المنافسة المباشرة مع الأهداف الطويلة المدى للاتحاد السوفيتى حسبما تقدرها الحكومة المصرية •

ان النشاط المصرى يسير فى خط مواز ، بل حتى سابق ، للنشاط السوفيتى فى الشرق الأدنى وافريقيا، ويستخدم نفس التعليل المنطقى، ويعتمد على نفس الموارد المادية السوفيتية • ولكن هذا النشاط المصرى ليس نشر الشيوعية فى المنطقة أو تسليمها للسيطرة السوفيتية، انما الغرض هو احتلال الميدان قبل السوفيت لضمان أن تكون الزعامة فى افريقيا والعالم العربى مصرية قبل أن تكون روسية ، وان يكون توجيه السياسة الداخلية فى البلاد المعنية اشتراكيا وطنيا وليس شيوعيا ، فانه ينظر الى الثورة المصرية على انها بديل أو ترياق للشيوعية •

وفى نفس الوقت ، فان السوفيت يحتاجون — كما يعرف ناصر جيدا — الى مساعدته ، سواء للغرض المحدود من تقويض النفوذ الغربى فى المنطقة وحسب أو لاقامة نظام جديد من اختيارهم فى المجتمعات الوطنية المتطورة فى الوقت المناسب • ولتحقيق أى من الغرضين ، فان الزعماء ذوى النفوذ والشعبية من أهل البلاد يعتبرون أدوات أساسية لهم من القوة الذاتية • ففى حين يستمر الصراع ضد الغرب ، فان الأغراض النهائية للشركين لم تتوافق بعد بطريقة عملية • وبمرور الوقت سيكون نجاح أى من الطرفين فى استغلال تعاونه مع الطرف الآخر لبلوغ أهدافه الخاصة ذا أهمية قصوى •

وهنا يثور سؤالان صريحان : أولهما هو هل التفوق المادى
السوفيتى يرجع ميزة مصر كعضو وطنى جغرافى وثقافى فى المنطقة ؟
... وبغض النظر عن ارتياح السوفيت الى أن الدول الغربية هى
التي تخسر على أية حال ، فافهم يشعرون بشئ من الثقة فى انه مادام
النشاط المصرى يطرد بمساعدة الموارد المادية التي يقدمونها ، ففي
الوقت المناسب سيخبو وهم استقلال المبادأة السياسية المصرية ، تاركا
للسوفيت أن يرثوا المكاسب التي تحققت . وهكذا فان الشئ المهم
هو الاستمرار الراهن للشركة . وربما كانت مثل هذه الآراء فى ذهن
كوسيجين رئيس الوزارة حين صرح فى ٧ يونية ١٩٦٦ عقب عودته
الى بلاده من القاهرة قائلا :

« ان الجمهورية العربية المتحدة قاعدة هامة لتأييد التطور التحررى
والتقدمى فى جميع المنطقة المتسعة للشرق الأدنى وافريقيا ... » (انه
هام لنا) لأن يكون النفوذ المسيطر فى المنطقة فى يد دولة صديقة ،
على استعداد للنضال معنا من أجل تأكيد مبادئ عدم التدخل فى
الشئون الداخلية للشعوب ، ومبادئ التعايش السلمى -
والجمهورية العربية المتحدة هى احدى هذه الدول ... »

« فنحن وهم لنا نفس المصالح فيما يتعلق بالنضال من أجل
السلام وضد التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى ، وتقوية
الجبهة العامة المعادية للاستعمار . وتقوية الجبهة العامة المعادية
للإمبريالية ، فان جبهة القوى التي تتصدى للدفاع عن السلام
والديموقراطية ... »

وقد اتسع مؤخرا مشاطرة الماركسيين المصريين للسوفيت فى
تفاؤلهم ، وذلك عندما تخلصوا فى ١٩٦٤ من القيود والاضطهاد
المفروضة عليهم ، فأصبحوا الأنصار المؤمنين بنظام الحكم . والأسباب
المعلنة لهذا تثير السؤال التالى .

فبمجاراة التيارات الايديولوجية فى الحركة الشيوعية العالمية ،
وعلى أساس تحليلهم الذاتى للتطورات الاقتصادية والسياسية المصرية

المحلية ، - فانهم قد خلصوا الى أن عهد الرئيس عبد الناصر يسير
بشبات فى الاتجاه التاريخى المنشود صوب صورة للاشتراكية يمكن
أن يعتبروها صورة أصيلة •

ومما يدعو الى السخرية أن تتأمل اولئك الذين يشاطرونهم
الفكرة ، واولئك الذين يرفضونها ، فحسب المظاهر يأخذ برأيهم كل
من السوفيت وأشد الرجعيين عداوة لناصر فى البلاد العربية الأخرى،
فى حين أن رأى المضاد - وهو ان الناصرية ستظل دائما مغايرة
للشيوعية - انما ينادى به ناصر نفسه ، والصينيون ، وفريق متزايد
من أصحاب رأى القلقين فى وزارة الخارجية الامريكية •

٧ - السياسة الخارجية منذ ١٩٥٢

وجهة نظر مصرية

بقلم

خالد محيى الدين

لقد وجدت ان بحث الاستاذ كير يتضمن رأين أساسيين :

(أ) ان السياسة الخارجية المصرية منذ ١٩٥٢ كانت غامضة الى الدرجة التى ألقت الشك على خصيصةها الثورية ، وأوحت اننا نسير فحسب على نهج تقليدى فى السياسة يستند الى مراعاة الصالح الوطنى الذى يسمو على الثورة .

(ب) ان هذه السياسة الخارجية أدت بمصر - بوعى أو بلا وعى - الى أن تطابق مصالحها على مصالح الاتحاد السوفيتى ، بل حتى الى أن تخدم هذه الأخيرة بالوكالة .

ففيما يتعلق بالنطقة الأولى ، فان الغلطة الكبيرة للاستاذ كير هى أنه لم يفرق بين متطلبات السياسة الخارجية لمصر كدولة فى حالة ثورة من ناحية ، وبين مركز مصر كدولة من الناحية الأخرى . فمصالح مصر الوطنية البالغة التشابك ، والتزاماتها ، وتعهداتها ، ومتطلباتها - كثيرا ما تفرض على حكومتها الأخذ بسياسة خارجية قد لا تبدو ، على المدى القصير ، متمشية مع الاتجاه العام للثورة . فهى من حين لآخر قد تضطر الى عمل تنازلات هنا وهناك ، ولكن دون ان تنحرف أبدا عن أهدافها الثورية .

ومن ثم فان مركز مصر يبدو ، وهو يبدو فقط ، متناقضا بعض الشيء . فمصر الثورية تهاجم ماليزيا وتشجب سياستها فى كل مؤتمر ، بينما ، كدولة ، تحتفظ بعلاقاتها الدبلوماسية العادية معها .

وبالمثل ، فإن الوفد المصرى فى مؤتمر القارات الثلاث فى هافانا هاجم بغير تردد عددا من البلدان التى تحتفظ مصر معها بالعلاقات الدبلوماسية العادية وكان هذا الموقف حريا بأن يؤدى الى القطيعة لولا تسليم جميع الأطراف بهذه التفرقة بين مصر كدولة لاحد الشعوب لها مصالحها التقليدية ، وبين مصر الثورية .

والحقيقة أن التفرقة بين سلوك مصر كدولة وسلوكها كنظام ثورى فى مسائل السياسة الخارجية تصدق - بوجه أو بآخر - على جميع البلاد ، فكل من الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية لها أهداف وتحتفظ بمراكز وخطط أيديولوجية تختلف على وجه ما عن سلوكها العملى فى سياستهما الخارجية التى غالبا ما تملئها مقتضيات التشابك اليومى للعلاقات الدولية .

فمحاولة الاستاذ كير تاويل مثل هذا التعارض الظاهرى فى سياسة مصر الخارجية على أنه يمثل طرازا من الغموض خاصا بمصر وحدها - انما هو اساءة تفسير للموقف . فاذا كان هناك شىء من مثل هذا الغموض ، فانه كامن فى طبيعة العلاقة بين الدولة وبين النظام القائم أو الحكومة ، وهو شائع فى جميع البلاد . فاذا كانت الحكومة المصرية تجنح من حين لآخر الى اجراء تنازلات قليلة فى عملية المساومة ، فان هذا السلوك تمليه مواقف عملية تعبر عن ميزان القوى من ناحية ، وعن الطبيعة الحقيقية ومدى الامكانيات الوطنية الكامنة . واذا كان لنا أن نصدر أى حكم على مثل هذه السياسة ، فانه يجب علينا أن نأخذها ككل فى اعتبارنا وأن نقيمها فى خطوط عريضة وكاتجاه عام ، بدلا من أن نركز على الظواهر الضئيلة للتذبذب والمساومة .

واتهام مصر الثورية بأنها انحرفت عن الطريق الثورى لمجرد انها اتخذت مسلكا مسالما ، أو انها اتخذت مسلكا متشككا نحو مؤتمرات القمة - هو استنتاج غير سليم نابع من الخلط بين أهداف الثورة وبين التكتيكات المتغيرة وعلاقات الدول .

ان سياسة عقد مؤتمرات القمة انبثقت من الحاجة الوطنية الى مواجهة القوى التى تهدد الوجود العربى فى جملته ، وبالتالى تهدد جميع الانجازات والتطلعات الثورية لمصر وبالمثل القوى الثورية فى العالم العربى .

ولقد كان من الضرورى توحيد القوى والامكانيات العربية لاجباط محاولة اسرائيل تحويل نهر الاردن . ولما كانت هذه المحاولة تمس ، أولا وأخيرا ، مشروعات تنفذ فى بلاد عربية عديدة ، ورصدت موارد ضخمة مشتركة لتمويلها ، فان تنفيذ هذه المشروعات وانشاء منظمة تحرير فلسطين قد مثلا انتصارات حقيقية انتزعتها القوى الثورية من القوى الرجعية المتخلفة فى العالم العربى . ومع ذلك فان اعتناق مصر لسياسة القمة لم يمنعها فى خلال فترة مهادنة الحكومات الرجعية من تأييد الحركات الثورية فى كل أرجاء العالم العربى ، وبالتالى لم يتأثر مركزها الحقيقى ازاء الرجعية والتقدم . وقد ظلت مصر متشبثة بسياسة القمة الى أن ثبت ان التمسك بهذه السياسة لأبعد من ذلك أمر عقيم .

وأحب أن اوضح أن مركز الزعامة الذى اتخذته الثورة المصرية فى العالم العربى هو النتيجة المباشرة لوحدة الأمانى لجميع القوى الثورية فى المنطقة ونجاح مصر فى تحقيق بعض الأهداف العامة الجوهرية . فلا محل اذن للتهمة القائلة بأن الحركات الثورية فى كل بلد فى العالم العربى تابعة لنظام الحكم المصرى . وحقيقة الأمر ان هذه الحركات وجدت فى الأهداف الثورية التى اعتنقتها مصر علانية تعبيرا ملائما عن كفاحها الخاص لتحقيق أهدافها المحلية المحددة وأهدافها العامة المحددة .

وهذه هى الكيفية التى تفهمها القاهرة الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين مصر والقوى الثورية فى العالم العربى . لقد كانت هناك بكل تأكيد أخطاء قليلة هنا وهناك ارتكبها أشخاص بصفتهم الفردية يشغلون مناصب ذات مسئولية ، ولكن أليس هناك من لا يفهمون روح الثورة

فهما جليا • لقد كان هؤلاء من بين الصفوف الخلفية ولم يكن بينهم من يمكن أن يقال عنه أن لديه نفس الدافع الثورى للضمير الذى لدى قيادة الثورة المصرية •

أما فيما يتعلق بسياسات الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وكذلك الروابط الوثيقة التى تحرص عليها مصر مع الدول الافريقية والآسيوية - فهذه أيضا تتاج حافز عام فى الدول المستقلة حديثا لكى تتبع خط تطور خاص بها • ولو ان هذه البلاد سلكت طريق الرأسمالية لكانت قد أصبحت بالضرورة توابع للقوى الامبريالية •

ان الدول الحديثة الاستقلال التى ترفض ، بدرجات متفاوتة ، أى شكل من أشكال السيطرة الأجنبية تجد نفسها يطيبة الحال فى جبهة عامة مع الدول المعارضة للنفوذ الامبريالى ولنفوذ الدول الاستعمارية القديمة • وكيفما كان الأمر فان نفس تركيب القوى الوطنية التى تحكم هذه البلاد النامية ، وبالمثل طبيعتها الثورية - تحفزها بنفس القدر الى عدم الانضمام الى أية كتلة ، مثل الكتلة الشيوعية •

وقد انتقلت سياسة العالم الثالث من هذه المعارضة للامبريالية ، وهى المعارضة التى توصف بعدم الانحياز الى المعسكر الشيوعى • وهو تعبير طبيعى للقوى الجديدة ، المستقلة عن كلتا الكتلتين اللتين يزداد الشعور بنفوذهما وثقلهما فى ميدان السياسة الدولية • ومفهوم أن درجة الحياد فى هذه الدول كما هو الشأن فى درجة معارضة الامبريالية ، تتفاوت فى شدتها ما بين بلد وآخر •

وما من شك فى أن مصر - التى اتخذت موقفا غير سلمى ضد أى شكل من اشكال التدخل الامبريالى بتخليص اقتصادها وتجاريتها الخارجية وتجاريتها الداخلية من جميع النفوذ الأجنبى ، وباتخاذ اجراءات جذرية لتصفية الاقطاع وكبح الرأسمالية الجامحة داخل البلاد - لا شك أن مصر هذه تمثل أكمل صورة لعدم الانحياز • ولهذا فان مصر تشكل نموذجا رائعا يمكن أن يلهم بلادا عديدة تتطلع اليها فى اعجاب ، وخاصة باعتبارها بلدا صغيرا استطاع ان يقاوم -

باستمرار وبفعالية - جميع المؤامرات والمناورات الامبريالية ، وجميع أشكال التدخل مهما كان المصدر الذى يأتى منه ، واستطاع أن يقوم بدور مطرد النجاح فى السياسة الدولية •

وقد أدى هذا الى تضخيم المسؤوليات التى أخذتها مصر على عاتقها بما بدا عند بعض المتشائمين انه تجاوز طاقتها • ومهما يكن فإن مصر تؤمن بحتمية اضطلاعها بهذه المسؤوليات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتأمين طريق الحياد وعدم الانحياز الذى اصطفته لنفسها •

ومصر تدرك ان قدرتها الذاتية على مواصلة كفاحها مشروطة بتضامن الجبهة التى تسلك نفس الطريق نحو نفس الأهداف فى نطاق العالم العربى أو العالم الثالث وان أية ضربة توجه الى أى عضو فى هذه الجبهة سوف تؤدى حتما الى عزلها • وهذا يفسر اصرار مصر على أن تؤيد بأى ثمن جميع البلاد التى تتمسك بنفس الأهداف • وهذا التأييد هو عندها مسألة حياة أو موت •

وهذا هو السبب فى أن مصر أيدت بغير تحفظ ثورة اليمن ، والعناصر الثورية فى شبه الجزيرة العربية ، والسبب فى انها أيدت العناصر الأكثر تقدما وتعلقا بالحرية فى الكونغو وفى غيرها من البلاد الافريقية •

والقول بأن هذه السياسة تطابق سياسة الاتحاد السوفيتى هو قول غير سديد •

ان مصر كانت ومستظل دائما مرتبطة بسياسة عدم الانحياز نحو كل من الكتلتين الشرقية والغربية • والواقع ان المحافظة بعناد على هذا الاتجاه قد جعلت منه طابعا مميزا للسياسة الخارجية المصرية ، ارتفع به الى مستوى الالتزام الأدبى • واذا كانت سياسة مصر تبدو غالبا متفقة فى أوجه كثيرة مع سياسة الاتحاد السوفيتى فهذا مرجعه ببساطة الى حقيقة واقعة هى ان كلا من مصر والاتحاد السوفيتى يشتركان فى شىء واحد ، هو بالتحديد معارضتهما للامبريالية •

ان مصر تشكل بنفسها مياستها الخاصة بها ، وتستوحى في ذلك مصالحها فحسب ، وتسترشد فقط بمبادئها الثورية ، غير متأثرة على الاطلاق بعلاقاتها بالاتحاد السوفيتى . فمعادنها للامبريالية، ومعاداتها للمراكز الرجعية في اليمن وفي جنوب بلاد العرب ، واصرارها على تصفية جميع القواعد العسكرية في عدن وكينيا وليبيا وأى مكان آخر ، ومحاولاتها اقتلاع جذور الاستعمار والاستعمار الجديد من جميع الأرجاء - كل هذا ينبثق من كل من الممارسة الثورية المصرية، ومن تطورها الداخلى الاجتماعى والاقتصادى نحو الاشتراكية .

ولعل خير دليل على أن سياسة مصر ليست متأثرة بعلاقتها بالاتحاد السوفيتى الحقيقة الواقعة وهى انها استمرت تأخذ بنفس سياسة معاداة الامبريالية وتأييد سياسة التعايش السلمى ، حتى خلال خلافها الكبير مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية في نهاية سنة ١٩٥٨ وما بعدها .

وثمة مسألة أخرى جوهرية تحكم سياسة البلاد النامية ، هى رغبتها في الاحتفاظ بالعلاقات التجارية الدولية على أساس المساواة فيما يتعلق بأسعار المواد الخام والرسوم الجمركية ، والقروض ... الخ . ومصر بصفة خاصة تهتم بهذا الموضوع بسبب برامجها الطموحة الواسعة النطاق للتنمية . وفي هذه الناحية تحتل مصر بين البلاد النامية مركزا قياديا يزج بها الى صدام مباشر مع بلاد الغرب الأكثر تقدما في الصناعة . واذا كان الاتحاد السوفيتى قد أيد المواقف التى اتخذتها احدى وسبعون دولة في مؤتمر جنيف (١) ضد الدول الغريبة - فان مصر كانت دولة واحدة فحسب بين العديد من الدول ، ولهذا لا محل اطلاقا للحديث عن التماثل بين سياسة مصر وسياسة الاتحاد السوفيتى .

والتقدير الأكثر دقة لهذا الموقف هو أن نقول انه هو الاتحاد السوفيتى ، مستوحيا سياسته المعادية للامبريالية ، هو الذى أيد

(١). معادلات التعريف الجمركية والتجارة الدولية - المخرّد .

سياسة احدى وسبعين دولة ، دون أن نقول بالرأى الآخر ، رغم ان الاتحاد السوفيتى يعد من بين كبريات الدول الصناعية ، وانه بهذا التأيد لا يجنى الا القليل - وبالاختصار فان الاستاذ كير يأخذ علينا أننا وجدنا حلفاء أكثر استعدادا من الغرب لفهم مشاكلنا وتأيد وجهة نظرنا •

ان النضال ضد الامبريالية والاستعمار يوحد قوى كثيرة لولا ذلك لكانت على خلاف • وليس مستغربا أن تكون على صدام بعضها ضد بعض ، وليس منطقيا أن نقول ان كل اولئك الذين يشاركون فى مثل هذه السياسة العامة هم من الشيوعيين ، أو أنهم يؤيدون الشيوعية ، لمجرد انهم يشاطرون الاتحاد السوفيتى عداً مشتركاً للامبريالية •

واساءة تفسير الخطوات السياسية يصدر عن الخلط بين حركتين متميزتين : حركة التحرير الوطنية ، والحركة الشيوعية • وحتى رغم انه قد تكون لهاتين الحركتين نقط تلامس عديدة جوهرية - مثل عدائهما المشترك للامبريالية - فانهما تبيان ، بأى تحليل هادف وسديد ، حركتين متميزتين تماما •

« الجزء الثالث »
التطورات الثقافية

٨ - التطورات الثقافية والفكرية في مصر منذ سنة ١٩٥٢

بقلم

لويس عوض

إذا ما ارتد المرء الى الوراء متأملا الفترة السابقة للثورة ، فانه يميل دائما الى أن يجد تخومها الطبيعية في الحرب العالمية الأولى من ناحية ، وفي الحرب العالمية الثانية من الناحية الأخرى • ولهذا فهناك بعض التبرير لوصف هذه الفترة بانها : فترة ما بين الحريين •

ومع هذا فقد يبدو أكثر دقة لو أن هذه الحدود زحزحت الى الأمام قليلا بحيث تبدأ من ثورة سنة ١٩١٩ ، وان تشتمل أيضا على سنوات العواصف والضغط السبع التي سبقت ثورة ١٩٥٢ مباشرة • وعند هذا يمكن للمرء أن يصف هذه الفترة بأنها فترة ما بين الثورتين • وبهذه الكيفية فان روح الزمان والمكان سوف تقتربان معا •

ودون البحث عن التماثل التاريخي الذي لا لزوم له ، فان هناك دلائل كثيرة على ان ثورة ١٩٥٢ المصرية كانت في الحقيقة مستمرة سبع سنوات ، بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٢ ، وبلغت ذروتها في انفجار ٢٣ يولية ، بنفس المعنى الذي قد نقول به من أن ثورة ١٩١٩ المصرية استمرت أربع سنوات من العواصف والضغط ، من ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حتى اعلان دستور ١٩٢٣ • وفي كلتا الحالتين كانت سنوات التفريخ الجراثومي هي سنى الحرب ، وفي كلتا الحالتين أدت الثورة الى اقامة نظام جديد للحكم ، وفي كلتا الحالتين تسببت الثورة في نقل السلطة الى قطاع معين من البورجوازية الوطنية ، وكل منهما واجهت مجموعة مختلفة من التحديات وكل منهما اعتنقت أيديولوجية مختلفة واسلوبا مختلفا •

واذا كانت ثورة ١٩٥٢ قد احتاجت لفترة أطول لكي تنتصر ، بمقارنتها بثورة ١٩١٩ ، فقد كان هذا بسبب محاولة فاشلة لامتناسها عن طريق حرب فلسطين - وهي محاولة ساعدت فحسب على تشكيل مسيرتها وأهدافها المبكرة . بل انها أضفت عليها قوة دافعة متجددة .

ولقد اتيح لثورة ١٩٥٢ ان تنضج عندما نجحت في حل القضية الوطنية بانقاذ مصر من الشباك السياسية والاقتصادية للامبريالية البريطانية خاصة والامبريالية الأوروبية بوجه عام . وذلك لأنها وجدت نفسها وجها لوجه ازاء الأحداث الرئيسية التي ظهرت في مولد الاربعمينات وبالتحديد : كيف يعاد تنظيم المجتمع المصري اقتصاديا واجتماعيا على السواء على أساس إعادة مقاليد السلطة الى الشعب .

فبمجرد قيام الثورة صدر قانون الاصلاح الزراعي ، مع إلغاء الملكية ودستور ١٩٢٣ وجميع الأحزاب القائمة . وقد أفادت هذه الاجراءات في تحطيم القوة السياسية لحكم الأقلية من أصحاب الأرض ، والتي أطلق عليها خطأ اسم الاقطاع ، وكذلك حكم الوكلاء الوطنيين البورجوازيين . ولقد كان كلاهما متهما بتجميد القضية الوطنية وعرقلة الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي الى درجة جعلت البلاد مفتوحة أمام الشيوعية .

وبدلا من ذلك سمح للبورجوازية الوطنية - ان لم تكن قد شجعت - بأن تزدهر الى الدرجة التي حدثت بثورة ١٩٥٢ الى اعلان الميثاق الوطني في مايو ١٩٦٢ ، الذي كانت له جميع خصائص الثورة البورجوازية من طراز ثورة كرومويل المتزمت .

ففي سنة ١٩٦١ أصبح واضحا ان البورجوازية ليست خيرا من بحكم أقلية أصحاب الأرض وطبقة مستشارى العهد البائد ، حيث انها بنفس القدر اتجهت الى عرقلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للثورة نحو علاقات طبقية أكثر ديموقراطية من الناحية الاقتصادية ، فضلا عن هذا فقد كانت باسم مكافحة الشيوعية في الداخل والخارج على

استعداد للتضحية بالسيادة الوطنية وذلك بالسير مع القوى التي تسير مع البلاد الرأسمالية الأجنبية في سياستها العامة وفي تعاضدها .
ونتيجة لهذا اجريت تفرقة شاقة ومحكمة في الميثاق الوطنى بين البورجوازية « الوطنية » والبورجوازية المحلية المستوحاة من الأجانب ، فأباحت الأولى والغيت الثانية بملكية الدولة للمنشآت الكبيرة .

وبادراك الثورة ان جوهر الديموقراطية هو نقل السلطة السياسية الى الشعب ، وبادراكها ان السلطة السياسية تكون بلا معنى بغير القوة الاقتصادية — فان ثورة ١٩٥٢ اختارت طريق الاشتراكية بنفس الطريقة التى اختارت بها ثورة ١٩١٩ طريق الديمقراطية الليبرالية ، وثورة ١٨٨٢ طريقة تمصير الجيش والادارة اللذين يسيطر عليهما الأتراك .

وسواء كانت الاشتراكية أو ديموقراطية ليبرالية أو تمصيرا — فان المبدأ الثورى المصرى لم يكن أبدا مبدأ فلسفيا تجريديا ، فقد كان دائما مبدأ ماديا ، واقعيا متبصرا وعلمانيا الى أقصى درجة . وفى أى وقت من الأوقات لم يتورط أبدا فى عقيدة صوفية عن الحق الالهى فى شئ أو فى آخر . . أو فى التطلع الى وهم الاتويا (المدينة المثالية) ، وانما كان دائما يواجه الأمور بشجاعة ، ويسمى الأشياء بمسمياتها . وكان بكل تأكيد بعيدا عن التمدى أو الوحشية .

ويمكن تتبع العلمانية الأساسية للمبدأ الثورى المصرى الى الوراء الى سنة ١٧٩٨ ، تاريخ بث الروح العلمانية فى مصر بواسطة بونابرت وبعثته العلمية . والواقع ان بونابرت لم ينشر العلمانية فى مصر الا من الناحية التاريخية ، فمجرد أن رفع اغلال الأتراك والمماليك اكتشف انه يتعامل مع شعب علمانى فى جوهره ، بلا أوهام عن الحكم الالهى للخليفة العثمانى . وكان عليه أيضا أن يكتشف عاجلا انه شعب بلا أوهام عن مبادئ الثورة الفرنسية بالمثل .

وقد عبر عن هذه العلمانية أبلغ تعبير مواقف الزعماء الفكرين

والثقافيين في ذلك العهد (أى علماء الأزهر) ، الذين أبدوا - بزعامة الشيخ الشرقاوى - استعدادهم للاضطلاع بمسئولية حكم مصر مستقلة عن سيطرة الخليفة العثماني * وباستثناء السيد عمر مكرم - الذى هرب مع المماليك والأتراك الى خارج الحدود المصرية ، ربما بسبب مركزه الدينى فى العالم الاسلامى ككتيب للإشراف أو الرئيس الأكبر للطوائف الصوفية - فإن العلماء جميعا اشتركوا فى الديوان الأصغر ، أو مجلس الوزراء ، وفى الديوان الأكبر ، وهو الصورة البرلمانية فى ذلك العهد ، وعملوا فى مثابة على اقامة دولة علمانية ، واقتصاد علمانى ، ومؤسسات علمانية فى أرض مصر ، وطبقوا على الحياة المصرية كل ما ظنوه نافعا من التقاليد المدنية الاوروبية ، والتجارب الاجتماعية ، والمعلومات العلمية * بل انهم ادخلوا العلمانية فى المناهج الدراسية فى الأزهر ليجعلوا التعليم الاسلامى يتلاءم بمزيد من الفاعلية مع تحديات ذلك العصر *

ولقد كان الأزهر هو الذى تزعم الوطنية المصرية لطرد الفرنسيين واقامة مملكة مصرية تحت حكم محمد على - وليس الاخوة السريون أو أشباه السريين من رجال الدين المعروفين باسم طوائف الصوفية أو طوائف مشايخ الطرق ، التى كانت تعمل باتصال وثيق مع الخليفة العثماني أو المماليك باسم وحدة الاسلام *

وبعد انتضاء ثمانين عاما ، أى فى سنة ١٨٨٢ ، كان الأزهر مرة أخرى هو دعامة الوطنية المصرية والقوة المحركة فى التجربة الثورية المصرية * وفى سنة ١٩١٩ كان دور الأزهر فى توحيد الامة المصرية معروفا تماما بحيث لا داعى لتكراره هنا * وفى جميع الحالات أبرز المبدأ الثورى نفسه فى فكرتين أساسيتين : مصر ذات سيادة ، ودولة علمانية *

وكان هذا هو الشأن على عهد محمد على ، وعرابى ، وزغلول ، وناصر * وفى جميع الحالات كان المبدأ المضاد للثورة يبرز نفسه فى صورة السيادة الأجنبية والاحياء الدينى للحق الالهى للخليفة ، أو

الخدوي ، أو الملك • وأحدث صورة لهذا هو الحق الالهي (١) •

وفي جميع الحالات كان الأزهر ، رمز الديانة الوطنية الرسمية ومؤسساتها ، يقف راسخا وراء السيادة الوطنية والدولة العلمانية • وفي جميع الحالات كان الاسلام غير الرسمي للطوائف الصوفية شبه السرية - ذات الأصل الغامض نسيبا والتي قد ترجع الى المؤسسات الفاطمية الروحية في العصور الوسطى أو الى ما قبل ذلك ، والتي لم يدرس بجدية تاريخها أو علاقاتها - كان هذا الاسلام غير الرسمي يجذب نموذج الحكم الديني حتى اذا كان معناه خضوع السيادة الوطنية •

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أنه في جميع الحالات كان الاتجاه الرئيسي للثورة الوطنية متعلقا ، معتدلا ، عمليا ، خاضعا للقانون ، ومستندا الى تأييد أغلبية الشعب ، ومظهرا قوته الحقيقية بالارادة الجماعية ، وبالعامل الجماعي السلمى ، أو السلمى نسيبا • وذلك في حين ان المبدأ المضاد للثورة - والذي لم تكن له أبدا جذور حقيقية في التربة المصرية - كان دائما يبرز نفسه بأعمال جنونية من العنف ، والاعتقالات الفردية والأقوال الاتحارية غير المتعلقة •

فلم يكن عن طريق بحار الدم العالية ان الأزهر نصب محمد على واليا ، أو أن عرابى فرض انذاره على الخديوى ، أو أن زغلول قاد الثورة في ١٩١٩ ، أو أن ناصر وضع نهاية للملكية وصفى حكم مصر بالأقلية شبه الاقطاعية •

والحق ان أكثر هذه الثورات الدموية ، وهى ثورة ١٩١٩ ، كانت ملاكا للرحمة والحب اذا قيست بغيرها من الثورات الوطنية ، كالثورة الصينية أو الجزائرية أو الفيتنامية ، ناهيك عن الثورة الفرنسية والثورة الروسية وحرب كرومويل الأهلية والحرب الأهلية الاسبانية •

(١) الإرشد العام للاخوان المسلمين - الكاتب •

وعلى العكس من ذلك كانت الوسائل البوليسية للثورة المضادة في مصر كابوسا حقيقيا * فاغتيال بطرس غالى ، ومحاولات الاعتداء على حياة السلطان حسين وزغلول وصديقى والنحاس وناصر ، ومصرع السردار (١) وأمين عثمان وأحمد ماهر والنقراشى ، وحريق القاهرة والقنابل الموقوتة في دور السينما وكذلك المنظمات شبه العسكرية في الثلاثينات الخ — كل هذا كان من عمل الهيئات السرية وشبه السرية غير المتعقلة * والالتجاء الى العنف هو دائما دليل على عدم الشرعية وعدم تمثيل الشعب *

وهكذا سوف نجد أن الحركات الثقافية والفكرية المصرية ، بغض النظر عن ظلها ومجالها ومظهرها ، كانت تجنح منذ ١٧٩٨ على الأقل الى أن تتبع مسارين ، أحدهما رئيسى ، أى العلمانى الذى هو وطنى ومعتدل فى كل من طابعه المحافظ أو المتطرف — وثانيهما أقل شأنا ، أى حكم رجال الدين ، الذى هو متطرف وارهابى ، واقتران هذين المسارين يؤكد معنى الاستمرار للتاريخ المصرى *

ومما له مغزاه ان الشيخ درفاعه الطهطاوى (احد المصلحين الأهرين وأحد من تشربوا الأفكار الثورية الفرنسية والذى كان الأب الروحى للتححر المصرى ومؤخرا للنزعات المتطرفة الراديكالية) كان قد نفى الى السودان خلال حكم عباس الأول ، وان الطهطاوى منذ زمن مبكر فى سنة ١٨٣٠ امتدح عند المصرين النظام الجمهورى لفيليب ايجاليتيه وترجم الى العربية ميثاق ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا *

ومما له مغزاه أيضا ان احمد فارس الشدياق — وهو لبنانى مشاغب تشبع بالماسونية المسيحية ، وكان هو نفسه مناديا بالاشتراكية المسيحية فى العالم العربى ، وفيما بعد اعتنق الاسلام ووضع نفسه فى خدمة الباب العالى — ان الشدياق كان أول من هاجم عرابى باسم الباب العالى *

(١) المختل سبلى استاكه باشا سردار الجيش المصرى فى نوفمبر ١٩٢٤ — الكاتب ر

ان مثل هؤلاء الرجال كانوا رمزا لعصرهم ، وتأثيرهم في تغيير الأشياء لم يزل يشكل مصائر الحياة الفكرية والثقافية المصرية حتى القرن العشرين . وقد سرى مسلك الطهطاوى الى محمد عبده ، وقاسم أمين ، ولطفى السيد ، وطه حسين ، وعلى عبد الرازق ، والعقاد ، وسلامة موسى ، ومحمد مندور . أما مسلك الشدياق فسرى الى عبد الرحمن الكواكبي ، ورشيد رضا ، وعبد العزيز جاويش ، وطنطاوى جوهرى ، وحسن البنا .

ومع ذلك فدعنا لا نفوص بعيدا في الزمن الخالى اذا كان لنا أن نصل الى سنة ١٩٥٢ وما بعدها . وبهذا الاستقطاب في ذهننا فانه يكفى أن ندرس في ايجاز الحياة الفكرية والثقافية المصرية فيما بين ثورة ١٩١٩ و ثورة ١٩٥٢ .

ان هذه السنوات الثلاثين العجيبة كانت متسمة بما يمكن أن يسمى الأشكال التحررية الليبرالية الديمقراطية في السياسة ، والاقتصاد ، والثقافة . وانى لأصر على كلمة « اشكال » لان الديمقراطية التحررية من أوجه كثيرة ، سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة، تقوم كمسرح شكلى مجرد من أى محتوى حقيقى . فانه يكفى أن نذكر أنه في المجال السياسى خلال هذه الأعوام الثلاثين التى توسطت الثورتين — يكفى أن نذكر أن الحكومات التى تشكلت بممارسة الارادة الشعبية لم تستمر أكثر من أربعة أعوام ، عامين منها قبل ثورة ١٩٥٢ مباشرة ، وعامين مشتتان على مدى ربع قرن .^٤ باقى المدة فقد اتسمت اما بالحكم الفردى للعرش أو بحكومات الأقلية وبرلمانات تكونت بانتخابات مزورة بالتنفيذ الشكلى الدستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ .

ومهما يكن من شكليتها فان الديمقراطية الليبرالية كانت موجودة فعلا ، مصطنعة ، ولكن حقيقية . ولقد كان لثورة ١٩١٩ هدفان مزدوجان : تحقيق السيادة الوطنية بتخليص مصر من الحكم الأجنبى، وتحقيق السيادة الشعبية بالقضاء على سلطة التاج . وقد ظهر نجاحها

الجزئى فى تتابع سريع بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ البريطانى من جانب واحد بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة ، وبإعلان دستور سنة ١٩٢٣ مع تحفظ واحد ، هو أن الدستور منحة من الملك الى شعبه المحبوب •

ولقد كانت هذه التحفظات الخمسة هى التى جعلت السيادة الوطنية المصرية والسيادة الشعبية مجرد أشياء اسمية فيما بعد • ورغم ان هذه التحفظات الخمسة كانت من الوجهة النظرية البحتة مرفوضة من الشعب المصرى وزعمائه ، الا انها كانت مقبولة ضمنا فى الممارسة العملية حتى من جانب غلاة الوطنية وغلاة الديموقراطية •

ولقد كان فى قبول زغلول فى سنة ١٩٢٤ تشكيل وزارة دستورية ما وضع نهاية طبيعية للنضال الثورى من أجل السيادة الشعبية ، وفى قبوله الدخول فى مفاوضات مع رمزى ماكدونالد على القضية المصرية ما وضع نهاية للنضال الثورى من أجل السيادة الوطنية ، وبهذا تحولت السيادة الشعبية والسيادة الوطنية الى مسائل قانونية بحتة • وبتأمل الظروف القائمة فانه من المشكوك فيه جدا ان أيا من منتقدى زغلول كان يمكن ان يفعل خيرا من هذا ، بما ان غلاة الأحرار — لطفى السيد وزملاءه — كانوا على استعداد لمسألة البريطانيين لاتقاذ الديموقراطية ، أما غلاة الوطنيين ، حافظ رمضان ورفاقه فكانوا على استعداد للتجاوز عن الديموقراطية فى سبيل تحقيق الأهداف الوطنية • ولقد كان الجانبان يفكران فى حلقة مفرغة ، ويعملان بمعزل عن الشعب المصرى ، وكان عليهما فى النهاية أن يستندا الى سلطة التاج أو الى سلطة البريطانيين للاستمرار فى زعامتهما السياسية •

ومما يدعو الى السخرية حقا انه فى مناسبات عديدة ، وخاصة فى مواجهة أى ضغط شعبى خطير — كانت السلطتان تأخذان نفس الاتجاه • ولقد كان كفاح زغلول وخليفته النحاس خلال العشرينات وما بعدها حتى الغاء معاهدة ١٩٣٦ البريطانية المصرية تمليه املاء مطلقا المحافظة على هذه السيادة الوطنية الشكلية وأيضا السيادة

الشعبية الشكلية • وكانت ١٩٣٦ هي سنة تصفية كل من الكفاح الوطني والكفاح الديمقراطي ، فهي تضع النهاية غير الرسمية للاتجاه الليبرالي في مصر ، مرموزا لها بقبول التصالح مع بريطانيا والعرش • ولقد اقترن افلاس الديمقراطية الليبرالية المصرية في ١٩٣٦ - كنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٣٠ ولانتصار الفاشستية والنازية في ايطاليا والمانيا - بتفشى العناصر الفاشستية في مصر منذ أوائل الثلاثينات وخاصة بين الطبقات المتوسطة الدنيا • وخلال تلك الحقبة ولدت ثلاث مجموعات ديكتاتورية على التعاقب : الاخوان المسلمون الذين أحيوا في وضوح النظرية القديمة لحكم الدين ، مركزين جهودهم في المراحل المبكرة على الدين أكثر من السياسة ، وذلك لكي يرسوا منظمتهم على قاعدة راسخة قبل أن تبرز كقوة سياسية •

والمجموعة الثانية هي حزب مصر الفتاة الذي قام على غرار حزب تركيا الفتاة ، داعيا الى ديكتاتورية علمانية تهدف الى تجديد مصر الاستعمارية عن طريق عقيدة فلسفية للوحدة الاجتماعية وعبادة الدولة •

وأخيرا ، حزب العمال شبه العسكري بزعامة البرنس عباس حليم الذي ترسم فيه آليا التجربة النازية ، ولكنه كان أضعف المجموعات الثلاث ، اذ كانت له المظاهر الخارجية دون العقيدة الفلسفية ولذلك كرس كل جهوده لمهمة سلبية هي تخريب الحركة العمالية الديمقراطية الليبرالية في مصر بالعمل المباشر في توافق مع التاج • وكذلك فقد ترتب على الحركات المعادية للفاشستية في الحرب الأهلية الأسبانية مولد مجموعة رابعة ديكتاتورية ، هي الشيوعية، التي انتشرت أساسا بين الطبقة المفكرة •

لقد أثمر التاريخ المصري لفترة ما بين الثورتين اتجاهاين رئيسيين سيطرا على الحياة المصرية الثقافية والفكرية خلال العشرينات ، وأيضا في الثلاثينيات حتى تسوية ١٩٣٦ الكبرى على وجه التقريب • فمما

يدعو الى الغرابة حقا ان ظهرت حركة رومانتىكية فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه حركة التنور ، اذا جاز لنا أن نستعمل الاصطلاح الاوروبى الشائع •

فقد غذت الوطنية الليبرالية والديموقراطية الليبرالية العاطفة الرومانتىكية ، فتجلت فى الموسيقى الكورالية الخفيفة المرحية لسيد درويش ، وفى النحت النبيل الجاد لمحمود مختار ، وفى التعريب الحزين للمنفلوطى لروايتى بول وفرجينى ، وماجدولين وفى تراجم الزيات الرائعة لآلام فتر لجهوته والبحيرة وجرازيلا للامارتين ، وفى ترجمة محمد عوض للجزء الأول من فاوست لجهوته •

تلك كانت الأيام التى قام فيها يوسف وهبى وجورج أبيض وروز اليوسف وفاطمة رشدى بالتمثيل - أمام جمهور فياض بالحساس - لروايات لويس الحادى عشر لكازيمير دى لافينى وسيرانوا دى برجراك لأدموند روستان والنسر الصغير لدوماس وغادة الكاميليا لدوماس - هذا اذا تجاوزنا عن سيل جارف من الروايات الحزينة التى ترجمت أو اقتبست أو عربت محليا •

أما فى ميدان الشعر فقد كانت عبقرية أحمد شوقى الشامخة ونحدها - وهو نفسه قد ارتد رومانتىكيا فى أخريات أيامه - هى التى أجلت ازدهار مدرسة أبوللو لأبى شادى وتاجى وعلى محمود طه ، وهى مدرسة أكثر عريضة ومجونا من مدرسة أبوللو الأصلية •

فكان بعد وفاة شوقى فى سنة ١٩٣٣ ان وقعت مدرسة أبوللو على قدميها • ورغم انه كان لجبران خليل جبران رواج واسع فى مصر فى العشرينات الا أن المصدر الحقيقى للشعر الرومانتىكى المصرى كان هو أبو القاسم الشابى ، كما كان لايليا أبى ماضى تأثير فعال • ولكن الصورة العملاقة للرومانسية المصرية كانت - وهذا هو الأمر الغريب - لعباس العقاد ، الذى لا يمكن أن يتصوره أحد رومانتىكيا بسبب استغراقه فى التقاليد الكلاسيكية • ومع ذلك فقد كان العقاد أقوى معبر فى مصر عن الفلسفة المتعالية • ولقد كان فى كل من حياته

ورسائله مزيجاً من كارليل وايمرسون . ورغم انه كان ، من بين جميع الكتاب المصريين ، أقوى مدافع عن الديمقراطية الليبرالية حتى سنة ١٩٣٦ ، فانه هو نفسه كان أبعد الناس عن الليبرالية وعن الديمقراطية في تناوله للحياة والفن .

فقد كانت فلسفته في الفن تقوم على الحق الالهي للشاعر ، وهو شيء يماثل « فيتس » لشيلى ، والعبرية الخلاقة لجوته في « العاصفة والقوة الدافعة » ، وحتى في « الشعر والحقيقة » ولم يكن امس . بوادلى وبوسانكيه بغير تأثير عليه ، ولكنه كان أشد اتصالاً بكارليل . ولقد كان العقاد شديد التشبع بالمثل العليا الالمانية من فيشت الى نيتشه الى درجة لا تجعل منه ليبرالياً مخلصاً . والواقع أن صلتة الوحيدة بالليبرالية كانت ايمانه المطلق بقيمة الفرد وامكانياته . . وقد تطورت عبادته للبطولة الى مذهب أصيل تجلى بارزاً في تصويره العملاق لسعد زغلول في سنة ١٩٣٦ ، وفيما بعد في كتبه الشهيرة « العبريات » وهى عن سير الشخصيات العظيمة في الاسلام في عهده الزاهر .

وحسبنا هذا عن التقاليد الرومانتيكية . أما من الناحية التاريخية فقد الهمت تلك التقاليد الوطنية الليبرالية والديموقراطية الليبرالية واستوحا منها . ولقد كانت زاخرة بالمشاعر والعواطف ، وكان الحماس هو مبدؤها الغلاب السائد . انها كانت مدرسة للخيال هذبتها المثالية العلمانية الفرنسية والفردية الواقعية الانجليزية . . أما من حيث وجهها النضالى فقد تجلى في كتابات العقاد العاصفة الثائرة ، وتجلى وجهها المتعرب من الواقع الى الخيال في التأملات الحزينة للمنفلوطى والزيات ، وفي شعر ناجى ورفاقه .

وقد بزغ فجر الرومانتيكية المصرية في سنة ١٩٣٦ أو نحو ذلك . وآخر الباقيين احياء من اشباعها - مثل محمود حسن اسماعيل وصالح جودت وعبد الرحمن الخميسى واحمد فتحى وكامل الشناوى في ميدان الشعر ، ويوسف جوهر وسعد مكاوى وابراهيم الوردانى

وزكريا الحجاوى فى ميدان النثر — هؤلاء بددوا معظم قوتهم فى
الحقبة التالية ، ثم ارتدوا بعد ذلك عاجزين عن التعبير عن أى معنى
خلاق .

وعندما أصبحت الوطنية الليبرالية والديموقراطية الليبرالية
لا معنى لها ، فإن هؤلاء الكتاب البورجوازيين انكمشوا فى المؤخرة
وافسحوا المكان لجيل من الروائيين الفرديين أقل رومانتيكية وأكثر
قوة لكى يتلاءموا مع الموجة الصاعدة لمدرسة الواقعية التى كانت قد
بدأت تستجمع قوتها منذ نهاية الحرب ، أى جيل يوسف السباعي
واحسان عبد القدوس وأمين يوسف غراب ومحمد عبد الحليم
محمود ، وأخيرا ثروت أباظة .

وهنا يكون لدينا اما طراز مبهج مشرق من القصة وأما تف
بورجوازي خفيف لمخازي المجتمع البورجوازي ، أو أوصاف ذات
معدب. ومعنيين للسلوك الجنسي المنطلق للحيوان البورجوازي .

ولعل فرديتهم المناضلة المنحرفة من الأوهام ، والتي كانت فاشية
وجارفة فى أواخر الأربعينات وفى غضون الخمسينات — هى التى
قضت فى المهد على مدرسة الواقعية الاجتماعية فى ميدان القصة
وأطفأت النبوع المرفه ، وان كان متعبا غير معتد بنفسه ، لأمثال
يحيى حقي وشكري عياد ويوسف الشرنوبى ، وجعل من العسير جد
على الروائيين الناشئين — كفتحي غانم ومصطفى محمود ومحمود
السعدنى وعبد الله الطوخى وصبرى موسى — أن يجدوا اقبالا أكبر .

والحقيقة القائلة بأن فن القصة فى مصر قد انتهى اليوم الى طريق
مسدود ، وانه ليس هناك جيل ناشئ معترف به من رواة القصة فى
الوقت الراهن — ربما كانت راجعة أيضا الى هذه الحقيقة .

وكيفما كان ، فإن روائيى بورجوازيين من ذوى النبوغ الكبير
استطاعا لا أن يبقيا وأن يستمروا فحسب ، وانما أن ينتصرا أيضا على
هذه المدرسة من روائيى الطبقة المتوسطة المترفين ، ونعنى بهما نجيب

محفوظ فى الأربعينات ويوسف ادريس فى الخمسينات ، أولهما عن طريق النظام وضبط النفس ، وثانيهما عن طريق الفوضى الشاملة . وكلاهما زج بنفسه بنجاح كبير فى الواقعية الاجتماعية كتاباته المبكرة ، ولكنهما اكتشفا أخيرا ان فى مقدروهما أن يقدمنا رائعا بأن يعبرا عن الروح المعذبة لجيلهما الذى سحقته المنظمات الاجتماعية المتهاوية والقوى المظلمة الغامضة البائدة التى تتحكم فى مصير الانسان .

وفى رأى أن محفوظ وادريس هما الكاتبان الوحيدان من كتاب القصة اللذان يمكن أن يصمدا لاختبارات الزمن . ومحفوظ مازال مخلصا لمادته ، وهى القصة . أما ادريس ، فهو فنان خلاق من طراز أكثر شرودا وتشبثا - ولهذا فهو أكثر درامية ومأساوية - ويبدو أنه فى بعض الأحيان يقنط من مادته ، القصة ، فيحاول أن يجرب حظه فى الدراما . وكلاهما ليس له من يخلفه .

والاتجاه الثانى الرئيسى فى فترة ما بين الثورتين هو مدرسة التنوير الفلسفية التى يتزعمها طه حسين ، والتى كان أباهما الروحى الحقيقى هو لطفى السيد . انها فى السياسة محافظة وذات نزعة ارسطوية ، وان كانت ليبرالية فى أفكارها . وهى المدرسة التى كانت خير من صان نواميس المذهب العقلى فى تاريخ مصر الحديثة . انها مدرسة رفيعة الثقافة ، ومتشككة الى أبعد الحدود ، ودائما تنادى بالتسامح الدينى وعدم التعصب . ولم تقابل بالحماس أو التجاوب .

وكانت هذه المدرسة تدافع فى بطولة عن حرية الفكر ، وحرية البحث ، وحرية التعبير . وكان أنصارها من الارستوقراطيين الاصلاء أو المنتسبين الى الارستقراطية : على عبد الرازق ومصطفى عبد الرازق وعبد العزيز فهمى وغيرهم . وكان أغلبهم ينتمون الى الحزب الدستور الحر ، العدو الرئيسى للوفد . وكان محمد حسنين هيكل - الذى بدأ حياته الأدبية بكتاب عن جان جاك روسو ، عضوا فى هذه المجموعة . وقد انتقل طه حسين ، أعلى

كتابهم صوتا ، الى الوفد بعد وفاة زغلول ، وهم بمعارضتهم
للبرالية ومعارضتهم للنظم الدستورية في السياسة - حسبوا انهم
يدافعون عن الديمقراطية لا عن حكم الغوغاء ، مقتفين في ذلك آثار
لطفى السيد الداعية الكبير لمذهب ارسطو .

ولعل للمرء أن يقول في مستهل العشرينات أن التنوير الذهني
الفرنسي هو الذى أخفى ارهاية أو يعقوبية الروماتيسكية الفرنسية ،
وان المذهب العقلى المصرى حارب وخسر العديد من المعارك .

وقد تجلى ايمان طه حسين المبكر بفلسفة ديكارت في محاولته إعادة
دراسة الشعر والأساطير الاسلامية ، بنفس الروح التى أعاد بها وولف
دراسة أشعار هومبروس . وقد صودر احد كتبه ، وقدم الى
المحاكمة ، وعن طريق النفوذ السياسى للمتنورين وحده استطاع أن
يتفادى السجن وأن يعود الى مقعده في الجامعة .

ونفس الشيء تقريبا حدث لعلى عبد الرازق حينما أراد أن يقرر أنه
ليس للخلافة أسس دينية في الاسلام . ومع ذلك فان المذهب العقلى
المصرى قد ترك بصمات قليلة جدا في الحياة الفكرية المصرية . وقد
سجلت سنة ١٩٣٦ الاندثار غير الرسمى للروماتيسكية المصرية .
والمحتمل أن التأثير الكبير الذى مارسه طه حسين على الحياة الفكرية
المصرية كان راجعا الى تخليه عن الارستقراطية المتنورة وانضمامه الى
غوغاء الأمس .

ولقد كانت يعقوبية العامة علمانية ، وكذلك كان شأن المذهب
العقلى للنخبة المختارة . وثورة ١٩١٩ لم تكن ضد الحكم البريطانى
فحسب ، وانما كانت أيضا ثورة الطبقات الوسطى المصرية ضد
الحكم الملكى المطلق وحاشيته التركية الارستقراطية . فأى شيء
يشتم منه رائحة « التركية » كان ينظر اليه في ارياب ، والعطف
الناصر للاتراك كان يعتبر خطرا كامنا .

ومع أنه لم يكن هناك خطر حقيقى من العودة مرة أخرى الى نطاق

السيادة التركية نظرا لأن السيادة التركية أصبحت منذ ١٩١٨ اسطورة من أساطير الماضي • الا أن ذكريات مساوىء الحزب الوطنى كانت لا تزال حية فى أذهان المصريين - ذلك الحزب الذى ، بعد وفاة مصطفى كامل ، دافع بغير تحفظ - باسم وحدة الاسلام - عن قضية الامبراطورية التركية فى مصر ، وبالمثل عن الحكم المطلق الكامل للخدويين • وكان هذا هو السبب فى أن ثورة ١٩١٩ اتخذت من بدايتها حتى نهايتها طابعا علمانيا صريحا بل مناضلا ، تجلى فى الوثيقة التى أجمعت عليها جميع القوى الثورية بفصل الدين عن الدولة • وحتى الأنصار الشبان للحزب الوطنى والمتأثرين بمثال أتاتورك - وهم قلة على أية حال - حولوا بطريقة ما اعجابهم بالخليفة العثمانى الى اعجاب بتركيا الفتاة ، داعين الى نهضة وطنية على نفس النسق •

وظل هذا الاتجاه يعمل فى الخفاء خلال العشرينات الى أن أبرزته الى السطح أزمة سنة ١٩٣٠ وانتصار الفاشستية فى ايطاليا والنازية فى المانيا •

وكان الحدث الرئيسى فى الثلاثينيات هو الموت الطبيعى للوطنية الليبرالية والديموقراطية الليبرالية المصريتين ، والذى جاء فى أعقاب تسوية ١٩٣٦ التى صفت الكفاح الوطنى القائم على الخطط الكلاسيكية ، أى على خطط الأحزاب فى المفاوضات السلمية ، وأبرزت الى الضوء مشاكل الإصلاح الاجتماعى •

وبنشوب الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة ما يمكن أن يعمل بشأن الكفاح الوطنى باستثناء طريق التعاون مع المحور ، ولهذا كان أمام المفكرين الوطنيين سبيلان ليس الا مفتوحان أمامهما للاختيار : فاما أن يصبحوا فاشيين علنا ، واما أن يصبحوا شيوعيين مناضلين • ومع تجميد القضية الوطنية لسنوات مقبلة ، أى الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فانه كان على الأحزاب التقليدية المتلهفة الى تبرير وجودها أن تصلح برامجها الاجتماعية أو تغامر بأن تفقد التأييد الشعبى ، على الأقل بين كتلة المثقفين • وقد اخفق معظمها ، بما فيها

الوفد ، فى مواجهة الموقف الجديد ، وتجمدت بدرجات متفاوتة فى نطاق المذهب المحافظ ، مجندة المزيد من الباشوات ، ومعتمدة أكثر فأكثر على سلطة الملك ، مما زاد سلطان التاج •

وعند الطبقات المثقفة فى الثلاثينات كانت الفاشستية هى الحل الأسهل ، نظرا لأن هذه الطبقات كانت تنتمى أساسا الى البورجوازية الصغيرة ، ولانها كانت لا تفهم الا قليلا مشاكل الطبقة العاملة وحدها ، بل حتى ولا تعطف عليها الا قليلا •

والمثقفون اليساريون الذين يتزعمهم سلامة موسى اتجهوا الى الاشتراكية الفابية أو الى الشيوعية • أما المثقفون اليمينيون فقد شكلوا من فلول الحزب الوطنى شعبا ثلاثة ، وان كانت متميزة ، من الجماعات الديكتاتورية الفاشستية : الاشتراكية الوطنية العلمانية لمصر الفتاة ، والاشتراكية الاسلامية لحكم الدين للاخوان المسلمين والاشتراكية الملكية لعباس حليم • أما المجموعة الكاملة للحزاب التقليدية للوطنيين الليبراليين والديموقراطيين الليبراليين ففى حين انها تفككت الى جماعات مفتتة عديدة فانها تجمدت فى مركز سياسى واقتصادى متعلق بديموقراطية صورة متجردة نسبيا من أى محتوى اجتماعى حقيقى •

ولهذا كان مما أثار الدهشة أن جميع الأضواء الباهرة لسنة ١٩١٩ عجزت عن أن تتلاءم مع الموقف الجديد • لقد استمروا طبعا يكتبون بحكم العادة ، ولكن منذ سنة ١٩٣٩ لم يكن لديهم شىء ايجابى يقولونه الا القليل • وليس من باب الصدفة أن هيكى الذى ألف فى العشرينات كتابا عن جان جاك روسو تحول فى الثلاثينات الى اميل درمنجهام ، وأصبح المؤرخ الكبير لسيرة النبى محمد •

ومنصور فهمى ، الذى كان فى يوم من الأيام كاتب رسالة ساخطة على مركز المرأة فى الاسلام - تحول فى الثلاثينيات الى العظات الدينية • ومنذ سنة ١٩٣٩ وما تلاها أصبح المازنى مملا وغير ممتع • أما العقاد فكان قبل سنة ١٩٣٦ قد فرغ من جميع مؤلفاته الهامة عن

بث المذهب العلماني في النقد العربي ونشر الفكر الفلسفي الأساسي
للقرون التاسع عشر بأسلوب غامض متعال • وكتابه العظيم الأخير عن
سعد زغلول ، وهو تحفة رائعة في عبادة الأبطال ، يبدو وكأنه مريثة
لعهد مات واندثر • ومنذ ذلك الحين وما أعقبه تحول الى كتابة تراجم
السير للشخصيات الدينية الشهيرة •

أما الكتاب الخلاق الأخير لطف حسين — « مستقبل الثقافة في
مصر » — وهو دفاع بليغ عن القيم العلمانية والانسانية الغربية —
فقد ظهر عند نشوب الحرب العالمية الثانية • ومنذ ذلك الحين تحول
الى كتابة تراجم رائعة لسير النبي محمد والخليفين عثمان وعلى •

وكيفما كان فانه يبدو أن هيكل والعقاد وطف حسين — في مواجهة
التهديد الزاحف بنكسة العودة الى حكومة القرون الوسطى الدينية
في السياسة والثقافة والفكر — كانوا يحاولون ، بوعي أو بغير وعي،
أن يعيدوا كتابة تاريخ الاسلام على أساس علمي ، وان يسبقوا عليه
الطابع المعصري بابرار مزيد من التأكيد على العوامل التاريخية أو
السيكولوجية في مواجهة العناصر الميتافيزيقية •

وبعد ذلك بعشرين عاما جاء كتاب عبد الرحمن الشرقاوي « محمد
نبي الحرية » المطبوع في عهد الثورة ملتزما ناموس التاريخ العلماني،
وفي هذه المرة كان ذلك على أسس المادية التاريخية • ومما هو جدير
بالتنويه ان كتاب الشرقاوي بيع منه في شهر واحد ٢٢ ألف نسخة
عندما اخرج منذ عامين في طبعة الجيب •

ومع ذلك فانه في الأربعينات كانت هناك نبرة اعتذار عن هذا
المسلك ، ليس الى درجة التفكير عن تكريس طويل المدى لنشر القيم
العلمانية وانما لاقامة الدليل على أن تناول الحياة والمعرفة بأسلوب
علماني ليس بالضرورة مناقضا للايمان الديني •

وقد مد العقاد — على سبيل المثال — تواريخه عن السير الدينية
الى ما يجاوز الاسلام • وكفى بذلك حديثا عن نهاية المذهب العقلي
المصري •

وأخر لمسة في هذه الصورة لافول الليبرالية كانت تحول اللهب
الروماتيكى لمدرسة أبوللو الى وهج خفيف ، ما لبث أن خمد تماما
خلال سنى الحرب •

وبنشوب الحرب أعد المسرح لجيل جديد من الكتاب والمجموعة
جديدة من القيم ، حتى قبل أن يخرج جيل ١٩١٩ نهائيا بزمن طويل •
وكان ذلك في الوقت الذى ظهر فيه لأول مرة محمد مندور ونجيب
محفوظ وعبد الرحمن بدوى وراشد البراوى وخالد محمد خالد وأنا
نفسى • وبامتناء نجيب محفوظ الذى كان عندئذ منهما فى صقل
تجاربه الواقعية الأولى فى ميدان القصة ، فان الآخرين جميعا كانوا
يناضلون من أجل نوع واحد من السلوك الاجتماعى أو ما يشبهه •
وفى حين كان مندور منهما فى وضع أسس الراديكالية المصرية
بالتعاون مع الوفد بين اليساريين ، كنت أنا متأرجحا بحدة بين
الاشتراكية والديموقراطية ، محاولا أن أتلصص سلامى الروحى فى
مزيج من الاشتراكية الديموقراطية •

أما الدكتور بدوى — وهو فيلسوف بتكوينه ، فقام بالدعوة الى
الفكر المثالى الألمانى من هيكلى الى سبنجلر مارا بنيتشه ، ومنذ هزيمة
المثالية الالمانية تحول الى الوجودية ، وهى الفلسفة الطبيعية للمذهب
التيانى المكبوت (أى الثورة على العرف وبخاصة العرف الاجتماعى
والفنى) •

ومن الصعب أن نقول ما الذى كان يبغيه حقا راشد البراوى —
وهو الداعية الاقتصادية — ففى حين ترجم « رأس المال » ، فانه رحب
بهارولد لاسكى ودولة الرفاهية ، أما خالد محمد خالد ، وهو مصلح
دينى له بعض الشأن والشعبية ، فقد كرس مؤلفاته لتفسير الاسلام
بطريقة ديموقراطية ليبرالية بكل معنى الكلمة وعلمانية الى أقصى
حد ، وبلغ من ليبراليته انه الفى نفسه منعزلا فى برج سحرى يشرف
على بحار غادرة شديدة الخطر •

وشخصيات فترة الحرب الأقل شهرة هى رمسيس يونان وجورج

حنين وأنور كامل وكامل التلمسانى الذين من خلال مجلتهم «التطور» و « المجلة الجديدة » ، تلهوا بالغوص فى التروتسكية والسيريازم • ولكنهم ما لبثوا أن انسحبوا من الحياة العامة عقب الحرب مباشرة • وفى الحقبة السابقة لثورة ١٩٥٢ ظهر لفترة قصيرة كاتبان تقديميان من الجيل الأصغر أيضا : رشدى صالح بمجلته « الفجر الجديد » ، ومصطفى منيب بمجلته « حرية الشعب » وترجمته لفوتنامارا •

وكيفما كان فقد كانت راديكالية محمد مندور هى ذات التأثير الأعظم فى الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ • فقد كان مندور وحده هو الذى استطاع أن ينفذ الى أهل الفكر ، وأن يصل الى الجماهير بطريقة لم يسبقه إليها أحد من قبل فيما عدا العقاد وطه حسين • وإذا كان لشعبية مندور أى مغزى على الإطلاق فذلك هو أن المزاج المصرى أكثر تقبلا للفلسفات الاصلاحية المعتدلة منه الى أية صورة من صور التطرف •

لقد كانت الشيوعية شائعة فحسين بين طبقة المفكرين المتعلمة تعليما غربيا ، فى حين أن تعاليم الاخوان المسلمين عن الحكومة الدينية ، ومذهب عبادة الدولة للفاشيست المصريين - أصبحت فقط مثيرة للاهتمام عن طريق العنف والاعتداء لأقلية ربيت على الحق • وقد عاشت كل من المنظمات الشيوعية والحكم الدينى مع الراديكالية المعتدلة للعامة فى هذه الفترة المصرية السابقة لثورة ١٩٥٢ ، ولكن باعتبارها جماعات سرية هستيرية ليس الا ، فانها تمثل معتقدات وأساليب متعصبة غير مصرية •

وكان الموقف فى سنة ١٩٥٢ هو هذا : كانت البلاد على استعداد للتغيير وكانت هناك طبقة مفكرة كبيرة ، تحظى بتأييد شعبى كبير ، ومتشعبة بمعتقدات راديكالية متطرفة تتأرجح من الجمهورية والراييكالية الى الاشتراكية المعتدلة أو الليبرالية المقيدة • وكان جوهر هذه الطبقة علمانيا فى نظرتها الى الحياة • وفى أقصى اليسار كانت هناك أقلية من الشيوعيين المناضلين ، وفى أقصى اليمين أقلية من

الاخوان المسلمين المناضلين والفاشيست من أعضاء مصر الفتاة
السابقين الذين قاموا بحوادث شغب في العامين السابقين للثورة •

وقد اختلف كل من اليسار واليمين مع الثورة، أما الوسط الضخم
فكان حائرا في موضوع الحريات الديمقراطية • والبلاد التي كانت
خلال الثلاثين عاما الماضية (من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢) تعلق آمالها على
الايضاح التقليدية للحكومة البرلمانية حتى في مواجهة الحكم المطلق
لاشباه الاقطاعيين والرأسماليين - فقد أصبح الكثيرون من أهل
البلاد يظنون الآن أن في امكانهم تحقيق الجمهورية والاصلاح
الزراعى ، على أن يحتفظوا في الوقت ذاته بالأوضاع الكلاسيكية
للديموقراطية الليبرالية •

وأهل الرأى - الذين كانوا معزولين عن الجماهير - لم يفعلوا الا
القليل لايضاح الموقف ، ان لم يكونوا قد أضافوا مزيدا من الحيرة ،
فقد كانوا كمن يريدون الكعكة جاهزة ليلتهموها • كان هذا هو
الموقف في سنة ١٩٥٤ •

وفي مارس ١٩٥٤ حين أخذ الاستاذ وحيد رأفت - وهو قانونى
شهير - يطوف بالجامعات محرضا على اعادة الحكم الملكى ، وحيث
أخذ معظم الزعماء المسئولين للأحزاب التقليدية يعرضون جهرا على
اعادة النظر في قانون الاصلاح الزراعى - اذ ذاك أصبح جليا عند
الكثيرين أن ما كان يسعى اليه هؤلاء لم يكن الديمقراطية وانما
احياء الامتيازات الطبقية وعودة حق الملكية غير المقيد •

وعندئذ فقط ، وخاصة منذ باندونج (١٩٥٥) وحرب السويس
(١٩٥٦) ، بدأ أهل الفكر التقدميون المصريون يتصالحون تدريجيا
مع الثورة • ومع ذلك فان هذا الصلح لم يكن كاملا الا بعد اعلان
الميثاق في ١٩٦٢ • وفيما بين هذا كانت هناك من حين لآخر خلافات
بين الثورة والطبقة المثقفة ، من كلا اليمين واليسار أغلبها بسبب
التطرف العام لأهل الفكر •

ومعظم المتاعب نشأت من حقيقة ان الثورة المصرية كانت في آن واحد واقعية ومعتمدة • ولكونها واقعية ، فان تقدمها من مرحلة الى أخرى لم يكن وفقا لأى نموذج مرسوم ، فإسء فهمها غالبا من الجناح الأيسر وكذلك الجناح الأيمن للمثقفين الذين ألفوا عادة أن يسيروا الى الواقع من خلال نماذج مثالية ومبادئ مقررة بدقة • ولكون الثورة معتدلة ، فانها كانت تعمل دائما على أن تخلص نفسها من الميول الشديدة الرجعية أو الشديدة التقدمية التى سوف تنحرف بها عن الطريق الوسط •

ومهما يكن ، فان اعلان الميثاق فى رأى وضع حدا لهذين المصدرين الرئيسيين لسوء التفاهم المحتمل • فان مجرى الثورة الاشتراكية المصرية تحددت خطوطه هناك - بوجه عام ، ولكنها واضحة • والذين يرغبون فى مخاصمة الثورة انما يرغبون حقيقة فى مخاصمة الميثاق الذى اشتمل على عقدنا الاجتماعى لجيل قادم أو نحو ذلك •

ومع هذا فيمكن أن يضاف الى ذلك أن هذه الطبيعة الواقعية للثورة المصرية - وان كانت قد ضمنت انتصارات عملية ضخمة فى العديد من الجهات ، الا انها المسئولة أساسا عن الاضطراب العام فى الفكر المصرى فى نظرياته وتحليلاته وانتقاداته فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والفلسفة الأخلاقية • فان الحركة السريعة لماسك الدفة الذى يقود مسيرة الثورة - وغالبا وسط صخور خطرة - تركت كتابا كثيرين لاهتى الأنفاس وعاجزين عن اللحاق بالأحداث •

ان الفكر النظرى يحتاج أرضا ثابتة مستقرة ورأيا بعيدة المجال • وهذا هو السبب فى أن المفكرين والمحللين المصريين يبدون فى أغلب الأحيان أقرب الى المدافعين أو المعقبين على أحداث وقعت ، مقدمين توجيها قليلا عن الحاضر ، ورؤيا ضئيلة عن المستقبل •

يبد أن هذا النقد للثورة المصرية ، مهما كان من سلامته ، هو فى الحقيقة نقد لجميع الثورات والعهود الثورية • ومن الصعب أن

نهتدى الى ثورة واحدة فى التاريخ المدون للانسانية ازدهر فيها حقا
الفكر النظرى والفلسفات غير العملية • وهذا الرأى لا ينصرف فقط
الى الثورات الدموية الشهيرة ، كالثورة الفرنسية أو الثورة الروسية،
فالجميع يعرفون أنه لم يكن لانجلترا على عهد كرومويل الا فكر
ضئيل جدا حتى بعد أن استقر له الأمر خمسة عشر عاما وصيا على
العرش • وان أمريكا كان لها فكر قليل جدا على عهد واشنطن أو
لينكولن •

وحتى الثورة السلمية لقانون الاصلاح الكبير الصادر سنة ١٨٣٢
لم يكن الا القليل لكى تقدمه فى سبيل الفكر النظرى أو الفن
الخلاق • وآل كنجسلى ومسر كاسكل لم يكونوا بالشئ الذى
يزهى به كثيرا فى تاريخ الأدب الانجليزى • ولقد كان الاعداد الكبير
لسنة ١٨٣٢ هو الذى خلق بينثام وجودوين وجيمس ميل وورد
سورث وبليرون وشيلى بنفس الطريقة التى خلق بها الاعداد الكبير
لسنة ١٧٨٩ ، فولتير وديديروه وروسو وهولباخ وكوندورسيه
ومايلى • فالثورة اذا ما أسفرت عن نظام للحكم فالذى يؤخذ فى
الحسابان هو ما قبلها وما بعدها، فان الثورة قد يحكم عليها بانجازاتها
العملية أكثر من مساهمتها النظرية •

وهكذا فان الثورة المصرية انتجت القليل جدا من النظريات النظرية
والتحليلية والنقدية فى ميادين العلم السياسى والاقتصادى
والسكولوجى والفلسفة الأخلاقية •

ومن الحق أن المرء قد يعترف باخلاص بأن طبيعة البحث قد
فسدت بسبب التركيز الشديد على العملى والنافع منفعة مباشرة ،
وعلى الزائف الذى لا بد منه فى العلم الذى يصاحب عادة التوسع
الديموقراطى ، وعلى المسار ذى الاتجاه الواحد للأفكار أو الافتقار
الى الحوار القوى بين المفكرين المصريين ونظرائهم فى البلاد الأكثر
تقدما •

والتركيز الشديد فى عهد الثورة على التیکنولوجى والعلم

التطبيقى لمواجهة مطالب التنمية الاقتصادية كان بغير شك على حساب الدراسات الانسانية * ومن المؤكد انها بذلك التركيز قد أمدت البلاد بطبقة كبيرة من الفنانين ولكنها فى الوقت نفسه قد أجهدت وغيرت من طابع طبقة المفكرين عندنا *

ورغم ذلك فان الثورة المصرية من الناحية الأخرى هيات قوة دافعة هائلة ومجالا واسعا للحوافز الخلاقة المبتكرة عند الكتاب والفنانين * فانشاء وزارة الثقافة فى سنة ١٩٥٧ أتاح للدولة رعاية جميع صور التعليم غير الرسمى والثقافة غير الأكاديمية *

والحياد الصارم الذى تحرته الدولة بين مدارس الفن والأدب المختلفة ، القديم منها والجديد وفى مواجهتها - وهو دليل جديد على الطريق الأوسط الذى تصمم الدولة على التزامه - هذا الحياد قدم قوة دافعة لما هو حيوى ، وترك المضمحل العفن الى مصيره * لقد أطلق الفيض التلقائى للأساليب والأحاسيس الجديدة التى ما أن أعطيت حتى أصبحت قادرة على أن تكتسح الواجهات المتداعية للثقافة الشكلية الموروثة عن العهد البائد ، رغم مالها من دعائم باعثة على الرهبة من التقاليد التى أضفى الزمن عليها القداسة * ولا تزال هنا وهناك جيوب قليلة لم تطهرها الثورة ، ولهذا فهى تبدو شاذة لا تتلاءم اطلاقا مع العصر ، ومع ذلك فهى لا تشكل تهديدا بنكسة الى الماضى *

وهذا الانتصار للإبداع الجديد يظهر أكثر ما يظهر فى ميادين الدراما ، والشعر ، والفولكلور والفنون التشكيلية ، ولكنه أقل ظهورا فى ميادين القصة والكتابة * وانشاء الكونسرفتوار وأوركسترا القاهرة السيمفونى ومدرسة الباليه وفرقة الكورال الملحقه بدار الاوبرا بين الاهتمام الرسمى بالموسيقى الكلاسيكية التى لم يكن يهتم بها فى العهد القديم الا المجتمع الاجنبى فى مصر ودوائر محدودة جدا ممن يقدرونها من المصريين ذوى الثقافة العالية *

وفى ميدان الدراما انتقلت مصر منذ ١٩٥٢ - وشكرا لسنة ١٩٥٢

— من مرحلة الترجمة والاقتباس الى مرحلة الابتكار • وكان الانجاز ايجابيا بحيث يمكننا أن نتكلم اليوم في اطمئنان عن بدايات مسرح وطنى • فقبل الثورة كانت المسرحية الجادة يعرقها دائما الجمود الصلب للعربية الفصحى التى كانت تعوق التعبير التلقائى عن مشاعر الانسان ، وترتفع بكل من الفكر واللغة الى مايجاوز متناول الواقعية وتمحو جميع ظلال اللون أو الشعور المحلى ، وتجعل الدعاية مستحيلة الا بالعبارات العالمية ، حتى ان كاتبها كبيرا كتوفيق الحكيم ، وهو المؤسس الحقيقى للدراما المصرية من جميع الوجوه ذات الشأن ، اضطر أن يلتزم الموضوعات والاساليب العالمية عندما قرر ذات يوم فى الثلاثينات أن يهجر اللغة العامية وأن يتبنى الكتابة بالفصحى ، منكمشا أمام هجمات الحريصين على اللغة الذين يتزعمهم طه حسين •

ولكى ينقذ فنه تلمس سبيله الى وسيلة ثالثة أطلق عليها اسم « اللغة الوسطى » : وهى تسوية أريد بها ارضاء كل من المتشددين والعامية • وفى رأى أنه لم يفلح فى ذلك أبدا ، فاستعمال اللغة العامية — وان كان شائعا فى العهد السابق وخاصة فى روايات الريحانى وبديع خيرى — كان دائما مرتبطا بالكوميديا الخفيفة والمسرحية الهزلية والنكات والملح •

وزيادة الاهتمام باللغة العامية فى أواخر الاربعينات ومستهل الخمسينات كان ناجما عن نمو الاهتمام بالواقعية الاجتماعية فى كل من القصة والدراما • ولقد انهزم الواقعيون الاجتماعيون فى الخمسينات أمام الروائيين البورجوازيين فى ميدان القصة ، ولذلك تحولوا الى الدراما ، وهى صورة للتعبير أكثر ذاتية وان كانت أقل صراحة ، وقد نضحت واقعتهم الاجتماعية الفجة واستوت رمزية اجتماعية ، ولعل هذا القناع كان ضروريا لهم لكى يستمروا أحياء كفنائين •

وهؤلاء الكتاب المسرحيون لم يعودوا بعد يترجمون أو يقتبسون ،
وانما يعتمدون اعتمادا كليا تقريبا على مصادرهم الخاصة • انهم
يختارون موضوعاتهم الخاصة سواء كانت محلية أو عالمية ، وينسجون
حبكاتهم المسرحية الخاصة ، ويخلقون أبطالهم الذاتيين ، ويستعملون
تعبيراتهم الخاصة • وهم غالبا ما يأخذون مادتهم من حياة الناس •
انهم مازالوا في حاجة الى أن يتعلموا الكثير ، ولكن البدايات
مبشرة جدا •

وفي ميدان الشعر كانت العقبة الرئيسية أيضا هي جمود الاوزان
الكلاسيكية التي تتجلى في ايجاز فيما يطلق عليه وحدة الوزن والتثام
القافية الواحدة • وعلى أحسن الاحوال فان الشعر العربي عرف
صورة المقاطع الشعرية الموروثة عن الاندلسيين ، والتي أقبل على
استعمالها بشدة الشعراء الرومانيون في الثلاثينات والاربعينات •
وصلاح عبد الصبور واحمد حجازي الشائران ضد تلحين
الكلاسيكي وتوحيد أوزانه وكلماته الطنانة — احرزا انتصارات
مذهلة في ايقاع الالحان وتشعب الاوزان ، وتدرج الطبقات ، وذلك
بالاسلوب الجديد لعلم العروض القائم على وحدة القصيدة وتنوع
القافية •

وما من شك في أن اطلاق العفوية بدافع من جو الثورة هو الذي
أتاح لحساستهما المركبة أن تقتحم طريقها الى الجديد من الاساليب
والاوزان الشعرية •

ونفس العملية أخذت طريقها الى ميدان الرسم • فالأكاديمية
القديمة لاواخر الثلاثينات والاربعينات أصبحت اليوم مندثرة ،
مفسحة المكان لتجديد التجربة والتعبير في اللون والخطوط ، وهو
الامر المشاهد في أعمال رمسيس يونان ونحية حلیم وجاذبية سري

وانجه أفلاطون وكمال خليفه وفؤاد كامل ورفعت احمد وصالح طاهر
وحامد ندا وعمر الجندى ومصطفى احمد وعبد الهادى الجزار وحسن
سليمان ، وكذلك الجيل الجديد من المثاليين من أمثال صمويل هنرى
ومحمود موسى وجمال السجيني ومحيى الدين طاهر وصلاح
عبد الكريم وغيرهم • وموضوعات هؤلاء الفنانين من وحى
مشاعرهم الخاصة وكذا رؤيتهم للفن وباستثناءات قليلة فانهم
لم يعودوا يقلدون الاساتذة العظام للفن العالمى انما كان يستوحى
ذاته الخاصة •

وشىء من الحساسية الوطنية القديمة التى ابرزت نفسها بجلال
فى تماثيل مختار وفى رسومات محمود سعيد ، وهى حساسية لم
يعرفها جيل الثلاثينات والاربعينات - شىء من هذه الحساسية ،
عاد الى الظهور منذ ١٩٥٢ فى ميدان الفنون التشكيلية مع فارقين
هامين ، هما بالتحديد أن الفن اليوم فى مصر أصبح أكثر صقلا
وسموا عقليا ، وان التجربة الفنية أصبحت أقل اهتماما بالتماثيل
وأكثر التصاقا وفردية • فمظم الرسامين يستوحون فوريا الشعبى
من الموضوعات والخطوط والالوان ، دون أن ينساقوا فى ذلك وراء
أى توجيه سياسى أو اجتماعى •

والواقع أنه بذلت محاولات للسيطرة على الفنون التشكيلية بمزيد
من التأكيد على وظيفة الفن الاجتماعية بل والاشتراكية ، ولكن هذه
المحاولات صدت بنجاح اذ اهتم منها رائحة الزدانونية •

وفى ميدان الادب وميدان الفن على السواء يمكن أن يقال
باطمئنان أن مسألة الجمع بين الشكل والمحتوى حلت حلا طبيعيا
بثورة أصيلة ضد التمسك بشكليات العهد البائد ، وبغير اصدار
قانون • وتلك كانت مشكلة الوظيفة الحيوية للادب والفن فى مواجهة
مشكلتهما الزخرفية •

وفى بكور سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ حارب هاتين المعركتين الكتاب
والفنانون الناشئون أنفسهم الذين نازلوا السادة الكبار فى معركة

القديم والجديد الحاسمة حتى قبل أن تفتن الثورة الى ملاءمة اثاره
مثل هذه الحرب في ميادين الفن والادب . ولقد كان هذا النضوج
المبكر هو الذى صان الفن والادب الخلّاقين من العواقب المدمرة
لسيطرة الدولة . ولكن على المرء أن يضيف أيضا أن احجام الثورة
عن أى تدخل ربما بسبب نضجها الواقعى بتحولها من الايديولوجية
البورجوازية الى الايديولوجية الاشتراكية - هذا الاحجام ترك
الكتاب والفنانين غير مقيدين بأغلال أية وجهة نظر رسمية .

ولعل أشد المظاهر استرعاء للنظر من الحياة المصرية الثقافية
والفكرية على عهد ثورة ١٩٥٢ هو نضال الفكر الرجعى منذ
الاجراءات الاشتراكية في مستهل الستينات ، وخاصة منذ اعلان
الميثاق . فلمدة ثلاثة أعوام تقريبا حشد اليمين المصرى المتطرف قواه
حول نظرية الحكومة الدينية ، واشتبك في القتال ، ليس مع اليسار
فحسب وانما مع الوسط أيضا ، في معركة موت أو حياة من أجل
السيادة .

وقد بلغ به العنف الوحشى حد اصدار حكم أدبى بالاعدام
بلا محاكمة على العناصر التقدمية . وفجأة أصبح خارجا على
الاعتدال المصرى المأثور ، كما أصبح معبأ خير تعبئة ومنظما ، وفي
صراحة وعنف عارض الطبيعة العلمانية والفلسفة الانسانية للميثاق .
وقد ناضلوا ضد تحرير المرأة والسياسة التى اعتنقتها الدولة من
المساواة بين الجنسين . وقد نعتوا مدينة القرن العشرين بانها ارتداد
الى وثنية ما قبل الاسلام ، ونادوا علانية بالجهاد المسلح أى الحرب
المقدسة لاستعادة مملكة الروح ومملكة الله على الارض . وقد
وصموا أى مساس بالقيم الشرقية - اجتماعية أو سياسية - بانها
تعاون مع « الصليبيين » الجدد . وقد عارضوا تحديد النسل باسم
الدين . وردوا سقوط مصر واضمحلالها الى انفصالها عن الحكومة
العثمانية التى كانت عندهم ذروة الحضارة الاسلامية ، والى أخذها
بالدولة الحديثة في عهد بونابرت ومحمد على .

ولعجزهم عن مهاجمة الاشتراكية صراحة لانها الفلسفة الاجتماعية المعترف بها في الدولة ، فان الرجعيين المناضلين أعلنوا أن جميع المبادئ الأساسية للاشتراكية « السليمة » موجودة في الدين ، واستشهدوا ليس فقط بالمسؤولين من أئمة الدين وانما أيضا بالتجربة الاشتراكية للرئيس بورقيبة والملك فيصل . وقالوا ان علم العروض الكلاسيكى العربى والتعبيرات اللغوية شىء مقدس ، وان ابتداء الصور والرموز هو من عمل الكفار .

وقد زعموا أن الثقافة العربية وحى من الله انزله على العباقرة من العرب ، ولذلك لا يمكن الاشارة اليه في معرض الادب المقارن . ومن الغريب أن كل هذه الضجة أحدثتها حفنة من صفار الكتاب قاموا بهذا الشغب طوال ثلاثة أعوام على صفحات مجلتهم الادبيتين الاسبوعيتين - الثقافة والرسالة - ولكنهم فشلوا في أن يكتسبوا من القراء عددا يعتمد به . فقد كان توزيع هاتين المجلتين يتراوح بين الفى نسخة وثلاثة آلاف كل اسبوع . ومع ذلك فانهم نجحوا في اثارة حيرة القراء بهجراتهم وزعمهم أنهم يعتمدون على قوة معينة خفية أكبر من قوتهم الذاتية . وبالمثل أصابت الحيرة الكتاب التقدميين المصريين الذين يبرزونهم بكثير عددا ، ونبوغا ، وثقافة ، وقدرة على التعبير .

ورغم الحماس الدائب لهذه الجماعات الثقافية الرجعية ، فان اخفاقها في اثارة أى اهتمام حقيقى أو واسع له مغزى عميق من وجهة النظر الاجتماعية فهو يعزز نظرية أن المثقفين المصريين كانوا وسيظلون دائما متشبثين بالمذهب العلمانى وان نظرية الحكومة الدينية عقيدة غريبة على العقلية المصرية التى استطاعت منذ زمن سحيق أن تؤله الفراعنة ، ولكنها لم تخلع أبدا على الله صفات البشر .

وهذا مما يشهد أيضا على المزاج المعتدل الاساسى للمصريين الذين سواء في حوافزهم المحافظة أو التقدمية ، ينظرون في ريبة الى كل شكل من أشكال التطرف والتعصب والغلو .

لقد شقوا طريقهم عبر التاريخ بالعناد ، ولكن ليس بالاندفاع أو العنف . وهذا هو ما أضفى على حياتنا ومنظمتنا سمة الدوام والخلود الحقيقي . وهذه لمسة قد يفتقدها الشعر والخيال ، ولكنها لمسة عالية في حضارتها ساعدت على الإبقاء علينا كأمة في أحلك العهود .

لقد عرفنا ملل الشيخوخة ورتابة الخلود ، ولكننا على الأقل نأينا بأنفسنا عن حماقات الأمم الفتية التي أحرقت نفسها رمادا بـنيران النزوات المتقلبة ، وسارت في طريق المجد وإن كان يقودها إلى الرمس .

٩ - الاتجاهات الأدبية في مصر منذ سنة ١٩٥٢

بقلم
ديفيد كوان

بمحاولتي أن أقدم في نطاق هذا الفصل صورة للتطور الأدبي في مصر منذ ثورة ١٩٥٢ فأنى بذلك أكون قد أخذت على نفسي مهمة ليست باليسيرة . وفي رأيي أن مثل هذه المهمة يمكن أن يقوم بها بجدارة ناقد عاش في مصر باستمرار خلال هذه الاعوام الثورية ، واشتغل بنفسه في المسرح الأدبي ، وتابع تقدا وحماسة جميع التطورات في الأدب والسياسة وتفاعل هذين الاثنين .

وجميع من في الغرب ممن يشتغلون بدراسة الأدب العربي يعرفون مدى الصعوبة في متابعة الإنتاج الأدبي على مسافة ألفى ميل وأكثر . ومجلات القاهرة وبيروت الأدبية تعطي صورة جزئية وحسب - ولعلها مشوهة في بعض الأحيان - عما تم إنتاجه ، وللصعوبة والتأخير في الحصول على الكتب والدوريات من القاهرة أمر كره .

وبغض النظر عن تنف المعلومات التي تأتي الى المستعرب الغربي من حين لآخر ، والتي يحاول أن يجمعها بقدر الامكان ، فلا شيء لديه سوى زيارات عارضة ، بعضها طويل وبعضها قصير ، يزود نفسه خلالها بما يجري وبما جرى في الميدان الأدبي .

وحتى في هذا فانه يواجه المصاعب ، فالعرب والمصريون خاصة مضيقون الى حد كبير يصبح المرء معه في خطر شديد من أن يبدد جل وقته في جولة اجتماعية مع القدامى والجدد من الاصدقاء بحيث يحتاج منه الامر الى جهد شديد للتركيز على متابعة خطة مدروسة في البحث والدراسة . ولهذه الاسباب فانه لامناس من أن تظهر

أبحاث المستعمرين الغربيين عن الاتجاهات الادبية في مصر انطباعية ومتناثرة ، ومقتصرة على صور وجيزة للكتاب الرئيسيين ومكانهم في الادب الحديث •

ولكن الادب المصرى الحديث ليس من خلق الثورة ، بل ان البعض قد يذهب الى القول بأن نهضة الادب الواقعى الحديث هى التى مهدت الطريق الى ثورة سياسية • والحق أن كثيرا مما كتب فى العهد الماضى بدا وكأنه قفزة الى مركبة التغيير الثورى تعطى صورة مشوهة لمصر قبل الثورة ، بيد أن تلك ظاهرة لم تكن أبدا ولا يمكن أن تكون قاصرة على أى مجتمع معين بعد الثورة • والامر الواضح هو أن المسرح الادبى المصرى مسرح يعج بنشاط رجحت الكمية فيه النوع •

وبعد ، فليس هذا نقدا للحالة فى مصر ، ولكنه نقد لمعظم الاحوال فى العالم •

وليس ثمة دلالة على جيوية أمة وقوتها الدافعة خير من انتاجها فى الادب والفن • ولكى تكون عالما - وفى مصر كثيرون من العلماء ذوى الشهرة العالمية - أو رياضيا فإن عليك أن تسلم نفسك الى العالم الخارجى ، تسجل ماهو موجود فيه فعلا ، وتصف وتحسب وتكتشف ماهو « خارج نفسك » • أما ان تصبح فنانا أو أدبيا فهو أن تجعل العالم الخارجى عنصرا أو جزءا من ذات نفسك وكيانك ، وان تخلق شيئا جديدا لم يكن موجودا فيه قط من قبل ، وان تكشف فرديتك الذاتية بجميع أضوائها وظلالها •

ان العالم أو الرياضى يمكن أن يكون حقا رجلا عظيما جدا ولكنه فى عظمته لا يعكس عظمة نفسه ، وانما يعكس عظمة الطبيعة والكون ، وفى النهاية عظمة خالقه فى حين أن العبقري الاديب أو الفنان يكشف بأعماله أو باتنتاجه العقلى عظمة الانسان وحده كمخلوق بشرى •

فهل أخرجت مصر الحديثة ، أو هل يمكن أن تخرج كاتباً من ذوى

العبقريّة كاتباً جديراً بأن يقف مع عظماء الأدباء في الآداب الأخرى
أو مع عمالقة الأدب العربي الكلاسيكي ؟* وجوابي على هذا السؤال
هو أنها استطاعت وسوف تستطيع بكل تأكيد أن تفعل هذا من
جديد ففي أحمد شوقي أخرجت مصر شاعراً ذا عبقرية سوف تعيش
مؤلفاته وتكرم مادامت اللغة العربية تقرأ وتكتب * ولصر في طه
حسين وتوفيق الحكيم روائيان ومسرحيان وناقدان أدبيان تستحق
أعمالهما تقديراً عالمياً * فلماذا إذن تكاد مؤلفاتهما ومؤلفات غيرهما
ممن هم أقل شأنًا وإن كانوا لا يزالون في الضوء اللامع — أن تكون
مجهولة خارج العالم الناطق باللغة العربية ؟* لامناص لي من أن
أعترف بأن السبب الرئيسي هو أنهم يكتبون بالعربية *

والكتابة العربية الخلاقة حقاً — فضلاً عن وصفيتها — من أصعب
ما يكون أن تترجم إلى أية لغة أخرى * ومن ناحية ثانية فإنهم يعالجون
غالباً موضوعات ومواقف خاصة بمصر والعالم العربي ، مما أفقدهم
الاتصال بالقارئ غير العربي ، وخاصة وإن هذه الموضوعات تكتب
بلغة لا تعكس قوة ورقة اللغة العربية الأصلية * وليس يظهر مقدار
حاجة الكاتب الكبير إلى مترجم كبير سوى الجهل الشامل تقريباً
باقدار العرب من رجال الأدب خارج نطاق العالم العربي ، عدا
ميدان المحترفين *

وقبل تناول الأدب المصري منذ ثورة ١٩٥٢ فإنه من الضروري
— لكي نضعه في موضعه الصحيح — أن نقول شيئاً عن نشأة أدب
وطني أو قومي حقيقي في مصر * ومن الحق أن الأدب المصري
منذ الثورة — واعني بذلك المسرحيات والقصص القصيرة والروايات —
كان إلى حد كبير أدباً وطنياً مع بعض الاستثناءات الشهيرة ، مثل
« مأساة جميلة » المبنية على المصير التعس لجميلة بوحريد في الحرب
الجزائرية *

ورغم أن مصر في طليعة نهضة الأدب العربي إلا أن من الحق أنه
كان لها قبل الحرب العالمية الأولى أدب وطني ضئيل (والاستثناءات

الشهيرة هي رواية « زينب » لمحمد حسين هيكل و « حديث عيسى بن هشام » لمحمد المويلحي) ولكنه كان بالاحر جزءا مكملًا للادب العربى الحديث - وهو أدب تأصلت جذوره بوجه عام فى الادب العربى الكلاسيكى مع تلونه وتأثره بالآداب الفرنسية والانجليزية •

ولقد كان بعد فشل ثورة ١٩١٩ أن افاق المصريون على وعى وطنى أدى بهم الى التسلط على ميدان الادب العربى لفترة عشرين أو ثلاثين عاما •

وفى اليقظة الوطنية الكبرى عقب الحرب العالمية كان محمود تيمور كاتب القصة القصيرة والمؤلف المسرحى - واحدا من أوائل الداعين الى الادب الوطنى • وبعد ثورة ١٩١٩ مباشرة كتب يقول : « انه لمن العار علينا كأمة على عتبة نهضة حقيقية أن نكون بلا أدب مصرى ، بلا أدب يمكن أن يعبر عنا ، ويشرح طبائعنا ومشاعرنا ، ويصف تقاليدنا وبيئتنا • وفى رأى أن هذا الطراز من الادب جوهرى الى أقصى حد ، وينبغى أن يلقى اهتماما صادقا فى نهضتنا الوطنية • انه المرآة الحقيقية لنفوسنا ، بل انه أيضا رمزنا المادى والروحى والعاطفى وبالاختصار انه كيانتنا » •

ومنذ البداية كانت وسيلة التعبير عن هذا الادب الوطنى الجديد هي القصة القصيرة التى لاتزال هي الممارسة الاثيرة عند شباب الادباء من الرجال والنساء ، رغم انها تواجه منافسة شديدة من المسرحيات ، مع تزايد القوة الدافعة من الرواية الطويلة • وكان انتاج القصة القصيرة محل ترحيب من مختلف الصحف ، وأى مؤلف لديه مايقول ، ولديه فكرة أصيلة ينسج منها قصة قصيرة - كان يجد صعوبة ضئيلة فى اظهارها مطبوعة وخاصة فى المجلات الاسبوعية السياسية والنقدية •

ومنذ الثورة تغيرت مادة الموضوع ، فأصبحت فى الاغلب استعادة الماضى بفضح الاحوال السائدة على عهد الملكية والاحتلال البريطانى

وقبل الثورة كان النقد مكتوما ، وكانت المفاصد توصف ويرثى لها دون تحديد مباشر للمسئولية عنها والتنوع احدى خصائص كاتب القصة القصيرة ، بل ربما قلنا القلب ، فهو نادرا ما يقصر نفسه على موضوع مسيطر ، ولكنه يحاول أن يبرز شخصيته من خلال طرقة للجوانب المتعددة للحياة •

ولقد كان محمود تيمور - وان كان اليوم قد « انتهى » الى حد ما - هو الممثل البارز للقصة القصيرة المصرية بين الحريين ، وبساطة أسلوبها فقد ترجمت أغلب مؤلفاته الى اللغات الاوربية الرئيسية • ولن تجد في أى كاتب مصرى آخر - حتى في الوقت الحاضر - مثل هذا التنوع في مادة الموضوع ، فقلما تجد مشكلة اجتماعية أو ثقافية تمس مصر لم يطرقها في قصصه القصيرة أو مسرحياته ، الا أن ماكان يشغله تماما انما هو دائما « الفلاح » ، الذى يحترث الارض في الحقول ، أو تجتذبه الاضواء البراقة فيشتغل عاملا في المدن الكبيرة •

وموضوعات أغلب كتاب القصة القصيرة مأخوذة من الحياة اليومية لعامة الشعب فرجل الشارع هو دائما بطلهم الرئيسى : الفلاح والعامل ، والبواب ، وكمسارى الترام ، والشحاذ • وهم يصفون مسراتهم ومتاعبهم ، أفراحهم واحزانهم ، مولدهم ومماتهم •

ومنذ الثورة امتد نفس التحليل على نطاق أوسع وأوسع الى الطبقات الوسطى • ولكن في الاحوال النادرة التى توصف فيها الطبقات العليا كان الاتجاه الى تناول ذلك في أشد الاضواء اساءة • وهذه الواقعية التى كان يتلهف عليها جميع كتاب القصة القصيرة تقريبا كانت مصحوبة - وخاصة في مؤلفات محمود تيمور - بميل الى التحليل ، وأغلبه سيكولوجى •

وهكذا كانت قصص قصيرة عديدة تتناول قوما بنفوس مريضة ، وهو حقل خصب للعقد والكبت • فتحلل مشاعرهم وردود فعلهم ، وحقدهم وجشعهم ، ويرد هذا الى الحياة الشاقة التى اجبروا على أن

يعيشوها • ومنذ الثورة ، وفي قصص قليلة فحسب ، كانت الثورة نفسها تعرض بوصفها الترياق العام لجميع ادواء المجتمع • وقليل جدا من كتاب القصة القصيرة كانوا يناضلون من أجل التأثير الأدبي ، ولكنهم كانوا قانعين بأن يرووا قصصهم في أبسط لغة مع الكثير من العبارات والاصطلاحات العامة • والحق أنه في أحوال كثيرة كان الحوار باللغة العامة هو طابع القصة القصيرة والرواية المصرية •

والآن دعنا نلقى نظرة فاحصة على بعض الكتاب الحديثين الذين وضعوا بصمتهم على كتابة القصة والرواية • وسنفعل هذا دون أية محاولة أو رغبة منا في تصنيفهم على حسب اجادتهم ، فهذا على أى الأحوال يمكن أن يكون حكما شخصيا لنا ، وقد لا يتفق مع حكم القراء الآخرين • وقد احتذى معظم هؤلاء - شاءوا أو لم يشاءوا - خطوات محمود تيمور ، وحاولوا مثله أن يرسموا صورة واقعية للأحوال الاجتماعية في مصر كما يرونها •

ومما هو جدير بالذكر أيضا ان عددا قليلا من الكتاب اعتمدوا اعتمادا كلياً على فلمهم كمصدر للرزق ، ولكنهم بالأحرى استخدموه كطريق جانبي لوظائفهم المهنية كموظفين عموميين أو أطباء أو محامين أو صحفيين ... الخ • وعند الكثيرين ، وخاصة من الجيل الاقدم ، ان الثورة فيما يبدو أحدثت فارقا ضئيلا، سواء في اختيار الموضوعات أو في معالجتها • انها طبعا أثرت بعمق على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولكن يبدو أن الفكر الاشتراكي لم يلون الا قليلا الغرض من كتاباتهم الذي هو في جوهره نزوعا الى الخير والاصلاح الاجتماعى •

وما من شك في أن معظم الكتاب في الوقت الحاضر يقدمون للأفكار الاشتراكية تأييدا غير نابع من القلب ، ولكن سعة هذا العهد هو انه لا يكره أحدا على أن يخط سطورا قد يكون هو نفسه كارها له • وأنا هنا أتكلم بالطبع عن الأدب الخلاق طبقا لما شرحت من قبل •

ومع ان الكثيرين من كتاب القصة القصيرة والروايات نشروا مؤلفاتهم على استقلال ، الا أنه مما يستحق التنويه ان أخص بالذكر أربع مجموعات حظيت بالانتشار الواسع بين القراء في كل من مصر والعالم العربى ، بسبب رخصتها ، وبسبب جودة اعدادها وطباعتها بوجه عام . وأول سلسلتين من هذه المجموعات ، سلسلة « اقرأ » لدار المعارف ، و « كتاب الهلال » لمجلات دار الهلال ، صدرتا خلال الحرب الماضية أو بعدها بفترة وجيزة .

والواقع اننى أحب أن أثير هنا نقطة أرجو أن يتابعها النقاد الأدبيون المسئولون في مصر مع الناشرين هناك . . . وهى ان معظم المؤلفات الروائية تصدر غير مؤرخة ، ودون اشارة الى ما اذا كان الكتاب هو الطبعة الأولى أم لا . وعلى سبيل المثال اذا ذكر ان هذه هى الطبعة الثالثة فائنا عندئذ سنكون جاهلين بموعد نشر الكتاب لأول مرة . على أنه لا يزال من الممكن طبعا تحديد تاريخ الطبعة الأولى بوسيلة أخرى ، اذ فى ذلك ما يساعد دارس الأدب المصرى الحديث مساعدة كبيرة ، وما يوفر عليه قدرا كبيرا من الوقت الثمين اذا هو أراد ان يهتدى من الغلاف الخارجى للكتاب الى تاريخ الطبعة الأولى ، واسم المطبعة . . . وبذلك يكون من الأسهل عليه - بالربط بين الكتاب والتاريخ السياسى للبلاد - أن يتابع تطور المؤلف كرجل من رجال الأدب ، وأن يحدد ردود الفعل عنده بالنسبة الى الأحداث السياسية وغيرها .

ولكن بالرجوع الى ما كنا فيه فان الكتب الشهرية لسلسلة «اقرأ» وسلسلة « كتاب الهلال » كانت تنشر الكتاب الأصيل للمؤلفين المعاصرين - قصص قصيرة وروايات - وكانت تصدر أيضا طبعات معادة رخيصة جدا وفى متناول اليد لبعض المؤلفات الشهيرة للعديد من عمالقة النهضة الأدبية العربية ، مثل ابراهيم عبد القادر المازنى وعلى الجارم وعباس محمود العقاد ، بل ومن يرجع تاريخهم الى الوراء كالشيخ محمد عبده . ومع ذلك فهناك سلسلتان تخصصتا فى

نشر أعمال الجيل الأصغر من الكتاب في عهد ما بعد الثورة ، وجعلتها معروفة عند جمهور كبير • وهاتان السلسلتان هما «الكتاب الذهبي» الشهري الذى تصدره مؤسسة « روزا اليوسف » ، وسلسلة « الكتاب الفضى » الذى يصدره نادى القصة (أحد فروع روزا اليوسف) بتوجيه قدير وحماسى من يوسف السباعى •

وبين الكتاب الذين أحب أن أخصهم بالذكر فى هذا البحث يحيى حقى ، العضو السابق فى السلك الدبلوماسى المصرى • ولد فى القاهرة فى عام ١٩٠٥ ، ونال شهادة القانون فى سنة ١٩٢٥ ، وعين فى السلك الدبلوماسى فى خدمة العهد الملكى • وبعد الثورة تولى عن الدبلوماسية ، وكرس نفسه للأدب وللت نقد الأدبى • وقد أمضى فترة من الوقت مستشارا للمكتبة الأهلية ، وهو فى الوقت الحاضر رئيس تحرير « المجلة » ، أشهر المجلات الشهرية الأدبية والثقافية •

وقد بدأ فى سنة ١٩٢٥ يكتب قصصا قصيرة فى الصحف اليومية والأدبية وبصفة خاصة فى « السياسة » و « الكاتب المصرى » و « الكتاب » • وروايته « قنديل أم هاشم » التى نشرت فى ١٩٤٤ وترجمت فيما بعد الى الفرنسية - تتناول مشكلة كانت حادة فى ذلك الوقت ، ولكن الثورة بقلبها القيم التقليدية وأسلوب الحياة ربما كانت على الطريق الى حل هذه المشكلة ، وهى بالتحديد عجز كثيرين من المصريين الذين درسوا فى الخارج ، أى فى الجامعات الغربية ، عن أن يتلاءموا أو يعيدوا تكييف أنفسهم مع الحياة فى الوطن ، بعد أن اكتسبوا قيما وأساليب جديدة للتفكير خلال سننى الدراسة التى خضعوا فيها خضوعا مباشرا لتأثيرات أجنبية تماما ولكنها تغزو نفوسهم غزوا كاملا •

ولعل هذا انعكاس لمركب النقص التى عانى منه كثيرون من المصريين المتعلمين تعليما غربيا قبل أن تعيد اليهم الثورة احترام الذات بوضع مصر مرة أخرى فى طليعة الأحداث العالمية وأخذها

لنفسها بما يقربها من مثلهم الأعلى • وينعكس تأثير الثورة هذا وأملها في رواية يحيى حقي « صح النوم » المنشورة سنة ١٩٥٥، وهو اسم يكاد أن يكون غير قابل للترجمة ، ولكنه يعنى شيئا من هذا القبيل : « أرجو أن تكونوا نعمتم بنوم هنيء » ، ولكنه ينطوى على معنى خفى هو الرجاء في أن يكون الشخص الموجه إليه الخطاب قد صحا الآن تماما • وهذا الكتاب العجيب مقسم الى جزأين ، يصف أولهما قرية ومساكنها - ضمنا - قبل الثورة • ويصف الجزء الثاني نفس القرية ونفس هؤلاء القوم عندما يرجع اليهم الراوى بعد غيبة طويلة ، فيجدهم كما يجد أحوالهم المادية والعقلية متغيرة تماما بروح جديدة من التفاؤل فاشية في حياتهم ، ولكن ليس بدون الالتواءات الساخرة التى تدع أشياء كثيرة محلا للتخمين بل حتى للتكهنات • وقد وجدت « المجلة » في يحيى حقي محررا من الطراز الأول يحتفظ لها بمستواها الثقافى العالى ، ويحافظ فيها على توازن عادل بين القديم والجديد ، وبين الغربى والاسلامى من الثقافات والقيم وأساليب الحياة •

ومن أوفر الكتاب الحديثين اتاجا يوسف السباعى الذى أشرت اليه من قبل على انه الروح المحركة وراء نادى القصة الذى أسسه بعد الثورة بسنوات قليلة ، والذى يشرف على ما ينشره • ولما كان مؤمنا بحماس بالواقعية فانه يقدم صورة حية للحياة في أقدم أحياء العاصمة المصرية وأشدّها تواضعا ، وهى كما رأينا مصدر لا ينضب للشجن والمهزلة • ولعل أشهر مؤلفاته هو « السقامات » الذى نشر في ١٩٥٢ ، عام الثورة ، والذى يرسم حياة الطبقات الدنيا في مصر القديمة بحيويتها التى لا تهمد • فهناك نشهد تعاستهم ومآسيتهم ، وتأرجحهم بين اليأس والأمل ، وكل هذا تدعّمه تقواهم العميقة الفطرية التى تتيح لهم أن يصمدوا في وجه أشد الظروف مأساة • ويوسف السباعى - وهو ضابط جيش - أصبح بعد الثورة مديرا للمتحف الحربى ، وبعد ذلك سكرتيرا لذلك الاسم الطنان « المجلس

الاستشارى الأعلى لحماية الآداب والفنون » • وهو واحد من القوى المحركة وراء تصميم العهد الحاضر على رعاية وتشجيع الادباء الذين يمثلون مصر الحديثة في حيويتها وتعدد جوانبها • وهو نفسه من الصعب أن يوصف بأنه صاحب اسلوب ، وكتابات يشوبها أحيانا استعمال الألفاظ الجديدة بل والأخطاء النحوية التى تصدم المتحذلقين •

ومع ذلك ، ورغم هذا النقد ، فإنه لا يحفل أبدا بأن يتحاشى أن يجرى على ألسنة أبطاله أفكارا وتعبيرات لا تتلاءم مع طبقتهم الاجتماعية أو جذورهم الثقافية ، وليس هناك أى شك فى حيويته وحماسه اللتين يضيفهما على مؤلفاته • وبنفس الأسلوب الواقعى لرواياته العديدة كتب مسرحيات وأذكر من بين ما كتبه قبل الثورة « وراء الستار » و « أم رتيبه » وكتاتهما تتناولان أحوال الطبقات المتوسطة والدنيا بصدق •

وهنا كلمة وجيزة عن احسان عبد القدوس الذى له شهرة عريضة فى العالم العربى كصحفى ومعلق سياسى • ولو أنه محرر روزاليوسف المجلة السياسية النقدية التى أسستها والدته الا أن له شهرته كأكبر كاتب روائى ، ومؤلفاته التى ليست بى حاجة الى تناولها بالتفصيل يقرأها الشباب بنهم شديد ، وخاصة من هم فى سن المراهقة من الجنسين •

وليس فى المواقف التى يعالجها ما هو عميق بنوع خاص ، وهو اذ يكتب بأسلوب سهل جدا ومتدفق بصور حياة الطبقات المتوسطة والعالية ، وخاصة جوانبها المبتذلة ، واستغراقهم فى الأشياء التافهة فى الحياة ، ومجاراتهم الشباب الماجن • ورواياته تهىء مادة رائعة للأفلام الكوميديّة المعقدة المواقف التى يحسن المصريون صياغتها ، ولكن لها فى رأى جانبا أشد افسادا يتمثل فى انها تميل الى السخرية من تقاليد المجتمع ، ومن تلك الرابطة التى تشد بعضه الى بعض ، وتصف - ان لم تكن تبشر - بالانحلال الاخلاقى ، والذى ان وجد

قبل الثورة فانه بكل تأكيد لم يكن عند الشباب الوضع العادى لطبائع الأشياء •

والكثير من رواياته نشر على صورة مسلسلات فى مجلته الأسبوعية التى اتجه محتواها السياسى فى الأعوام الأخيرة ليصبح أكثر وأكثر يساريا ومعاديا للغرب • وكان هذا بالطبع مما يطابق الاتجاه العام للحكومة ولكن النقد المستمر للماضى – والذى يبدو أحيانا مسوقا بالعاطفة – ولأية صلة ثقافية ببلاد الغرب أخرى به أن يجعل منها قراءة مثيرة للشحن ومنذرة بالسوء عند رجل مثلى من بلاد الغرب يجب مصر ويقدرها •

ومع ذلك فانه ينبغى أن نطالعها ، لأن روز اليوسف قبل كل شىء هى أكثر المجلات الأسبوعية السياسية حيوية فى العالم العربى ، وفى حين انها تتضمن الكثير مما يؤلم فأنها لا تزال تتضمن الكثير مما يسلى ويفيد وينير •

وأول رواية طويلة صدرت بعد الثورة أرست مستوى عاليا جدا للجيل الجديد من الكتاب الواقعيين • وانى أعنى هنا « الأرض » لعبد الرحمن الشرقاوى التى نشرت فى يناير ١٩٥٤ • وأهمية هذه الرواية لا ترجع فحسب الى أنها أول رواية طويلة لكاتب من كتاب ما بعد الثورة وانما لما فيها من جدارة ذاتية جوهرية ضمنت لها التقدير الفورى كصورة صادقة غير مزوقة للحياة الشاقة ، والنبيلة مع ذلك ، للريف المصرى •

فهنا تجد جميع مشاكلهم الأزلية ، كما هى ، تحت الميكروسكوب : كفاحهم ضد الاقطاعيين القساة المغتصبين ، نضالهم الدائم من أجل ما يحفظ عليهم حياتهم – وأعنى بذلك نصيبا عادلا من مياه النيل ، خصوماتهم وأحقادهم الشخصية ، غرامياتهم وأفراحهم ، تماسكهم وتضامنهم الأخوى فى وجه متاعبهم العامة ومحنهم •

فما سبق أبدا أن عرضت على جمهور القراء مثل هذه الصورة الصادقة لفئة الكادحين من الفلاحين المصريين ، وفيما أعلم لم ييزها من قبل • لقد أيقظت هذه الرواية ضمائر سكان المدن ، ورغم ان المفكرين المصريين كانوا ينادون بالاصلاح الزراعى قبل تحفة عبد الرحمن الشرقاوى بجيل كامل ، الا انها كانت صوت النفير للاصلاح الزراعى الذى نفذته الحكومة • • بعد ذلك •

وقد ترجمت هذه الرواية الى الانجليزية والى العديد من اللغات الاوروبية الأخرى ، ولكن لا بد انها فقدت الكثير من جمالها وتأثيرها نظرا لأن لغة الفلاح العادية هى المستعملة فى الأصل فى الحوار ، وهى لغة لا يمكن بسهولة ان تنقل الى لغة أجنبية تورياتها وتلميحاتها واقتباساتها القرآنية •

واذ بلغ عبد الرحمن الشرقاوى بهذا الكتاب ذروة الشهرة الأدبية فقد قنع منذ ذلك الحين بنجاح أقل دويا • وقد أصدر فيما أصدر عدة مجموعات من القصص القصيرة يصف فيها حياة الفلاح خلال الحرب الماضية ، منها « قلوب خالية » فى سنة ١٩٥٧ ، ورواية أخرى هى « الشوارع الخلفية » فى سنة ١٩٥٨ • وتعلقه بالاسلام واضح فى جميع مؤلفاته ، وسبق له أن وضع دراسة تاريخية للعهد الأول من الاسلام عنوانها « محمد رسول الحرية » •

ومسرحيته الشعرية التى أشرت اليها من قبل — مأساة جميلة — محاولة لاهياء المسرحية الشعرية التى بلغ فيها احمد شوقى الذروة • وفى رأى انه كان فى هذه أقل توفيقا : فاللغة عادية المستوى ، والوزن (وهو من وزن الرمل) ممل رتيب • ولكن هذا بالطبع رأى شخصى •

ويوسف ادريس واحد من أكثر الناس لفتا للأنظار بين شباب الجيل من كتاب القصة القصيرة والروائيين الواقعيين (ومن الحق أن الأدب القصصى المصرى — ولعلنى أسرفت فى التأكيد على هذا —

يتميز بسعيه الى تلوين الحياة المصرية سواء فى الحضر أو فى الريف
بألوان صادقة وواقعية بقدر الامكان) •

وقد ولد يوسف ادريس فى عام ١٩٢٧ ، وتخرج من كلية طب
القاهرة فى سنة ١٩٥١ ، والتحق طبيا مقيما ثلاثة أعوام بمستشفى
القصر العينى الحكومى ، وبعد ذلك عين مفتشا للصحة فى أكثر أحياء
القاهرة شعبية وروعة ، وهى حى الدرب الأحمر الذى يقع الى
الجنوب الشرقى من باب زويلة • وشأن الكثيرين من رجال مهنته فقد
هيات له مهام أعماله اليومية الفرصة لكى يعرف حق المعرفة نفوس
العامة من الشعب ، وبخلفيته وجذوره فان كتاباته امتدت فشملت
المشاهد المصرية بأكملها • وقد يكتب فى سنة ١٩٥٠ وهو بعد مازال
طالبا ، ونشرت له بعض القصص فى مجلة « قصص للجميع » وغيرها
من المجلات المماثلة •

وفى عام ١٩٥٣ بدأ يكتب فى صحيفة « المصرى » ، وفيما بعد
أصبح مديرا للقصص فى روزا اليوسف • ومسرحيتين وروايتين وعدة
مجموعات من القصص القصيرة — أحرز نجاحا ملحوظا فى حياته
الأدبية ، وترجم له العديد من القصص الى الانجليزية أو الفرنسية
أو الروسية ، حتى يمكن أن يقال عنه انه يحرز باطراد شهرة
دولية •

ونفذ بصيرته فى سيكولوجية النماذج التى يرسمها رفع من قيمة
فنه كراوية للقصة ، ويمكن أن يقال ان أعماله تتميز بأمرين : أولهما
انها خالية من رومانسية بل حتى خيال الكثيرين من أوائل كتاب
القصة ، وانه يتحاشى فيها التمعن فى المشاكل العويصة ، ومن الحق
أنها بواقعتها الصارخة وتصويرها العميق للمشاكل الشخصية وكأنها
انموذج لكتاب أكثر واقعية • والأمر الثانى أن الاسلوب الذى يكتب
به بسيط جدا ، ولغته عربية عصرية متدفقة بالحياة وسليمة ، وخالية
من المحسنات اللفظية الكلاسيكية ومن أى جهد للتأثير على القارىء

بسيطرة الكاتب على اللغة العربية • ولعل هذا أحد أسباب النجاح العظيم الذى احرزه يوسف ادريس عند شباب الجيل •

وان كانت ثمة حاجة الى دليل على ان الخلق الأدبى ليس قاصرا على اولئك الذين تلقوا تعليما نظاميا وتدريبوا على فنون الأدب ، فاننا نجده فى أمين يوسف غراب ، وهو واحد من أكثر كتاب ما بعد الثورة نجاحا • انه من أسرة ريفية متواضعة ، وهو رجل علم نفسه منذ عجز عن مواصلة دراسته بعد المرحلة الابتدائية بسبب ظروف أسرته القاسية • ولكن الكتابة كانت فى دمائه ، فعندما كان موظفا كتابيا فى احدى القرى بدأ يسترعى الأنظار بقصصه القصيرة التى استطاع أن ينشرها فى صحف القاهرة والاسكندرية ، وخاصة فى « آخر ساعة » عندما كان محمد التابعى رئيسا للتحريير • وشأن غيره من الادباء الشباب المكافحين أثار أمين يوسف غراب انتباه الدكتور طه حسين الذى كان اهتمامه الأول دائما الفئة ذات النشأة الريفية رغم أعماله الشبيهة بدائرة المعارف ، ورغم مناصبه الرسمية المتعددة ، فشجعه فى حياته الأدبية •

وتنتيجة لهذا التشجيع فان قصص أمين يوسف غراب بدلا من أن تبقى مدفونة فى اضاير الصحف اليومية والأسبوعية ، نشرت فى مجموعات مستقلة أذكر من بينها « آثار على الشفاء » فى ١٩٥٣ ، و « أرض الخطايا » فى ١٩٥٨ ، و « نساء الآخرين » فى ١٩٦٢ • وفى هذه وفى معظم المؤلفات الأخرى كان أمين يوسف غراب يتناول خير ما كان يعرفه ، وأعنى بذلك حياة القرية والريف ذات الأشكال المتعددة الأزلية والتناقضات الحادة فى المجتمع المصرى •

وعندما يتناول النساء فان قلمه يكون بنوع خاص رقيقا ومؤثرا ، وقد برهن على انه موهوب الى أقصى حد فى تحليل شخصياتهن بما فيها من تناقضات ومفاجآت وأضواء وظلال •

وصناعة السينما المصرية حقل خصب لنشاط الكثيرين من الكتاب

الناشئين ، وقد انهمك يوسف غراب في كتابة السيناريو لهذا الميدان .
وفي ذلك أحرز نجاحا بارزا ، ولكننا نرجو أن لا يصرفه هذا النجاح
العظيم كثيرا عن الأدب الصرف . وبهذا لا أعنى تقد للسينما المصرية ،
رغم ما للمثقفين المصريين فيها من رأى يدل على عدم الرضا ، فقد
انتجت في العهد الماضى عدة افلام من الطراز الأول .

وهنا ينبغي أن يقال كلمات قلائل عن نجم صاعد في ميدان القصة
وهو فتحي غانم الموظف المدني في وزارة المعارف ، والذي - شأن
الكثيرين من اقرانه - بدأ حياته الادبية بعد الثورة على صفحات
الصحف اليومية مثل « المصرى » ، والمجلات الاسبوعية مثل « آخر
ساعة » و « روزاليوسف » . وقد أصبح رئيسا لتحرير « صباح
الخير » ، وهى مجلة أسبوعية احرزت نجاحا ضخما باستشارتها روح
النكتة المصرية الماثورة .

ومما يميزها عن معظم المجلات الأسبوعية الأخرى انه ليس في
صفحاتها مكان للسياسة ، وبذلك سدت حاجة أغفلت منذ أمد طويل ،
فانه حتى في العالم العربى ليس كل انسان مهتما بالسياسة محموما
بها .

وكما سبق أن ذكرت فان « صباح الخير » تهيم منبرا عاما للكتابة
الفكاهية ، واذا كان لى أن اصنفها بدقة أكثر لقلت انها تقترب كثيرا
من أن تكون مجلة « بانث » باللغة العربية . وفتحي غانم مجموعة
من القصص القصيرة اسمها « تجربة حب » صدرت في سنة ١٩٥٨
وفيها يبدو واضحا تأثره بتشيوخوف . وله أيضا روايتان ، احدهما
« الجبل » الصادرة في سنة ١٩٥٩ ، وهى قصة وحشية عن الاجرام
والعصابات في الوجه القبلى ، والأخرى « الرجل الذى فقد ظله »
التي ظهرت حديثا في لندن مترجمة الى الانجليزية .

والأخير الذى احتفظت باسمه من بين مجموعة الروائيين المصريين
المعاصرين الذين أرجو ان آكون قد وفقت الى اثاره حب الاستطلاع

بشأنهم والاهتمام بهم — هذا الرجل الأخير الذى احسب ان جميع من يقرأون ويستمتعون بالأدب العربى ينظرون اليه كأعظم روائى معاصر ، ليس فى مصر وحدها، وانما فى العالم العربى بأسره — روائى من طراز زولا ويلزك ، وان كان غير مدين لهما بشيء ، اذ انه مصرى بكل معنى الكلمة ، وهو قصاص بالسهولة والخصوبة الماثورتين عن قصاصى القرون الوسطى الذين قدموا البنا الحكايات الآخاذة فى « الف ليلة وليلة » فهو خلف القرن العشرين لاولئك العباقرة المجهولين . اننى أعنى بذلك طبعا نجيب محفوظ الذى هو اليوم فى ذروة قوته كروائى .

فى سنة ١٩١٢ ولد نجيب محفوظ فى حى عتيق فى القاهرة ، وتخرج فى سنة ١٩٣٤ بإجازة الفلسفة ، وغامر لأول مرة بالنشر بترجمات من الانجليزية وبقصص قصيرة مبنية على تاريخ مصر القديمة وأساطيرها . ورواياته المبكرة على نهج توفيق الحكيم الى حد ما فى « عودة الروح » التى نشرت لأول مرة فى سنة ١٩٣٣ ، والتى كان لها تأثير غير محدود على الكتاب الآخرين . وعودة الروح كانت أول محاولة لفنان حقيقى بكل معنى الكلمة لتصوير حياة القاهريين من الطبقة المتوسطة الدنيا ويقظتهم الفجائية للوعى الوطنى عقب ثورة ١٩١٩ .

والواقع انه قد مرت أربع عشرة سنة على الأحداث التى تصفها ، وهى أحداث أحس كل مصرى أنه مندمج فيها بعمق، وكذلك انقضت نفس الفترة على نشرها ، ومع ذلك كانت تعبيرا صادقا عن اليقظة الوطنية التى انبثقت بقوة دافعة مطرده النمو الى حين نشوب الحرب الأخيرة ، بل بقوة دافعة أكبر الى ثورة ١٩٥٢ وما بعدها والحق ، كما سبق أن ذكرت من قبل ، ان هذه اليقظة التى انعكست واضطربت بكتابات ذلك العهد — كان لا بد ان آجلا أو عاجلا أن تؤدى الى الثورة .

ونجيب محفوظ ، فى أعظم مؤلفاته ، تعبير عن مدينة القاهرة ،

وهى ليست قاهرة جروبى والسواح ، وانما القاهرة الحقيقية الجائمة شرق القبة الخضراء ، بسكانها المتدفقين الذين لا يحصون عددا ، والذين لا يسهم شىء على الاطلاق من التأثيرات الغربية الظاهرة بوضوح فى المدينة « العصرية » المحمومة •

اما ان نجيب محفوظ حاول فى رواياته العظيمة — على الأقل الى سنة ١٩٥٧ — أن يعطينا صورة واقعية للحياة فى أحياء القاهرة القديمة فأمر جلى فى الأسماء المثيرة التى يختارها ، وهى بوجه عام أسماء أحياء أو شوارع فى المدينة القديمة ، يتخذ منها مسارح لغراميات أو مآسى أبطاله وبطلاته • فلأول مرة استرعى أنظار الجماهير برواياته « خان الخليلى » فى ١٩٤١ ، تلك السوق الشهيرة بجوار جامع الأزهر ، وفى سنة ١٩٤٧ ظهرت له رواية « زقاق المدق » مأخوذا اسمها أيضا من احدى حوارى المدينة العتيقة • وفى سنة ١٩٤٧ أيضا ظهر له « السراب » ، وفى ١٩٤٩ ظهر له « بداية ونهاية » وهذه الرواية الأخيرة تناولت اليقظة الوطنية بين تلاميذ المدارس الثانوية •

ونجيب محفوظ يولى عناية كبيرة لعبكة رواياته وبنائها ، ويهتم اهتماما شديدا بصفاء اللغة التى يكتب بها • فهنا يكون على العربية الفصحى أن تعبر عن أعمق الانفعالات والمشاعر ، حتى لاكثر الناس تواضعا من كناسى الشوارع — وهذا دون أن تصبح اللغة متكلفة وغير طبيعية ، أما الطريق السهل الميسر للغة العامية فيتجنبه • والظاهرة الأخرى فى جهاده الفنى هى انه ليس عجولا فى الاندفاع الى المطبعة ، اذ الواقع أنه قد تنقضى سنوات بين طبع احدى رواياته والرواية الأخرى •

وتحفة نجيب محفوظ الرائعة هى ثلاثيته العظيمة التى ظهرت بين ١٩٥١ و ١٩٥٧ : « بين القصرين » و « قصر الشوق » و « السكرية » ، وهى أسماء لأحياء وشوارع القاهرة القديمة لن أحاول أن اترجمها • وهذه الثلاثية رواية على الاسلوب الواقعى العظيم لأميل زولا ،

تهدف الى وصف ثلاثة أجيال من تطور أسرة من الطبقة المتوسطة الدنيا خلال النصف الأول من هذا القرن .

وفي اسلوب شبيه بالمسيرة الذاتية تهدف أيضا الى أن تبين انه حتى المجتمعات المتشبثة بالتقاليد الى أقصى حد لا يمكن أن تبقى بلا تغيير أمام مرور الزمن الذي يغير دون ندم النظرة الى الحياة ، والى العادات ، والى العقليات ، وحتى الى الأخلاق . وفي سنة ١٩٥٧ منح نجيب محفوظ الجائزة التقديرية للدولة كأحسن كاتب مصرى فى ذلك العام عن الجزء الثانى من ثلاثيته .

وبعد صمت آخر طويل أصدر فى ١٩٦٢ كتابا جديدا « اللص والكلاب » بأسلوب جديد تماما ، ومختلف عن الطبيعة الوصفية والواقعية لمؤلفاته السابقة . وفى هذه القصة الحافلة نجد البطل ، وهو لص ، ثائرا ضد المجتمع الفاسد . انه طراز من روين هود ، يسرق من الأغنياء لكى يخفف عن طوائف الفقراء والتعساء ، وقد وشى به سيده الروحى الذى كان قد شجعه على التمرد على المجتمع .

والرواية تتناول الخواطر الكامنة فى نفس اللص ، باعتباره خارجا على القانون مطاردا بواسطة الشرطة ، وأخيرا يصاب بالرصاص وسط نباح الكلاب التى كانت قد أطلقت فى أعقابه . (وهذه القصة اخرجت فيلما سينمائيا نجح نجاحا عظيما) .

وبهذا الاسلوب الجديد فى الكتابة فتح نجيب محفوظ الباب أمام ظاهرة جديدة ومثيرة فى الأدب العربى الحديث سوف لا تخفق — بكل تأكيد — فى أن تؤثر بعمق فى الكتابة الخلاقة فى العالم العربى ، بل ربما فى جهات أخرى لو ان مؤلفاته وقعت فى يد مترجم قدير حساس الشعور .

والذى اخفقت الثورة فى ابرازه — حسبما أعلم — هو امرأة كاتبة من طراز هؤلاء الروائيين وكتاب القصة القصيرة الذين أشرت اليهم

فى اىجاز من قبل • ان هناك طبعا سيدات كثرات فى هذا العصر المتحرر - ومعظمهن صحافيات يعملن فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية - احرزن شهرة ضئيلة لا سيما فى ميدان القصة القصيرة • ولكن لم يظهر من أعمالهن الا القليل مما يعد ذا قيمة دائمة وصورة حقيقية للأحوال الاجتماعية القائمة •

وقد كتبت فى سنة ١٩٥٤ أقول : « عندما يتطلع المرء الى الوجوه الجادة ذات العزم للشابات الذين تزدهم بهن المقاعد فى جميع الكليات تقريبا وخاصة فى كلية الآداب فى الجامعات الحديثة - فان نفسه تمتلئ بالتفاؤل واليقين فى أنه ، ان عاجلا أو آجلا ، سوف تظهر فى مصر من تتقمص شخصية مثل مدام دى ستيل اوجين اوستن + » - وانى لم أقنط بعد من أن يتحقق هذا الأمل •

وينبغى أن أقول كلمات قلائل عامة عن المسرح الذى لقي من الثورة دفعة كبيرة جدا ، والذى أخذ يصبح قوة جبارة فى الحياة المصرية • ورغم أنه مازال صغيرا فى حجمه بالقياس الى نمط الأدب الذى تناولته فى هذا البحث ، فان المسرحية ما زالت تجتذب الكتاب أكثر فأكثر بسبب التشجيع الذى تمنحه وزارة الثقافة للعديد من الفرق التمثيلية ، وبسبب المجال الذى تقدمه بإنشاء مسارح خاضع للإشراف الحكومى •

وهناك أيضا ادراك الشعب المصرى ان المسرحية صورة جوهريّة فى الفنون الأدبية الهدف منها رسم جميع أنواع التغيير الاجتماعى لا ان تقصر نفسها على أن تكون مجرد وسيلة للتسلية عند قضا احدى السهرات • والحق أنه قد انقضى الى الأبد عصر كوميدياد الريحاني الصاخبة والهزلية غالبا • انه الآن عصر مسرحيات ذاد رسالة ، أى مسرحيات الأدب الهادف ، وكما هو الشأن فى بلاد أخرى: كثيرة مسرحيات « التطلع فى سخط الى الورا » •

ولا يكاد يوجد روائى أو كاتب للقصة القصيرة لم ينجذب الى

تقديم مسرحيات طويلة أو ذات فصل واحد للموضوعات التي يتناولها في قصصه ، كما ان جاذبية الكتابة للتلفزيون قد أثبتت انها مسيطرة على الكثيرين • وتأثير هذه الاداة سوف يستمر في اطراد ، ليس فقط على اولئك الذين يشاهدونه ، بل أيضا على اولئك الذين يكتبون له •

وكما سبق أن تردد غالبا فان المسرحية — كحركة أصيلة وخلاقة — لم تكد توجد في مصر على الاطلاق الا بعد الحرب العالمية الاولى • وكما هو شأن الصور الأخرى للفن الخلاق ، فان المسرحية تطورت كنتيجة وحالة ملازمة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي البالغ الذي غير وشكل تدريجيا الحياة في مصر المعاصرة في أعقاب ظهور الطبقة المتوسطة ذات الاتجاهات الغربية •

وقبل عام ١٩٥٢ كان توفيق الحكيم ومحمود تيمور هما فعلا الكاتبان المسرحيان الوحيدان من ذوى المكانة في ميدان المسرحية « ذات الهدف الاجتماعي » • ولكن منذ الثورة ظهر كثيرون من الكتاب المسرحيين من الطراز الأول يمكن أن يخصص لمؤلفاتهم بحث مستقل •

والتغير الكبير الذي اكتسح المجتمع المصري بين الحربين زادته ثورة ١٩٥٢ حدة الى حد أن المشاكل الفردية اتخذت لها أبعادا وطنية • وقد يتطابق شيء منها مع المشاكل الشخصية لبعض الكتاب الذين كان معظمهم منتما الى الطبقة المتوسطة • وفي ضوء الروابط الوثيقة بين المثقفين والفلاحين والعمال — وهى في مصر أشد ترابطا منها في معظم البلاد الأخرى — فان هذه المشاكل كان ينظر اليها على انها مشاكل الطبقات الكادحة •

والواقع ان الفجوة التي كانت تتسع دائما بين الطبقات العالية والمثقفين أدت بهؤلاء الى مزيد من الاقتراب من الطبقات العاملة التي

كانوا يصورون حياتها ويعكسون آمالها في حياة أفضل ويشجعونها ،
والى حد ما يشاطرونهم اياها •

والامتيازات المحدودة التى قدمها العهد السابق الى هذه الطبقات
لم تكن أكثر من صمام للأمن اريد به التنفيس عن بعض مشاعر
الصراع الطبقي المبدئى ولكن هذا لم يؤد الى تكافؤ الفرص ، نظرا
لأن الموارد المالية ظلت فى أيدي الطبقات العالية ، ولم يخلق هذا الا
استعلاء جديدا مصحوبا بشعور عميق الجذور بخيبة الأمل •

ومع الثورة جاء شعور جديد من التفاؤل واحساس بالانتصار
طغى على الطبقات المتوسطة ، فأثار الثقة بأن المشاكل يمكن أن تحل
بسهولة — كمشكلة التركيب الطبقي فى المجتمع المصرى — وان أمة
جديدة قد تشكلت ، وتوحدت بالحب الأخوى ، وتقاسمت الكد
والنصب •

وهذا هو الشعور الذى عبر عنه توفيق الحكيم فى مسرحيته
« الأيدي الناعمة » الذى دار موضوعها حول التصالح بين الطبقات
عن طريق الحب والتفاهم المتبادل •

ولكن الثورة المصرية ، كغيرها من الثورات والتهجمات على
الاسلوب التقليدى لحياة احدى الامم — لم تسفر عن عهد ذهبي من
الحب الأخوى والثقة المتبادلة ، وهى حقيقة دعت الكتاب المسرحيين
الثوريين ، مثل نعمان عاشور ، الى مهاجمة « السلم الاجتماعى » كما
كان يسمى •

ففى « الناس الى تحت » التى مثلت لأول مرة فى سنة ١٩٥٦ أثار
نعمان عاشور هذين السؤالين : ما هو مدى تشبع الانسان
بالمساواة ؟ ••• والى أى مدى يستطيع الانسان أن يبنى مجتمعا قائما
على المساواة ؟ •••

ان الصراع هو بين القيم الحقيقية والمزيفة ، والمسرحية تعكس

التناقض الحاد بين « الناس اللي تحت » واولئك الذين يعيشون أو ، حسب مجرى المسرحية ، يصعدون السلم الى أعلى • انها رفض ، أو على الأقل نقد غنيف للسلم الاجتماعى الذى يشجع الأفراد على التنافس من أجل « غرفة فى السطح » انه سباق جردان ، غنيف قاس لا يليق بسجتمع اشتراكى •

ورواية أخرى من تأليف نعمان عاشور أثارت ضجة كبيرة هي « الناس اللي فوق » ، وقد كتبها فى سنة ١٩٥٨ فى وقت اعادة التقييم الهادىء والتحرر من الوهم عندما تجلت صعوبة حل مشاكل المجتمع بغير الاجراءات المتطرفة • وهذه المسرحية ترفض امكانية التصالح بين الطبقة الحاكمة السابقة والطبقات الأخرى للمجتمع، وهكذا كانت أول تعبير فى أدب الثورة عن محاولة بناء مجتمع غير طبقى بالقضاء الكامل على الآثار الأخيرة للاقطاع والرأسمالية •

وفى سنة ١٩٦٣ توج نفس الكاتب المسرحى حملتيه السابقتين ضد المجتمع بمسرحيته « عيلة الدوغرى » التى هى نقطة تحول فى المسرحية المصرية • انها تطعن بمرارة فى مجتمع ما بعد الثورة ، وهو ميدان ظل حتى اليوم دون أن يرتاده أحد • وهى أيضا قصة رمزية ، فان آل « الدوغرى » العاجزين عن تكييف أنفسهم مع الأحوال المتغيرة يمثلون المصريين بوجه عام • وتغليف النقد الاجتماعى بالرمزية من ظواهر المسرحية المصرية فى مستهل ١٩٦٠ وما بعدها ، لانه وان كانت الثورة قد خلقت ظروفًا يمكن أن تتطور فيها المسرحية بحرية الا أن رد الفعل ضد التوجيه السياسى كان قويا الى حد ان الكاتب المسرحيين لجأوا الى الرمزية كوسيلة للتعبير عن ملاحظاتهم الذاتية (١) •

(١) ناقش مستر كوان ارتياد الدكتور يوسف ادريس مجالات الرواية والقصة القصيرة. وفى يونية ١٩٦٤ صدرت فى القاهرة (الغرافى) وهى مسرحية ات فصلين ليوسف ادريس . وقد ظهرت لأول مرة على مسرح الجمهورية فى ١٦ أبريل ١٩٦٤ ، وقوبلت بحماس . والواقع انها اثار اهتمام النقاد شهوياً كثيرة . وفى ١٩٦٦ منح يوسف ادريس إحدى جوائز الدولة فى الادب .
والواقعية الشائنة فى قصص يوسف ادريس القصيرة تجلت فى هذه المسرحية فى ((نظام)) المجتمع الانسانى ومشاكل حكم النخلة والطامة . الخ بقوة كبيرة الى حد شكلت معه رفضاً حافلاً بالتشكك لجميع الانظمة - الكاتب .

وفي الختام ينبغي أن أشير إلى استعمال اللغة العامية التي هي سمة متميزة في الأدب العربي المصري الحديث لاتشارها بين بعض الروائيين وجميع الكتاب المسرحيين المشهورين . وهي بالطبع مسألة مثيرة للخلاف ، ومظهر للمعركة بين التقليدي والجديد ، وهي معركة كانت محتدمة ولم يفصل فيها منذ خمسين عاما .

وليس من شك في أن استعمال اللغة العامية ساهم إلى حد غير قليل في جعل الأدب المصري الخلاق أدبا وطنيا بحت وان كان للمرء أن يقول انه أدب وطني ضيق النطاق . وكلما ادمج الكاتب نفسه في عامة الشعب ، أو على الأقل في الناس العاديين ، وبغض النظر عن طبقتهم ، فإنه يجد نفسه أشد انجذابا إلى أن يعبر عن خواطرهم أو انفعالاتهم كما تحدث لهم فعلا .

والرغبة في الواقعية حجة قوية في صالح اللغة العامية ، ولكن كما أشرت من قبل فإن استعمالها يجعل من الصعب — أن لم يكن من المستحيل — نقل الأدب المصري إلى جمهور أكبر لا يقرأ العربية .

والواقع أن هناك عربا آخرين يجدون أنفسهم أحيانا في حيرة أمام فهم مجازات واستعارات اللغة العامية المصرية الصرفة . ومع ذلك فلعلها العنصر الجوهري الوحيد في الكتابة الحديثة الذي بدونه قد يخفق الكاتب « ذو الرسالة » في إقامة الاتصال الشخصي الوثيق الذي يسعى إليه مع قرائه . أما التساؤل إذا كان انتشار التعليم سيؤدي إلى جعل اللغة العامية غير ضرورية — فأمر سوف يجيب عليه الزمن وحده . ومع ذلك فإن الكتاب الذين يستعملون اللغة العامية يلتزمون لأنفسهم جمهورا ضخما من القراء ، والقليل جدا من أولئك القراء من يفهمون كتب الجاحظ أو الأغاني (١) ، أو رسالة الغفران (٢) .

(١) تأليف : أبو الفرج الإصطهاني .
(٢) تأليف : أبو العلاء المعري — الكتاب .

فى هذه الدراسة المبصرة المتعددة الأشكال لفرع واحد فقط من الأدب المصرى الحديث تناولت طبعاً جانباً واحداً لا غير من النهضة الأدبية الكثيرة الجوانب التى أثمرت ثمراً وفيراً فى جميع الميادين ، كالنقد الأدبى - القديم منه والحديث - والأدب الإسلامى والعلوم ، وأيضاً الجهد الجدير بالتقدير لتبسيط جميع فروع المعرفة وجعلها فى متناول الجماهير ، اذ لم يعد التعليم والثقافة قاصرين على الفئة القليلة المحظوظة •

واذا كنت قد وفقت فى اعطاء فكرة ولو ضئيلة عن حيوية وتكريس الادباء المصريين فانى لا أكون قد فشلت كل الفشل فى أداء مهمتى •

« الجزء الرابع »

دراسة تصنيفية للكتب

(بيليو جرافكية)

(١٠) بعض الآراء الغربية في

الثورة المصرية

بقلم

ديريك هويود

لم يفرض على كتابة هذا البحث الا نطاق ذاتى ضيق الى حد ما ، اذ قصد به أن يكون تقييما لبعض الدراسات الغربية للثورة المصرية أكثر من أن يكون تاريخا شاملا للكتب الصادرة عن مصر منذ سنة ١٩٥٢ • وقد استبعدت منه الدراسات الاقتصادية والفنية — فيما عدا اثنتين منها — والمقالات المنشورة في المطبوعات الدورية ، بيد أن عدد الأعمال الأخرى ضخم ، وواضح انها ذات طبيعة متفاوتة ، وأغلبها ذو طبيعة صحفية « جدية » مترنة ، أو متملقة ، أو نقدية •

والواقع أن الكتب التى وضعت عن مصر وثورتها ورئيسها كانت أكثر مما كتب عن أى موضوع آخر معاصر فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى كان مثيرا لاهتمام علماء السياسة والاقتصاديين والسواح والصحفيين — سواء كانوا جديدين أو غير جديدين • ولم يحجم المؤرخون عن تقييم سنى الثورة فى أبحاثهم التاريخية ، أما الاقتصاديون فيصفون مجرى التغيير الاقتصادى ، وعلماء السياسة يتكشفون المحاولات المختلفة للمهد الحاضر لاكتساب الشرعية السياسية ، على حين يزن الدارسون للشئون الجارية الأمر ليتبينوا ما اذا كان النظام القائم يسجل انفصالا كاملا عن الماضى أم لا •

لم يكن هناك أبدا غرام غربى مع مصر • فاذا كان لدى الأوروبيين — وخاصة البريطانيين — شىء من الحب للشرق الأوسط ، فانهم

يحتفظون به للعرب « الصرف » ، أى سكان الصحراء العربية •
ومعظم البريطانيين الذين عاشوا فى مصر ينظرون الى هذه البلاد ان
لم يكن بالنفور فبمزيج من السخط والتسامح ، ولكن من النادر ان
ينظروا اليها بمشاعر ايجابية من الود •

كان هناك سخط بسبب عدم الكفاية ، وبسبب حقيقة ان المصريين
مختلفون تماما عن البريطانيين • واولئك الذين لم يعيشوا فى مصر
اتهموا الى انطباعاتهم من خليط من شراذم الجنود البريطانيين القاذرة
ومن الصور الكاريكاتيرية المنشورة فى الصحف •

كانت هذه على الأقل هى الصورة المستقرة لدينا ، وقد اعتدنا
أن نسلم بها • وقد كان « شغب » ١٩٥٢ علامة على التغيير ، وكان
استيلاء الضباط الأحرار على السلطة بعد ذلك بستة شهور يعنى
بداية النهاية للنزاع البريطانى المصرى الطويل الأمد • وخلال فترة
من الوقت كانت هناك محاولات شاقة للتصالح ، وبعدئذ بدأت
اجراءات الطلاق ، ولم تكن حرب السويس الا المحاولة النهائية من
زوج أصبح الآن عقيما لكى يعيد فرض سلطته •

وقد اقتضى كل هذا اعادة تقييم جذرى لمواقف الغرب من مصر •
فالبلاد • بمشاعرها القوية التى أوقظت ، وبشخصية رئيسها التى يكثر
حولها الجدل ، وبمكائنها البارزة فى العالم الثالث - مصر هذه
لا يمكن تجاهلها • ولقد اشتد فيض الكتابة عن الشؤون المصرية ،
وتغير فحواها •

وكان أشد ما لوحظ من تغيير زيادة الاهتمام الأمريكى بالبلاد ،
فمن بين الخمسين كتابا التى تناولت مصر على وجه التخصيص
والصادرة منذ سنة ١٩٥٢ - طبع خمسها تقريبا فى أمريكا • ولم
تحظ ذكريات الموظفين البريطانيين السابقين الا بالقليل من العناية
بينما لقيت الدراسات السياسية والاقتصادية الاجتماعية عناية أكبر •

وكانت معظم الكتب التى بأقلام اوروبيين ترسم مصر الحديثة فى اطار العالم الثالث كبلاد فى طليعة التغير الاجتماعى والاقتصادى .
واما بعض الدراسات المبكرة عن الثورة والنزاع كانت بأقلام المصريين أنفسهم (١) ، فتخرج عن نطاق هذا . . البحث .

والمؤلفات العامة عن مصر المطبوعة بعد سنة ١٩٥٢ مباشرة أضافت بطبيعة الحال فصلا نهائيا عن « آخر التطورات » (التى ليست بالضرورة تابعة من الحجج الواردة بالجزء الأكبر من الدراسة) .
وقد حاول جون مارلو فى كتابه « العلاقات الانجليزية المصرية (٢) » أن يقيم العوامل الحقيقية التى أدت الى العلاقات المتغيرة بين بريطانيا ومصر . فقد كانت هناك قاعدة دائمة الاهتزاز لهذه العلاقات نظرا لأن السياسة البريطانية كانت مكرهة على أن تتكيف طبقا للظروف الجديدة .

وقد بقى كلا الجانبين الى حد ما أسيرين لماضيهما . وقد أدى هذا بمارلو الى أن يقرر ان الثورة المصرية تمثل تحولا عن التقليد الوفدى فى السياسة وعودة الى تقليد أسبق .

أما اوستن مور الذى كان استاذا زائرا فى جامعة الاسكندرية من سبتمبر ١٩٥١ الى يولييه ١٩٥٢ فقدم الينا وصفا ممتعا - وان لم يكن فى جوهره وصف خبير للأحداث اليومية التى أدت الى انقلاب يولية .

وفى كتابه « وداعا يافاروق » (٣) انتقد بشدة ضعف الزعامة الوفدية التى برهنت على عجزها التام عن مجارات المد الصاعد

(١) انور السادات ، « ثورة على النيل » ، (لندن - الان ويتجيت - ١٩٥٧) -
راشد البراوى ، « الانقلاب العسكرى فى مصر » (القاهرة ١٩٥٢) - جمال
عبد الناصر ، « فلسفة الثورة » ، (القاهرة ١٩٥٤) - محمد نجيب ، « مصر
مصر » (لندن ، فيكتور جولانتر ، ١٩٥٩) .

(٢) جون مارلو ، « العلاقات الانجليزية المصرية من ١٨٠٠ الى ١٩٥٢ » ، (لندن مطبعة
كريست - ١٩٥٤) .

(٣) اوستن ل. مور - « وداعا يافاروق » - شيكاغو - مطبعة الطلبة ١٩٥٤ .

للسخط السياسى والاجتماعى * وكان وداعه لفاروق غير مشوب بالندم ، ورغم انه ديموقراطى مخلص الا أنه تنبأ منذ مستهل ١٩٥٢ أن ديكتاتورية قوية قد تجلب الى الشعب المصرى سلا ما أكبر مما يأتى به ذلك الخليط من القصر والسياسيين *

أما جاكوب لاندوفى « البرلمانات والأحزاب فى مصر »^(١) ، وهى رسالة كتبت قبل ١٩٥٢ وان كانت قد نشرت فى ١٩٥٤ ، فقد ذهب على أساس تحليله للسياسة البرلمانية المصرية من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ الى استنتاج مختلف وأقل دقة بكثير * فقد تنبأ للحكم العسكرى بحياة قصيرة مادام لم يتم « لا على تأييد أية جماعة منظمة أو حزب منظم ، ولا على ادارة مدنية جديرة بالثقة » *

ولعل هذا الاستنتاج كانت نتيجته الحتمية هى رؤيته لمادة دراساته الواهية تنهار فى غمضة عين وليس انه وضع تقديرا غير متحيزا لامكانيات الحكومة العسكرية *

ان مهمة ضغط أربعة آلاف سنة من التاريخ فى أقل من ثلثمائة صفحة لهى مهمة تثبط العزم الى أقصى حد ، ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ هـ * وود * جارفس * فاكنتساحه للتاريخ فى كتابه « من فرعون الى فاروق »^(٢) اشتمل على رمسيس الثانى ومحمد نجيب * وعنده ان شطرا من وحدة التاريخ المصرى الجوهريه كان توكيدا لهستيريا الغوغاء وعنفها * ومثل هذه النظرات الى التاريخ يمكن أن تكون لها قيمتها ، بيد ان من الجلى ان الهدف الرئيسى للمؤلف كان ان يقدم تبريرا للسياسة البريطانية فى مصر *

ولقد كانت نهاية العهد البريطانى مأساة لا ضرورة لها بالنسبة الى مصر وهو لم يخصص لنزول فاروق عن العرش وقيام الحكومة العسكرية سوى فقرتين * ومع ان هذا الكتاب نشر بعد هذه

(١) جيكوب . لاندو - ((البرلمانات والأحزاب فى مصر)) (تل ابيب - دار الطباعة الاسرائيلية لحساب الجمعية الشرقية الاسرائيلية - ١٩٥٣) .

(٢) هـ . وود جارفس (من فرعون الى فاروق) - لندن - جون موراي - ١٩٥٥ .

الأحداث بثلاثة أعوام إلا أنه لم تبذل أية محاولة لتقييم أو تحليل مجرى الثورة وأسبابها • ولكن لما كان جلاء البريطانيين عند المؤلف « نهاية عهد ... نشأ أصلا على أيام الفراغة » فلعل العهد الجديد لم يعد يعنيه في شيء •

وكتاب جارفيس في جوهره كان عما سبق الثورة • أما المؤلفات التالية فهي دراسات أكثر تركيزا على مصر بعد سنة ١٩٥٢ • وأول ما صدر عنها وأحسنها الدراسة التي قام بها جان وسيمون لاکوتير في « مصر تتحرك » (١) الصادر في سنة ١٩٥٦ ، والذي ترجم فيما بعد الى الانجليزية باسم « مصر في حالة تحول » • وقد أمضى المؤلفان في مصر السنوات من ١٩٥٣ الى ١٩٥٦ ، والجزء الأكبر من كتابهما - وهو فرنسي الطابع في سياقه وفي أسلوبه - قائم على ملاحظتهما وأحاديثهما ورواياتهما الشخصية •

ومن الفصول الخمسة الأولى كان أولها تاريخا عاجلا للفترة من غزوة نابليون الى الثورة • ولكن هذه لم تكن هي الاهتمام الرئيسي للمؤلفين ، وإنما كان الغرض منها الى حد ما دراسة تفصيلية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر في سياق التغير السريع • وتضمن الكتاب ثروة من المادة بسطت بنفاذ من البصيرة عن مجتمع القاهرة وحياة الريف والاصلاح الزراعي والاقتصاد والسد العالي ، وكان في الملاحظات الشخصية ما جعلها اكثر دلالة ومعزى •

ومثل هذا الاسلوب في تناول الموضوع أوجد تعارضا بين النظرية والواقع • ولهذا انتهى المؤلفان الى ان الديكتاتورية الثورية قد تكون أفضل وسيلة لانجاز الامور ، ومع ذلك فانهما غالبا ما أبديا استياءهما من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة • وقد رسمت صورة

(١) جان وسيمون لاکوتير - « مصر تتحرك »
- باريس - طبعات دي سيل - ١٩٥٦ - الترجمة الانجليزية « مصر في حالة تحول »
- نيويورك - مطبوعات كريتيرون - ١٩٥٨ •

واضحة للرئيس عبد الناصر اشير فيها الى افتقاره في ذلك الوقت لمذهب ايدولوجى ، والى براعته السياسية والى خبرته العملية . وكان واضحا ان الفصل الأخير عن أزمة قناة السويس اضيف كفكرة طازئة ، ويقصد تقييم آثارها في مصر وحدها .

وكتاب آخر وضع على نفس النهج الذى احتذاه الاخوان لأكوتير وان كان حقيقا باهتمام أقل هو « أبو الهول يستيقظ » (١) من تأليف جيرالدا سبارو . واختيار العنوان فيه دلالة على أسلوب المحتوى . وفيه اتجه المؤلف الى إعادة تهذيب الصورة ذات . . الجانب الواحد التى لمصر عند الغرب . لقد « اقلقه ذلك القدر من التشويه والتحامل » الذى زحف الى هذه الصورة ، بيد أنه سبق تقريبا الى الطرف الآخر الأقصى من ابتلاع الدعاية كلها « والاستسلام بلا قيد أو شرط » لعبد الناصر . فعنده ان الرئيس رسول ، وانه رجل مثالى ينطوى على قوة سحرية كامنة .

ووصفه للموقف الاقتصادى والسياسى كان بكل أسف مبسطا أكثر مما ينبغى ، وغير متفق مع قواعد النقد النزيه ، وذلك بما أبداه من تعاطف واهتمام واضحين بأمانى العرب .

وكتاب توم ليتل « مصر » (٢) كان صورة متعاطفة مع العهد الحاضر ، ولكنه لم يكن متعاطفا أكثر مما ينبغى . والمؤلف ، وهو صحفى له عدة أعوام من الخبرة بمصر ، وصف الحالة من زاوية القاهرة ، ولكنه لم يبسطها على أسلوب اسبارو المدافع عن عبد الناصر وسياسته . لقد تناول الأمور المألوفة ، وخصص جزءا من كتابه لمصر قبل الثورة ، ولكن فى رأيه ان هذا كان لكى يبرز وحدة التاريخ المصرى واستمرار مصير الشعب . ووعى الشعب المصرى لانزاله عن الطغاة « كان أهم العوامل التى أدت الى أن الأمة المصرية

(١) جيرالدا سبارو - « أبو الهول يستيقظ »
لندن - دوبرت هيل - ١٩٥٦ .
(٢) توم ليتل - « مصر » - لندن - ارنست بين ١٩٥٨ .

عادت الى الظهور من جديد - في كثير من المعاناة وتميزت بها صلابة
النضال القومي » •

ومن الناحية السياسية فان سنة ١٩٥٢ ابرزت تغييرا في هذا
الانموذج ، أو على الأقل ابرزت نجاح اثبات المظلومين لوجودهم في
مواجهة الظالمين الا وهو تحرير البلاد من « اغلال التاريخ » •

وفي وصفه للفترة التي أعقبت ذلك ، كان المؤلف حريصا على أن
يتحاشى الدفاع عن القضية ، وانما حاول أن يبين تأثير السياسة الغربية
على القاهرة (وخاصة أثناء أزمة السويس •) وان يلقي ضوءا على
السياسة المصرية الداخلية • أما تكهناته عن المستقبل - وعلى الأقل
فيما يهم بريطانيا - فكانت دقيقة الى حد محزن : « لا يمكن في
المستقبل القريب أن يكون للدول الغربية الكبرى سياسة ناجحة في
الشرق الأوسط الا بالتعاون مع مصر » •

وفي سنة ١٩٥٦ أصدر ولتر لاكوير كتيباً عن مصر باسم « ناصر
مصر » (١) تضمن دراسة سياسية واقتصادية موجزة للسنوات الأربع
الأولى للعهد الحاضر • والواقع انه كان صحيفة اتهام قوية عن افتقار
مصر الى الانجازات الجدية ، فهو تقيض للنهج المتحيز في كتاب
اسبارو • لقد تضمن نقدا « للتوسع المظهرى الخطر في الخارج » ،
ونقدا للسياسة الخارجية التي تتبع « اتجاه الكتلة السوفيتية » ،
ولعدم محاولة حل المشكلة المصرية الرئيسية - الا وهي زيادة السكان
في الريف •

وكانت النتيجة التي انتهى اليها هي ان النظام الثوري « لم يكن
لديه الا القليل جدا مما يتباهى به » • والقيمة الوحيدة لهذا الكتيب
هي تقديمه صحيفة اتهام عن القضية ، ومع ذلك فقد كان هذا في
الغالب بالاسلوب التقليدي المنبه للخطر بالتحذير من مطامع عبد
الناصر « المغرقة في الخيال » •

(١) والتر . لاكوير - « ناصر مصر »

لندن - ويندنبيلد ونيكلسون ١٩٥٦ •

وقدم الينا ديزموند ستيوارت رأيا آخر متعاطفا في أساسه في كتابه « مصر الفتية » (١) . وقد استغرقت مقدمته التاريخية التي لا بد منها نحو ثلثي الكتاب ، مبتدئة من نابليون الى فاروق . ودراسته للسنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ كانت أكثر قليلا من عرض زمني لسلسلة الانطباعات التي انتهى اليها من مناقشاته وأحاديثه داخل البلاد . وقد ضحى بالتفسيرات والتعليقات مفضلا عليها التسجيل الحرفي ، وكان حب المؤلف الواضح لمصر وتأثره بما شاهده وما سمع — لما يثير مشاعر غامضة من الود أكثر مما يساهم في التفهم على حقيقة الأمر .

وبالرغم من اسم كتاب ويلتون واين « ناصر مصر » (٢) فانه ليس ترجمة لسيرة الرئيس ، وانما أقرب الى أن يكون تبريرا للاسم الفرعى وهو « البحث عن الكرامة » . والكتاب من تأليف صحفى أمريكى كتبه — بلا استحياء — لكى يزود جمهوره بمعلومات عن مصر « التى قد تصبح عائقا لمركزنا كقوة عالمية ولتفهمنا لأحوال الدنيا » .

وهو — شأن الكتاب السابق — مبنى على تجارب الأعوام العديدة من الاقامة فى القاهرة مدرسا فى الكلية الامريكية ومراسلا خارجيا . ومهما يكن فقد وضع هذا الكتاب من أجل جمهور أمريكى غير مزود معظمه بالمعلومات ، وأكد الفكرة التقليدية الأمريكية من ان « ابن البلد فعل شيئا عظيما » .

كان عبد الناصر مواطنا من العامة (أولاد البلد) ، واسرته من أبناء الريف فى بنى مر . وكانت هذه الجذور المتواضعة — وليس فترة صباه فى الاسكندرية المتحضرة — هى نقطة البداية فى « البحث

(١) ديزمونت ستيوارت — « مصر الفتية »

لندن — الان وينجيت ١٩٥٨ .

(٢) ويلتون واين — « ناصر مصر »

كامبردج ، ماس ، كتب ارلنجتون — ١٩٥٩ .

عن الكرامة « - ليس من أجل نفسه ، وإنما من أجل الشعب المصرى
وكان من رأى واين انه لاول .. مرة في التاريخ الحديث كان
للمصريين اعتزاز بأنفسهم وبوطنهم ، وان هذا كان في معظمه نتيجة
للقوة الدافعة الهائلة عند عبد الناصر . لقد كانت الثورة المصرية هى
« ثورته » .

وقد بسط المؤلف في جلاء السمات الخارجية لطبائعه - جاذبيته
ومقدرته على العمل الشاق وخبرته - ولكن يبدو ان المفتاح الحقيقى
كان مفقودا . وسذاجة هذا الكتاب وربما رغبته في أن يبرز « اولئك
البريطانيين الذين يعرفون كل شىء عن العرب ولكن لا يفهمون شيئا »
- حجبت خطوة مترددة الى الأمام لتنمية ذلك الفهم الذى تطلبتته
مقدمة الكتاب بشدة .

ودراسة أخرى أشد تركيزا لمشكلة تقديم معلومات عن الجذور
الخلفية - وضعت في سلسلة الدراسات الأهلية الأمريكية التى
تصدرها سجلات العلاقات .. الانسانية للمنطقة . وهى تصدر عن
جميعات تعليمية دولية ، وتستخدم فيها السجلات النظامية الخاصة
بالبلد المعنى .

وأخطاء مثل هذه الطريقة واضحة : تكرار لا داعى له ، وافتقار الى
وحدة البحث ، وحقائق مجمعة ومبوبة بعناية تصلح على ما يبدو
ولادخالها عشوائيا في النص . وقد ظهرت هذه الدراسة باسم
« مصر » (١) في سنة ١٩٥٧ في المجلد السادس من السلسلة . وكان
الهدف منها هو « الاختبار العميق للجوانب السيكولوجية والسياسية
والاقتصادية » للمجتمع المصرى ، « وتحديد الأنماط الأساسية ،
الثقافية والتشريعية » وأيضا « الكشف عن القيم والمواقف
المسيطرة » .

وهذا البحث الذى تولاه أعضاء العديد من الجمعيات التعليمية

(١) جورج ل. هاريس (المؤلف) - « مصر » - نيوهافين ،
سجلات العلاقات الانسانية للمنطقة - سلسلة الدراسات الأهلية - ١٩٥٧ .

كان مصدر معلوماته نظريات الآخرين واجتهاداتهم • ثم « يكمل بعملية تفنيد وتركيب » • وهذه الطريقة يمكن أن تؤدي بسهولة الى قبول التعميمات وانصاف الحقائق باعتبارها حقائق ذات صلاحية عامة بسبب ضرورة الوصول الى نتيجة مافي كل موضوع يبحث •

وفضلا عن هذا فان التكهّنات عن الاتجاه المتوقع لأحداث المستقبل يمكن ان يكون لها ثقل كبير عندما ترتبط فقط بشيء من العلاقة بوجهة النظر العامة للكاتب ، وهي بالضرورة أمر مقتد في دراسة من هذا الطراز • والواقع ان هذه الدراسة كانت « دليلا » أو كتابا مدرسيا قيما في تناوله الزراعة أو الري أو الخدمة الاجتماعية أو الاسرة ، ولكنه دون ذلك بكثير في تناول المسائل الأكثر تعقيدا وتشابكا • وباعتباره « دليلا » فانه عرض حقائق لا تحصى عن الحياة المصرية ، ولكنه كان حافلا بالتكرار نظرا لأن الكثير من الحقائق كان متعلقا بأكثر من « موضوع تعليمي » واحد •

فمجرى الأحداث منذ سنة ١٩٥٢ ورد في عدة فصول ، ولكن تفسيره للأحداث السياسية (ومثال ذلك انه « يمكن استنباط وسيلة ما للتقارب بين الاسلام والشيوعية ») اظهر حاجة الكتاب الى الخروج بنظريات شاملة • وجملة القول أنه محاولة لسد ثغرة في معلوماتنا عن مصر ، ولكنها كانت محاولة أرادت قبل الاوان أن تكون شاملة وحاسمة أكثر مما ينبغي •

وجمال عبد الناصر أحد القلائل من ذوى القوة الأخلاقية بحق بين زعماء العالم الثالث ، ولهذا يسيطر دون جدال على معظم الدراسات الخاصة بمصر الحديثة • ففي كتاب جورج فوتشر « جمال عبدالناصر ورفاقه » (١) - كان الرئيس وليس « رفاقه » هو الشخصية الرئيسية في الكتاب •

(١) جورج فوتشر - جمال عبد الناصر وفريقه

مجلدان - باريس - جوليارد - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ •

ومن أحاديث المؤلف مع أولئك الذين كانوا على اتصال وثيق
بجمال عبد الناصر جمع عنه حقائق القت ضوءا على أخلاقه • ومثال
ذلك أنه حصل من أمين مكتبة الاكاديمية العسكرية على قائمة بالكتب
التي قرأها عبد الناصر • وكشفت هذه عن اهتمام عميق بالتاريخ
وبالحملات العسكرية ، وخاصة الاهتمام بحياة الشخصيات التاريخية
العظيمة - وبنوع خاص الاسكندر الأكبر ونابليون وبسمارك
وأتاتورك • انهم هم « الأبطال الذين يخلقون لأنفسهم أدوارا من
المجد والبطولة العظيمة ، يقومون بها في لحظات حاسمة على مسرح
التاريخ » (نقلا عن « فلسفة الثورة ») •

وركز فوتشر على ان عبد الناصر في رأيه كان يعتقد في نفسه منذ
أمد طويل أنه بطل كهؤلاء - بطل عليه ان يملأ دورا شاغرا في الشرق
الأوسط • ولقد سجلت حياة الرئيس المبكرة مدعمة بالوثائق ،
ووضعت الأحداث الحاضرة المعروفة في اطارها الاجتماعي • وقد
تناول المجلد الأول من الكتاب الأحداث حتى الاستيلاء على السلطة
في ١٩٥٢ ، وتناول المجلد الثاني ممارسة هذه السلطة حتى عام ١٩٦٠

أما الكتاب الثاني الذي تلاه « مصر ناصر الحديثة » (١) لكيت
هوبلوك - فكان أهم اسهام في معلوماتنا عن مصر منذ كتاب
الأخوين لاكوتير • وقد اعطيت للمؤلف التسهيلات الكاملة من كل
من الرئيس والوزراء ، وكانت الدراسة الناتجة موثوقا بها أكثر من
كتاب آل لاكوتير ، وفي نفس الوقت أحسن تنظيما وأكثر دقة •

ومرة أخرى كان هوبلوك مراقبا متعاطفا ، وان لم يكن مجرد
مدافع ، وذلك ان العديد من نتائج كانت محل نقد شديد من عبد
الناصر • ففي بيان متوازن رصدت الانجازات الجوهرية للعهد
الحاضر في ميادين الإصلاح الزراعي ، والتعليم والتنمية الاجتماعية

(١) كيت هوبلوك - ((مصر ناصر الحديثة)) - نيويورك بريدجر - ١٩٦٠ الطبعة
الانجليزية نشرت بمعرفة كتب الاطلنطي - ستيلنس وابولاده بلندن •

— ولكن فى مقابل هذا وضع الفقر فى البلاد ، وزيادة السكان ،
واتساع الفجوة التى ينبغى سدها •

ان مصر لتكون محظوظة لو انها استطاعت أن تحتفظ بمستوى
المعيشة الحالى ، وفى سنة ١٩٥٩ كان المؤلف مرتابا فى الفوائد التى
يمكن ان يأتى بها السد العالى ، بل كان مرتابا حتى فى اتمامه • وقد
أخذ هويلوك على عبد الناصر « هذا الاقتحام العدائى » للشئون
الخارجية الى درجة أضرت بالتنمية الداخلية • وقد عزا هذا الى
احتمال تبرم الرئيس بالمشاكل الداخلية الصرفة ، ورغبته فى أن
يستخدم الى أقصى حد « قدراته التكتيكية » •

ان عبد الناصر كان حريا بأن يصبح واحدا من « أعظم الشخصيات
فى القرن العشرين » لو أنه كبح جماح مطامعه الخارجية •

وثمة دراسة أقصر من تأليف شارل جالاجر ظهرت فى ١٩٦٠ ،
« الجمهورية العربية المتحدة اليوم » (١) ، تناولت المشاكل المعروفة ،
ولكن النتائج التى انتهى اليها المؤلف لازالت اليوم بعيدة عن أن
تتحقق كما كانت فى ١٩٦٠ :

« ولما كان الاستعمار فى طريقه الى النهاية ... المراكز الأخيرة
المتناثرة للسيطرة غير المباشرة فى شبه الجزيرة العربية ، فانه لا ينبغى
أن يكون هناك سبب قوى يدعو الدول العربية الى أن تعارض
الأهداف الأساسية للبناء للقومية العربية • »

واستمر عبد الناصر نفسه يثير اهتمام مؤرخى السير الشخصية ،
فبعد نجاح سيرة بن جورويون تشجع مراسل خارجى أمريكى ، وهو
روبرت سان جون ، فأخرج حياة الرئيس باسم « الرئيس » (٢) •

(١) شارل فم. جالاجر - الجمهورية العربية المتحدة اليوم - نيويورك - ابحاث مؤلفى
الجامعات الأمريكية - سلسلة شمال شرق افريقيا - الجزء السابع - ١٩٦٠ .
(٢) روبرت سان جون - « الرئيس » - نيويورك - ماكجروهيل - ١٩٦٠

ومرة أخرى يقدم هذا الاسم دلالة على الاسلوب : شعبى ، وودى ، ومثيرا الى حد ما . انه يسجل يوما بيوم : وأحيانا دقيقة بدقيقة ، بيانا عن وصول عبد الناصر الى السلطة . وقد استخدمت فيه جميع أساليب المهنة وحيلها : أحاديث استعبدت بتفصيل دقيق ، التركيز على خلفية القرية أكثر من التركيز على خلفية العاصمة ، رجل الاسرة العطوف رسم بميله الى ربطات العنق المخططة بالعرض والى الافلام الأمريكية - بحيث يخرج القارىء وبنفسه انطباعات حية عن أحداث حياته وأخلاقه - حقيقة كانت أو متخيلة - ولا شىء خلاف ذلك الا القليل .

أما جوشيم جوستين فى كتابه « ناصر - الصعود الى السلطة » (١) الذى صدر فى نفس السنة التى صدر فيها « الرئيس » - فقد عنى بال عشرة أعوام الأولى المكونة لحياة عبد الناصر ، والتى يزعم انها مازالت غامضة . وكيفما كان فقد وصفها ويلتون واين فى السنة السابقة ، ولم يصف جوستين جديدا اليها . وعلى النقيض من كتاب سان جون فانه قدم مزيدا من تفاصيل الخلفية التاريخية والسياسية ، ومزيدا من المحاولة الجدية لتقييم عبد الناصر بالنسبة الى مجرى سياسته . بيد ان هذا كان اذ ذاك أرضا مطروقة وطأت معظمها الأقدام .

ومؤلف آخر مثير بشكل هستيرى ، ولكنه مسل لغرابة مدلولاته ، هو « وراء أبى الهول المصرى » (٢) لجرينبرج وسيدار . وفى « وراء أبى الهول » زعم المؤلفان انهما اكتشفا مؤامرة اسلامية نازية كبيرة عجيبة اتخذت لها ذلك الشعار الشهير : « الاندفاع نحو الشرق » ، وأهدافها « خلق كتلة عملاقة لقوة ثالثة تسيطر عليها مصر ... والمانيا » وكذلك « انشاء حكومة دينية اسلامية عصرية » وأيضا « القضاء على اسرائيل » و « اباداة الحضارة الغريبة والمسيحية اباداة

(١) جوشيم - « ناصر - الصعود الى السلطة » - لندن - اورهافر - ١٩٦٠ .
(٢) هارولد ج. جرينبرج وارمنج سيدار ((وراء أبى الهول المصرى)) فيلادلفيا ونيويورك - شركة شيلتون - ١٩٦٠ .

كاملة » • وكان النص زاهر بعبارات ايعازية مثل : « القومية التي تغلى » - التدبير « السحري » للمؤامرات المتشابكة - « الأقنعة السطحية المزيفة للسلام والديمقراطية » • بل ان المؤلفين ذهبوا الى ان مبادئ الاخوان المسلمين قد تحققت أخيرا ، وان عبد الناصر هو « خليفة المسلمين في القرن العشرين » وان الاخوان المسلمين كانوا « يتولون الحكم في وادي النيل وفقا لحكومة دينية اسلامية » • ولكن لعل المؤلفين كشفوا اللعبة في عبارتهما الاستهلاكية حين قالوا : « ان الحقيقة والخيال قد امتزجا بدهاء في مصر المعاصرة ... »

وفي مستهل الستينات ارتدت الدراسات الخاصة بمصر الى دنيا البحث العلمى ، ولعله لأول مرة شرع علماء السياسة الامريكيون المحربون في فحص سياسات مصر وايدولوجيتها بأسلوب منظم • ففي سنة ١٩٦١ أصدر ب • ج • فاتيكويتيس كتابه « الجيش المصرى في السياسة (١) » ثم اعقبه بدراسات أخرى من بينها : « سياسة مصر الخارجية » (٢) •

وكتاب « الاسلام وسياسة مصر الخارجية » (٣) ، وأيضا « بعض النتائج السياسية لثورة ١٩٥٢ في مصر » (٤) •

والفكرة الرئيسية التي تسود معظم مؤلفات فاتيكويتيس هي بحث نظام الحكم الثورى عن أساس للشرعية السياسية • وفي كتابه تابع بتفصيل تطور الحكم العسكرى ، وأوضح أو فسر مختلف المراحل

(١) ب.ج. فاتيكويتيس - « الجيش المصرى في السياسة » () انموذج للام الجديدة () بلومنجن - مطابع جامعة انديانا .

(٢) ب.ج. فاتيكويتيس (السياسة مصر الخارجية) في طبعة د.ك. ماكريدىس - « السياسة الخارجية في السياسة العالمية » الطبعة الثانية (انجلود كليفس ن.ج. برنتيس هول ١٩٦٢ .

(٣) ب.ج. فاتيكويتيس - « الاسلام وسياسة مصر الخارجية » - في طبعة ج. هاريس بروكتور - نيويورك فرديك . ب. بيجر - ١٩٦٥ - لندن - مطابع بول مول - ١٩٦٥ .

(٤) ب.ج. فاتيكويتيس - « بعض النتائج السياسية لثورة ١٩٥٢ في مصر » () في طبعة ب.م. هولت - « التغيير السياسى والاجتماعى في مصر الحديثة » لندن - مطابع جامعة اكسفورد .

ذات الشأن • وأهم من هذا أنه رأى فى ضباط الجيش الذين استولوا على السلطة ممثلين لأشد الجماعات تماسكا فى داخل الطبقة المتوسطة المتطرفة المضطردة النمو ، تجمعهم خلفية مشتركة وتطلعات مشتركة ، وتبرما باخفاق محترفى السياسة فى حل مشاكل مصر •

والاستيلاء على السلطة كان مجرد خطوة أولى لتحويل جماعة من الضباط الى نخبة سياسية كان عليهم عندئذ أن يرسوا مشاكل السلطة وأن يخلقوا تأييدا جماهيريا • وقد جربت محاولات خلق مثل هذا التأييد (هيئة التحرير والاتحاد القومى) ، ولكن لا يمكن الوصول الى نتيجة بشأن أهميتهما الباقية • ومع ذلك فانه لا رجعة الى المنظمات السياسية السابقة •

وخلص فاتيكيوتيس الى أنه من المستحيل فى البلاد العربية الحصول على رأى جماعى كأساس للشرعية السياسية بواسطة الوسائل البرلمانية الغربية • ولكنه انتهى أيضا الى انه مازال على الحكومات الثورية ان تثبت انها فى الواقع ثورية ، بمعنى أن عليها ان تحدث تغييرا كاملا فى المجتمع السياسى ، وانها هى نفسها يمكن أن تقدم أساسا للاجماع السياسى •

وانسياقا مع اهتمام فاتيكيوتيس بهذا الموضوع فانه فى بحثه عن مكان الاسلام فى السياسة الخارجية (١) ذهب الى ان الحكومة المصرية كانت تستخدم عن عمد « وسائل متنوعة من وحدة الوعى الاسلامى ، والاصلاح الدينى والأنشطة الاجتماعية السياسية » فى محاولة لان تحقق لسياستها شرعية دينية على الأقل • وكانت هذه محاولة لاثارة وعى سياسى مفيد فى الشعب ، وللحصول على تأييد لسياستها الاشتراكية بالايحاء بأن الاشتراكية كانت موجودة فى الرسالة الاسلامية الأصلية • ورغم اسم الكتاب فالواقع ان المؤلف

(١) ب.ج. • فاتيكيوتيس « الاسلام وسياسة مصر الخارجية » فى طبعة ج. هاريس بروكتور - « الاسلام والعلاقات الدولية » - (نيويورك - فريدريك آ. بريتجز ١٩٦٥ - لندن ، مطابع بول مول ، ١٩٦٥) .

كان أشد اهتماما بأن يبين علاقة الاسلام بالسياسة الداخلية أكثر منها
بالسياسة الخارجية •

وفي عديد من الدراسات اتجه مالكولم كير الى التشبث بالمشاكل
الايدولوجية للثورة المصرية • وكما كان شأن فاتيكيوتيس ، فان
المعلومات الواسعة عن المصادر العربية والجذور الخلفية للاصلاح
الاسلامى قد مكنته من ان يضع الاتجاهات الايدولوجية الراهنة
داخل سياق تطور مستمر •

و « مصر تحت حكم ناصر » (١) كان دراسة موجزة لجميع
النواحي في مصر منذ سنة ١٩٥٢ ، القصد منها أن تكون فكرة أولية
لدى الجمهور الأمريكى • وقد ركز على افتقار عبد الناصر الى
النجاح في بناء نظام دستورى راسخ ، وتحول رأيه عن الديمقراطية
من فكرة الاختيار بين المرشحين الى « الرضاء الشعبى عن الأشخاص
الذين يديرون الحكومة ومساهمة الكتلة الجماهيرية في تطبيق
برنامجها » •

وفقدت الديمقراطية تماما دلالتها الغريبة ، وأصبحت معادلة
للمساواة الاجتماعية والمسئولية • وتقييم كير لهذه المشكلة ورد في
كتابه « المفاهيم العربية المتطرفة للديموقراطية » (٢) الصادر في نشرات
سان انطونى ، وهو دراسة مثيرة للمحاولات العربية لتفسير الأفكار
الليبرالية الغربية •

وفي مصر نبذت هذه الأفكار - وقد كانت شائعة في يوم ما -
ولكن لم تبسط بعد للحلول وحلها أية نظرية شاملة عن التطور

(١) مالكولم هـ. كير - « مصر تحت حكم عبد الناصر »
- نيويورك - سلسلة هيدلاينز - جماعة السياسة الخارجية - رقم ١٦١ - سنة
١٩٦٢ •

(٢) مالكولم هـ. كير - « المفاهيم العربية المتطرفة للديموقراطية »
- في طبعة البرت هورانى
نشرات سان أنطونى - رقم ١٦ - شتون
الشرق الأوسط رقم ٣ - لندن - شاتوويندوس ١٩٦٢)

الاقتصادى والسياسى والاجتماعى • وقد أصر النظام القائم على « نفوره من أية تأملات نظرية » ، ولكنه لكى ييرر البرنامج الذى احتضنه للبناء والتنمية أحس بحاجته الى أن يضعه فى نوع ما من الاطار النظرى • ومن هنا نشأ رأى القائل بأن الديمقراطية هى توجيه الشعب الى ادراك ذكى وتأيد لما يعمل باسمه وبلقطة «الشعب» يقصد فحسب اولئك الذين يؤيدون البناء الاشتراكى •

وفى مؤلف أحدث من هذا (بغض النظر عن البحث الوارد فى هذا المجلد) درس البروفيسور كير تصادم الايديولوجيات فيما سماه : « الحرب الباردة العربية » (١) كان زعماء حزب البعث وجمال عبد الناصر هم أبطالها ، وكان مركز العاصفة لهذا الصدام هو المناقشات التى دارت عن الوحدة بين مصر وسوريا والعراق فى سنة ١٩٦٣ وبأسلوب ساحر أخذ تفوق عبد الناصر وأقلق زعماء البعث الذين كانوا قد رأوا فيه سندا لحكمهم المتعثر • وكان معظم النقاش قد اتجه الى التقاتل على تفسيراتهم المتباينة للعقائد السياسية • وفى احدى الفقرات ذكر عبد الناصر فى وضوح تفسيره للديموقراطية بأن قال : « ان الديمقراطية السياسية ما كانت لتتصور بغير الديمقراطية الاجتماعية » ، ولهذا فان الاشتراكية « كانت شرطا لا مناص منه للديموقراطية الحقيقية » •

وكتاب شارل كريمينز « العرب والعالم : سياسة ناصر القومية العربية » (٢) كان مبنيًا على على افتراض محل جدل ، هو ان لفظة « العرب » يمكن أن تستعمل بمعنى شامل ينطبق على حد سواء على جميع الناطقين بالعربية من سكان الشرق الأوسط • فهل نستطيع أن نتكلم كلاما مفيدا عن السيكولوجية العربية ، وعن سياسة عربية

(١) مالكولم كير - ((الحرب الباردة العربية من ١٩٥٨ الى ١٩٦٤ - لندن ، مطابع جامعة أكسفورد للمعهد الملكى للشئون الدولية - ١٩٦٥ •

(٢) شارل د. كريمينز - العرب والعالم ((سياسة ناصر القومية العربية)) - (نيويورك فريدريك ا. بريجر لحساب مجلس العلاقات الخارجية - ١٩٦٢ •

خارجية ... ؟ ان المؤلف يعتقد أن هذا كان ممكنا ، وترتيا على ذلك استطاع أن يصف عبد الناصر على انه « الممارس المتزعم للسياسة العربية الخارجية » ، بيد أنه مضى عندئذ يخطط مجرى السياسة الخارجية « المصرية » التي فيها عبد الناصر هو الممارس والزعيم •

وكان غريبا أيضا أن تقرأ ان العرب كانوا متفقين على أهدافهم النهائية في الوحدة والاصلاح والتقدم ، ملمحا ضمنا الى أنهم متفقون فيما يتعلق بوسائل تحقيق هذه الأهداف • وقد وضع الكتاب ليساعد الامريكيين على أن يدركوا ان السياسة العربية الخارجية قائمة في اسلوب متماسك على العقيدة والمصلحة ، وان التحركات السياسية يمكن توقعها والتنبؤ بها •

وهذه مشورة يمكن أن تكون خطرة • ومع ذلك فان الهدف الآخر للمؤلف — وهو القاء نظرة على السياسة « العربية » الخارجية « من الداخل الى الخارج » ، واثبات ان الامريكي يمكن أن يكون « متعاطفا وأميناً » في تقسيمه للموقف، العربي — هذا الهدف تحقق على نحو ملائم • والواقع انه كثيرا ما عدل من تعميماته الأكثر تضليلا ، ولقد كانت نظرية كريمينز هي ان العالم العربي يساهم في ثورة عالمية للشعوب المقهورة ، وان عبد الناصر كان رمز هذه الثورة وقائدها فيما يتعلق بالعرب •

ان هذه التغييرات الثورية جعلت الافتراضات التقليدية وسياسات الدول العربية بالية عفى عليها الزمن ، وان واجب أمريكا هو ألا تؤيد أنظمة الحكم المحافظة ، وانما « عليها ان تساهم في عمليات التغيير » • وفي هذه الناحية كان محور نقاشه هو : ان الاتجاه العملي الوحيد للسياسة الخارجية الامريكية هو : « أن تتعاون مع الثورة العربية » •

وكان كتاب « مصر في ثورة » (١) لكلود استييه محاولة من صحفى

(١) كلود استييه — « مصر في ثورة » — باريس — جوليارد — ١٩٦٥ •

فرنسى من اليسار لتعليم الجمهور الفرنسى واقعيات المسرح المصرى المعاصر ، وربما قصد به أيضا أن يوازن « العديد من المؤلفات السفسطائية... التى نشرها مصريين بالفرنسية » . وكان تناول المؤلف للموضوع — كما يدل على ذلك اسم الكتاب — هو انه اعتبر مصر بلدا فى عملية ثورة ، « بكل ما تعنيه الكلمة من معنى » — ثورة أدت الى تغييرات عميقة . ولما كان استييه نفسه عضوا فى اليسار الفرنسى فانه عنى بأن يحلل طراز الاشتراكية التى أدخلها عبد الناصر، وبوصفه صحفيا قديرا فقد أجرى أحاديث فى هذا الموضوع مع العديد من المصريين اليساريين . وأيضا كصحفى قدير فانه على الطريقة الفرنسية التقليدية بث حيوية فى كتابته عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلمسات من اللون المحلى .

والنظير الانجليزى — من بعض الوجوه — لكتاب استييه كان كتاب بيتر مانسفيلد « مصر ناصر » (١) ، ولكن مانسفيلد لم يكن على غرار مهتما بمصر الراهنة كمجتمع ثورى . فانه بالأحرى تناول المشاكل التى واجهها نظام الحكم ونجاحه أو بعبارة أدق علاجه لها . وقد وجد أن الكثير فى المسرح المصرى لم يتغير منذ الثورة ، أو انه تغير فقط الى ما هو اسوأ ، ولكنه حاول أن يرسم صورة زاهية وشفع الكثير من آرائه بالأمل فى المستقبل فى محاولة منه للتغلب على رأى الغرب العدائى ، ولتطبيق مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم على « الناصرية » على أن الاختبار النهائى للناصرية ، سوف يتمثل فى مقدرتها على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وليس الحقيقة الواقعة وهى انها تستطيع أن تتحدى الدول العظمى بنجاح . ومن بين العدد الكبير للمؤلفات الاخرى التى تتناول الوجوه العامة أو الخاصة لمصر يمكن فقط أن نشير هنا الى القليل منها . فالرواج الحالى للسلاسل قد أدى الى العديد من الدراسات الجديدة عن مصر

(١) بيتر مانسفيلد — « مصر ناصر »
لندن — كتب بنجوين — ١٩٦٥

ومثال هذه السلاسل : « الكوكب الصغير » « شعوب العالم الحديث »
« آسيا وأفريقيا » *

وثمة أيضا - من بين غيرها - كتاب « مصر » (١) لروترفيلد ،
وكتاب « مصر أمس واليوم » (٢) لمتيفنس ، وكتاب « مصر » من
تأليف ليتل ، وسوف يصدر غيرها بكل تأكيد في المستقبل ، وجميعها
تعرض مشاهد عامة عن مصر *

أما في الميادين الأكثر تخصصا ، فإن السد العالي قد استرعى قدرا
كبيرا من الانتباه * فهربرت اديسون في « الشمس والظل في
أسوان » (٣) الصادر سنة ١٩٥٨ استطاع أن يكتب من الناحية النظرية
وحدها عن السد العالي المزمع انشاؤه ، ولكنه وجد في رفض
بريطانيا وأمريكا تمويله جرعة مرة من الصعب ابتلاعها ، فهذا الرفض
تضييع لفرصة ذهبية للمساهمة في عمل فنى مثير *

أما كتاب ليتل « السد العالي في أسوان » (٤) ، فكان تسجيلا
صحفيا حيا للاحداث التى أحاطت بتمويل السد ، وللتغلب على
المشاكل المادية ، وبالحملة لانتقاد آثار النوبة * وفى نفس الوقت
أبدى المؤلف عطفًا على حركة التاريخ المصرى ، وقدم تأييده لاتجاه
مصر لمواصلة النضال من أجل استخدام هبات النيل الى أقصى حد *

وفى العديد من الدراسات ذات الشأن ، كان هناك الى حد ما
عامل واحد يترأى مظلمًا فى أى تقدير لمستقبل مصر ، وهو
البيروقراطية المصرية * والكتاب الوحيد الشامل الذى اختص بهذه
المشكلة هو « البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة » (٥) تأليف
مورو بيرجر ، وهو محاولة رائدة لتطبيق الاساليب السكولوجية

(١) جوردون ووترفيلد - « مصر » - لندن - تيمس وهندسون - ١٩٦٧) *

(٢) جورجياناج * ستيفنس - « مصر أمس واليوم » (نيويورك - هولت - واينهارت
وينستون - ١٩٦٢)

(٣) هربرت اديسون - « الشمس والظل في أسوان » - لندن - شايمان وهول - ١٩٥٩

(٤) لوم ليتل - « السد العالي في أسوان » - لندن - ميتون - ١٩٦٥ *

(٥) مورو بيرجر - « البيروقراطية والمجتمع في مصر - دراسة للإدارة المدنية العليا »
- مطابع جامعة برنستون - ١٩٥٧ *

الامريكية على دراسة وجه من وجوه الادارة العامة في الشرق
الاطوسط .

أما ان هذه الاساليب قد نجحت فأمر مشكوك فيه ، لان المؤلف
نفسه اعترف بأن « دراسة البيروقراطية في اطار غير غربى يكشف
عن عوائق النظرية البيروقراطية الحالية ، وهى التى تطورت فى الغرب
أساسا » . ومع ذلك فمن الواضح أن البيروقراطية حاسمة الاثر فى
تطور مصر وفى عملية التصنيع ، والتغير السياسى ينبغى أن يولى
الادارة المدنية عناية أكبر . ولقد كان من الاهداف الهامة لدراسة
يبرجو الى أى مدى تحركت الادارة المدنية فى اتجاه يلائم نوع
المجتمع الذى سعى العهد الحاضر الى خلقه .

وفى سنة ١٩٥٤ كان من السابق لاوانه أن نصل الى نتائج نهائية ،
ولكن عبد الناصر على الاقل تحقق عندئذ من أن يد التقاليد لم ترفع
« بين يوم وليلة » . « كُنّا فى حاجة الى العمل ، فلم نجد الا الخنوع
والتكاسل » . (نقلا عن فلسفة الثورة) .

وقد اتبع البروفيسور بيرجر هذه الدراسة ببحث موجز هو « حكم
النخبة العسكرية والتغير الاجتماعى » (١) وفيه تعقب تاريخ التغير
الاجتماعى فى مصر الذى أدخل عليها عن طريق الاحتياجات العسكرية
أو بواسطة النخبة العسكرية الحاكمة .

أما فى ميدان الاقتصاديات فان أعمال اثنين من الدارسين ينبغى أن
توضع موضع التكریم بين العديد من الدراسات الفنية والاكثر
تخصصا لوجه الاقتصاد والتنمية فى مصر . فقد قام شارل عيسوى
بثلاث محاولات لتقديم دراسة اقتصادية عن مصر (٢) ، ولكن كتابة

(١) مورو بيرجر - « حكم النخبة العسكرية والتغير الاجتماعى - مصر منذ نابليون
(جامعة برنستون - مركز الدراسات الدولية - ١٩٦٠ - رسالة منسوخة) .
(٢) شارل عيسوى - « مصر : تحليل اقتصادى واجتماعى » ، ١٩٤٧ - « مصر فى
اواسط القرن : دراسة اقتصادية » ، ١٩٥٤ - « مصر فى ثورة : تحليل
اقتصادى » ١٩٦٣ (جميعها نشرت لحساب المعهد الملكى للدراسات الدولية
بإسكسبورج) .

الآخر وحده المنشور في ١٩٦٣ - « مصر في ثورة » هو الذي أمكن أن يتضمن بياناً باصلاحات الثورة ، وهي اصلاحات غيرت التركيب الاقتصادي والاجتماعي في مصر . على نحو جوهري أكثر من أية مدة سابقة في التاريخ الطويل الممتد للبلاد) .

ولقد كان كتاب عيسوى أكثر من مجرد « تحليل اقتصادي » وهو ما وعدنا به في الاسم الاضافى للكتاب . انه ذروة أعوام عديدة من البحث ، تضمن التطورات التاريخية بابعادها المختلفة في شتى الميادين : الموارد البشرية ، والزراعة ، والنقل ، والاستراكية - وذلك بطريقة أكثر مما هو مألوف في الدراسات الخاصة بالامم النامية . وكان تقييمه لانجازات العهد الحاضر انها كانت « ضخمة » ولكن المشاكل الاقتصادية « المخيفة » كانت باقية .

وفضلاً عن هذا ، فان معدل التنمية في مصر كان دون المعدل العالمى بقليل . وعند عيسوى أن الاشتراكية العربية كانت مجرد انموذج متطرف لطراز منتشر الى حد ما وسريع النماء في البلاد المتخلفة ، وهو القومية الاشتراكية .

أما الدراسة الاحداث عهداً للاقتصاد المصرى فهي كتاب بانزيك اوبريان : « الثورة في النظام الاقتصادي في مصر : » من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية من ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ (١) ، وهو وان لم يكن دراسة شاملة كدراسة عيسوى الا أنه كتب بحيث يتابع « الثورة » في التنظيم الاقتصادي في مصر مع التركيز لاعلى انجازات الاقتصاد نفسه ، وانما على الاطار التشريعى الذى يعسل المشروع الاقتصادي في نطاقه . وكان الرأى الذى انتهى اليه المؤلف هو أن انجازات العهد الحاضر « لم تكن غير مؤثرة » ، ولكن هذا التقدم الذى تحقق

(١) المعهد الملكى للشئون الدولية ، اكسفورد ، ١٩٦٦ (واحد من أعظم الدراسات الفنية الموثوق بها للسياسة الاقتصادية في مصر منذ ١٩٥٢ التى ظهرت في إنجلترا هو كتاب بى . هانسين ، ج . مرزوق ، « التنمية والسياسة الاقتصادية في ج .ع .م (مصر) - امستردام ١٩٦٥ -) (الناشر)

« لا ينبغي أن يبالغ فيه » بما أن آثار الإصلاح لم تصل بعد الى جميع مستويات السكان .

ان التقييم التصنيفى الحقيقى الواسع للكتابات التى صدرت عن مصر لابد أن يقتصر على ظاهرتين فى الدراسات الحديثة عن الشرق الاوسط : المؤلف الجماعى والدراسة العامة . والدراسات القيمة الاقصر حجما تدخل عادة فى هذين ولكن ضيق المجال حال دون استعراضها هنا .

وثمة موضوع آخر كان لابد من استبعاده وان كان قد أدى الى مزيد من المؤلفات أكثر من أى حدث آخر حديث فى الشرق الاوسط، وهو موضوع قناة السويس . انه حدث ذو أهمية حيوية بالنسبة الى كل من علاقات مصر بالغرب والتطور الداخلى فى مصر نفسها ، وسوف يدخل التاريخ على انه أحد الموضوعات التى تستهوى الدارسين فى جميع الازمنة - انه غاليبولى أخرى .

لقد كان الحدث الوحيد الذى اقنع الغرب آخر الامر بأن مصر ١٩٥٦ لايسكن أبدا أن تكون مرة أخرى مصر ١٩٥٠ ، ومع ذلك فمنذا الذى ينكر أن أول رد فعل لكثير من الناس فى بريطانيا حيال الانذار الانجليزى الفرنسى والذى ربما كان غير ارادى ووقتيا - كان الارتياح لان عبد الناصر سوف ينال آخر الامر مايستحق ؟ . كان هذا هو انفجار الكراهية لمصر - الذى خلفته المواقف القديمة ، والذى استحال عند فريق من الشعب البريطانى على الاقل الى شعور بأن مصر لن تكون فى النهاية هى الخاسرة .

« الفهرس »

- تقديم
- مقدمة - بقلم ب.ج. فاتيكوتيس
- كلمة من المشتركين .
- الجزء الاول : الاقتصاد
- ١ - التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ - بقلم بينت هانسين *
- ٢ - الاقتصاد المصرى والثورة - بقلم جلال أمين *
- ٣ - الانتاج الزراعى فى الوضع التاريخى - دراسة حالة فى المدة من ١٨٩٠ الى ١٩٣٩ - بقلم أ.ر. أوين *
- ٤ - التنظيم الاقتصادى والتشريعى للزراعة المصرية منذ ١٩٥٢ * بقلم م. رياض الغنيمى
- الجزء الثانى : التطورات السياسية
- ٥ - النظام السياسى * بقلم ماكسيم رودينسون *
- ٦ - السياسة المصرية الخارجية والثورة - بقلم مالكولم هـ. * كير *
- ٧ - السياسة الخارجية منذ ١٩٥٢ - وجهة نظر مصرية * بقلم خالد محيى الدين *
- الجزء الثالث : التطورات الثقافية
- ٨ - التطورات الثقافية والفكرية فى مصر منذ ١٩٥٢ .. بقلم لويس عوض *
- ٩ - الاتجاهات الادبية فى مصر منذ ١٩٥٢ .. بقلم ديفيد كوان *
- الجزء الرابع : تصنيفية للكتب (بيبليوجرافية) *
- ١٠ - بعض وجهات النظر الغربية فى الثورة المصرية .. بقلم ديريك هويوود *